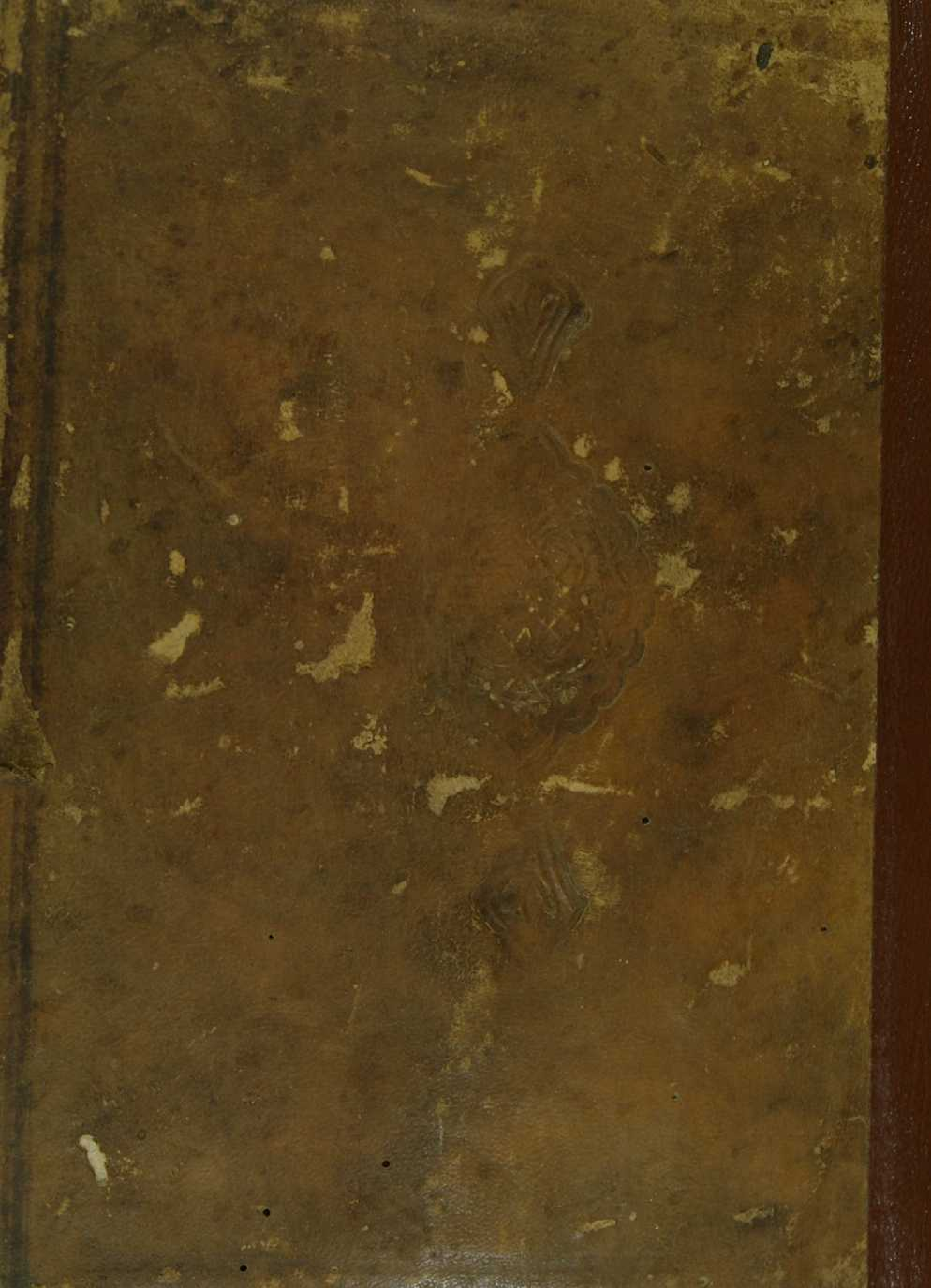
شرح تعريف

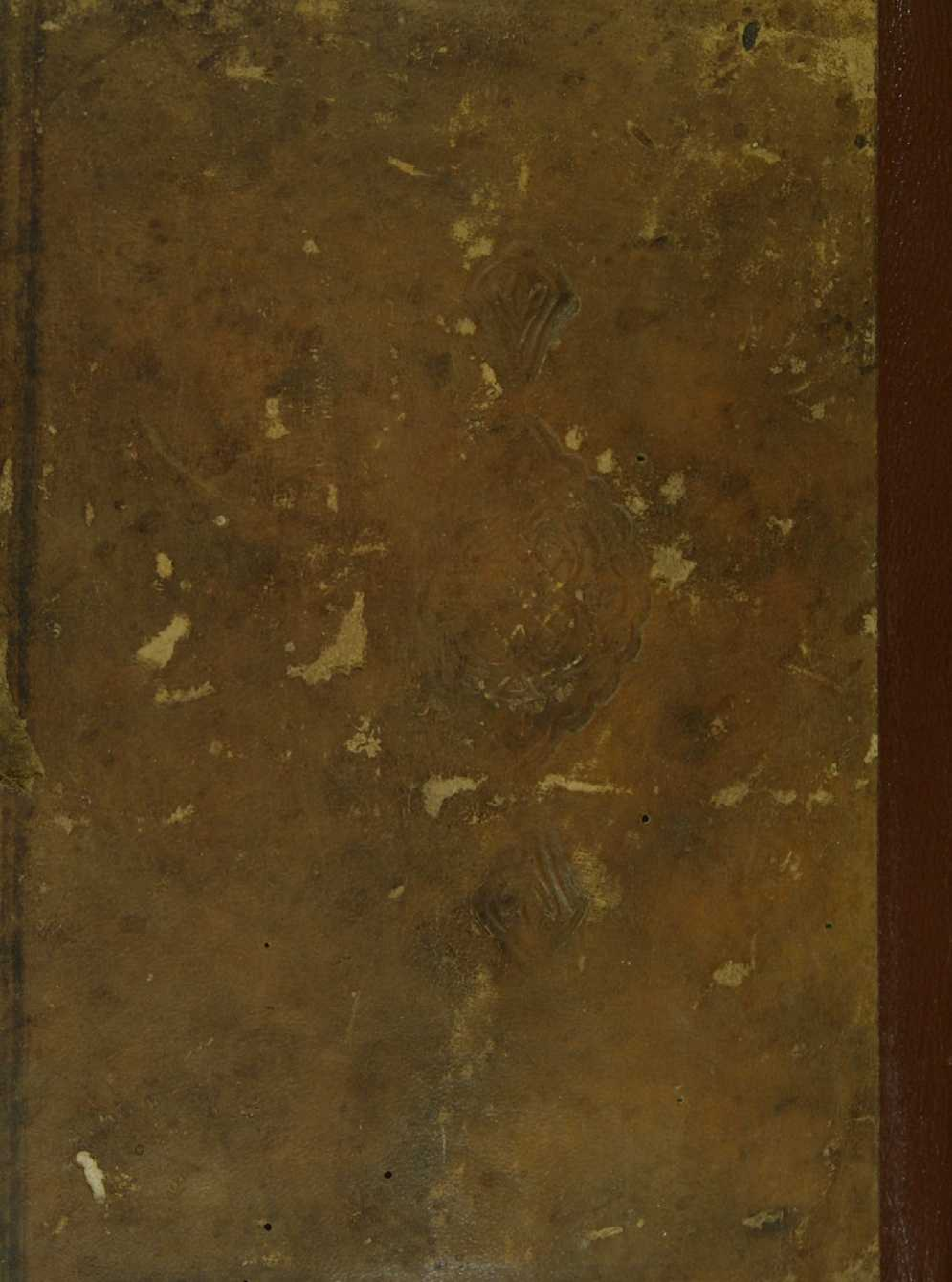
العزى

سعد الدين

التفتازاني







٤١٤

ح. د

(حاشية دده جونكي) على شرح السعدالتفتازاني على التصريف العزى، تأليف دده خليفة، كمال الدين-٩٧٣هـ
كتب في القرن الثالث عشر الهجرى تقديرا .

٢٠٨ ق

٢١ س

٩١٩ ٥ر٢٠×٥ر١٥سم

نسخة جيدة ، خطها تعليق ، طبع .

معجم المولفين ٨ : ١٤٦، الأزهرية ٤ : ٧٠

١- الصرف والوضع، اللغة العربية أ- المؤلف
ب - تاريخ النسخ جـ - حاشية ددة خليفة على شرح السعد التفتازاني
د- حاشية على شرح تصريف العزى

لاحولَ ولاقوةَ لاحولَ ولاقوةً لاحولَ ولاقوةٌ لاحولٌ ولاقوةٌ لاحولٌ ولا

لاحولَ
لا نفی جنس ایچوندر اولا لا در حولَ فتح اوزرینه مبنی
اعرابدن محلا منصوب اسم در لانک

ولاقوةَ
لا نفی جنس ایچوندر اولا لا در قوةَ فتح اوزرینه مبنی
اعرابدن محلا منصوب اسم در لانک خبرلری
محذوف تقدیر کلام لاحول ولاقوة
موجودان الا بالله

لاحولَ
لا نفی جنس ایچوندر اولا لا در حولَ فتح اوزرینه مبنی
اعرابدن محلا منصوب اسم در لانک

ولاقوةً
واو عاطفه لا لا زائده قوةً لفظا منصوب
معطوفدر حول نک لفظنه گوره زیرا
فتحه نصبه مشابهدر

لاحولَ
لا نفی جنس ایچوندر اولا لا در حولَ
فتح اوزرینه مبنی اعرابدن محلا
منصوب اسم در لانک

ولاقوةٌ
واو عاطفه لا لا زائده قوةٌ لفظا مرفوع معطوفدر
حول نک محل بعید اوزرینه

لاحولٌ
لا نفی جنس ایچوندر اولا لا عملدن لغو
حولٌ لفظا مرفوع مبتداء

ولاقوةٌ
واو عاطفه لا لا زائده قوةٌ لفظا مرفوع معطوفدر حولٌ اوزرینه
خبر محذوف تقدیر کلام لاحول ولاقوة موجود الا بالله

لاحولٌ
لا نفی جنس ایچوندر اولا لا عملدن لغو
حولٌ لفظا مرفوع مبتداء

ولاقوةَ
واو عاطفه لا نفی جنس ایچوندر اولا لا در قوةَ فتح اوزرینه مبنی اسم در
لانک لا ایله بله اعرابدن محلا مرفوع معطوفدر حول نک لفظی
اوزرینه خبر محذوف تقدیر کلام ای موجود

لاحولَ
لا نفی جنس ایچوندر اولا لا در حولَ فتح اوزرینه
مبنی اعرابدن محلا منصوب اسم در لانک

ولاقوةٌ
واو عاطفه لا لیس مشابه اولان لا در قوةٌ لفظا مرفوع
اسم در لانک خبری [illegible] تقدیر کلام ولا قوةٌ موجوداً
الا بالله

هذه الحاشية على شرح العلامة السعد التفتازاني لتصريف العزي رحمهما الله تعالى

استصحبه الفقير الحقير قوالوكي زاده مصطفى افندي

قوله بسم الله الرحمن الرحيم ابتدأ بالتسمية اقتداءً
بكتاب الله العليم وامتثالاً لقول رسوله الكريم كل امر ذي بال
لم يبدأ باسم الله فهو ابتر اي كل شيء ذو خطر واعتبار وشرف لم يبدأ
باسم الله فذلك الشيء ابتر اي ناقص لا يعتبر لا يقال هذا بقوله عليه السلام
كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اجزم وايضا يستلزم التسلسل
لان الابتداء محمول على العرفي في الحمد واحدهما على الحقيقي او
اضافي والباء للملابسة او المصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر
او للآلة والاستعانة نحو كتبت بالقلم وان المراد كل امر ذي بال
يلاحظ انه كذلك ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء آخر
وان المراد بالابتداء ما يكون في وسع العبد وربما يعترض بان
بان الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله تعالى لان الباء ولفظ
اسم ليس شيء منهما اسماء الله تعالى ويجاب بان الاسم مضافا الى
الله تعالى مراد به مسماه فقد ذكر ههنا اسمه لكن لا بخصوصه بل بلفظ
دال عليه مطلقا فيستفاد ان التبرك بجميع اسمائه واما الباء فهو
وسيلة الى ذكره على وجه يؤدي الى جعله مبتدأً للفعل فهي
من تتمة ذكره على الوجه المطلوب وجملة البسملة تسمية اقتصار ابتدائي

١٠ اى

اي باسم الله وهو قول البصريين وفعله ان قدر ابتدأ باسم الله
وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاعاريب
والاحاديث ولم يذكر الزمخشري غيره الا انه يقدر الفعل متأخرا
ومناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر باسم الله اقرأ
اقرأ او باسم الله احل او ارتحل ويؤيده الحديث باسمك ربي
وضعت جنبي والاصل عند البصريين سمو بدليل جمعه
على اسماء وتصغيره على سمي وتكلمه على سميت لا واسماء
ووسيم ووسمت ولو كان اصله كما قال الكوفيون وسما
كان كل منها على العكس وفيه خمس لغات اسم واسم بضم
الهمزة وكسرها والكسر اجود وسم وسم بكسر السين
وضمها وسمى كهدى والقياس الخطي فيه ان لا يحذف
الفه في الدرج في الخط كما لا يحذف في باسمك وكما لا يحذف
في حال الابتداء في اللفظ الا انهم اتبعوا في حذفها
خطا حكم الدرج في اللفظ لا حكم الابتداء في اللفظ فحذفوها
في بسم الله لكثرة الاستعمال قال ابو البقاء ولو كتب
لاسم الله او باسم ربي اثبت الالف واما الله فهل لفظ
عربي كما هو مذهب الاكثرين او عبراني او سرياني كما هو
مذهب طائفة وعلى الاول هل هو علم الله تعالى كما هو قول
الخليل وسيبويه ومختار الاصوليين والفقهاء او صفة
كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو من الاعلام الموضوعة
كما هو مذهب قوم او الغالبة كما هو مذهب طائفة وعلى
الاعلام

الاول هل هو منقول كما هو مذهب قوم او مرتجل كما هو مذهب طائفة
وعلى الثاني هل هو مشتق كما هو مذهب الجمهور او غير مشتق
كما هو مذهب البعض واختاره الغزالي وجم غفير من المحققين
وعلى الثاني هل له اصل اخذ منه كما هو مذهب قوم اولا
كما هو مذهب بعض ثم للعلة وجوه ذكره الشيخ اكمل الدين
مع ما لها وما عليها في شرح المشارق والتقرير شرح
البزدوي وانا اورد بعضها فاصله اله على فعال
القاضي فحذفت الهمزة فصار لاه ثم ادخل الالف واللام
للتعويض ثم ادغم فصار الله وقطع همزته تختص بالنداء
لتمحضها للتعويض وقيل اصله الاله على ما اختاره صاحب
الكشاف وابو البقاء الثانية فنقلت حركة الهمزة الى اللام
فصار اللاه ثم ادغمت الاولى في الثانية فصار الله
في نقل حركة الهمزة الثانية الى اللام في هذا الاصل تسامح
لانه عند ادغامها يحتاج الى اسكانها ثم جعلت علما
للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء وقال الخلخالي انه
اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له
وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم
العلم جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم
الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله
كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي لما افاد
التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة

ولان

وعلى نفس الفعل فيهما فيحمد على الشجاعة بلا تأويل وعلى الاول [illegible]
على ان الافعال الجميلة الاختيارية ومن هاهنا قيل ان الجميل لا يجب
ان يكون نفسه اختياريا بل كما يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز
ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم والتعزية
ثمراته وآثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة واما على المقال
الثالث فانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء
فاعلم ذلك فانه غاية التلخيص في هذا المقام الذي تزل فيه الاقدام
قوله سبحانه وتعالى عما تواتر نعمائه الوافرة الظاهرة وترادف
الآئه المتوافرة المتظاهرة **اقول** سبحان علم للتسبيح مصدر
سبح بمعنى نزهه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك
ابعدت من سبحته عما نزهته عنه او من السبح بمعنى التوغل
في الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون التنزيه
الله تعالى لفظ برأسه مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ
من جميع القبائح لازم الاضافة الى الله تعالى بحيث يقطع عنها
في اللغة الفصيحة وقول العلامة في الكشاف والمفصل
يدل على انه علم سواء اضيف ام لا وانه غير منصرف للالف والنون
مع العلمية وزعم ابن الحاجب وموافقوه انه اذا استعمل مضافا
لا يكون علما بل اسم المصدر لان الاعلام لا تضاف واذا افرد
عن الاضافة كان علما غير منصرف وقد يستعمل هذا اللفظ عند
التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما
نزه عنه من المنزه فكانه قيل ما ابعده من هذا ثم استعمل

مطلب يعرف فيه كلمة سبحان واستعماله



عند كل تعجب من شيء فتارة يقصد به التنزيه البليغ اصالة وابتداء ليتعجب
تبعا كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى وتارة يقصد به التعجب
ويجعل التنزيه ذريعة له كما في قوله تعالى سبحانك هذا بهتان عظيم
اذ المقصود التعجب من عظم الامر الافك وانتصابه بفعل مضمر
متروك اظهاره تقديره اسبح الله سبحانه ثم نزل منزلة الفعل وسد
مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التي يضيفها
اليه اعداء الله تعالى تبارك وتعالى وههنا فائدة وهي انه اذا
كتب اسم الله تعالى اتبع بالتعظيم كعز وجل ونحوه ويحافظ
على كتبة الصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يسام من تكراره
وان لم يكن في الاصل ومن غفل عن ذلك حرم حظا عظيما وفضلا
بل انه كلما كتبه ايضا وكذلك الترضي والترحم على الصحابة
والعلماء ويكره الاختصار على الصلوة دون السلام وبالعكس
ويكره الرمز بالصلوة والترضي في الكتابة بل يكتب ذلك
بكماله واما تقطيع المصنفين الحديث في الاحتجاج فالى الجواز
اقرب قد فعله مالك والبخاري رحمهما الله تعالى ومن لا يحصى من الائمة
وقال ابن الصلاح هو لا يخلو من كراهة ويعلم منه ان تقطيعه لا
للاحتجاج اشد كراهة التواتر التتابع من قولهم تواترت
الكتب اذا جاء بعضها في اثر بعض من غير ان ينقطع وفي
النعم لغتان فتح النون وضمها فان فتحت النون مددته
كما هو في الرسالة وان ضممت قصرته وقلت نعمى الزاخرة
الكثيرة الترادف التتابع والآلاء جمع الى بالفتح والكسر

وهما

مطلب يعرف فيه اذا كتب اسم الله تعالى والرسول عليه الصلوة والسلام والصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين والعلماء رحمهم الله تعالى

٤

معان واحال معرفتها الى التحقيق لا يقال الدعاء اذا استعمل
بكلمة على يكون للمضرة لانا نقول ذلك لا يقتضي ان يكون
لفظ الصلوة اذا استعمل بهذه الكلمة للمضرة كيف وقد
قال النبي عليه السلام اللهم صل على آل ابي اوفى فالنبي عليه السلام
مغفور ومعصوم ثم ان الفائدة في الصلوة قلنا فيها فائدتان
احديهما راجعة الى المصلي كما يدل عليها قوله عليه السلام من صلى
علي مرة فقد صلى الله عليه عشر مرات الثانية راجعة الى النبي
عليه السلام فان الدرجات غير متناهية فيزيد درجته عليه السلام
بالصلوة اعلم ان الصلوة على غير الانبياء جائز على سبيل
التبع اما بالاصالة فمكروه قيل كراهة تحريم وقيل تنزيه
ولكن القياس يجوز ذلك على كل مؤمن بدليل قوله تعالى هو
الذي يصلي عليكم الاية وبدليل ما ذكر من قوله عليه السلام
اللهم صل على آل ابي اوفى الا ان العلماء كرهوا افراد غير الانبياء
عليهم السلام بذلك لان ذلك صار شعار الانبياء عليهم السلام
ولانه يؤدي الى الاتهام بالرفض وقد يقال الصلوة بمعنى التعظيم
لا يقال لغيره عليه السلام وبمعنى الدعاء يقال وان صاحب الحق
ان يتبرع حقه لمن يشاء وبالجملة ان لفظ الصلوة في لسان
السلف مخصوص بالانبياء عليهم السلام وان كان بمعنى الرحمة
والدعاء بالرحمة جائز لكل مسلم كما يقال قال الله عز وجل
ولا يقال قال النبي عليه الصلوة والسلام عز وجل وان كان
عزيزا جليلا عند الله واما السلام الذي بمعنى الصلوة فلا يستعمل

مطلب يعرف فيه نوع الصلوة

مطلب يعرف فيه ان الصلوة على غير الانبياء عليهم السلام جائزة ام لا

في الغالب فلا يفرد به غير الانبيا عليهم السلام وسوا هذا في الاحيا
والاموات هذا عند البعض وعند البعض الآخر يجوز والحاضر
فتخاطب ولكن يستحب الرضى للصحابة والترحم للتابعين
ومن بعدهم من العلما لا يجوز والعباد وساير الاخيار وقيل
هل يجوز عكسه ام لا قال بعض العلما لا يجوز لان الرضى مخصوص
وذكر الطيبي في تفسير قوله سورة الاحزاب من شرح الكشاف
وما قاله بعض العلما من ان قوله رضي الله عنه مخصوص بالصحابة
ويقال في غيرهم رحمه الله فليس كما قال بل الصحيح الذي عليه
الجمهور استحبابه ودلائله اكثر من ان تحصى وذكر في
المحيط والذخيرة انه عند ذكر الصحابة لا يقال لهم رحمه الله
لان ذكر الرحمة نوع حط منصبهم فان احدا لا يستحق الرحمة
الا باتيان [illegible] عليه الغفران عند توهم العصيان ويحسن
ان يأتي بتوقيرهم وتعظيمهم قال صاحب الفتاوى الصوفية
ولهذا ذكر الائمة في كتبهم عند ذكر الاساتذة والفقها وعند
وعند ذكر المشايخ رضي الله عنهم لتعظيمهم وتوقيرهم واما
اذا ذكر من اختلف في نبوته كلقمان وذي القرنين فقال
بعض العلما لا يجوز الصلوة عليه الا بالتبعية بان يقال
صلى الله على الانبياء وسلم وقال النووي لا باس بان يقال
لقمان او ذي القرنين صلى الله عليه والاصح عندي ان لا يجوز
لان هذا مرتبة الانبياء عليهم السلام ولم يثبت نبوتهما بعد
حتى يجوز الصلوة عليهما النبي فقيل بمعنى فاعل من النباء

وهو الاخبار

والقواعد جمع قاعدة هي والاصل والقانون ايضا امر كلي
ينطبق على جميع جزئياته وبالتفصيل مقدمة كلية تصلح
ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول ليخرج ما هو بالقوة
الى الفعل واللطيفة الدقيقة من لطف الشيء اي دق وصغر
واللطف في العمل الرفق فيه ومن الله تعالى التوفيق والعصمة
واللطافة تطلق على اربعة معان دقة القوام وقبول
الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا وسرعة التاثر عن الملاقي
والشفافية والكثافة تطلق على مقابلات هذه المعاني والشروح
الظهور والتذييل التكميل قال الجوهري الذل بالكسر
اللين وهو ضد الصعوبة والصعاب جمع صعب نقيض ذلول
والنقاب ما تستر به المراة على وجهها والمكنون المستور
من كننت الشيء اي سترته والغامض من الكلام خلاف الواضح
والسر ما يكتم والجهر ما يقابله كما ذكروا وذكر البيضاوي ايضا
وان كانا مصدرين في الاصل فقوله في تفسير سورة
الانعام وليس في السموات وفي الارض متعلق بالمصدر
وهو السر والجهر لان اصل المصدر لا يتقدم عليه معموله
ما ينبغي على الاتم على ما ذكره علاء الدين البسطامي في شرح
اللباب قالوا قولهم كل مصدر عند العمل مؤول بان مع الفعل
ليس على اطلاقه بل قد يكون على ما لا بد ونه وقولهم لا يجوز
تقديم شيء مما في حيزه عليه لانه في تأويل ان مع الفعل
ليس على ظاهره اذ قد يعمل بدونه فيصح التقديم فقول البيضاوي

ايضا في تفسير سورة الرعد بما صبرتم متعلق بعليكم لا بسلام فان الخبر
فاصل ليس على ما ينبغي على ان صاحب الكشاف قد ذكر ان عليكم
نظرا الى الاصل ليس باجنبي فجاز ان يفصل نعم قد ذكر علاء الدين
المذكور في شرحه للهداية الفصل بين المبتدأ ومعموله بالخبر
ممتنع عند النحاة والحلو ضد المر والحيض من حاض حيضا الشيء
باب سهل نادر مثل فاره وقياسه حميض وفرية مثل صغر
فهو صغير وعظم فهو عظيم ذكره في مختصر اللغة والاضافة
الضم يقال اضفت اليه اي ضممت اليه والفايدة اسم ما استفدته
من علم او مال عثر عليه يعثر من باب نصر اي اطلع عليه والفكر
بالكسر اسم وبالفتح مصدر والفتور الضعف والنظر
المشهور مرادفا للفكر وقيل الفكر حركة النفس نحو المبادي
والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعلومات
الواقعة في ضمن تلك الحركة ويطلق الفكر على حركة النفس
في المعقولات اي حركة كانت وهذا هو الفكر الذي يعد
من خواص الانسان ويقابله التخييل وهو حركتها في المحسوسات
وعلى الحركة الاولى من الحركتين وحدها والعون الظهير
على الامر والجمع اعوان والمعونة الاعانة يقال ما عندك معونة
ولا معاونة ولا عون قال الكسائي والعون ايضا المعونة
وقال الفراء هو جمع معونة والقادر هو الذي يصح منه الفعل
والترك واما الذي ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل
فهو المختار ولا يلزمه ان يكون قادرا لجواز ان يكون

مثبت

مثبت الفعل لازما لذاته وصحة الشرطية لا تقتضي وجود المقدم
والرجاء بالمد الطمع فيما يمكن حصوله ويرادفه الامل ويعبر
بلينة ويأتي الرجا بمعنى الخوف باستعمال الاول في الايجاب
والنفي كقوله تعالى ويرجون من الله ما لا يرجون والثاني
في النفي فقط نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وبينه وبين
التمني بانه في ممكن محبب والتمني في ممكن ومستحيل وقال
بعضهم لا يختص الرجا بمعنى الخوف بالنفي كقوله تعالى
وارجو اليوم الآخر وقال ابن الجزري الرجا الطمع فيما يمكن
حصوله بخلاف التمني ويتعارضان والتوقع اقوى
من الطمع ويستعمل في المتوقع فيه لعل وفي المطموع فيه
عسى والعثرة الزلة والدرء الدفع والحسنة والسيئة
من الصفات الغالبة التي تجري مجرى الاسماء في الاستعمال
من غير موصوف كالصالحة وهما تطلقان على كل ما يحمد
ويذم والصالحة من الاعمال ما سوغه الشرع وحسنه
وقال صاحب الكشاف كل ما استقام من الاعمال بدليل العقل
والكتاب والسنة انتهى فذهب من ان الحسن عنده
ما حسنه العقل وتانيثها على تاويل الخصلة او الخلة
فراغ وقيل جاز كونه تانيثها للنقل وافرغته من فرغ الماء
بالكسر يفرغ فراغا مثل سمع سماعا اي انصب وافرغته
قالب اي صببته والقالب آلة يصب فيها الاجسام المذابة
حتى تتشكل بشكله ويتقدر بقدره لا يكون ناقصا ولا زائدا

استعارة تمثيلية

ترتيب

توصيف

مطلب يعرف فيه تاريخ تأليف الشارح سعد الملة والدين التفتازاني عليه الرحمة الباري

او المراد من الاستعارة التمثيلية انما هو القيد الاخير والترتيب
في اللغة جعل كل شيء في رتبته وفي الاصطلاح جعل
الاشياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها
نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر والترصيف من رصفت
الحجارة في البناء رصفها رصفا اذا ضممت بعضها الى بعض
وقوله لمختصرا على لفظ اسم الفاعل حال من فاعل افرغته
وما قراته بمفعوله وكان الشارح يوم تاليف هذا الشرح
ابن ست عشرة سنة وفي تلك السنة ولد الشريف الجرجاني
ذكره في روضة ابن القاسم ومن مصنفاته المطول شرح
التلخيص في المعاني قد صنفه حين كان من الطلبة ولذا
ذكر الاقسرائي في شرح ايضاح المعاني بقوله قال بعض الطلبة
نقل اعتراضاته في المطول والمختصر الذي اختصره منه
بعد سنين وشرح المفتاح في المعاني والارشاد في النحو
وشرح الكافية فيه وشرح الشمسية في المنطق وشرح
العقايد والمقاصد ومتن تهذيب المنطق والكلام
للشارح التجريد وشرحه في الكلام وشرح البزدوي
والتلويح وحاشية مختصر ابن الحاجب في الاصول
وشرح الغاية القصوى في فقه مذهب الشافعي رحمه الله
وشرح الفرايض السجاوندي وشرح الجامع الكبير
الاخلاطي في فقه الحنفية وشرح الكشاف وهو اخر
تصنيفه والاستعانة طلب المعونة وهي ضرورية

وهي

زلفى

التوكل

مطلب

[illegible]

مطلب [illegible]

وهي ضرورية وهي ما لا يأتي الفعل دونه كاقتدار الفاعل
وتصوره وحصول آلة ومادة يفعل فيها وعند اجتماعها
يوصف الرجل بالاستطاعة ويصح ان يكلف بالفعل
وغير ضرورية وهو تحصيل ما يتيسر به الفعل ويسهل
كالراحلة في السفر للقادر على المشي او تقرب الفاعل
الى الفعل وتحثه عليه وهذا القسم لا يتوقف عليه
صحة التكليف والزلفى وكذا الزلفة القربة والمنزلة
ومنه قوله تعالى عندنا زلفى وهو اسم المصدر كأنه قال
عندنا ازلافا والتوكل لغة تفويض الامر الى الغير
واصطلاحا طرح البدن في العبودية وتعلق القلب
بالربوبية في البداية والنهاية وقيل التوكل تفويض الامر
الى الله تعالى بالاعتماد عليه مع رعاية الاسباب لكن لا يعول
بقلبه عليها بل يعول على عصمة الله تعالى كما قال عليه السلام
قيدها وتوكل على الله وامر الله تعالى بالمشاورة
قوله وهو حسبي ونعم الوكيل اقول الحسب بمعنى المحسب
بدليل انك تقول هذا رجل حسبك يوصف النكرة
لان اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية ذكره في الكشاف
يقال احسبه الشيء اذا كفاه قيل رد الشارح في بعض
كتبه هذا العطف بان الجملة الثانية انشائية فلا يعطف
على الاولى الاخبارية ولا على حسبي باعتبار تضمنه
معنى يحسبني لانه خبر ايضا واجيب بان المراد بالجملة الاولى

انشاء التوكل لا الاخبار عنه تعالى بانه كافية وبانه يجوز
ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية
والانشائية ورد بان حسبي لو كان انشائية لكان
لانشاء معنى الكفاية لله تعالى كما في بعت اذا كان انشاء
يكون لانشاء البيع والعبد لا يقدر على انشاء معنى الكفاية
له تعالى وبان المعتبر في عطف القصة على القصة ان يكون كل
منهما جملا متعددة كما صرح به المحقق الشريف في شرح
المفتاح وحواشيه للمطول ويمكن ان يقال المقصود اظهار
معنى التوكل وهو مقدور للعبد والخبر المقصود منه مثل هذا
لا يبقى على الخبرية بل يصير انشاء صرح به صاحب الكشف فتأمل
والمتبادر من عبارة القصة وان كان ما يكون زائدة على
جملة واحدة لكنها غير لازم على ما ظهر من كلام صاحب الكشاف
حيث قال ان الصلة يجب ان يكون قصة معلومة ومعلوم ان
الصلة لا يجب ان يكون زائدة على جملة واحدة ذكره المولى العلامة
ابن كمال باشا في شرح المفتاح وما اعتبره المحقق الشريف
في مثال زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو
والاطلاق جوابا عن الاعتراض بان ليس فيه عطف جملة
مسوقة لغرض على جمل آخر مسوقة لغرض اخر بل هناك
جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطف احدهما على الاخرى
من انه اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله
على قصة زيد الدالة على سوء حاله ليوافق ما تمثل به الآية

مطلب عطف القصة على القصة

لكنه

لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العمدة فيهما فيفهم منها كانه
قال زيد يعاقب بالقيد والارهاق فما اسوء حاله واخس
الى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله
وما ذكره لا يخفى عليك امكان اعتباره فيما نحن فيه على تقدير
لزوم التعدد وقد اجاب المحقق الشريف عن اصل
الرد بانه يجوز ان يقدر مبتدأ في المعطوف بقرينة
المعطوف عليه اي وهو نعم الوكيل فيكون اخبارية
كالاولى وبانه لا حاجة الى اعتبار تضمين معنى حسبني
لان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات
فيجوز عطفها على المفردات وعكسه ويحسن اذا روعي
في التفنن نكتة وبانه يجوز عطف الانشاء على الاخبار
فيما له محل من الاعراب ويدل عليه قطعا قوله تعالى قالوا
حسبنا الله ونعم الوكيل لان هذه الواو من الحكاية
لا من المحكي اذ لا مجال للعطف فيه لا انشاء ولا بعيد
لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل
وليس هذا مختصا بما بعد القول لصحة قولنا زيد ابوه
صالح وما افسقه ورد عليه بانه يحتمل ان يكون الواو
في الآية من المحكي لتقدير المبتدأ في المعطوف او لعطفه
على الخبر المقدم وبان حسن المثال المذكور بدون التقدير
ممنوع وبعد تقدير المبتدأ في المعطوف يكون اخبارا
كالمعطوف عليه وبانه يجوز ان يقدر في المعطوف

وقالوا

فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله
نعم الوكيل ومع هذا الاحتمال الظاهر كيف يكون ما ذكر حجة
قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار وبان مذهبه
لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا
لم يكن عطف ما افسقه من عطف الانشاء على الاخبار
اصلا وان عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبي من عطف
الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد بل عطف المفرد
الذي متعلقه جملة انشائية واجيب عن الاول والثاني
بان هذه الحجة الزاجية قصد بها تبكيت الشارح وبان
التقدير خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بلا تقدير
محل تامل وقد يجاب عن الاول بان تقدير المبتدأ على الوجه
المذكور تاويل بعيد اذ المشهور تقدير المخصوص نحو ما
كقولنا حسبنا الله ونعم الوكيل الله كما في قوله تعالى نعم العبد
ايوب وبان بعد التاويل الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره
ليس كون المقدر لفظة على قلنا بل مجرد ان فيه تقديرا
بلا ضرورة تحلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا مع ان كون الكلام [illegible]
جبرا يقتضي التقدير عنده لكان فيكلفا مثله او يجب المعنى
اذ لا يوجد بين الاخبار بان الله تعالى كافيهم واخبارنا بانهم
قالوا نعم الوكيل هو مناسبة معتد بها يحسن بها العطف
وهذا القيد موجود في تقدير المبتدأ لان المعنى وهو
مقول في حقه نعم الوكيل وهذا مودى قولهم وقالنا

ونعم

ونعم الوكيل وعن الثاني بان الجواز كاف في الغرض وان لم يفد منع
الحسن فتامل وعن الرابع بان مراده تصحيح عطف الانشائية
على الاخبارية ظاهر الكفاية في توجيه التركيب الذي رده
الشارح فتامل وليس مقصود الشارح رد قبول هذا
التركيب مطلقا كيف وقد اشار في شرح الكشاف
في تفسير قوله يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا الى جواز
عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وانما مقصوده
الاعتراض على صاحب التلخيص وتحقيق الوجه العطف وتبيين
لطريق التركيب على ما نقل عنه فلا يرد على الشارح ان
رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره
في القرآن حيث قال الله تعالى وما واهم جهنم وبئس المصير
لكن قيل الحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح
نوع قدح في التركيب وقال بعض الافاضل يجوز ان
يكون الواو في قوله ونعم الوكيل استينافية و
اعتراضية في آخر الكلام وحالية اي مقولا في حقه نعم
الوكيل لكن قيل وقوعه في آخر الكلام مذهب ضعيف
قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبه له الفرق
بين الواو الاعتراضية والحالية ثم قال وهو ان لا يكون
القصد في الاعتراضية التي تفيد الحكم ولا تعتبر معه
الاختصاص بما قبله واشار صاحب الكشف الى ان الحالية
قيد العامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية

مطلب يعرف فيه الفرق بين الواو
الاعتراضية والحالية

والحالية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بتلك المرتبة وبقي
هنا فائدة مهمة وهي وجه تخصيص تقدير القول في تأويل
الانشائيات بالاخبار وذلك كونه من قبيل الخطاب
العام فكما ان الخطاب يقتضي ان يستعمل في الامر الخطير الذي
من حقه ان لا يختص به احد دون احد كذلك من حق ما فيه
ينبغي ان يقول كل من يتاتى منه القول فعلم من هذا ان العدول
من الاخباري الى الانشائي انما يكون في امر ذي هول
فنحو قولك اضربه زيدا ضربه انما يقال في حقه اذا كان مستحقا
للضرب والهوان فكل من رآه يقول لصاحبه في حقه اضربه
لاستحقاقه له **قوله** وثم انا الشروع في المقصود بعون
الله الملك المقصود **اقول** ثم انا فيه ادخال ثم التنبيه (المعبود)
على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة وقد صرح
ابن هشام في مغني اللبيب وحواشيه على التسهيل
بعدم جوازه والملك هو المتصرف بالامر والنهي
في المامورين من الملك والمالك هو المتصرف في الاعيان
المملوكة كيف يشاء من الملك والملك بضم الميم يعم التصرف
في ذوي العقول وغيرهم وبكسر الميم يختص بغير العقلاء
ذكره في شرح المشارق وقال الطيبي نقلا عن الراغب
هو بالضم ضبط الشيء المتصرف فيه بالحكم فكل ملك
بالضم ملك بالكسر وليس كذلك العكس ثم العبادة اسم لفعل
مخصوص ابتلي الآدمي بفعله تعظيما لله تعالى واختيارا

مطلب معنا و نا

ملك ملك ملك

عبادة

للطاعة

للطاعة على الهوى وفي الكفاية هي اقصى غاية الخضوع والتذلل
وقد وجه بعض المحققين بان الخضوع حدود او نهاية
ولفظ الغاية متناولة لها لكونه اسم جنس مضافا فاقصى
اضافة اقصى اليها كانه قيل اقصى غايات وقيل فعل
يؤتى به تعظيما لامر الله تعالى او ترك فعل وقيل
فعل يأتي به المكلف على خلاف هوى نفسه تعظيما لامر ربه
ففيه ان العبادة غير مختصة بالمكلف وانه ترك احد
قسمي العبادة وهو ترك فعل وانها غير مشروطة
بان يكون على خلاف هوى النفس اذ لا يلزم ان لا تكون
افعال شاقة لنفسه وجعلها منقادة لامر ربه بحيث لا تكون
غير رضاه عبادة نعم ذلك غالب فيها لكن المعتبر فيما ذكر
في الحدود الاطراد وفيه نظر وقال الراغب العبودية
اظهار التذلل والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل
وقيل العبادة لها ثلث درجات الاولى ان يعبد الله تعالى
طمعا في الثواب وهربا من العقاب وهو المسمى بالعبادة
والثانية ان يعبد الله تعالى لاجل ان يتشرف بعبادته
او بقبول تكاليفه او بالانتساب اليه وهذه اعلى
من الاولى لكنها غير خالصة وهو المسمى بالعبودية
والثالثة ان يعبد الله تعالى لكونه الها وخالقا ولكونه
عبدا له والالوهية توجب الهيبة والعزة وهي توجب
الخضوع والذلة وهذا اعلى الدرجات وهو المسمى

بان يسمي العبودة فالعبادة لعوام المؤمنين والعبودية
للخواص من المؤمنين والعبودة لخاص الخاص من المؤمنين
وقيل العبادة لمن له علم اليقين والعبودية لمن له عين
اليقين والعبودة لمن له حق اليقين كذا في شرح المشكاة
للطيبي **قوله** لما كان من الواجب الخ **اقول** جرت العادة
بتصدير كتبهم بالمقدمة وهي في المشهور عبارة عن ثلثة امور
ماهية ذلك العلم وبيان الحاجة اليه وموضوعه وقد يكتفى
بالاوليين والمصنف رحمه الله لم يصدر بها وحاصل توجيه
الشارح انه وان لم يبدأ بهما ظاهرا لكنه بدأ بما فيه
تنبيه عليهما فانه يعلم من تفسير لفظ التصريف اخذا غاية العلم
كانه ابتداء لعلم كما صرح به ومعرفة غاية العلم منساق
الى معرفته بالرسم فابتداؤه بتفسير لفظ التصريف
كانه ابتداء بماهية العلم وبيان الحاجة ولم يلتفت الشارح الى
ان يشير الى موضوعه حيث ذكر الاقوال وهي ثلثة
اخرها ما قيل اراد بالتصريف علم الاشتقاق فعرفه بالغاية
كما يعرف الحكمة بغايتها ويقال الحكمة استكمال النفس الناطقة
بحسب قوتيها النظرية والعملية وانما فعله بناء على اقتضاء
العلمية او الجزئية وثانيها ان المراد بالتصريف هو علم الصرف كما هو
الظاهر لكن على تقدير مضاف اي التصريف معرفة احوال
التحويل وهو ايضا تعريفه بالغاية وثالثها عرف العلم بما هو كثير
الوقوع في ذلك العلم اهتماما بشانه كما يقال النحو عرفه والتصرف

الادب

ومن المهمات الواجبة

الادب فان قيل ظاهر قوله من الواجب يدل على ان المراد بالتصور التصور
بوجه ما لكن قوله ليكون على بصيرة في طلبه يدل وقوله ليمكن
الشروع يدل على انه اريد به التصور بوجه مخصوص قلنا
يمكن ان يقال المراد بالواجب العرفي المستحسن على ما دل عليه
من التبعيضية لان الواجب العقلي الذي لا يمكن الشروع بدونه
التصور بوجه ما والتصديق بغايته او المراد بالبصيرة اصل
البصيرة التي لا يمكن الشروع بدونها ومن بيان ان تصور
ذلك الشيء قدمت للاهتمام فان قيل يفهم من تعليق امكان الشروع
بالتصور بوجه ما كونه به وقد قالوا الوجوب يكون
بالذات او بالغير وكذا الامتناع واما الامكان فلا يكون
الا ذاتيا قلنا المراد بالامكان الامكان الوقوعي المتعارف
عادة لا الذاتي فيصح توقفه على الغير وكذا المراد بالامتناع
في استعمال الادباء ما هو في مقابلة التحقق والوجود وقوله
على بصيرة البصيرة في القلب يستبصر به الانسان كما ان البصر
في العين ما يبصر به وقيل البصيرة نور في القلب كما ان البصر
نور في العين وقوله وان يتصور غايته اراد بتصور الغاية
التصديق بها لان التصور ليس من المقدمة ثم الفعل اذا ترتب عليه
امر ترتبا ذاتيا يسمى غاية له من حيث انه على طرف الفعل ونهايته
وفائدة من حيث ترتبه عليه فيختلفان اعتبارا ويعمان الافعال
الاختيارية وغيرها فان كان له مدخل في اقدام الفاعل على الفعل
يسمى غرضا بالقياس اليه وعلة غائية حكمة ومصلحة بالقياس

الى الغير وقد يخالف الغرض فايدة الفعل كما اذا اخطا في اعتقاده
وهو اذا كان مما يتشوقه الطالب طبعا يسمى منفعة وقد يطلق
الحكمة والمصلحة على غاية الفعل ونهايته مطلقا ولا شك ان الغاية
اعم من الغرض لان الغاية بمعنى نهاية الفعل وطرفه يعم الافعال
الاختيارية وغيرها بخلاف الغرض فانه يختص بالافعال الاختيارية
ولهذا يقال افعال الله تعالى معللة بالحكم والمصالح والغايات
والمنفعة ولا يقال معللة بالاغراض وقد يقال الامر المترتب
على الفعل يسمى غاية ونهاية باعتبار انه طرف الفعل وفائدة
اذا كان نافعا للفاعل او غيره وحكمة ومصلحة اذا كان مشتملا
على نوع اتقان وصلاح وهذه كلها تعم الاختيارية وغيرها
لكن الحكمة لا تنافي الا من الغير الاختيارية الا لما كان فيه الايجاد
ناشيا عن علم اتقاني كافعال الله تعالى على اصل الحكماء ذوي
الافعال الطبيعية والاختيارية وهذه المذكورات قد
توافقت العلة الغائية والغرض وقد يخالفها فبينها
وبين العلة الغائية والغرض عموم من وجه وقد يستعمل
الغاية بمعنى العلة الغائية وقد يكون بمعنى الفائدة
وقد يستعمل الغرض بمعنى الباعث سواء تصور ترتبه اولا
بان يكون حامل الفعل فقط متقدم الوجود عليه قوله لانه
هو السبب الضمير ان رجع الى التصور الغاية فلا تنافي وان رجع
الى الغاية فالتذكير باعتبار الخبر واما قول القاضي في تفسير
قوله فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي ان تذكير المبتدا

بالنظ

بالنظر الى الخبر ففيه تامل اذ لا يقتضي تانيث المبتدأ حتى يحتاج
الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس
والتانيث انما هو في لفظها ولهذا يقال مؤنث لفظي ويمكن
ان يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ عليه لاحظ
ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ وبهذا الاعتبار يعتبر التانيث
في الاشارة اليه ورجع الضمير ونظيره كثير واما ما يقال من ان
تانيث الغاية ليس بحقيقي كتانيث الرحمة والمغفرة والنكرة
فخارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الضمير بين ان يكون
المؤنث حقيقيا او غير حقيقي الا ان يقال ان من اعتبر كونه
التاء لنفس الكلمة لم يجعل مثله مؤنثا لفظا وقوله على وجه
يتضمن فايدته اي معرفة غايته حيث قال المعاني محصورة لا تحصل
الا بها وقوله متعرضا لمعناه اللغوي اي ذاكرا له بقوله
في اللغة التغيير وقوله اشعارا بالمناسبة الشعور بمعنى
ادراك من غير استثبات وهو اول مراتب العلوم كانه
ادراك متزلزل ولذلك لا يطلق في حق الله تعالى وقيل الشعور
من الشعر ومنه الشعار وهو ما يلي الجسد من الثياب وشعرت
كذا وقد يوخذ من الشعر ويعبر به عن اللمس ومنه استعمل
المشاعر للحواس فاذا قيل فلان لا يشعر فذلك ابلغ في الذم
من قولهم لا يسمع ولا يبصر لان حس اللمس اعم من حس البصر
والسمع ذكره في شرح التبيان واعلم ان تعيين بعض الالفاظ
باذا بعض المعاني في اللغة يصح من غير ان يراعى هناك مناسبة

كذلك يصح في الاصطلاحات الآن الغالب فيها رعاية المناسبات
واعتبار المرجحات وقوله فقال الفاء قد يفيد كون المذكور
بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى مضمونه
عقيب مضمون ما قبلها في الزمان وهو التعقيب الذكري
ومن هذا القبيل عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه
فقال ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ورجليه ومسح
رأسه وقد يقال في مثله المراد بالفعل المجمل ارادته قال
الشارح في شرح الكشاف حمل قوله تعالى ونادى نوح ربه
فقال على ارادة النداء ليصح الفاء مع ان القول تفصيل للنداء
وههنا فائدة وهي ان الفاء قد يكون بمعنى ثم وبمعنى الواو وبمعنى الى
وللاعتراض وللاستيناف وللتعليل وللتفصيل وللربط
وقوله بالخطاب العام اعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام
لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار
او هو موضوع لمعنى كلي الكلي بشرط استعماله في جزئياته
المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا
على كلا التقديرين لان عموم الخطاب عبارة عن كل مخاطب ممن
يصلح ان يخاطب لا عن ارادة مفهوم كلي شامل لهم ولهذا كان
اصل الخطاب حقه ان يكون لمعين واحدا كان او اكثر وقد
يترك الى غيره ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل
كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم وقوله
عليه السلام بشر المشائين الى المساجد في الظلم بالنور

التام

التام يوم القيمة وقول الشاعر اذا انت اكرمت الكريم ملكته وان انت
اكرمت اللئيم تمردا ومثله كثير فلا يراد مخاطب بعينه بل كل
من يتأتى منه الرؤية وكل من يتأتى منه البشارة وكل من
يتأتى منه الاكرام فلم يحصل في هذا الخطاب ثم ان كون العموم
على سبيل البدل ظاهر اذا كان ضمير المخاطب واحدا او
مثنى فاذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان
يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول الكلي قيل لم يوجد
والاحق لكلام العرب باخطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر
وقوله اعلم ذكر في بعض حواشي الكشاف ان اعلم خطاب من
المتكلم لنفسه بطريق التجريد كأنه جرد عن نفسه شخصا
وخاطبه فان قيل هل يجوز كونه التفاتا على مذهب من
لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالسكاكي والزمخشري
ومن سبقهما قلنا لا منافاة بينهما كما اشار اليه الشارح
في شرح الكشاف والكرماني في شرح البخاري وقد يقال
مبني على التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع عنه ليترتب
عليها ما قصد به من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات
على اتحاد المعنى ليتحصل ما اريد به من ارادة المعنى في صورة
اخرى غيرها مستحقة بحسب الظاهر ثم ان القوم اذا اعتنوا
بامر واهتموا بشانه يقدمون قبل الشروع فيه كلمة
اعلم تنبيها للسامع على ان ما يلقى اليه من القول كلام يجب
حفظه ويجب ضبطه فيتنبه السامع له ويصغي اليه ويحضر

نخ الوصف صح

كلام صح

قلبه فهمه ويقبل عليه بكليته فلا يضيع الكلام وفي معناه حرف التنبيه
فاذا ارادوا الاعتنا يوخرون ويضمون اليه الفا تقديرا
وتثبيتا يعني اذا تقرر هذا وجب عليك علم فاعلم ذلك
ولتكن على بال منك او فتامل او اعرفه فانه دقيق والعلم
للجزئي او البسيط ولهذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا
المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين
بشي واحد تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه
ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين
ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف فان قيل قوله عليه السلام
ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلما بالله ينافي ما حسب
بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله صلى الله عليه وسلم
او من علي رضي الله عنه انا نجعل اللام مجازا لاجل العلم
اي العلما المخلصون كما اشار اليه بقوله عليه السلام من اخلص
لله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه
على لسانه واما قولهم العلما ثلثة عالم بالله وعالم
باحكام الله وعالم بايام الله فلا يجري فيه التوجيه المذكور
للزوم التفكيك قوله صرفت الشي لا غيرته اقول اعلم
ان الكلام قد يفسر باذا كما يفسر باي لكن قال شارح
الهادي اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى الضمير المتكلم باي
ضممت تاء الضمير تقول استكتمته سري اي سالته كتمان
سري بضم التاء سائلة لانك تحكي كلام المعبر عن نفسه

واذا

مطلب في بيان علم ومعرفة

يقال للادراك الكلي او المركب والمعرفة صح

وقع بيان اذا واي في التفسير

واذا فسرتها باذا فتحت وقلت اذا سالته كتمانه لانك
تخاطبه اي تقول ذلك اذا قلت ذلك القول قيل في شروح الذي
الترغيبة ان اي مخترة فينبغي ان يطابق ما بعدها ما قبلها
والاول مضموم والثاني فتحه ويجوز ضم صدر الكلام تقول
على الخطاب ويقال على البنا للمفعول وان اتى بكلمة اذا كان
صدر الكلام في موقع الجزا قال الفاضل مولانا خسرو
وحينئذ المستقيم ان يكون صدر الكلام على لفظ تعالى
الا اذا قدر ان القائل هو المخاطب قال العلامة الرازي
في شرح الكافية يقال لقيته ولاقيته اذا استقبلته غير مستقيم
لان يقال غايب فالصواب يقول واعترض عليه ان اراد
بعدم الاستقامة فوت المناسبة فالتعبير عنه بغير مستقيم
وان اراد عدم صحة المعنى فممنوع لان يقال لازم تقول وكل موضع
يصح فيه وضع الملزوم يصح فيه وضع اللازم واجيب ان
ما قاله العلامة صحيح بالاعتبارين اما الاول فلان المراد
بالاستقامة ليس معناه الحقيقي وهو ضد الاعوجاج
بل مجاز عن المناسبة بعلاقة المشابهة في تناسب الاجزا
والحسن فعدم الاستقامة مجاز عن عدم المناسبة واما
الثاني فلان لفظ يقال ليس بلازم ليقول بل هو مباين له
وان كان المراد ان معناه لازم لمعناه فقوله كل موضع
يصح فيه وضع الملزوم يصح فيه وضع اللازم ممنوع لانه يصح
ان يقال كل انسان ناطق ولا يصح كل حيوان ناطق

وقد يجاب عن اعتراض العلامة بمنع لزوم المناسبة ثم بتسليم وجعل
قوله استقبلك بعد قوله يقال التفاتا على مذهب من
لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالزمخشري والسكاكي
ومن يتبعهما وهو ظاهر وعلى مذهب الجمهور ايضا بدليل
ما ذكره بعض المحققين من شراح المفتاح من ان مثل انا
الذي سمتني امي حيدرة ومثل انتم قوم تجهلون مما سلف
فيه طريق الغيبة الى المتكلم او الخطاب من باب الالتفات
فتامل فيه ليظهر لك ما فيه فان قيل قد نص الادباء على ان
جمع المفسر والمفسر باطل وههنا قد جمعا حيث قال
صرف الشيء اي غيرته قلنا بطلان الجمع فيما لم يكن
الابهام في المفسر الاول خلقة واما المفسر الذي فيه
ابهام بدون خلقة فيجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك
جائني رجل اي زيد كذا ذكره الشريف وجمع اتني الوافية وابنه
في الوسيط شرح الارشاد وقوله وهو ما وضع له
واضع لغة العرب اي المعنى اللغوي وما وضع واضع لغة
العرب لفظ التعريف لذلك المعنى اللغوي وفي عليه الضمائر
قبل استعمال الكلمة ما في التعريف مع انه بالعرض العام اشبه
كما صرح به بعض المحققين اما لانه بنى الكلام على ما تختاره المتقدمون
واما لانه من ذكر العام وارادة الخاص وقد يقال الكلمة ما
من الالفاظ العامة فلا يصدق التعريف على البعض
بل على الكل كما قال ان كان ما في بطنك غلاما فانت حرة

فوائد

مطلب
في جواز الجمع
بين المفسر والمبهم
وعدم جوازه

يكون المراد به اعم من اهل البيت اعني الثاني واذا ذكر مع الاصحاب
يراد به اهل بيته لكن الحق ان المراد به المعنى الثاني اعني معنى الاتباع
وهم المؤمنون لا بمعنى النفس ولا بمعنى اهل البيت خاصة واما ذكرها
الاصحاب مع تقدم الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم
لاجل التعظيم وههنا فائدة جليلة وهي ان عطف الخاص على العام
وبالعكس مختص بالواو ونص عليه ابن مالك في التسهيل والتفتازاني
في حواشي الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ليس لك من الامر شيء الاية
وغيرهما وحكى نص عليه ابن هشام في المغني قال بعض الفضلاء
آل النبي عليه السلام بنو هاشم وبنو المطلب هذا اختيار الشافعي رحمه الله
وقيل عشيرته واهل بيته وقيل جميع امته وهو قول مالك
قالوا ولا يستعمل مفردا غير مضاف الا نادرا كقوله نحن آل الله
في بلدتنا لم نزل آل على عهد ارم والصحيح جواز اضافة الآل
الى المضمر وقال جماعة من اهل العربية لا يصح اضافة الآل الى
المضمر ويختص الآل بالاشراف دينا او دنيا او اخرى او بذوي العقلاء
الذكور فلا يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا آل فاطمة
وعن الاخفش انهم قالوا آل المدينة وآل البصرة لا يقال اختصاصه
بالاشراف يستلزم استعماله بالتشريف وعدم تصغيره لانا
نقول يجوز قصدهم تحقير من له خطر او تعليله على ان الخطر في نفسه
لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولي الاخطار العظيمة واما
القول بان التصغير يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه
بالاشراف ذلك فقد نوقش فيه بان تصغير التعظيم فرع

تصغير التحقير كما هو صوابه وقال المرزوقي في شرح الحماسة ذكر التبريزي
ان الآل في معنى الاهل ولا فرق بينهما اعلم ان في اصله وجوها
اهل لان تصغيره اهيل قلبت الهاء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار آل وهذا اتفاق عند بعضهم وقيل ابدل الهاء همزة توصلا
الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء الفا
لم يجيء في موضع لغة وقبلها همزة متحقق كما اصله ماه بدليل
مياه وقلب الهمزة الفا شائع واول لان تصغيره اويل اعلاله
نقل ما قد اول لان تصغيره اويل اعلاله ظاهر وهو وان قلبت
الواو همزة فصار اول ثم قلبت الواو الثانية الفا فصار آل
واءل بسكون الهمزة الثانية اعلاله ظاهر وان عمدنا على الاول
والثالث الاصحاب جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كنمر وانمار
او صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار لا صاحب لان فاعلا لم يثبت
جمعه على افعال كذا ذكره الشارح في حاشية الكشاف وفي مختار
الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة وصحاب وصحبان
والاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ فلا وجه لما ذكره بعض الكتب
ان الاصحاب جمع صاحب. كالاطهار جمع طاهر كما لا وجه لقول الشارح
في المطول ان الاطهار جمع طاهر كصاحب جمع اصحاب الكلام الا ان
يقال مراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لانه جمع
صيغي له وقد يقال هذا الجمع ثابت بشهادة الائمة في اللغة
كصاحب القاموس حيث قال طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهير
والجمع اطهار وصاحب الكشاف حيث قال في تفسير سورة الشعراء

ان اتباع جمع تابع كشاهد واشهاد وقال في الفائق الاتباع جمع
ما جدك شاهد واشهاد والميداني حيث قال في مجمع الامثال
ان هذا الجمع عزيز في الكلام وهذا صريح في ثبوته فان قلته
لا تنافي الصحة بل تنافي الفصاحة ايضا انما المنافي الشذوذ
والفرق واضح والصحابة في الاصل مصدر اطلق على اصحابه عليه السلام
لكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول
عليه السلام كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب.
ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول
عليه السلام حقيقة او حكما فيدخل ابن ام مكتوم وقيل وطالت
صحبته وقيل وروى عنه الحديث وقيل اوراه الرسول وقيل
من ادرك النبي عليه السلام وقد ادرك الحلم واسلم وعقل امر الدين
ولو ساعة ومن ثبت له تجدد الرؤية للنبي عليه السلام كمن كان مع
فاراه النبي عليه السلام من بعيد من الصحابة عند ائمة الحديث ولا
من تخللت الردة بين صحبته وموته من بعد على الاسلام عند من يقول الردة
لا تحبط العمل الا بالموت على الردة الذي عليه ابو حنيفة ومالك
ان تجرد الردة محبط للعمل فالصحابي بل على قولهما من بقي النبي عليه السلام
مسلما ومات على الاسلام من غير تخلل ردة والاصح ان اللغوي
لا يحتاج الى ما عدا الرؤية مما ذكره والعرفي بحسب العرف والظاهر
ان المراد كل مسلم مميز صحب النبي عليه السلام ولو ساعة واما الملازمة
المفهومة من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فمن عرف متجدد وقيل
كان اهل الرؤية عند وفاته عليه السلام وقيل من رأى ومن سمع

مطلب شرط التابعي

منه عليه السلام مائة الف واربعة عشر الفا واما التابعي فلم يشترط
فيه ان يكون ولادته في زمانه عليه السلام ولا ان يكون له صحبة مع
الصحابة ولا ان يكون له رواية عنهم بل عدم الصحبة به عليه السلام
شرط وادراك الجاهلية لا يقدح في كونه تابعيا اذا لم يكن له صحبة
عليه السلام بل التابعي هو الذي رأى الصحابي ولقيه وهو مؤمن
ولا يقال للواحد تابع وتابعي والاعلام جمع علم وهو الراية
والجبل والعلامة والازمة جمع زمام وهو المقود والاسلام
شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام
الصلوة وايتاء الزكوة وصوم شهر رمضان وحج البيت ان استطاع اليه سبيلا

مطلب الايمان والاسلام

والايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الآخر وبالقدر خيره وشره من الله تعالى وكل مؤمن مسلم لان معنى
الايمان عبارة عما بطن من الاعتقادات الحقة ومعنى الاسلام
عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقة
يظهر آثارها على صفحة الاعمال الصالحة وآثار الاعتقادات
الحقة هي الاعمال الصالحة دون العكس اذ رب شخص يرى مسلما هو
في الظاهر وهو غير منقاد ومعتقد وعند اكثر المتكلمين
هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو
معناهما الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان هو التصديق
والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في السلم
والوصول وتمام البحث مذكور في الاصول قوله وبعد فيقول
العبد الفقير الى الله تعالى مسعود القاضي التفتازاني

بيض الله

بيض الله غرة واوراق اغصان آماله اقول بعد هو من الظروف
الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا وان كان في الاصل من
الجهات الست لانه استعير للزمان اذا كان مضافا اليه فالتقدير
بعد وقت الفراغ من حمد الله كذا قيل وفيه بحث لان اصحاب اللغة
قالوا هو من الظروف الزمانية التي لا تتمكن ولو كان في الاصل
من الجهات الست لبينوه سيما صاحب الصحاح والقاموس وقد
يعترض في مثله بانه شهادة على النفي في محصور وبانه استقراء
على النفي وبانه نقل على النفي والكل غير مقبول للمقدمة القائلة
ان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ويجاب بان
هذه مقدمة ذكرت في المطالب العلمية ومعناها لا يدل
دلالة قطعية ففيها لا يكتفى بالظن لا تترك هذه المقدمة
ذكره في بعض حواشي التلويح وبان العالم يكفي اذا علم منه
اذا علم منه التفحص والتحقيق قبل منه النفي ذكره في شرح فيه تصحيح
المنهاج الاسنوي وبان هذا ليس شهادة النفي انما هو اخبار
مبني على الظن الغالب المستند الى الاستقراء التحي هو اهل لذلك
ذكره في حواشي جمع الجوامع وبانه لا يدعي العدم بل عدم الورود
ذكره العبري وبان هذا كلام في مقابلة من يدعي الوجود
والكثرة ذكره في حواشي التوضيح للمطول فتامل ثم هو اما
ان يكون معطوفا على ما قبله عطف قصة على قصة والجامع
ان ما سبق تمهيد للتصنيف وهذا بيان لسببه فاندفع ما قيل
في الكتب ان الواو لو جعلت عاطفة محضة لا عوضا يلزم عطف الانشاء على الاخبار

على الان لان الكلام السابق انشاء للحمد والصلوة والاحسن
اخبار واما الجواب بان الكلام السابق اخبار وتحصيل مضمون
انشاء للحمد لانه ثناء عليه تعالى بجهة التعظيم فلا يتاتى مثله
في الصلوة لانه لا يلزم من الاخبار بانه عليه السلام
متعلق الصلوة او مستحق لها الصلوة عليه عليه السلام لذا
له والعامل في الظرف يقول ودخول الفاء على توهم اما
اجراء للموهوم مجرى المحقق او لدفع توهم الاضافة او لكون
بعد قائما مقام اما الشرطية واما ان يكون مفصولا عن
فصل الخطاب وهو نوع من الاقتضاب قريب من التخلص
واما مقدرة والفاء من قرابتها ودلالة على مكانها
وهي العاملة في الظرف والواو فرع تخفيفها تعويضا
عن صورتها وتزيينا للفظ وقد يقال كون الواو
كون الواو عوضا يقتضي مناسبة بين الواو واما
مصحح للتعويض عنها ولا يجوز الجمع حينئذ بينهما وبين
اما وما وقع في عبارة المفتاح من قوله واما بعد
فان خلاصة الاصلين فليس من الاقتضاب في شيء
بل ذلك تفصيل لما سبق وضبط اجمالي بعد بيان التفصيل
بمنزلة ان يقال وبالجملة والواو فيه للعطف وفائدتها
تاكيد مضمون الكلام واستدراء اصغاء السامع
وتفصيل المجمل الواقع في ذهنه لا يقال الفاء للتكرار
في معنى البعدية لانا نقول كون هذه الفاء للتعقيب

ممنوع

نظر [illegible]

ممنوع ولو سلم ففيه تفصيل لما اجمله الغرة بالضم بياض في
جبهة الفرس فوق الدرهم ثم استعير لكل بياض ومنه
بيض الله غرة احواله اي كثر بياضها الآمال جمع امل
وهو الرجاء **قوله** لما رأيت آه **اقول** لما ظرف بمعنى اذ
وقيل بمعنى حين يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض
لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره
وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط
كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت
الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم ورد ابن جني وغيره
على مدعي الاسمية لجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم
لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع في
اليوم لا يكون في امس والجواب ان هذا مثل ان كنت قلته
فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى
ان ثبت اني كنت قلته وكذا ههنا المعنى لما ثبتت اليوم
اكرامك لي امس اكرمتك وقال الشارح في شرح المفتاح
وليست كلمة لما للزمان المتضايق بل الممتد فلا يلزم
ان يقع مضمون الشرط والجزاء في يوم واحد او كذا واحد
او سنة واحدة بل يختلف ذلك باختلاف الامور يقول
لما ظهر الكلام طهر البلاد عن دنس الشرك والالحاد ولما
ركب السلطان قمع آثار الشر والفساد ويكون جوابها
فعلا ماضيا لفظا ومعنى اتفاقا وماضيا مقرونا بالفاء

وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفا عندها لكن وفعلا
مضارعا عند ابن عصفور وفي حرف استثنا بمعنى الا فقد دخل على
الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اي الا
عليها وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اي
ما اسئلك الا فعلك فقول الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف
في اللغة ليس على ما ينبغي ويكون فعلا نحو لم لما لمّا ولمه
اذا دخل على المضارع مختصر التصريف الاضافة بمعنى في
اي مختصر في علم التصريف والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه
ماخوذ من الحصر وهو الجمع فوق الود كيف ومنه مختصر قاله
الجوهري ذكره في مادة خصر فيكون وزنه فعللا قال الخليل
الكلام يبسط ليفهم ويختصر ليحفظ يقال صنفت الشي اذا
جعله اصنافا وميز بعضها من بعض ويقال صنف الشجرة
اذا خرجت ورقها فمعنى صنفه على الاول ميز وعلى الثاني اخرج
والامام الذي يقتدى به ذكرا كان او انثى وضم قبل الخيط
البناء امام والامام كل شي قيمه والمصلح له والقرآن امام المسلمين
والنبي امام الامة والخليفة امام الرعية والجمع ايمة
ذكره القاموس ونظيره هجان فعلم بهذا ما ذكره الجوهري
والقاضي ومن يتبعهما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما
تحمل الضرورة اليه كثير الجمع على ايمة والاصل اءممة على وزن
افعلة القدوة بضم القاف وكسرها الاسوة المقتدى به
والتحقيق اتباع الشي بالدليل والدين لغة الطاعة والعادة

بدليل

فوات غلاما وجارية لم يعتق لان الشرط ان يكون جميع ما في البطن
غلاما لكونها عامة لا يقال فعلى هذا يفهم من قوله تعالى
فاقرؤا ما تيسر منه وجوب قراءة جميع ما تيسر وليس كذلك
لانا نقول بناء الامر على التيسير دل على ان المراد ما تيسر
بصفة الانفراد لانه عند الاجتماع ينقلب متعسرا والجواب
ان عموم ما ليس بلازم فلا يرد شي اختلفوا في واضع
لغة العرب فذهب المحققون كابي الحسن الاشعري الى
ان الواضع هو الله تعالى ويسمى هذا المذهب مذهب
التوقيف وذهب الاخرون الى ان واضعها هو الانسان
وهذا مذهب الاصطلاح ومنهم من ذهب الى التوزيع
وقال بتوقيف البعض واصطلاح البعض الآخر
وقيل اول من تكلم بالعربية اسمعيل ابن ابرهيم عليهما السلام
الهاما من الله تعالى قال واللغة الالفاظ الموضوعة
اقول قال صاحب القاموس هي اصوات يعبر بها كل
قوم عن اغراضهم قال الرازي في شرح الكشاف اللغة
اللفظ الموضوع لا يقال لام التعريف يبطل الجمعية فهذا
الجمع والمفرد سواء لانا نقول هذا عند امتناع
الاستغراق وعدم العهد وانتفاء الجنس ثم ولو سلم
فاستواء هذا الجمع والمفرد ثم ما في لفظ الجمع من الاشعار
بالتعدد وان بطل معنى الجمعية كيف وهذا الجمع لا يكاد
يستعمل فيما لا يتعدد غايته انه يصدق على الواحد

مطلب يعرف فيه ابطال لام التعريف الجمعية وعدم ابطاله

والكثير فان قيل بطلان الجمعية باللام اذا لم يكن للاستغراق والعهد
اذا كان في موضع النفي واما اذا كان في موضع الاثبات
فلا كما ذهب اليه البعض ونص عليه المحققون ابن كمال
باشا في اوايل شرح الهداية لما قالوا في مسئلة الخلع
والاقرار والوصية في قولها اخلعني على ما في يدي من
الدراهم وقوله لفلان علي من الدراهم وقوله اوصيت
لفلان بالدراهم من انه ينصرف الى ثلثة دراهم في هذه
الصور الثلث لانها اقل الجمع قلنا ما ذكر في الاصول
من الدليل على بطلان معنى الجمعية باللام لا نوع بين ان
يكون في موضع النفي او الاثبات نص عليه في الهداية
والنهاية والمبسوط في كتاب الشهادة ولكن المعقول
اللفظ في الاصل مصدر فيحتمل القليل والكثير كالمصادر
فانهم قالوا في قوله وجعل لكم السمع والابصار وفي قوله
كما شار تعالى لم يجمع السمع ولم يثن ربما وان كان بمعنى
در توقيفي لكونه في الاصل مصدرا وقوله من يكتفي بالكسر يلتقي
بالفتح لغي على وزن فعل بفتح الفاء والعين لان مصدر
باب علم اذا كان لازما يجئ على فعل غالبا كفرح فرحا
وفحا واذا كان متعديا يجئ على فعل بسكون الفاء والعين
العين جهل جهلا وان تتبع حقيقة الحال فتتبع الاقوال
واصل لغي مصدر لغوا ولغيا فاعل اعلال عصا او
وقوله اذا لهج بالكلام اي تلفظ به والمراد بالكلام ههنا

اعم

اعم من ان يكون متضمنا للكلمتين او غيره وفي شرح البديع للاصفهاني
اللغة في اللغة التلفظ بالالفاظ يقال لغى يلغو لغة
اذا تكلم بما لم يفد واللهجة بسكون الهاء اللسان وقد
يحرك فيقال فلان فصيح اللهجة وسميت الالفاظ الموضوعة
لغة لان الانسان يلهج بها وقوله واصلها لغي او لغو والهاء
عوض وجمعها لغى بضم اللام ولغات ايضا وقال بعضهم
سمعت لغاتهم بفتح التاء لانه شبهها بالتاء التي توقف
عليها هاء والنسبة اليها لغوي ولا يقال بفتحها كذا في الصحاح
وقوله برة وبرى البرة حلقة تجعل في لحم انف البعير
وقال الاصمعي تجعل في احد جانبي المنخرين قال وربما كان
البرة من شعر وهي الخزامة وكل حلقة من سوار وقرط
وخلخال وما اشبهها برة قال ابو علي واصل البرة
بروة جمعت على برى مثل قرية وقرى وقال ابن القطاع
اصلها بروة بالضم نحو خصلة وخصل وغرفة وغرف
واذا عرفت هذا فمراد النحرير بقوله مثل برة وبرى انه
مثله وزنا لا اصلا قوله واليه اشار بقوله وفي الصناعة
اقول وجعل المعنى الصناعي للتصريف مشارا اليه مع انه
مصرح به تنبيها على جلالة قدره وعلو رتبته عرفا لانهم
يقولون للعظماء قد اشرتم الى كذا مع انهم مصرحون به
على ان استعمال الاشارة في الصريح اذا لم يقع في
مقابلة كثير وقد اشار ان استعمل بعلى يكون المراد

مطلب معرفة استعمال اشار بعلى والى

الاشارة بالرأى وان استعمل بالى يكون المراد الاشارة باليد
ففى استعماله ههنا بالى تنزيل المشار المعقول منزلة المحسوس
تنبيها على قوة ظهوره وكمال انكشافه وقوله ومن الصناعة
الصناعة بفتح الصاد يستعمل فى المحسوسات وبالكسر فى المعانى
وقيل الصناعة بكسر الصاد حرفة الصانع وقيل هى اخص
من الحرفة لانها تحتاج فى حصولها الى المزاولة والصنعة بالفتح
عمله والصناعة قد تطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال
موضوعات ما على وجه البصيرة لتحصيل غرض من الاغراض بحسب
الامكان وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة من العلوم
العملية وهى العلم الحاصل من التمرن على العمل مرن على الشئ مرونا
بالفتح فى الماضى والضم فى الغابر مرونا ومرانة تعوده
واستمر عليه وقيل الصناعة فى عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية
ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل كعلم
الخياطة او لا كعلم الطب والاول هو المسمى بالصناعة
فى عرف العامة وقد يقال لكل علم مارسه الرجل حتى صار
كالحرفة له يسمى صناعة سواء كان حصل بمزاولة العمل او لا
وقوله والمراد ههنا صناعة التصريف هذه الاضافة بيانية
كشجرة الاراك ان اريد بالتصريف علم التصريف ولامية ان اريد
به التحويل المخصوص وقوله فى الاصطلاح اشارة الى
ان المراد بالصناعة الاصطلاح فان قيل فلم لم تعلق فى الاصطلاح
قلنا لانه يستعمل غالبا فى العلم الذى يحصل معلوماته

بالنظر

بالنظر والاستدلال والصناعة فى الذى يحصل معلوماته
بتتبع كلام العرب ومعلومات هذا العلم يحصل بالتتبع ثم هو
لغة الاتفاق وعرفا اتفاق طائفة على تسمية شئ
باسم ينقل عن موضعه الاول وقيل هو كلام متعارف
بين طائفة مخصوصة وقوله تحويل الاصل الواحد فاعل
بمعنى المتوحد وقد تطلق الواحد الذى هو مبدأ العدد
والفرق بين الواحد والاحد ان الواحد اسم لمن لا يشاركه
شئ فى صفاته والاحد اسم لمن لا يشاركه فى ذاته
احد وحد حذفت الواو وابدلت منها الهمزة واصل
الواحد جعل مأخوذ للمعانى المختلفة والمراد منه المصدر
عند البصريين والفعل عند الكوفيين وانما سمى الاصل الواحد
اصلا لان اصل الشئ ما يبتنى عليه ذلك الشئ والامثلة
المأخوذة مبتنية عليه وواحدا لان العلة حقها ان يكون
واحدة بالنسبة الى المعلول قوله والاصل ما يبتنى عليه الشئ
اقول يبتنى اما على صيغة المجهول لانه يجئ متعديا
قال فى الصحاح ابتنى دارا وبنى بمعنى واما على صيغة
المعلوم يقال بنى عليه فابتنى ولو قيد بقوله من حيث
يبتنى عليه لكان اولى اذ رب اصل يكون مبنيا على غيره
ثم الابتناء شامل للحسى كابتناء السقف على الجدار
واغصان الشجر على دوحته وللعقلى كابتناء الافعال على
المصادر والحكم على دليله والاحكام على القواعد الكلية

مطلب الفرق بين الواحد والاحد

والمعلول على عللها فان قلت اشتباه الشيء على الشيء اضافية بينهما
وهو امر عقلي قطعا قلت المراد بالاشتباه الحسي بكون الشيئين
محسوسين وعرفه الامام في المحصول بالمحتاج اليه ورد بانه
لا يطرد لعدم صدقه على العلة الفاعلية والصورية والغائية
والشروط واجيب بمنع اشتراط الطرد في مطلق التعريف
لا سيما الاسمي فان كتب اللغة مشحونة بتفسير الالفاظ بما
هو اعم من مفهوماتها وقد صرح المحققون بان التعريفات
الناقصة يجوز ان يكون تمييزه عن شيء دون شيء فيكتفي
بما يفيد الامتياز عنه ورد بان الامام ممن اشترط المساواة
كما صرح به في شرح الاشارات وبان المذكور في كتب اللغة
انما هو التعريف اللفظي لا الاسمي غالبا وقوله الى امثلة وهي
الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم
المستفيد واما الشواهد فهي الجزئيات التي يستشهد بها
في اثبات القواعد لكونها من القران والحديث او كلام من
يوثق به من العرب فهي اخص من الامثلة والمراد بها ههنا
الابنية الجزئية قوله وهي الكلم باعتبار هيئاتها اقول الكلم
جنس الكلمة كما ذهب اليه الجمهور حقه ان يقع على القليل
والكثير كالتمر لكن غلب على الكثير ولم يقع الا على ما فوق
الاثنين لانه جمع كما ذهب اليه صاحب الصحاح والمصباح
واللباب والكلمة في لغة العرب تقع على جزء من الكلام اسما
او فعلا او حرفا وعلى الفاظ المنطوقة وعلى الجملة

وعلى

وعلى القصيدة والجمل واستبعد الرضي اشتقاق الكلمة من الكلم
بمعنى الجرح واراد بالكلم المشتقات افعالا كانت او اسماء
لا الجوامد والحروف بطريق ذكر العام وارادة الخاص
وفيه انه لا يجوز اذ العام لا يدل على الخاص باحدى الدلالات
الثلث ذكره في المفتاح وحاشية تفسير القاضي وفيه انه
يجوز مع القرينة للدلالة معها ذكره في حاشية المطول
لعلاء الدين وفيه ح لا يبقى عاما وقال الشارح المطول
اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل
باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا
فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان
او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج
على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته
فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ
الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق ثم قال وهذا
بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى انهم يتوهمون انه
مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعتبر ضعف ايضا
بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشاؤه
عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال
وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج ثم المراد بالكلم حروف الكلم
اذ الكلم انما يكون كلما بعد عروض الهيئة وسماها كلما
باعتبار ما يؤول اليه او باعتبار التجريد كما في قوله سبحانه

الهيئة
الذي أسرى بعبده ليلا او الحروف مع الهيئة وذكر الهيئة
بعدها تنصيص للتأكيد كما في قولهم العلم صفة قائمة بغيره
فان الصفة ما قام بغيره وقوله من الحركات والسكنات
اراد بها الجنس المتناول للقليل والكثير والواو بمعنى او بمعنى
الخلو لئلا ينتقض بنحو ضرب والمعتبر في تشخص الصيغة تشخص الحركات
فتختلف الصيغة بالتشخص باختلاف أشخاص الحركات كاختلافها
في ضرب وطلب فلا يمنع اتحادهما بالنوع والمعتبر في نوعها
نوع الحركات فتختلف الصيغة بالنوع باختلاف أنواع الحركات
كاختلافها في ضرب وضرب وقوله وتقديم بعض الحروف
اعتبار التقديم والتأخير في مفهوم الهيئة للاحتراز عن هيئة
ضرب اذا صدر عن ثلثة اشخاص فتحة على وجه يصير لفظا واحدا
فانها ليست صيغة اصطلاحا وان كان تلك الهيئة حاصلة
للحروف باعتبار الحركات واعترض عليه بانهما لو كانا معتبرين
في مفهوم الهيئة لكان تقديم الحرف المتأخر على الحرف المتقدم
موجبا لاختلاف الصيغة بالنوع كما ان اختلاف الحركة
كذلك فيلزم ان يكون صيغة ضرب مخالفة بالنوع لصيغة
ربض وليس كذلك واجيب بان المعتبر في مفهوم نوع
الصيغة نوع التقديم والتأخير وانما اختلف شخصها
وبقي ههنا شيء وهو ان صيغة فاعل مخالفة بالنوع لصيغة
افعل مع ان الهيئة الحاصلة لهما باعتبار نوع التقديم
والتقديم والتأخير ونوع الحركات والسكنات متحدة الا ان

يمنع

يمنع اختلاف الصيغة بالنوع فيهما ثم كل واحد من التقديم والتأخير
يستلزم الآخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت
المتقدم عن المتقدم عليه وتفضيل احدهما على الآخر بالقصد
دون التحقيق فكأنه اعتبر القصد او ذكره تأكيدا كما في قوله تعالى
لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون قوله وهو في الاصل
مصدر ميمي المنع آه اقول يمكن ان يعتبر مصدر المعلوم او المجهول
معنى وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع الملفوظ
وضرب الامير موضع مضروب الامير وان يعتبر اسم مكان على
مفعل وان يعتبر اسم مفعول مخفف معنى بالتشديد
والتجدد واني منع كونه اسم مفعول بناء على انه ليس بمشدد
مصدر وهو ليس بقوي واما مناقشة جمال الدين الاقسرائي بان
صحة اطلاق المصدر على المفعول انما سمعت في غير الميمي
من المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميمي صحته فيه وما في
شرح الكتاب للسيد عبد الله من ان المعهود في هذا الاستعمال
المصدر الغير المحدود بالتاء فليس بشيء لان المعتبر في صحة
التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها
وقال جمال الدين الاقسرائي لا تحول المنع المصدر بمعنى الفعل
للمفعول وذكر في تفسير الفاتحة لمولانا المحقق الفناري
ان صيغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة وتسمى مصدرا
مطلب حاصل بالمصدر واما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او حسية
كهيئة المتحركية الحاصلة من الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر

وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة
والقيام او للفاعل وللمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية
والمعلومية من العلم وباعتبار تسامح اهل العربية في قولهم
المصدر المتعدي قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا
للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر
والا كان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال
المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه
قوله وهو ما يراد من اللفظ اقول وقيل كثيرا ما يطلق المعنى
على ما لم يستفد من اللفظ اعلم ان اللفظ اذا وضع بازاء
شيء فذلك الشيء من حيث يدل عليه اللفظ يسمى مدلولا
ومن حيث يقصد باللفظ يسمى معنى ومن حيث يحصل منه
يسمى مفهوما ومن حيث كون الموضوع له اسما يسمى مسمى
والمسمى اعم من المعنى في الاستعمال لتناوله الافراد والمعنى
قد يختص بنفس المفهوم مثلا يقال لكل من زيد وبكر وعمرو
مسمى للفظ الرجل ولا يقال انه معناه والمدلول قديم
من المسمى لتناوله لمدلول التضمني والالتزامي دون المسمى
ثم وصف المعاني بالمقصودة مع ان المعنى هو المقصود اما
بالتجريد في الاول او التنصيص في الثاني وقوله لاجل هو
في الاصل مصدر اجل شرا اذا جناه استعمل في تعليل الجنايات
كقولهم من جراك فعلته اي من ان جررته اي جنيته ثم اتسع فيه
فاستعمل في كل تعليل قوله لا تحصل تلك المعاني الا بها اقول لا تحصل

مسمى

مدلول

اجل

اقول المراد بالحصول الحصول الذهني

افادة

افادة تلك المعاني اذ تحققها الواقعي غير موقوف على الامثلة
فكان الظاهر ان يقال لا يستفاد الا بها ليدل على ما ذكر
ثم انه لا يخفى ان هذا الحصر ادعائي لا حقيقي فلا بد انه
يمكن التعبير عنها بغير تلك الامثلة اعلم ان الكلام الوارد
لادخطابي على وجه لا يطابق الواقع لا يقصد به معناه
الحقيقي بل هو مسلوب الدلالة عنه الى معنى يناسب المقام
نبه على ذلك صاحب الكشف حيث قال في شرح قول الكشاف
على الجم الغفير من الناس في تفسير قوله تعالى واني فضلتكم على العالمين
اراد انه مسلوب الدلالة عن معناه الاصلي الى المبالغة في الكثرة
والمعتبر في الصدق والكذب المعنى المقصود في الكلام
لا المعنى الذي وضع له وان كان قد يلاحظ لا لانه مقصود
بل للانتقال منه الى ما هو المقصود وبذلك يندفع الشكوك
والاوهام عن الآيات والاحاديث النبوية المتضمنة للمبالغة لانه
خطابي يناسب المقام كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم
فان ما يجعل في الاذن رؤوس الاصابع وذكر الاصابع
مبالغة فلا يجوز في لفظ الاصابع والالغاء للمبالغة
نحو نفعت اذا كان لفظ العدل مجازا في العادل في قولك
رجل عدل وكقوله عليه السلام تعلموا الفرائض وعلموها الناس
فانها نصف العلم فان المراد المبالغة في الكثرة كما في قوله تعالى
واني فضلتكم على العالمين قوله وفي هذا تنبيه على ان هذا
العلم محتاج اليه اقول لان حصول المعاني المقصودة المحتاج

المبالغة

الیها کلها اذا کان مقصودا على حصول الابنية التي احوالها مسائل
هذا العلم كان هذا العلم محتاجا اليه **قوله** مثلا الضرب هو
الاصل الواحد فتحويله آه **اقول** قوله من الضرب الحادث في الزمان
الماضي اه تم الى ان دلالة الفعل على الزمان ليس بمجرد
اقتران الحدث اعني مصدر الفعل بالزمان بل معناه ان مصدر
الفعل حادث في هذا الزمان ولا يرد بمثل علم الله تعالى ويعلم
الله من الافعال المستعملة في حق الله تعالى لان الحدوث
هناك راجع الى التعلق وهو حادث وقوله والماضي قدمه
لتقدمه في الوجود او لتبادر الفهم اليه عند الاطلاق
او لميله الى رجحان كون المضارع حقيقة فيه كما سيشير اليه
في بحث المضارع وقوله والمناسبة بينهما ظاهرة اي بين
التصريف بمعنى التغيير والتحويل لان من التحويل التغيير او التغيير
قد يوجد مع التحويل هذا ما ذكر آنفا من ان التعرض للمعنى
اللغوي اشعار للمناسبة بين معنييه **قوله** والمراد
بالتصريف ههنا غير علم التصريف **اقول** لان الظاهر ان المصـ
قصد تعريف لفظ التصريف لغة واصطلاحا مع قطع النظر عن علم
التصريف تسهيلا للمتعلم فلا يرد ان التعريف ليس بجامع لخروج
المسائل التي لا تتعلق بتحويل الاصل الواحد ولا مانع لدخول
كون تحويل المصدر المعلوم كالضرب مثلا تصريفا لصدق
التعريف عليه وهو باطل لامتناع كون الجزء على الكل وقيل
انما قال والمراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف نظرا الى ان قولنا
تحويل

تحويل الاصل الواحد الخ لا يحمل على علم التصريف بالمواطاة لان العلم
من قبيل الانفعال والتحويل من مقولة الفعل والتعريف ينبغي
ان يحمل على المعرف وفيه بحث لان تقديره التصريف علم بتحويل الاصل
الواحد آه ولما لم يكن تعريف علم من العلوم الا باعتبار متعلقه
اقتصر في التعريف عليه تعويلا الى فهم الطالبين وقال بعض الفضلاء
في تعريف التصريف علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التي
ليست باعراب وانما قال احوال ابنية الكلم ليكون الحد جامعا
اذ يخرج عنه بعض احكام الادغام نحو اضرب بعدك وانما
قيدنا بالبعض لان بعضها داخل في الابنية وهو الادغام
في كلمة واحدة نحو شد يشد واذا كان في كلمتين لم يكن
داخلا في الاحوال لانه حال يطرأ على الكلمة من كلمة اخرى
ويخرج ايضا بعض احكام التقاء الساكنين مثل اضرب
الرجل وانما قيدنا بالبعض لان البعض الآخر داخل في
الابنية وهو الذي يكون في كلمة واحدة اذ هو راجع الى
ابنية الكلم لا الى احوالها نحو انطلق بسكون اللام وفتح
في انطلق ويخرج ايضا احكام الوقف لانها ليست راجعة
الى ابنية الكلم لان الوقف على جعفر وزيد واشباههما بالسكون
او بالروم او بالاشمام ليس راجعا الى بناء الكلمة واورد
على هذا ان زيادة قوله احوال افاد ما ذكرتم لكن اخل به
من وجه آخر لانه خرج به معرفة ابنية الكلم لانه لا يلزم من استناد
المعرفة الى المضاف استنادها الى المضاف اليه فيلزم ان لا يكون

الكلم
ابنية الكلم من التعريف اي صنعة وجوابه ان يقال ان اريد بابنية الكلم
موادها وجواهرها فلا باس بخروجها اذ هي من مباحث اللغة وليس
من مباحث التعريف وان اريد ما يطرء على الكلمات من الهيئات
والاحوال التي هي نفس ابنية الكلم والاضافة فيه كما في قولهم شجر الاراك
فمعنى قوله احوال ابنية الكلم على هذا التقدير احوال هي ابنية الكلم
هكذا ذكروه ولكن التحقيق في هذا المقام ان يقال ان المراد بابنية
الكلم هي الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكوناتها الموضوعة
هي لها باعتبار كونها مادة للكلمة واحوال الابنية العوارض التي
تلحقها بحسب كل غرض كما ذكره بعض الفضلاء في تعريفه واذا كان
كذلك فلا بد من زيادة قولنا احوال لينطبق الحد على علم التعريف
ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة الابنية ليست منه فانه انما هو
علم بقواعد يعرف بها احوال الابنية اي الماضي والمضارع والامر
الى غير ذلك فان جميع ذلك راجع الى احوال الابنية لا الى نفس
الابنية هذا تفصيل لطيف فانظر فيه لتطلع لكن ما فيه **قوله**
واختيار التحويل على التغيير **اقول** قيل الفرق بين التحويل والتغيير
ان التغيير لا يكون الا متعديا يقال غيرت الشئ فتغير والتحويل
يكون لازما ومتعديا وقيل التحويل يستعمل في الذوات والتغيير
في الصفات وقيل التحويل اخص من التغيير كما في الشرح **قوله** قال
في المغرب **اقول** هو بالغين المعجمة كتاب في اللغة للمطرزي المعتزلي
صاحب المصباح في النحو واكثر نقله باللغة الفقهية وله كتاب
في اللغة اطول منه سماه المعرب بالعين المهملة تحيل بيانا ببعض
ايضاح

اللغا

مطلب يعرف فيه الفرق بين التحويل والتغيير

التفضيل
اللغا اليه **قوله** الى موضع آخر **اقول** وهو في اصل الوضع افعل
بشهادة الصرف نحو اخر اخران اخرون اخرى اخريان واخر ومعنى
ومعنى اخر في الاصل اشد تاخيرا ثم نقل الى معنى غير بمعنى جاءني زيد
ورجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور
اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا امراة اخرى فاذا قيل جاءني
زيد وآخر يفهم منه ان المراد رجل آخر بخلاف جاءني زيد وغيره ويستعمل
اخريات واواخر في المعنى الاول مع اللام او الاضافة كما هو حقها
نحو جاءني زيد في اخريات الناس اي في الجماعة المتاخرة فلما خرج آخر
وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم
افعل التفضيل اعني من واللام والاضافة فان قيل اخر في
قوله تعالى فعدة من ايام اخر جمع اخرى لانه لليوم وآخر لا يجمع على
فعل وانما يجمع عليه فعلى فما وجهه قلنا لما كان اليوم مما
لا يعقل اجري مجرى المؤنث لما كان من التناسب بين ما لا يعقل
وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات العقل فكان اخر اخرى
فجمع على اخر كذا في الاقليد **قوله** في الصحاح التحويل النقل **اقول**
الواقع في الصحاح التحول النقل من موضع الى موضع ولم يقع فيه
حول قائم اجاز الشارح ان ينسب اليه ورود التحويل الذي
هو مصدر حول قائم بمعنى النقل ثم الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد
بمعنى صحيح يقال صح فهو صحيح وصاح بالفتح والجاري على النسب
الاكثر من كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكر بالنسبة الى
تسمية هذا الكتاب ولا استفدناه الان بنسبة رواية عن مصنفه ه

مطلب صحاح صاحب اللغة الجوهري

وهو اسمعيل ابو نصر حماد الجوهري تلقت الامة كتابه بالقبول
والابن بري عليه حواشي مفيدة توفي سنة ثلث وسبعين
وثلثمائة قال ياقوت في معجم الادبا كان من فاراب من بلاد
الترك وكان من اذكى العالم اخذ عن خاله ابراهيم الفارابي
وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ربيعة ومضر فاقام بها
مدة في طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فانزله ابو الحسين
الكاتب عنده واكرم جواره فاقام بنيسابور مدة يبرز في
اللغة وتعلم الكتابة وحسن الخط جدا يذكر مع ابن مقلة
وانظاره قال القفطي مات مترديا من سطح داره وقيل
تغير عقله وعمل له دفتين وشدهما كالجناحين وقال
اريد ان اطير ووقع من علو فهلك قال وقيل انه بقي عليه
من الصحاح بقية غير مبيضة فبيضها تلميذ له يقال له
ابراهيم ابن صالح فغلط في اشيا كذا في شرح المغني
للشمني قوله وحول ايضا يتعدى بنفسه ولا يتعدى اقول
كلمة ايضا لا تستعمل الا مع الشيئين بينهما توافق ويمكن
استغنا كل منهما عن الاخر فخرج بالشيئين نحو جاني ايضا
مقتصرا عليه لفظا او تقديرا او بالتوافق نحو جاء ومات
ايضا وبامكان الاستغنا نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقال
شي من ذلك ثم هو مفعول مطلق حذف فاعله وجوبا سماعا او حال حذف
عاملها وصاحبها واعلم انه قد يستعمل الفعل الواحد في موضع
متعديا بنفسه وفي موضع الاخر لازما ومثل هذا كثير في كلام العرب

ترقى

ايضا

مطلب يعرف فيه استعمال كلمة ايضا واستعماله

الافعال المشتركة بين المتعدى واللازم

ترقى الى مائة وستين مثل افادوا انا واقروا وسع واقبل والخشي وحسي
واظلم وانقل وخير واجلى واوضح الخ فاطلب البواقي من الاقنور
من كتب اللغة قال والاسم منه الحول اقول قال الازهري الحول مصدر
كالصغر ويجوز ان يكون اسما والمصدر على وزن واحد كالسيل
ولكن ائمة التفسير قالوا انه في الاية مصدر كذا في جامع اللغة
قال ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب الى ضرب واضرب وغيرهما اقول
قوله ولا يخفى انه لا يوجد صورة خالية عن النقل والنقل يستلزم
التغيير ضرورة استلزام الخاص العام فيكون التحويل اولى من التغيير
لانه لو استعمل التغيير بدل التحويل لذهب الوهم الى ان التغيير الضرب
الى ضرب غيره وقد يكون خاليا عن النقل لانه اعم منه فلينبغي ان يوجد
في مادة لا يوجد فيها النقل تحقيقا لمعنى العموم وقوله الا اخص من
التعريف اي بمعنى التغيير والتغيير بالاخص ممنوع فيه تجنب لانهم
قالوا التفسير على قسمين تفسير اسمي وتفسير حقيقي والاول يكون للماهية
الاعتبارية والثاني للماهية الحقيقية ولا تشترط فيه الطرد والعكس
بقسميه يعلم منه قطعا جواز التفسير بالاعم والاخص فان قيل فينبغي
ان لا يجوز تغيير التعريف اصطلاحا بالتحويل لعين ما ذكرتم قلنا
ليس التفسير الاصطلاحي لفظ التحويل فقط بل هو مع ما بعده كما لا
يخفى بالتامل قال ثم التعريف يشتمل على العلل الاربع اقول اعترض عليه
بان العلل مباينة للمعلول فلا يعرف بها وبان مادة الشي وصورته
لا بد وان يكونا داخلتين فيه والاول الواحد وهيئته ليسا كذلك
بالنسبة الى التعريف لانه على ما عرفه هو الفصل المخصوص وهو التحويل

قد يكون المصدر واسمه بوزن

مطلب يعرف فيه تعريف الاسمي وتعريف الحقيقي

التفسير قسمان

تعريف بالعلل

ليس ان يكون

وليس الفعل مادة وصورة واجيب بان المراد من التعريف بالعلل الاربع
اي بانفسها معرفة بل المراد انه توخذ للمعلول بالقياس الى العلل
محمولات اي يصلح ان يحمل عليه لان الحمل يتحقق بين المعرف والمعرف
فيعرف بها ورد عليه بان هذا هو الحق لو كان التعريف بتلك
المحمولات لكن التعريف الواقع ليس بما اخوذ من العلل المحمولة على المعرف
وقد يقال ليس المراد انه يوخذ في كل تعريف بالقياس الى العلل
محمولات بل المراد انه يوخذ في كل تعريف محمول واحد فيه اشارة
الى العلل الاربع وههنا تحويل الاصل آه محمول واحد فيه
اشارة الى العلل اذ مجموع الامور من تتمة التحويل ولو اريد بالتعريف
ما وقع فيه التحويل الخ الابنية والصيغ لظهر المادة والصورة
للاصل وهيئته وقد اجيب عن الاعتراض الاول بان المعرف مجموع
العلل لا الكل واحد منها فيجوز ان يكون المجموع محمولا وان لم يكن
كلها واحدا واحدة كذلك ورد بان كون المعرف محمولا انما هو في بعض
الماهية الحقيقية المعرفة بحسب الحقيقة اما في الكل فلا كالمعجون
والبيت ورد عليه بان العلل ان اخذت مجموعة يكون علة
تامة وان اخذت بخلافها يكون علة ناقصة وكل منهما يغاير للمعلوم
بحسب الذات لا يحمل عليه وبان المعرف على ما قيل كما يجب ان يكون محمولا
كذلك اجزاء المعرف يجب ان يكون محمولا على المشهور ورد بانه مخالف
لما هو المشهور بين الجمهور من ان المعرف يجب ان يكون مساويا
للمعرف في العموم والخصوص كما هو مذهب المتاخرين او مساو له
في الجملة كما هو مذهب المتقدمين وكون الفاعل هو المحول والغاية

هو حصول

هو حصول المعنى المقصود تحقيقي وكون الآل الواحد هي المادة
والتحويل هو الصورة على سبيل التشبيه لان الغرض لا مادة له ولا صورة
له وقد نوقش فيه بالمنع ثم ترك التاء في اربع علامة التانيث
واثباته قيل للتذكير ذكره في شرح اللباب وهو مخالف لما ذكره
في دفع سؤال الانعكاس في الحاق علامة التانيث من الثلثة الى العشرة
بالمذكر دون المونث من ان المعدود المذكر جمع فيكون مونثا فيلزم
الحاق التاء بعدده واذا احتمل لم يلحق بالمونث للفرق بينهما فهذا
صريح في ان التاء للتانيث وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ولا هم ينصرون
انث ثلثة انفس تاويل واعلم ان ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون
جزءا ولا والاول العلة الناقصة والثاني اما ان يكون داخلا في
المعلول او لا والاول اما ان يكون من الاجزاء الذهنية او لا والاول
الجنس والفصل والثاني الصورة والمادة وغير الداخل اما ان يكون
بالمعلول منه او لاجله او لا منه ولا لاجله والاول الفاعل والثاني الغاية
والثالث اما ان يكون المعلول موقوفا على وجوده او عدمه او كليهما والاول
الشرائط والثاني ارتفاع الموانع والثالث المعدات قوله ويدل بالالتزام
بالفاعل اقول يريد به الالتزام العرفي المعتبر عند اهل العربية لا العقلي
حتى يرد انه يمكن تعقل التحويل مع الذهول عن الفاعل قوله وحصول المعاني
الى الغاية اقول كالجلوس في السرير عاما قالوا وفيه ان الجلوس
لحصول المعاني متاخر فلا يكون علة الا ان يقال المراد تصورها
قوله المحول هو الواضع ام غيره اقول فان قيل الظاهر ان ام المتصلة
لا يقع قبلها الا همزة الاستفهام في الاكثر بمعنى الاستفهام وصاحب

مطلب اقسام العلل

مطلب نزاع في [illegible]

بمعنى التسوية وهل في الاقل ويليها احد المستويين والاخر
على نحو ان كان ما يليها اسما مفردا كان ما يلي الهمزة كذلك وان
كان فعلا او حرفا كان ما يلي الهمزة كذلك وان كان جملة اسمية
او فعلية كان ما يلي كذلك وههنا ليس كذلك قلنا بتقدير عطف
الهمزة في المعطوف عليه والمبتدا في المعطوف ان
على الجملة والافلا على ان الرضي قال يجوز المخالفة بين ما
يلي الهمزة وام في نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام عمرو الا ان
والقيت زيدا ام عمرا واجوازا حسنا كما قال سيبويه لكن
المعادلة احسن وبما ذكرنا من وقوع هل قبل ام ظهر انه
لا وجه لما قيل على قول الشارح في المطول هل هي واقعة
ام لا من انه قد تقرر في النحو امتناع ان يؤتى لهل بمعادل
واجيب انه من قبيل اطلاقات المصنفين ومسامحاتهم
في تراكيبهم قوله تحلية الظاهر انه كلام من يصلح لذلك اقول
قيل وهكذا الهيئة التركيبية في المركبات فانك تعرف ظاهرا
انها ليست بموضوعة بناء على انها لو كانت موضوعة لمنع
لما كان تركيب المفردات بمجرد ارادة من تركيبها بل يتوقف كل
تركيب على معرفة وضعه بخصوصه كما في المفردات لكنه ليس
كذلك فانه مركبة تركيبات مختلفة وان تعرف ان الواضع
وضعها اولا بل ربما تجزم بانه لم يضع هذا التركيب المخصوص
والجواب انا لا نسلم الملازمة وانما يصح اذا كانت الهيئة
التركيبية موضوعة بالشخص وليس كذلك بل هي موضوعة

مطلب
يعرف فيه ام المتصلة
وهمزة الاستفهام وهل

بالنوع الا يرى ان هيئات تراكيب المفردات تختلف باختلاف اللغات
فان تقديم المضاف اليه على المضاف جائز في الفارسية دون
العربية فلولا اعتبار الواضع قواعد في تاليف المفردات
في كل لغة لجاز تاليفها في جميع اللغات على اي وجه يراد
واذا كان وضع الهيئات نوعيا كان لارادة المتكلم مدخل في
خصوصيات التراكيب اذ له ان يطبق تاليف هذه المفردات
على قاعدة وان يطبقها على قاعدة اخرى لكن لم يكن ذلك
التاليف مفوضا اليه بالكلية اذ لا بد من رعاية القواعد العربية
قوله في العرف وهو خاص ان كان لطائفة مخصوصة وعام
ان كان لطائفة غير مخصوصة والعادة وهي ما استقر في النفوس
من الامور المتكررة المعقولة عند الطباع السليمة ويستعملها
وقد يفرق بينهما باستعمال العادة في الافعال والعرف
في الاقوال ثم العرف على نوعين لفظي نحو دابة تفيد لفظا
بالفرس وعملي اي العرف من حيث الاستعمال لا من حيث اللفظ
كاللحم فانه لا يفيد لفظا بالمأكول مع انه بحسب الاستعمال المخصوص
به والمتبادر منه عند الاطلاق والعرفي العام كما ان المتبادر
من الوجود الخارجي وقوله في التحقيق هو وضع الشيء الى
محض التحقيق والثبوت في نفس الامر بحيث لا شوبة بينه من المسامحة
والاخذ بالظاهر وبما يشبه الحقيقة وليس محض حقيقة
وقوله هو الواضع وههنا فائدة جليلة وهي ان الواضع
اما شخصي ان اعتبر الخصوص في جانب اللفظ بان يكون مخصوصا

عرف وعادة

تحقيق

الوضع

وحينئذ اما ان يكون الوضع والموضوع له خاصين بان يتصور معنى
كليا ويعين اللفظ بازائه كالاعلام الشخصية او يكونا عامين
بان يتصور معنى كليا ويعين اللفظ بازائه كعامة النكرات
او يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا بان يتصور معنى كليا
ويلاحظ به جزئياته ويعين بهذه الملاحظة الاجمالية اللفظ
دفعة واحدة لكل واحد من تلك الجزئيات كالمضمرات والموصولات
واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف وبعض الظروف كالآن
وحيث وغيرهما مما يتضمن معنى الحرف فاطلاقها على تلك الجزئيات
الخصوصية بطريق الحقيقة ولا تطلق كذلك على ذلك المعنى الكلي
اذ لم توضع له ولهذا الوجه امكن تعدد معاني لفظ واحد من
غير اشتراك وتعدد اوضاع ومن لم يعرف الوضع العام لمعنى خاص
وقع في حيص بيص فقال ان الضماير واسماء الاشارات موضوعة
لمعان كلية الا ان الواضع شرط ان لا يستعمل الا في جزئيات تلك
الكليات ولو صح ما قاله لكان انا وانت وهو مجازات لا حقايق
لها اذ لا يصح استعمالها فيما وضعت لها في المفهومات الكلية ولو كانت
كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما
احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة
واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فغير معقول واما نوعي
ان اعتبر العموم في جانب اللفظ وهو قد يكون بثبوت قاعدة دالة
على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى
يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بان كل اسم اخره الف او ياء

مفتوح

مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردين من مدلول ما الحق به بهذه
العلامة وكل اسم غير الحقه نحو رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجميع من
مسمى ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات
الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة بل اكثر الحقائق من هذا
القبيل كالمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات والمركبات
وبالجملة كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة وقد يكون بثبوت
قاعدة دالة على ان كل لفظ متعين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند
القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى
تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة
لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال
اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة
بحالها ومثله مجاز لتجاوزه المعنى الاصلي ثم الوضع النوعي بالثلثة الانواع
كالشخصي الاول وضع خاص مع خصوص الموضوع له كوضع اعلام
اجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما من جميع الهيئات المحتملة
الطاريات على تركيب فاء ع ل فانها كلها اعلام لاجناس الصيغ الموزونة
بها وقد لوحظت حين الوضع بعنوان كلي بان يقال كل تركيب فاء ع ل
فوضع كل ضرب وضعا نوعيا في ضمن ذلك العنوان على ما يجيء بازاء جنس
من الصيغ فالوضع في كل منها خاص مع خصوص الموضوع له وخصوصيته
لا تنافي الوضع النوعي لان العموم في الوضع النوعي في جانب اللفظ وخصوص
الوضع انما هو باعتبار الوضع لانه لا يعقل بدونه عموم الوضع وان اريد به
ذلك العموم ليس الا باعتبار ملاحظة المعنى حين الوضع عاما وخصوص والثاني

مطلب في تقسيم الاشتقاق الى صغير وكبير واكبر

وضع عام مع عموم الموضوع له كوضع عامة المشتقات والثالث وضع عام
مع خصوص الموضوع له كوضع عامة الافعال فانها موضوعة بالنوع
بملاحظة عنوان كلي شامل لخصوصية كل نسبة جزئية من النسب
التامة فالموضوع له تلك النسب الجزئية الملحوظة بذلك العنوان
الكلي فالوضع عام والموضوع له خاص فالوضع عند الاطلاق يراد به
تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان يفرد
اللفظ بعينه بالتعيين او يدرج في القاعدة الدالة على التعيين وهو
المراد بالوضع الماخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز ويشمل التحقيقي
والقسم الاول من النوعي المذكور اولا فاعلم ذلك فانه ينفعك في
مواضع **قوله** اي اشتق الاقلام منه **اقول** الاشتقاق في اللغة
اخذ شق الشيء فهو متعد وفي الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم
وتارة باعتبار العمل فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع احتجنا
الى العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى تحديده باعتبار العلم وان اعتبرناه
من حيث يحتاج اخذنا الى عمله عرفناه باعتبار العمل اما تعريفه
باعتبار العمل فهو ان تاخذ اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله
دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه باعتبار العلم فهو ان
تجد اي تعلم بين اللفظين تناسبا في اللفظ الى في تركيب
حروفه الاصول والمعنى وله ثلثة انواع صغير وهو ان يكون
بينهما تناسب في الحروف والتركيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو ان
يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب
واكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من النهق

واذا

مطلب [illegible]

واذا اطلق يتبادر منه الاشتقاق الصغير ثم الاشتقاق في الكل كما
يكون في الاحداث قد يكون في الاعيان كما في استنوق وتحجر
واستحجر ونحوها وحينئذ وهو خلاف القياس سيما في الثلاثي المجرد
فانه نادر كقولهم ابل ابالة على وزن شكس شكاسة اذا اتى في
رعيته الابل واحسن القيام بمصالحها واما الحروف فلا يجوز الاشتقاق
منها ولمنه مفعلة من ان التاكيدية غير مشتقة من لفظها ولم اراد
انه موضوع لان يؤكد بان كذا قال صاحب الكشاف وقال الكمال الدين
في شرح المشارق ولو قيل انها اشتقت من لفظها بعد ان
جعلت اسما لكان قولا واعترض عليه من وجوه الاول انه لا بد
من دليل على ان الاشتقاق ان يجوز من الحروف والثاني انه لا معنى
الاشتقاق الا الاتيان بحرف لفظ في لفظ الدالة على اشتماله
على معناه هو متحقق فيه فيما نحن فيه والثالث ان اهل العربية قالوا
لتسويف مشتق من سوف وهو حرف اجماعا واجيب بان الدليل
على ان الاشتقاق يجوز من الحروف اتفاق بعض البصريين
على ان اصل المشتقات المصدر واتفاق بعضهم على ان اصلها
الفعل ولا قائل بكون الحروف اصلا وقولهم التسويف مشتق
من سوف معناه كونه ماخوذا منه ومثله قول بعض اهل العربية
المضارع مشتق من الماضي وفيه بحث لانه يقتضي عدم جواز
الاشتقاق في غير المصدر والفعل وقوله قرب الى الضبط
قرب قد يجي من باب علم فيكون متعديا بنفسه نحو قوله تعالى ولا تقربوا
مال اليتيم وقد يجي من باب حسن فيكون لازما فلا يستعمل

الا بمعنى الى وقد اطرد استعمالهم افعل التفضيل من قرب بالى للاتوهم
في اول الوهلة التباس من الصلة بمن التفضيلية عند عدم التفضيلية
او تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد حيث لا يصح الابدال
عند وجود ما مثل مررت بزيد بعمرو ومع ذلك وقع ذلك بالجار وقوله تعالى
اقرب للتقوى اللام فيه للاختصاص بمعنى ان صلة القرب اي
من الفعل وان في افعل التفضيل المستعمل بمعنى لرفع الالتباس
ذكره التفتازاني في حواشي الكشاف نعم يحتاج الى الوجه الثاني في قوله تعالى
كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا وقولهم مررت بزيد بارض كذا فان توهم
تابعت فيهما اللهم الا ان يقال ان ما ذكره نكتة لاطراد استعمالهم
بالى في حالة الاضافة ودخول اللام مع عدم التوهم للاطراد
ووجه الصحة في الاول متعلق الظرف الاول بالمطلق والثاني
بالمقيد ذكره صاحب الكشاف هكذا يعتبر امثاله مثل قولك اكلت
من بستانك من العنب قوله والعمدة اقول اي المعتمد اي بفتح
العين ما يعتمد عليه وقوله واجيب ماخوذ من جاب البلاد
اذا قطعت سمي الجواب جوابا لقطعه كلام القائل وقوله
وتاخير الفعل عن نفس المصدر هذا جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان يقال اذا سلمتم كون الفعل متقدما في الاعلال
يلزم ان يكون مشتقا منه والا لزم كون الفعل متاخرا
فاجاب بقوله وتاخير الفعل الى اخره وقوله فتامل ولعل الكوفيين
يقولون ما ذكرتم من ملاحظة الذات والصفات ليس بحجة علينا
بل هي حجة لنا اذ نحن نقول على طريق القياس كما انه اصل

في الاعلال

عمدة

جواب

بيان اشتقاق

في الاعلال بالاتفاق فليكن هو اصلا فيما فيه اختلاف مع على هذا
لا يرد علينا اعلو ونعد وتعد اذ ليس فيها جهة اختلاف
والكلام فيما فيه جهة اتفاق وجهة اختلاف فنقيس المختلف فيه
على المتفق عليه فان المحقق بالتامل فيه ان هذا القياس مع الفارق
وان حصل احدهما اصلا في محل والاخر في اخر اولى رعاية للتعادل
قوله واعلم ان المراد بالمصدر المجرد يعني اقول ان المراد بكون الفعل
مشتقا من المصدر هو ان الفعل مشتق من المصدر المجرد لا ان المصدر
المزيد فيه مشتق من الفعل ومن التعليل بقوله للموافقة اياه
بحروفه ومعناه نظر لان موافقة المصدر المزيد فيه الفعل
بالحروف والمعنى ممنوعة لان حروف المصدر زائد من حروف الفعل ومعنى
المصدر الحدث فقط بخلاف معنى الفعل فان معناه الحدث مع الزمان
ولو سلم فليكن المصدر المجرد مشتقا من الفعل لانه العلم بل هو
اولى بها من المزيد فيه لان حروفه مساوية لحروف فعله وان يراد المصدر المزيد
فيه مشتق من المصدر المجرد ما الموافقة اللفظية متحققة فلو قيل ان المراد
الموافقة في اصل الحروف وح يستقيم قلنا ان اصل حروف الاكرام فعلا
هو بعينه الكرم فيكون بالحقيقة الكرم موافقا الكرم ما هو مطلوب مع علة
المعنى الثاني اولا بالارادة من المعنى الاول وان ورد عليه ما هو مذكور هنا فتامل
فتامل لا يقال ذكر في بعض شروح العروض ان الفعل المزيد مشتق
من المصدر المزيد والمجرد من المجرد والمفهوم من كلام الشارح اشتقاق
الكل من المجرد لانا نقول مالهما واحد لان اشتقاق المصدر المزيد
من المصدر المجرد اشتقاق الفعل المزيد من المصدر المجرد قبل الاعلال

كلية تقتضيه لوجوب اشتقاق فعل من كل مصدر وقيل في ان اشتمل الثلاثي
المجرد على معنى المزيد وزيادة يشتق من المزيد كالقدر من التقدير والوجه
من المواجهة والبرج من التبرج بمعنى الظهور واليم من التيمم كذا في
حواشي الكشاف وذكر في حاشية تفسير القاضي لمولانا خسرو وقيل
لفظة من اتصالية كما في قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هرون من موسى عليه السلام
اي بهما من جنس واحد يجمعهما الاشتقاق من اصل واحد ومن خطا
صاحب الهداية في قوله الوجه مشتق من المواجهة حيث جعل الثلاثي مشتقا
من المنشعبة والامر بالعكس فهو مخطئ لان معنى الاشتقاق ان
ينتظم الصيغتان فصاعدا معنى واحدا وفي هذا لا توقيت بان
يكون المشتق منه ثلاثيا وقد قال العلامة صاحب الكشاف اشتقاق
اليتم من التيتم لان الناس يقصدونه للاستشفاء واشتقاق البرج
والجن من الاجتنان لاستتارهم من العيون وبهذا لان غرضهم من
ذلك الاشتقاق بيان حقيقة تلك الكلمة فجاز ان يكون المنشعبة
اشهر واقرب الى الفهم من الثلاثي كما في الضمار مع الاضمار فصح ذكر
الاشتقاق لايضاح معناه وان لم يكن المنشعبة اصلا له [illegible]
ان الاشتقاق هاهنا ليس على مصطلح اهل الصرف وصاحب الهداية
ليس بمخترع في الاشتقاق على المعنى المذكور بل مقلد للامام
العربية تابع له ومن فوقه فقال ذلك اطلاق في الاشتقاق الصغير
واما في الاشتقاق الكبير وهو ان يكون بين كلمتين تناسب
في اللفظ والمعنى فهو جائز فقد اخطأ في الفرق بين الاشتقاقين
من عند نفسه اذ لا نقل فيه عن ائمة العربية وغلطه في تفسير الاشتقاق

الكبير

الكبير فان ما ذكره انما يكفي في الاشتقاق الاكبر وفي الكبير يكفي التناسب في اللفظ
والمعنى بل لا بد من الاشتراك في الحروف الاصول بلا ترتيب انتهى
الشريف في شرح الكشاف ذكره ابن كمال باشا في حواشي الهداية وفيه
والكل مشتق منه اما بواسطة اه قال الشريف الجرجاني في شرح
الكشاف ومعنى قولهم ضارب مشتق من ضرب انه مشتق من مصدره
وانما اختاروا صيغة الماضي تنبيها على الحروف المعتبرة في الاشتقاق
فان بعض المصادر كالخروج والقبول يشتمل على حروف لا اعتبار فيه قوله
ويجوز اقول الجواز قد يستعمل بمعنى الامكان الذاتي وقد يستعمل بمعنى الاحتمال
العقلي وقد وضع الشيخ في الشفاء لمحافظة على التمييز بينهما وذكر
الا انه يتسامح [illegible] التمييز قليل كثير وفي حاشية التلويح للتوقي
الجواز يطلق على خمسة معان احدها المباح والثاني ما لا يمتنع شرعا مباحا كان
كان او واجبا او مندوبا او مكروها والثالث ما لا يمتنع عقلا
واجبا او راجحا او متساوي الطرفين او مرجوحا والرابع ما استوى
الامران فيه شرعا كالمباح او عقلا كفعل الصبي والخامس المشكوك فيه
شرعا او عقلا والمشكوك اما بمعنى استواء الطرفين او بمعنى عدم
الاقتناع والجواز الشرعي من جنس ما لمعنى هو الاباحة ويجوز ان يكون
وجه اختياره الاخذ بمذهب جعفر فانه جمع بين قول من قال انه
مشتق من الفعل كالشيخ عبد القاهر وابي علي وغيرهما وقول
من قال انه مشتق من المصدر وقوله ونحو ذلك يجوز فيه على ان يكون
معطوفا على المعنى ويكون من قبيل المجمل ويراد تحويل الاسم المذكر الى
المؤنث ويجوز بنصبه على ان يكون معطوفا على تحويل الاسم ويراد تحويل المعلوم

مطلب جواز

الى المجهول والغايب الى المتكلم وللخطاب وقوله وهذا اقرب الى التوجيه الثاني
اقرب الى الحق من الاول لان مذهب الكوفي غير ملتفت اليه **قوله** في تحليله
لم اختار التعريف على الصرف مع انه ينبغي قلت الى **اقول** قوله او لا
ان يرجع في الصحاح الآوان الحين والجمع اوقات كونها من ازمنة ورجع
يكون متعديا من باب قطع ومصدره يجي رجعا ولازما ومصدره
يجي رجوعا ورجعى قوله في بيان تقسيم التقسيم ضم المفهوم
قيود مخصصة مجامعة اما متقابلة او غير متقابلة ليحصل بانضمام
كل قيد اليه قسم منه فلا بد ان يكون مشتركا بين اقسامه بخلاف الترديد
فانه لا يستلزم اشتراكا كما في المنفصلات وقد يجري في الجزئيات الحقيقية
كما في الحمليات الشبيهة بها كقولك زيد اما ان يكون قائما او قاعدا او هما
فايدته واعلم ان الترديد الانفصالي لا يشتبه بالتقسيم لانه وارد
على القضايا بحسب مصدوقها وتحققها في نفس الامر وكذا لا يشتبه
الترديد الحملي اذا كان متعلقا بجزئي حقيقي او بكلي مسور اما اذا
تعلق بكلي غير مسور فانه يشتبه به الا يرى ان العدد اما زوج
واما فرد يحتمل التقسيم والحمل والفرق انه اذا قصد به الحمل كان
بالحقيقة قضية حكم فيها باحد الامرين على ما صدق عليه مفهوم العدد
الا انه اهمل فيها السور ولو سورت لم تخرج عن كونها حملية شبيهة
بالمنفصلة واذا قصد به التقسيم يراد بالعدد مفهومه ويعتبر
انضمام كل من الامرين الى ذلك المفهوم ليحصل قسم منه فلا يكون
قضية في الحقيقة بل في الصورة واذا قصد الحكم باحد القسمين على
ذلك المفهوم او بانقسامه اليهما فقد خرج عما هو فيه وصار قضية طبيعية

على قياس

على قياس عرف في العرف والتعريف الحقيقي الكاسب للتصور واما التعريف اللفظي
فالمقصود به التصديق دون التصور ثم الترديد لا يكون الا بين
المعاني المختلفة المحتملة فلا يقال المراد بالانسان اما الحيوان الناطق
او الحجر وقد يقال قد يقع الترديد بين المعاني الغير المحتملة لقانون
سد باب كلام الخصم لئلا يكون له مجال التمسك وان كان ذلك بعيدا
في الواقع وعند العقل وقوله ثم الفعل بكسر الفاء قال الشريف
في حواشي شرح المفتاح الفعل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسرها
اسم لا مصدر حقيقي بل الحاصل من معنى المصدر كذا وقال الشارح
في المطول ويستعمل فعل بكسر الفاء للفظ والحدث فاعترض عليه
بان الذي للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر اسم
كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا واجيب بان
هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث هو مدلول مصدر فعل يفعل
واما اذا اريد الضرب مثلا فلا فتدبر فان قلت على اي شيء يعطف ثم قوله
ثم الفعل قلت على محل اسم ان فان قلت العطف على محل اسم ان
المفتوحة غير جائز سواء كان قبل مضي الخبر او بعده قلت ان هذه في
مكسورة حكما وان كانت مفتوحة لفظا لوقوعها موقع مفعول اعلم
على الصحيح ويجوز ان يكون عطفا على متوهم اي الاسم اما ثلاثي او
رباعي ثم الفعل وهذا سائغ شايع وقوله ثلاثي ورباعي
وهما بضم الثاء الاولى والراء شاذان لانهما منسوبان الى ثلثة واربعة
والقياس ان يقول ثلاثي وربعي بفتح الثاء الاولى وقيل انهما
منسوبان الى ثلث ورباع اللذين لا تكرر فيهما على ما هو مذهب سيبويه

فمذهب الكوفي في الالتفات غير ملتفت اليه

الوضع متعدد والوضوع والوضع

تقسيم ترديد

التعريف الحقيقي للتصور والتعريف اللفظي للتصديق

وقد فعل وفعل بفتح الفاء وكسرها

جواز العطف على محل اسم ان المفتوحة في حكم المكسورة

ثلاثي ورباعي

وتوبني الا ادعا فذهب غير سيبويه فهما مجازان من قبيل الاستعمال في جزء المعنى الا انه تكلف وهكذا الخماسي والسداسي وغيرهما وقوله حروفه الاصلية ثلثة اواربعة فيه تمثيل ثم الا رد ما يقال يجوز ان يكون الفعل ثنائيا نحو صن وبع وامثالهما لان الحروف الاصلية فيهما ثلثة وقوله اذا لم يبن منه الخماسي ولا الثنائي اما الثنائي فلان الاصل في كل كلمة ان يكون على ثلثة احرف حرف يبتدا بها وحرف يوقف عليها وحرف يكون واسطة بين المبتدا به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدا به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا كرهو توازنهما ففصلوا بينهما فان قلت المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احدهما قلنا لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلم يتحقق التنافي لعدم وجوب شئ في الحركة والسكون عليه واما الخماسي فلكثرة حروفه ولانه يتصل به الضمير المرفوع المتصل ويصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم وهو مرفوض لم يجئ وكلمة اذ لمجرد التعليل كما ذهب اليه جماعة من انها حرف تعليل كاللام منهم ابن هشام وقيل ظرف زمان يستفاد منه التعليل من قوة الكلام لا من اللفظ ولا وجه للظرفية ههنا واما كلمتا حيث وحين فاستعملتا لمجرد التعليل بواسطة وقوعهما موقع اذ قوله لشهادة التتبع والاستقراء يقول قرءت البلاد وقراها واستقريتها اذا تتبعتها تخرج من ارض الى ارض كذا في الصحاح فالاستقراء عطف تفسير للتتبع وان كان بالواو

قليلا

قليلا لان الواو تقتضي المغايرة وهو على المفسر اما بان في قبيل لا يجوز وقيل يجوز ذكره في حواشي الكشاف وقوله لم يمنع الخماسي في الاسم اي جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ولم يجوزوا السداسي لخروجه عن الاعتدال لئلا يتوهم انه كلمتان اذ الاصل كما ذكرنا ان يكون على ثلثة احرف وقوله واياما كان في النصب على انه خبر كان وفي كان ضمير فاعله مستتر راجع الى الفعل وقد يقال هو منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر قوله لا يقال هذا تقسيم الشئ الى نفسه وغيره لان مورد القسمة فعل وكل فعل اما ثلاثي او رباعي الخ اقول لانا نقول الفعل الذي هو مورد القسمة اعم فان قيل العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فيلزم المحذور قلنا فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه وان تلازم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه بل يجوز ان يلاحظ مفهوم العام ويراد من حيث هو مع قطع النظر عما هو في ضمنه وقد يقال الحكم بان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات الخارجية فان الانسان مثلا لا يوجد في الخارج الا في ضمن فرد من افراده مع انه يوجد في الذهن مجردا عن خصوصيات الافراد واما الموجودات الذهنية فليست كذلك لان العام يتحقق هناك في ضمن الخاص تارة ويتجرد عنه اخرى وفيه بحث لان تحقق العام في الخارج هو حصوله فيه بنفسه وذلك ان يكون الا في ضمن الخاص وليس علما به وتحققه في الذهن انما هو حصوله فيه بصورته التي هي علم به وكذا الحال في العام الذهني فان له تحققا فيه بنفسه وليس علما به وهذا بالنسبة اليه كالوجود الخارجي

مطلب قد بيناه

في بيان كلمة اذ

حيث وحين

استقراء

كلمة اياما

مطلب تحقيق قولهم لا وجود للعام الا في ضمن الخاص مع زيادة واجوبة

بالقياس الى ما يوجد في الخارج وتحققا بصورته التي هي علم به وهذا
بالقياس اليه كالوجود الذهني للموجودات الخارجية فالعام
سواء كان خارجيا او ذهنيا له تحققان تحقق هو حصول
بنفسه ولا يكون الا في ضمن فرد من افراده وتحقق هو حصول
بصورته وذلك قد يكون مجردا عن خصوصيات الافراد
الا ان كلا حصول الذهني لما كان في الذهن اشتبه احدهما
بالآخر وقوله فان المراد به مطاوع الفعل لا يقال ذكر في
بعض شروح المنار ان بين مطاوع الامر والامر المطاوع فرقا
واضحا فان الاول عبارة عما صدق عليه الامر والثاني عن الامر
الخالي عن القرينة وبينهما بون بعيد فكذا مطاوع الفعل
والفعل المطاوع لانا نقول هذا الفرق لا يطرد ذكره في شرح
المغني **قوله** وكل واحد منهما اي من الثلاثي والرباعي المجرد
او مزيد فيه لانه اما ان يكون اه **اقول** لانه اما ان يكون باقيا
الضمير لانه راجع الى كل واحد فصحة الحمل اما بتقدير مضاف في
والثاني على ما هو الاولى كما قال صاحب المغني اذا احتاج الكلام
الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما
فتقديره مع الثاني اولى اي اما ذو ان يكون او في الاول
اي حال كل واحد واما بتاويل ان مع الفعل بالمصدر
والمصدر بالوصف اي كائن كما صرحوا به في قوله تعالى وما كان
هذا القرآن ان يفترى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا وان
حيث قالوا ان التقدير ما كان افتراء بمعنى مفترى

مطلب
يعرف فيه الفرق بين مطاوع الامر
والامر المطاوع

المغ ثم يعودون للقول بمعنى المقول فيهن لفظ الظهار وقد نص
ابن هشام على هذه القاعدة في الباب الثامن من مغني اللبيب
واشار البيضاوي في تفسير قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح حيث
قال ما مصدرية على ارادة المفعول من المصدر وصاحب
الكشاف في تفسير قوله تعالى فافعلوا ما تؤمرون حيث قال
او كم بمعنى مأموركم على ان ما مصدرية ولكن قال التفتازاني
جعل ما مصدرية والمصدر بمعنى المفعول اي المأمور بمعنى
المأمور به قليل جدا وانما كثر في صيغة المصدر وكلام
ابي البقاء حيث قال في قوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون يجوز
عند ابي علي كون ما مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول
يقتضي عدم تجويز ذلك لغير ابي علي وكذا قول بعض شراح القاضي
ان الباقي في اصله ليس بقياس وانه في المصادر الحقيقية لانه
من باب الاختصار واما الفعل المصدر بما وان فتطويل فلما
عدل عن صريح المصدر الى الفعل بما علم ان ليس الاختصار مطلوبا
وفيه نظر وقال ابو حيان في تفسير قوله تعالى فاصدع بما تؤمر
والصحيح ان ذلك لا يجوز ورد عليه في الحواشي السعدية لتفسير [illegible]
بان هذا دعوى صريح الثقات بخلافها وقال بعض شروح
الكشاف ذكر المحققون من النحاة ان ما هو في حكم شيء لا يلزم
ان يكون مثله من جميع الوجوه ولذا قال صاحب الاقليد في بحث
لام كي امتناع وقوع المصدر خبرا عن الجثة لعدم كونه دالا
على فاعل وزمان والفعل المصدر بان يدل عليهما فيجوز الاخبار به

عبارة اولا

وان لم يجر بالمصدر مع ان الفعل المصدر بان في حكم المصدر والصورة
معتبرة عندهم فان قيل قوله او لا تقديره او لا يكون فيه
حذف المعطوف وابقاء العاطف وهو باطل صرح به في مغني اللبيب
ونظيره قولهم اتفعل هذا ام لا لان اصله ام لا تفعل قلنا ما
المحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاة حذف المعطوف مع ما له
من متعلق ان كان لا جزؤه والمحذوف ههنا جزؤه لا نفسه فلا يرد
شيء من مثل قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان وقول الشاعر
وزججن الحواجب والعيونا وقال الآخر علفتها تبنا وماء باردا
وقولهم اشتريته بدرهم فصاعدا لان المحذوف في الجميع هو
المعطوف بدون المتعلق قوله وكل واحد منها اما سالم او
غير سالم اقول قال البهشتي في شرحه لو قال بل ان يقول لو قال
كل واحد منها اما سالم او غير سالم وكل منهما اما مجرد او مزيد
فيه لكان اولى لان تحقق المزيد فيه سالما او غير سالم متفرع
على زيادة حرف من حروف اليوم تنساه على اصله فزيادة الشيء
على الاصل فرع على وجود الاصل وفيه نظر فتامل قال والامثلة

تبدل عطف

نصر وعد واكرم او عداه اقول وهذا قول السكاكي وهي
المضمرات والاعلام المبهمات آه ولا بد من الواو الجامعة ولهذا
اتى بها ابن الحاجب حيث قال وهي المضمرات والاعلام والمبهمات
وصاحب اللبيب حيث قال حروف العطف الفاء والواو و قال
افعال القلوب حسبت وظننت الخ لانهم صرحوا فيما كان المبتدأ
متعددا حقيقة والخبر متعددا لفظا نحو [illegible]

مطلب في المواضع يجوز فيه ترك العاطف

واوفى

ما حكمه صح

الخبر واوفى لا عدائها عا يفتة بان يهذا القسم ان لا يجوز ترك
العاطف فيه البتة لان المبتدأ في تقدير الفك والاصل اي احدى
يديك كذا والاخرى كذا وقال الرضي ونحوهما عالم وجاهل
لا بد فيه من الواو لان المبتدأ مفكوك في التقدير اي احدهما
عالم والآخر جاهل وقال الشريف في حاشيته عليه مراده بتصوير
الفك لانه من قبيل العطف فيما بين الجمل وكذا قولهم عالم
او جاهل اي بعضهم عالم وبعضهم جاهل فقول المحقق الشريف
ترك العاطف بين الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة
خبر واحد للاقسام كانه قيل اقسام المعرفات هي الاشياء
وقوله اما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد لفظا وتعدد المبتدأ
حقيقة او حكما وجب الواو بين الفاظ الخبر فلم يلتفت اليه المص
لان اشعار العاطف باستقلال كل خبر على حدة اظهر
الا يرى ان ترك الواو في حلو حامض اولى من ان جاله جوزه
ابو علي ليس على ما ينبغي على انه قد صرح في تعلقاته على التلويح
بخلاف ما ذكره حيث قال انهم يقولون في حلو حامض ان
ضمير المبتدأ الذي في شيء منهما والا لزم التناقض بل في المجموع
من حيث هو مجموع وان اردت ان تعبر عن ذلك المجموع بلفظ واحد
قلت مز هذا فانهم اعتبروا التعدد صورة والمتحد حكما والفرق بالواو
وعدمه لا يجدي نفعا لدلالة الواو على التعدد الآتي وهو الجمعية
وفي حاشية شرح العضد حيث قال وفي تجي الصفا هكذا مسودة
اشعارا بالاستقلال لان تعدد الخبر اغنى قوله وفي تجي الخ خطأ في ما قاله المحقق

ابن كمال باشا من انه لا اشعار في الواو باستقلال كل خبر على حدة
ولا لكل شرط كلمة او عليها عند القصد الى الاشعار المذكور على ما
اعترف به الشريف حيث قال في تكملة المسند اليه من شرح المفتاح
واختار اداة الواو اشعارا بان كل واحد صالح للاحتياج الى كاف
في التنبيه على ما ذكر فلا يخفى ما فيه فصرحوا بان كلا من حرف العطف
وتركه يحتمل كلا من الاستقلال وعدمه والتعيين في الموضعين انما
النكتة وعلى خطرها صح القول تارة بان العطف مشعر بالاستقلال
واخرى بان تركه مشعر بعدم الاستقلال وما قيل من ان الوجه الجعل
ما ذكره من قبيل حذف واو العطف على نمط قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة
وهو معطوف على قوله وجوه يومئذ خاشعة وقول الاشتر بيت بني النخع
الغلاء الى دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو وقد رد بان حذف
حرف العطف بابه الشعر بل قيل انه غير ثابت والاية التي يدل ظاهرها
على ذلك يحتمل وجها اخر كما فعله ابن هشام في مغني اللبيب وكما حكى ابو زيد
من اكلت خبزا لحما تمرا او حكى ابو الحسن من اعطه درهما درهمين
ثلثة وقد قيل على بدل الاضراب كره في المغني ولكن ان يقول
الاستدلال بما ذكره تمسك بالظاهر المفيد للظن الكافي في مباحث
الالفاظ فلا يقدح حينئذ فيه الاحتمال البعيد على ما قاله الشريف
في موضع من شرح المفتاح وقال في موضع اخر منه والدليل الظاهر
يكتفى به في مباحث الالفاظ وقال علاء الدين في حاشيته والتمسك
بالاولى والارجح يكفي في مباحث الالفاظ سيما في التنزيل بل وان خالف
الظاهر العاشر شايع سائغ في مقام التعليل والتاء اخرها وارده في التلويح

وقال

وقال الكرماني في شرح البخاري قد جوز بعض النحاة حذف العاطف اذا قام
قرينة عليه وفي جامع الشروح البزدوي حذف العاطف طريقة جائزة
عند صاحب التيسير وقال الدماميني ان حذف العاطف ليس بمقيس
ممنوع وقوله من حروف العلة فان قيل قد صرح الادباء بان جمع
الكثرة يتناول ما فوق العشرة الى ما لا نهاية بلا قرينة وما دونه
الى الثلثة بقرينة وهي العدد والحرف جمع كثرة اطلق على ما دونه
بلا قرينة قلنا جمع الكثرة يطلق على ما دونه الى الثلثة في عرف
لما قال صاحب الترجيح من انه لا فرق بين جمع القلة والكثرة في
الاطلاق على الثلثة الى العشرة من غير قرينة وانما الفرق
في الاطلاق على ما فوق العشرة من غير قرينة حيث يصح اطلاق جمع
الكثرة على ما فوق العشرة دون جمع القلة وقولهم جمع الكثرة
يطلق على العشرة الى ما لا نهاية له يلزم منه ان لا يصح اطلاقه
على الثلثة الى العشرة اذ هو مسكوت عنه لشهرة كون اقل
كل جمع للقلة كان او للكثرة ثلثة وقد اجمعوا ان العشرة داخلة
في القلة فقول ابن كمال باشا في شرح التنقيح جمع الكثرة يراد به
كل عدد فوق تسعة وقول صاحب الترجيح وقولهم جمع الكثرة
يطلق على العشرة ليس على ما ينبغي فان قيل ما اوزان جمع القلة
والكثرة قلنا اوزان القلة كل جمع مصحح مذكرا كان او مؤنثا
وافعل وافعال وافعلة وفعلة من المكسر وزاد الفراء
فعلة وبعضهم افعلاء والكوفيون فعلا بضم الفاء وكسرها
والكثرة ما عداها وظاهر كلام اللباب مشعر بان جمعي التصحيح للقلة

مطلقا سواء كان معرفا او منكرا والمذكور في كتب القوم انما يكون للقلة اذا كان منكرا واما المعرف باللام فلا يقال بعض النحاة انه مشتركا بين القلة والكثرة وذكر بعض المحققين من النحاة ان الظاهر انها مطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ثم المذكور في كتب القوم انه قد يستعار احدهما للاخرى في استعمال القليل في الكثير وعكسه بقي هنا فائدة نفيسة وهي انه اذا لم يكن للاسم الا بناء القلة كارجل في الرجل او بناء الكثير كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة وكذا ان نقول الجمع المضاف قد يكون للجنس فيشمل القليل والكثير وللعهد لان الاضافة كاللام في كونها للجنس والعهد والاستغراق صرح به الشريف في بعض بحث تعريف المسند من حواشي الكشاف المطول فاندفع به اعتراض بعض الفضلاء على ما قال القاضي البيضاوي في تفسير قوله تعالى اصلها ثابت وفرعها في السماء يجوز ان يريد وفروعها على الاكتفاء بلفظ الجنس لاكتساب الاستغراق من الاضافة مثل غلام زيد له يستغرق **قوله** ويعني في صناعة النحو **اقول** قال زين العرب في شرح المصابيح اكثر استعمال لفظ العناية في ارادة المعاني من الالفاظ يقال فلان عني بما تكلم هذا المعنى وقلة الارادة لا انما قال هذا لان السالم في صناعة النحو ما ليس لفه حرف علة ونظير اثر الخلاف في نحو زيد فانه سالم عند النحويين وغير سالم عند الصرفيين ثم السالم اخص من الصحيح مطلقا عند بعض الصرفيين وضهم المصنف ان الصحيح ما سلم اصوله من حروف

العلة

العلة وان وجد الهمزة والتضعيف في احدهما والسالم ما سلم من الصورة ضمها ايضا كما ذكره المصنف هنا وعند بعض الصرفيين لا فرق بينهما وضهم صاحب المراح لان الصحيح والسالم عندهم ما ليس في اصوله حرف علة وتضعيف وهمزة كما ذكره صاحب المراح قال صاحب القرية انما قال يعني ولم يقل اعني مع انه مفيد للمقصود لانه يفهم منه الخلاف ايضا بين اهل العرف ثم قال وفيه نظر لان ذلك لو كان المفهوم المخالف معتبرا وليس كذلك اقول نص ابن كمال باشا في غير موضع من كتبه لان المفهوم معتبر في الروايات والعقود والخلاف انما هو في النصوص وصدر الشريعة في باب التمهر بانه لا خلاف في ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفي الحكم عما عداه وقال في شرح الاخسيكثي نقل شيخنا عن شيخه ان التخصيص يدل على النفي عما عداه في العقليات وفي تفاهم الناس وفي الروايات وقال في شرح المنار العلماء قالوا التخصيص في الروايات يوجب نفي الحكم عما عداه وصرح في العناية وغاية البيان في فصل الجنايات من كتاب الحج ان التخصيص يدل على النفي بالاتفاق وهكذا صرح صاحب المفتاح في صنعة الاستتباع فان قيل لم اعتبر المفهوم في غير النصوص دونها قلنا لان التخصيص لو لم يكن للنفي لما كان له فائدة اخرى بخلاف كلام الرسول عليه السلام فانه عليه السلام اوتي جوامع الكلم فلعله قصد فائدة لم ندركها الا يرى ان الخلف قد يستفيد من كلامه عليه السلام احكاما وفوائد لم يبلغ اليه السلف بخلاف اهل الرواية فانه قلما يقع تفاوت

مطلب كون الاضافة للعهد والجنس والاستغراق

عناية وارادة

الفرق بين الصحيح والسالم

مطلب يعرف فيه اعتبار المفهوم المخالف في العقليات والعقود وبينها وان سنة في الروايات

بيان تخصيص الذكر والمفهوم المخالف

فيه ثم القايلون بالمفهوم عرفوه بان يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق
في الحكم اثباتا ونفيا وشرطه ان لا يظهر اولوية المسكوت عنه من المنطوق
في الحكم ولا مساواته المنطوقه في الحكم حتى لو ظهرا اولوية او مساواة
يثبت الحكم في المسكوت عنه بدلالة نص او قياس وان لا يخرج المنطوق
مخرج العادة وان لا يكون للكشف او المدح او الذم او التاكيد
وان لا يكون المنطوق لسوال او حادثة ولا تقدير جهالة او خوف
او غير ذلك مما يقتضيه تخصيصه بالذكر وبالجملة ان لا يظهر لتخصيص
المنطوق بالذكر فايدة غير نفي الحكم عن المسكوت عنه وقسموا المفهوم
والمفهوم المخالف
اللقب وهو نفي الحكم عما لم يتناوله اسم الجنس او العلم منعه الجمهور
اللقب
وقال به ابو بكر الدقاق وبعض الحنابلة والاشعرية واما مفهوم
والصفة
الصفة ولا يرد النعت بل كل قيد في الذات نحو سايمة الغنم
وفي الوجد وظرفي الزمان والمكان وغيرهما وقال به الشافعي
ومالك واحمد والاشعري رحمهم الله والى مفهوم الشرط
والشرط
وهو اقوى من مفهوم الصفة ولذا قال به كل من قال بمفهوم الصفة
لانه صفة معنى وبعض من لا يقول به كالكرخي وابي حسين البصري
وعبد الجبار من المعتزلة وابن شريح من الشافعية واما مفهوم
الغاية وهو اقوى من مفهوم الشرط لقوة دليل تخصيص
والغاية
ولذا قال به كل من قال بمفهوم الشرط وبعض من لم يقل به
كالقاضي ابي بكر وعبد الجبار وقال صاحب البديع وعندنا من قبيل
الاشارة لا المفهوم ولعل هذا هو المحمل لكلام التلويح
في بحث المعارضة والترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه

واما مفهوم

واما مفهوم الاستثناء فانه يفيد حكما للمستثنى مخالفا للمستثنى منه
والاستثناء
عند جمهور الشافعية والاكثر منكري المفهوم والى مفهوم انما
انما
ذهب القاضي ابو بكر والغزالي وجماعة من الفقهاء الى انه ظاهر
في الحصر وان احتمل التاكيد واما مفهوم العدد والاجمال
والعدد
الى القول بمفهوم العدد والقول بنفيه مرويان عن الشافعي كما
كما اشار اليه صاحب الهداية اليها في جنايات الحج واما مفهوم الحصر
والحصر
ويراد به عرفا النفي عن الغير ويحصل بتعريف في التركيب لتقديم
ما حقه التاخير من متعلقات الفعل والفاعل والمفعول والخبر
وتعريف المسند والمسند اليه والمراد به بعض انواعه وهو
ان يعرف المبتدا بحيث يكون ظاهرا في العموم سواء كان
صفة او اسم جنس ويجعل الخبر ما هو اخص منه بحسب المفهوم
سواء كان علما او غيره مثل العالم زيد والرجل بكر والكوم
في العرب صديقي خالد والاختلاف في ذلك بين علماء المعاني متمسكا
باستعمال الفصحاء ولا في عكسه ايضا مثل زيد العالم حتى قال
صاحب المفتاح المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر
الانطلاق على زيد الا ان اعتبار ائمة الاصول لما غاير اعتبارهم
فانهم يبحثون عن احوال التراكيب من حيث افادتها خواص
تختلف باختلاف المقامات واعتبار الاصول لم تختار وما اختاروه
وان اختار بعض وقوله والالف يعني الحرف الهوائي
التنبيه
الممتنع الابتداء لعدم قبول الحركة وابن جني يرى ان اسمه
الالف اداة التعريف
لا وانه الحرف الذي يذكر قبل الى عند عد الحروف وانه لما لم يمكن

ان يتلفظ به في اول اسمه كما فعل في اخواته اذا قيل صاد جيم
توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف
حين قيل في الابتداء الغلام ليتعارضا وان قول المعلمين
لام الف خطأ لان كلامي اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض
بيان كيفيته بتركيب الحروف بل سرد اسماء الحروف البسائط
ثم اعترض على نفسه بقول ابي النجم اقبلت من عند زياد كالخرف
تخط رجلاي بخط مختلف تكتبان في الطريق لام الف
واجاب بانه لعله تلقاه من افواه العامة لان الخط ليس له
تعلق بالفصاحة قوله وقيد الحروف بالاصلية الخ اقول
قوله نحو قتل وبيع وامثال ذلك لا يقال يذكر قتل هذا اذا قصد
التعميم فلا حاجة الى قوله وامثال ذلك لانا نقول ذكر امثال ذلك
للاشارة الى تكثير الامثلة اسلوب شائع قال المحقق ابن كمال باشا
وساير شراح المفتاح في قوله كنحو الجمع بين اداتي التمثيل
اشارة الى كثرة الامثلة ومن هذا القبيل قول صاحب التوضيح
كالعين مثلا فلا وجه لما قال المحقق ابن كمال باشا كانه
غافل عن ان الكاف للتمثيل وقد قيل فايدة لفظ مثلا
في مثله تاكيد ارادة التمثيل فان الكاف في مثله قد يكون
متجها كما في قولهم الحنيف المطلق كالنادر وقوله كذا
ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف علة كضفادي وثعالي
اصلهما ضفادع وثعالب جمعا ضفدع وثعلب وسادي
وثالي في سادس وثالث قوله واشار بقوله تعالى الخ اقول

مطلب ادوات التمثيل

قوله

قوله الى تمييز حروف الاصول ليس المراد من قوله الى تمييز حروف الاصول
ان معرفة الزايد والاصلي موقوفة على المقابلة بالفاء والعين واللام
لان مقابلة الاصول بها موقوفة على معرفة الاصول الا كان فلو
توقف معرفة الاصول لزم عليها الدور بل المراد منه افراد علم
الاصول والزايد بطريق من الطرق مثل ان يقال الحرف الاصلي
ما ثبت في تصاريف الكلمة باسرها لفظا كبقاء حروف الضرب في
متصرفاته او تقديرا كالعين قلت وبعت والزايد ما سقط في
بعضها ولم يعتبر لا لفظا ولا تقديرا كالواو في قعود فقدم تيسير
تعليم المتعلمين واطلاعه على الاصلي والزايد وجب ان يقال اذا وزنا
لفظا فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصلي وما ليس كذلك
فهو زايد قوله ولكن ينبغي ان يستثنى الزايد في مختصر الصحاح
قولهم ينبغي لك ان تفعل كذا من افعال المطاوعة يقال بغاه
فانبغى وفي شرح الكشاف للطيبي روى عن صاحب الكشاف
انه قال في كتاب سيبويه كل فعل فيه علاج ياتي مطاوعه على
الانفعال كضرب وطلب وعلم وما ليس فيه علاج كعدم وفقد
لا ياتي في مطاوعه الانفعال البتة وقال القاضي البيضاوي
معنى وما ينبغي له وما يصح وما يتسهل له وقال ابن الحاجب ما ينبغي
بمعنى لا يستقيم عقلا كقوله تعالى وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا
ذكره الطيبي وفي عد علم مما فيه علاج نظر وقد يراد من لفظ
ينبغي بحيث ما يراد من لفظ لا ينبغي لا يحل ذكره في فتح القدير وحواشي
التلويح ثم ان الاستثناء مشتق من تثنيت فلانا عن الامر اذا صرفته

الوزن وموزون

ينبغي لا ينبغي

استثناء

الزايد المكرر

عنه والمستثنى مصوغ من المستثنى منه او مشتق من تثنية الشي اذا
ضاعفته فسمي الاستثناء استثناء لان الاول مضاعف بالثاني
فان كان مثبتا كان مضاعفا بالنفي وان كان منفيا كان مضاعفا
بالاثبات وفي الاصطلاح اخراج الشي من الشي بالا واخواتها ومعناها
فمعنى قوله ليستثنى الزايد الخ ليخرج الزايد المكرر للتضعيف كالراء
في كرم واحمر او للالحاق كالباء في جلبب من حروف الاصول لان
المزيد لهما حكمه حكم الاصلي في التعبير بين باصلي اما في التضعيف
فللتنبيه على انهم ارادوا تكرير ما قبلها وما قبلها اصل فقصدوا التنبيه
بوزنها لما قبلها على ان غايتهم بالثاني كهي بالاول فوجب التعبير عن
الثاني بما عبر به عن الاول واما في الالحاق فلان غرضهم بالزيادة
جعل الكلمة على مثال باحو وزنها في ذلك الباء اصل كدحرج
في فعلل مثلا فارادوا في الزنة ان ينبهوا على ذلك الغرض
وانما ترك الاستثناء للشهرة وقيدنا بالزايد المكرر لان الزايد
للالحاق الغير المكرر لا يقابل بالفاء وبغيره لكن ترك لظهوره
وقوله الى ان الميزان هو الفاء والعين واللام وانما فك تركيبه ليحكي
جعله وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن وقطع
لانه اعم الافعال يحتمل معنيين احدهما انه لا اعم منه كاعم الاشياء
بمعنى انه لا اعم منه وان كان له مساو والثاني انه اعم من جميع
وهو الظاهر فقول الراغب جعل لفظ عام في الافعال كلها
وهو اعم من فعل بيان في كلا معنييه لان يقال اراد نفي اعمية
فعل وفيه ما لا يخفى وقوله لخفته اي لخفة فعل لان الفاء

حرف رخو يجري فيه النفس عند خروجه من مخرجه بخلاف الجيم فانه حرف شديد
يحتبس النفس عند خروجه عن مخرجه وقوله ولمجيء جعل بمعنى لفظ
اعلم ان جعل يجي في لغة العرب لمعان بمعنى الخلق كقوله تعالى وجعل
الظلمات والنور اي خلق وبمعنى التصيير كقولك جعلت ثوبا
اسود اي صيرته اسود وبمعنى التسمية كقوله تعالى وجعلوا الملائكة
الذين هم عباد الرحمن اناثا اي سموهم اناثا وبمعنى اخذ وشرع
كقولك جعلت الشي اي اخذته وشرعته وبمعنى اوجب كقولهم
جعلت للعامل كذا وكذا وبمعنى القى كجعلت بعض متاعي على بعض
وبمعنى بعث كقوله تعالى وجعلنا معه اخاه هرون وزيرا وبمعنى
قال كقوله تعالى وجعلوا الله اندادا وبمعنى بني كقوله تعالى انا
جعلناه قرانا عربيا وبمعنى ايجاد شي من شي وتكوينه منه
كقوله تعالى وجعل لكم من انفسكم ازواجا وبمعنى الحكم بالشي على الشي
حقا كقوله تعالى وجاعلوه من المرسلين او باطلا كقوله تعالى ويجعلون لله
البنات وبعضهم يدرج بعض هذه المعاني في بعض وقوله ولما فيه من
حروف الشفة والوسط والحلق وهي المخارج الكلية والا
فلكل حرف مخرج مخالف لمخرج الاخر والا لكان اياه اعلم ان هذا وجه
مستقل لاختصاص فعل للوزن ولا بيان فيه شمول غيره اياها لكن
اذا طلب بهذا الوجه مرجح على نحو علم جعل الوجه الاخر مرجحا كعلمه
على نحو جعل واما اذا طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال
وفتح العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم واما الثلاثي
المجرد قوله كلمة اما حرف شرط تفصيل كلام مجمل وتوكيد اما الشرط

جعل معان ١٢

مطلب يعرف فيه كلمة جعل بمعنى اللغوي

مطلب يعرف فيه كلمة استعمالاتها

لا اقبال
فحبذا ليل النجوم التي بعدها لا اقبال قد استغني عنها في قوله فاما القتال
لا قتال لديكم الا انا نقول هو ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ولا اقبال
وقد حذف في التنزيل في قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم
لا انا نقول الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول
فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج
عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح
على الصحيح وقال بعضهم ان الفاء في جواب اما لا تحذف في غير الضرورة
اصلا وان الجواب في الآية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا
فحذف القول وانقلبت الفاء الى المقول وما بينهما اعتراض واما
التفصيل فغالب حالها وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد
القسمين عن الآخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم
فالاول نحو قوله تعالى واما الذين آمنوا بالله واعتصموا به
فسيدخلهم في رحمة منه وفضل اي واما الذين كفروا بالله فلهم
كذا وكذا والثاني نحو قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه منه ابتغاء تأويله اي واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون
معناه الى ربهم ويدل على ذلك والراسخون في العلم يقولون آمنا به
كل من عند ربنا وكأنه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون قيل
والصحيح انه يلزم ذكر المتعدد لفظا او تقديرا الصحيح ان يقال
ان اما قد يجيء فعلى هذا فيسكت ولورودها في اوائل الكتب وقد
يأتي لتفصيل ما في النفس للمتكلم من مجمل واما نحو دفع الاسولة
والتوهمات المقدرة فتفصيل لمجمل السامع لا المتكلم والكلام ذكره علاء الدين

البسطامي

الاولى ان تقول

ان فاء جواب اما

البسطامي في شرح اللباب وقد يأتي لغير تفصيل اصلا نحو اما زيد
فمنطلق واما التأكيد فقل من ذكره ولم ار من احكم شرحه غير
الزمخشري فانه قال فايدته اما في الكلام ان يعطيه فضل توكيد
تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب
وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال
سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير
يدل لفائدتين بيان كونه تأكيدا وانه في معنى الشرط وقوله
ويناقضه التمثيل الى آخره اجيب عنه بان قيد الت لم في بعض
النسخ فكأنه من الناسخ وبان المراد مجرد التمثيل بما فيه حرف
الحلوق مع قطع النظر عن سلامته وعدمها فلا اشكال وفيه تأمل
لعدم انحصار حرف الحلوق فيه قوله ولا يخفى ما يكون ضبطه اقول
قوله لرفضهم الابتداء بالساكن لان الحرف المنطوق به اما معتمد
على حركته كباء بكر او على حركة مجاورة كميم عمرو او على الياء قبله مع
مجرى الحركة كباء دابة وصاد خويصة فمتى فقد هذين الاعتمادين
تعذر التكلم دليله التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر
المحسوس وبعضهم يجوز الابتداء بالساكن على ما هو مختار السكاكي
لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقيف
الشيء على ما يحصل بعده محال وجوابه منع انها بعده بل هي
معه والا لامكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة وانه محال
والمراد بالابتداء الاخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الآخر
قبله كما تخيله بعضهم حتى التزم وقوع الابتداء بالساكن لكن

وتوقيفه

قال الشريف في حواشي الكشاف والحق جوازه ومن قال بامتناعه لم يسمع منه
الا حكاية عن لسانه واذا استقريت لغة العجم وجدت فيها الابتداء
بالساكن المدغم لا سيما في لغة الخوارزم الا انه غير واقع في
لغة العرب قوله لئلا يلزم التقاء الساكنين قيل عنه ان يخلو
عن دور فالاولى ان يقال لاستلزام سكونه اختلاط الابنية
وقوله وهذه جارية في كل اسم او فعل على فعل مكسور العين
وعينه حرف حلق بشرط جريان اللغات الاربع في كل ما كان على
فعل بكسر العين كون العين حرف حلق اذ عند انتفاء هذا الشرط
تجري الثلث منها فقط اذ لا يجوز اتباع الفاء للعين لعدم قوة
العين لعدم كونها حرف حلق يقال علم علم علم ولا يقال علم
بكسرتين كذلك يقال كتفت كتف كتف ولا يقال كتف بكسرتين
وكل اسم على فعل عينه حرف حلق يجوز تسكين عينه وفتحه
كشعر وشعر ونهر ونهر وشعر وشعر ونحو ونحو الا في فعل بحو
فانه لا يجوز فتح عينه لانه يؤدي الى اعتلال الاسم فيترك على
سكونه قوله فان كان ماضيه على وزن فعل مفتوح العين
فمضارعه يفعل الخ اقول قوله فان كان ماضيه على فعل مفتوح
العين فمضارعه يفعل فان قيل قد صرح الادباء الى ان ان
لكونه لتعليق امر بغيره في الاستقبال لا يكون كل من جملتيه
الا فعلية استقبالية وههنا ليس كذلك قلنا نعم لكن قد
يخالف ذلك لفظا لنكتة كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
لقوة الاسباب او لكون ما هو للوقوع كالواقع او التفاؤل

اولاظهار

ان الشرطية

اولاظهار الرغبة في وقوعه ان ظفرت بحسن العاقبة على الخطاب والتكلم
فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره
اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وانما قلنا
لفظا لان الجملتين ان جعلت كلتاهما او احدهما اسمية او
فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني
الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان
فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك
وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا
معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدرها بحسب
المقام لكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان
الشرط لفظ كان اذ قد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب
كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء
معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل لقوة دلالته كان على المضي لتمحضه لا لا
الحدث المطلوب الذي هو حدوثه يستفاد من الخبر فلا يستفاد
منه الا الزمان الماضي وكذا اذا جيء بان في مقام التأكيد مع واو
الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان
كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا
كقول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر
فلينعم لساكنك البال لظهور ان المعنى على المضي دون

مطلب الجملة الشرطية

مجيء ان لغير الاستقبال

الاستقبال ثم كون هذا الواو للحال مذهب الزمخشري وعليه الجمهور
وقال الجنبذي انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور
وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية وهو ما يتوسط
بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى قد يجي بعد تمام الكلام
وقوله واعانه اعلم ان هذه اللفظة في هذه المقالة بالاشتراك
اللفظي واما بان يكون في الاعانة حقيقة وفي الاصابة والرزق
مجازا فان نصرة الغيث في الارض يلزمها اصابته اياها وتحريك
قواها النامية واحداث نضارتها ونصرة الله العبد يلزمها
ايصال الرزق اياه وحفظه له فارادة الملزوم من الصورتين
غير معقول كما لا يخفى فاريد العام فيهما وقوله ونصر الغيث
الارض الغيث المطر وغاث الغيث الارض اصابها وربما
يسمى النبات والسحاب غيثا وقوله وضرب مثلا كذا اي بين قال
البيضاوي وضرب المثل اعتماله من ضرب الخاتم واصله
وقع شيء على آخر وقال الراغب الضرب ايقاع شيء على آخر
ولتصور اختلاف الضرب خولف بين تفاسيره كضرب الشيء
باليد والعصا والسيف ونحوها وضرب الدرهم اعتبارا
ويضرب بالمطرقة والضرب في الارض الذهاب فيها وهو ضربها
بالارجل وضرب الخيمة بضرب اوتادها بالمطرقة وتشبيهها
بضرب الخيمة قال الله تعالى ضربت عليهم الذلة اي التحفتهم
الذلة التحاف الخيمة وقال المطرزي في المغرب قال الفقهاء
فلان يضرب فيه بالثلث اي ياخذ منه شيئا بحكم ماله في الثلث

فلا وجه

جملة اعتراضية

غيث

ضرب المثل

فلا وجه لما قيل الاشبه ان يكون في الرزق والتبيين حقيقة وفي التيسير
مجازا او الحقيقة يحتمل احتمالا راجحا والمثل في الاصل بمعنى النظير
يقال مثل ومثل ومثيل كشبه وشبه وشبيه وقال الراغب
التنظير اخص من المثل واصله المناظرة كانه ينظر كل واحد
منهما الى صاحبه فيباريه وقال الطيبي المثل اعم الالفاظ
الموضوعة للمشابهة لان الند يقال لما يشارك في الجوهر
فقط والشبه فيما يشارك في الكيفية فقط والمساوي
فيما يشارك في الكمية فقط والشكل فيما يشارك في القدر
والمساحة فقط والمثل عام في جميع ذلك ثم نقل في العرف
الى القول السائر الممثل مضربه بمورده ولم يسيروا ولم
يجعلوا ذلك القول مثلا الا اذا خص بنوع من الغرابة ولذا
لم يغيروه عما ورد عليه قال الميداني يجتمع في المثل اربعة
لا يجتمع في غيره من الكلام ايجاز اللفظ واصابة المعنى
وحسن التشبيه وجودة الكناية فهو نهاية في البلاغة
ثم استعير للصفة والحال اذا كان لها شان وفيها
غرابة وضرب المثل انما يصار اليه لكشف المعنى الممثل له
ورفع الحجاب عنه وابرازه في صورة المشاهد المحسوس
ليساعد فيه الوهم العقل ويصالحه عليه لان المعنى الصرف
انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم لان من طبعه ميل
الحس والامتناع عن ادراك المعاني الكلية فاذا مثل المعنى
العقلي بصورة محسوسة اذعن له وانقاد وقيل المراد

بحث في ضرب المثل

الفرق بين الشبه والمثل

ولهذا اكثر التمثيل في كلام البلغاء والحكماء والانبياء وفشى في الكتب الالهية
قوله ويجيء على مضارع فعل مفتوح العين الخ اقول قوله اذا كان
عين فعله او لامه فان قيل لم يعتبر وجود حرف الحلق في
الفاء قلت لان الفاء يكون ساكنا نحو امر يأمر فلا يلزم الثقل
ولان الساكن كانه الميت فلم يعدل له عن الاصل وقوله ونحب
ينحب بالفتح في الماضي والكسر في الغابر والحاء المهملة اذا
رفع صوته بالبكاء نحب البعير ايضا ينحب نحابا اذا اخذه السعال
ويحتمل ان يكون نحب بالباء اذا ابرأه وهو ايضا من باب ضرب
في قطع ايضا على ما نقله الازهري وقوله وجاء يجيء ونحوه ايضا
مجيئا وجيئة كشيعة وهي اسم ايضا على ما في القاموس وعلى
ما في المختصر هي اسم لا غير وفي المفتاح واستعمل جاء لازما ومتعديا
بنفسه وبالباء يقول جئت شيئا حسنا اذا فعلته وجئت زيدا
اذا اتيت اليه وجئت به اذا احضرته وقد يقال جئت اليه
على معنى ذهبت اليه وجاء الغيث اذا نزل وجاء امر السلطان
اذا بلغ وقد يجيء جاء بمعنى تغير الشيء على صفة نحو قوله ما جاءت
حاجتك قيل هذه الكلمة اول ما اشتهرت من قول الخوارج
لابن عباس رحمه الله وعن سائر الصحابة رضي الله عنهم حين جاء
اتاهم من قبل علي رضي الله عنه وعن سائرهم يستدعي منهم
الرجوع الى الحق واخبر بتعديته هذا الى غير هذا المثل فقيل
ومنه قولهم جاء البر قفيزين ومنع وجعل قفيزين حالا
ورد بان ليس المقصود الاخبار عن البر بالمجيء نفسه حال كونه

جاء ١٠

متصفا

بحث استعمال كلمة متى

متصفا بهذه الصفة بل حصوله على هذه الصفة وقوله ومتى
انتفى الشرط كلمة متى من الظروف الزمانية المتضمنة للشرط الجازمة
للفعل وقد يكون مخبرا والفعل الواقع بعدها مبتدأ على تنزيله
منزلة المصدر كقول صاحب الهداية متى يصير مستعملا اي صيرورته
مستعملا في اي زمان وقد يجيء بمعنى من كقولهم اخرجها متى كمه
اي من كمه وبمعنى في كقولهم وضعته متى كمي اي في كمي وبمعنى وسط
وهي من حروف الحلق الخ اقول قوله اي حروف الحلق ستة وقيل انها سبعة
وهي في مذهب سيبويه وابي الحسن ستة منها ما ذكره واحدها الاول
الالف لكنه لم يعتد بها لعدم اصالتها في غير الحرف والاسم الغير
المتمكن بناء على ان الالف والهمزة حرف واحد عند المحققين والحق
ما ذكره الشيخ ابو علي بن سينا في رسالته في مخارج الحروف
وصفاتها وهو ان المخرج الاول هو الجوف وهو اسفل من الحلق
ويخرج منه ثلثة احرف الالف والواو الساكنة المضموم ما قبلها
والياء الساكنة المكسور ما قبلها ويسمى هذه الحروف
الحروف المد واللين والهوائية والجوفية وقال مكي وزاد
غير الخليل معها الهمزة لان مخرجها من الصدر وهو متصل
بالجوف قلنا الصواب اختصاص هذه الحروف الثلثة بالجوف
دون الهمزة لانها اصوات لا يعتمدن على مكان حتى تتصل
بالهواء بخلاف الهمزة وقوله لان مخرجها اقصى الحلق وانما
سميت هذه الحروف حلقية لان مخرجها الحلق ومخرج الحرف
هو المكان الذي ينشأ منه ذلك الحرف والحرف صوت معتمد

الحروف الهوائية والجوفية والمد واللين

مخرج حرف

الحرف ٣

تخرج حرفا

الحرف ٣

الصوت ٩

على مقطع محقق او مقدر ويختص بالانسان وضعا وعرفه ابن السينا
بانه هيئة عارضة للصوت بها يمتاز صوت عن صوت آخر مماثل له
في الحدة والثقل تميزا في المسموع قيل ولو كان مثل غنة
الصوت مما تسمع كما اشار اليه الشارح في شرح المقاصد
انتقض به تعريف الحرف وقيل الحرف للعارض والا المعروض
بل لمجموعهما ونوع النسب لمباحث العلوم العربية والصوت
قيل ماهيته وانيته غنيتان عن البيان وبعضهم عرفوه فمنهم
من قال انه جسم خاص من الاجسام ومنهم من قال انه
اصطكاك اجسام جلية ومنهم من قال القرع او القلع ومنهم
من قال تموج الهواء والكل منظور فيه اذ لا شيء منها بمسموع
وكل صوت مسموع وذكر الجعبري الصوت هواء متموج من تصادم
جسمين وفيه نظر وقال الحكماء هو كيفية تحدث في الهواء
بسبب تموج ذلك الهواء الذي هو صدم بعد صدم وسكون
بعد سكون بسبب القرع الذي هو الامساس بعنف والقلع
الذي هو الانفعال بعنف بشرط مقاومة المقروع للقارع
والمقلوع للقالع وقول القسطلاني في لطائف الاشارات
ان الصوت هو الحاصل من رفع رية الهواء المحبس بالقوة الدافعة
فيتموج فيصدم الهواء الساكن فيحدث الصوت من تموج
الهواء المندفع عن الرية تعريف الصوت الخارج من الفم
على راي الحكماء وقال رحمه الله والذي عليه اهل الحق ان الصوت
كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تاثير لتموج الهواء

والقرع

موضعه المخرج

جمع

والقرع والقلع كساير الحوادث وعرفه المخرج بانه تسكنه وتدخل عليه
همزة الوصل وتنظر اين ينتهي الصوت فحيث انتهى الصوت فثم مخرجه
الاترى انك تقول اب وتسكت فتجد الشفتين قد اطبقت
احدهما على الاخرى وقوله والبواقي على هذا الترتيب اي جمع
باقية بناء على ما قيل من ان حروف الهجاء والحروف المعنوية نحو في
وعلى واشباههما مؤنثات سماعية واما جمع باق بناء على كون
تانيث الحروف باعتبار التاويل باللفظة او الكلمة على تجويز
وعدم التاويل والمحققون من الادباء قالوا ان فاعلا صفة
اذا كان في غير ذوي العقول يجمع على فواعل قياسا مطردا
وسواء ان يجمع ما لا يعقل من المذكر يجري مجرى المؤنث فيمن
يعقل وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية وفواعل
في فاعل صفة لمذكر ما لا يعقل كنجم طالع وطوالع وجبل شامخ و
شوامخ مطرد نص عليه سيبويه وغلط كثير من المتاخرين في
حكمهم على مثل فوارس بالشذوذ فلا حاجة الى ما قال الشارح في التلويح
من ان العوارض جمع عارض على انه جعل اسما وانما فوارس
فلانه شيء لا يستعمل ان يكون في المؤنث فلا تحقق فيه اللبس ك
هوالك فانما جاء في المثل يقال هالك في الهوالك جرى على الاصل لانه
قد يجيء في الامثال ما لا يجيء في غيرها واما نواكس فقد جاء في ضرورة
الشعر ومن ههنا تبين فساد ما قيل وشذ فوارس وهوالك ونواكس
في جمع فارس وهالك وناكس على تاويل فرقة ذكره كمال باشا في
شرح الهداية ثم في الترتيب خلاف للشرح حيث قدم ابهام الهاء المهملة

مطلب شاذ ونادر وضعيف

على العين المهملة والمكي حيث قدم الخاء المعجمة على الغين المعجمة المعتمد قوله
ثم استشنع اعتراضا قوله قوله فاجاب اي ضم الاعتراض واوى اليه
بتصريح الجواب مع انهم استشنع فلان جوفه اي اضمره والجواب يستعمل
في السؤال فاطلاق السؤال على الاعتراض صريحا او كناية باعتبار
ان فيه معنى الاستفسار قوله اي بأي شاذ مخالف للقياس اي
سواء كان وجوده قليلا او كثيرا الا انهم قالوا المراد بالشاذ في
كلامهم ما يكون مخالف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته
وقد يفرق بين الشاذ والنادر والضعيف ان الشاذ هو الذي
يكون وقوعه كثيرا لكن يخالف القياس والنادر هو الذي يكون
وقوعه قليلا لكن على القياس والضعيف هو الذي لم يتصل
حكمه الى الثبوت فتامل فان قيل كيف كان ابى بأي شاذا مخالفا
للقياس وقد قال في المطول ان ابى بأي وعور وتحور
وقطط شعره والل ماء وما اشبه ذلك ليست من المخالفة
في الشيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة
فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور اجيب بانه يجوز ان يكون
هذه الامثلة من الشواذ اذ المخالفة للقياس بالنظر الى القياس
السابق في الاعتبار فلا ينافي جعلها مندرجة تحت القانون
المتاخر فتدبر واعلم كما ان عند الفقهاء قياس واستحسان
كذلك عند البلغاء قياس واستحسان فجميع ما جاء على طريق الاصل
على موجب الاستحسان قوله وهو وارد في افصح الكلام
فان قيل قد صرح في الباب الثامن في القاعدة النافعة من مغنى اللبيب

ان اسم

مطلب بيان اضافة اسم التفضيل وكل واي

ان اسم التفضيل لا يضاف الى معرفة مفردة كما لا يضاف اليها كل واي
لا يقال اللام للاستغراق فيفيد العموم لانا نقول لم يسمع زيد افضل
الرجل وان اريد ذلك على انه قد تقرر ان يضاف الى ما فيه فعل التفضيل
بحسب كون اللام للجنس فقط فقول شارح مختصر الوقاية تصحيحا
لقوله اقوى الذريعة جعل اللام للاستغراق ليس بصحيح ولا يقال
ايضا اللام زائدة فكان مضافا الى نكرة مفردة لانا نقول فيه بعد
لا يخفى اجيب بان المضاف محذوف والتقدير افصح افراد الكلام
كما في قولهم وجه زيد احسنه اي احسن اعضائه لكن قوله كما لا يضاف
اليها كل واي ينتقض بقوله تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل
وبقوله عليه السلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه وبقوله
عليه السلام كل ذلك لم يكن في حديث ذي اليدين وبقول الشاعر
قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وايضا
ينتقض تلك الامثلة قولهم لفظة كل ان دخلت على المعرفة
اوجبت عموم اجزائها اذ المراد في كلها الافراد وحديث ابي موسى
قالوا يا رسول الله اي الاسلام افضل وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص
اي الاسلام خير وبقولهم اي بغداد اطيب وقد يجاب عن الانتقاض
الثاني بمنع كلية هذا القول واجاب تاج الدين السبكي في شرح منهاج
البيضاوي عن الآية والحديث الاول ان اللام فيهما للجنس والمعرف
الجنسي في المعنى كالنكرة وهذا جواب عن اشكال اسم التفضيل
ايضا لولا عدم سماع زيد افضل الرجل والجواب عن الحديث الثاني
والشعر ان اسماء الاشارة والضمائر على ما في حواشي شرح العضد

حكمها حكم ما اشار اليها ومرجعها فى العموم والخصوص ان اريد منها متعدد
وكذا المرجع اليه لكون تنوين ربما للتنكير او لعوضه بقرينة المقام او لانه
اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره السيرافى وقال فى
فصول البديع من اوهم ان الكل الداخل على المعرفة توصف بعموم
الافراد مع اجزائها بتقدير جزء فلكل والمعنى فى قولهم كل الرمان
ماكول كل جزء من اجزاء الرمان ماكول والجواب عنه اى هو الجواب عن
افعل اى اى ذوى الكلام واى فصاحة واى دو ربها وتوهمها
بحث وهو ان فصاحة الكلام خلوصه عن ضعف التاليف وتنافر الكلمات
والتعقيد مع فصاحتها ولا شك ان هذا المعنى مما لا يقبل التشكيك
والتفاوت بالزيادة والنقصان كالعدم والطلوع والغروب فلا يصح
فيه افعل التفضيل الا ان يراد الفصاحة مع الشركة ويمكن ان يجاب
عنه بحمل الافصح على الابلغ والاضافة تفاوت البلاغة بالزيادة
والنقصان او بحمله على التجريد عن معنى التفضيل وتاويله بالوصف كما
يدل عليه قوله فى الجواب كلام فصيح وهذا جواب عن اشكال الاضافة
ايضا ولكن ذلك مشروط بان يكون مجردا عن الصور الثلثة اللام
والاضافة ومن مع كونه سماعيا يجب النقل فيه غرابة اللغة
عند غير المبرد على ما صرح الرضى فان قيل على تقدير التجريد ما فائدة
صيغة التفضيل قلنا فائدتها المبالغة والدلالة على الزيادة ملحوظ
هذا فانه ينفع جدا وقوله القياس اى القانون المستنبط من تتبع
تراكيب البلغاء وقوله دون الاستعمال اى دون وضع الوضع يقال
هذا اللفظ مستعمل اى موضوع بازاء المعنى ويقال هذا مهمل

فصاحة

فائدة تجريد

قياس

استعمال دون

اى غير موضوع

اى غير موضوع بازاء المعنى فالمراد به الوضع من قبيل اطلاق الملزوم
وارادة اللازم كذا قيل اعلم ان معنى دون فى الاصل ادنى مكان
من الشئ يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ومنه
تدوين الكتب لانه ادناء البعض من البعض ثم دونك هذا اى خذه
من ادنى مكان منك ثم استعير للتفاوت فى الاحوال والرتب
فقيل زيد دون عمرو فى الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل تجاوز
حد وتخطى حكم الى حكم ولا ضعف فى انه سقط بالاتساع المذكور
قيد التفاوت والانحطاط على ما صرح به الشريف وقيل معنى قدام
فى الاصل وقول الشريف فى تفسير قوله تعالى وادعوا شهداءكم من دون الله
ان دون يستعمل بمعنى قدام الشئ وبين يديه مستعار من معناه
الحقيقى الذى يناسبه بمعنى ادنى مكان من الشئ يا كلام
صاحب الكشاف فى الاساس حيث ذكر فيه تحت دون بمعنى قدام ولم يعده
من المجاز لان دابه فى الكتاب المذكور تفصيل المعانى المجازية
عن المعانى الحقيقية بتقديم الاول بقوله ومن المجاز اى تحت بمعنى بعد
وعند وفى القاموس هو فوق ونقيضه وبمعنى الشريف والخسيس
وبمعنى الامر والوعيد وبمعنى القرب وبمعنى امام ووراء وبمعنى غير
وقوله وقسم مخالف للاستعمال دون القياس لا يقال كيف
يكون قسما من الشاذ وهو عندهم ما يخالف القياس كما يشير
اليه تغيير السابق حتى يصير ثلثة اقسام لانا نقول لفظ الشاذ
يطلق كثيرا على النادر ايضا ثم معنى مخالف الاستعمال قلته
وذكر المخالفة على سبيل المشاكلة وهو ذكر الشئ بلفظ غيره

لوقوعه في صحبته او صحبة ضده على ما ذكره الشارح في شرح الكشاف
في قول بعضهم في جواب من قال انك تبسط الشهادة انها لم تجد عني
وقوعا محققا او تقديرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك
طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا والثاني نحو قوله تعالى صبغة الله
مصدر مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس
والاصل في ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون
اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه تطهير لهم
فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة
صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول
من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان يلزم ان يكون
المشاكلة في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم ثم ان حسن المشاكلة
من قبيل المجاز والعلاقة فيها التشابه بالخيال كما حققه في فصول
البدايع لا الوقوع في الصحبة كما هو المشهور لان العلاقة
مصححة للاستعمال الذي به الوقوع في الصحبة وتقديره عليها
فقول الشارح في شرح الكشاف ان المشاكلة ليست بحقيقة
ووجه المجاز ليس بظاهر ولذا قال الزمخشري هو فن بديع
من كلامهم وطراز عجيب ليس على ما ينبغي وكذا قول الطيبي في شرح
البيان انها ليست بحقيقة ولا مجاز لفقدان العلاقة المعتبرة
بين الطبخ والخياطة ولولا الذهاب الى القول بانها ليست من المجاز
لم يكن التفصي عما عيب على ابي تمام في قوله لا تسقني ماء الملام
البيت وقوله وهذا ينافي التقسيم الحاصر في قولهم

اللفظ

اللفظ المستعمل فيما وضع له هو حقيقة او غيره وهو مجاز او كناية لان
ذلك باعتبار اللفظ المدلول وههنا يجد لفظ المصاحب موافقته
اياه من غير نظر الى المعنى وان افاده لا بالقصد الاولي والمعنى
المعنى المجازي في بعض الصور كما في جزاء سيئة سيئة فان الثانية
وان كانت مسببة عن الاولى لكن غير منظور الى كونه مسببة
في هذا الباب ولا يصلح ان يكون سببية الاولى علاقة المجاز لانها قرينة
في هذا الباب ليس على ما ينبغي قال ابن مالك في شرح التسهيل المشاكلة
منهم في كل مهم حتى حملهم الاهتمام بها على اخراج الشيء عن اصله
وقال الزمخشري في تفسير سورة المؤمن فقد غيروا كثيرا في
من كلامهم من حد اينه لاجل الازدواج كقوله عليه السلام غير
خذايا ولا نداما وحقه ولا نادمين لانه جمع نادم وقوله عليه السلام
الا انكن توطاء الحبالى والحيالى والقياس الحوايل لانها
جمع حايل وقولهم لاتيه الغدايا والعشايا والقياس الغدوات
وقولهم عندي ما ساءه وناءه اراد وناءه لانه يعدى وقولهم
هناني الطعام ومراني وانما هو امراني وقول الزمخشري في
في ديباجة الكشاف عماة وعناة والقياس عمي او عمون
وقوله عليه السلام اتركوا الترك ما تركوكم ودعوا الحبشة
ما ودعوكم فانه عليه السلام استعمل ماضي يدع فقول صاحب المغرب
في قول الفقهاء بينة اليسار تترجح على بينة الاعسار
ان الاعسار خطأ محض ليس بشيء وقد يقال معنى مخالفة
الاستعمال مخالفة وضع الواضع بمعنى انه خلاف ما يثبت من الوضع

بخلاف كلمة حينئذ قوله لا يقال ابى يأبى الا شاذ قوله لان ابى يأبى
وقد يقال ابى بمعنى امتنع وهو فرع منع فلما كان في الاصل كالاصل
بمعناه حرف حلقي فكان فيه حرف حلقي ويقال ابى يابى من تقلون يأبى
فكان عينه حرف حلقي في الاصل المعلوم عنه وهو ليس بقوي سلمنا
انه من حروف الحلق على ما ذهب اليه الشاطبي والسكاكي وسيبويه
وابو الحسن لكن الشاطبي جعل الالف بعد الهمزة والهاء كما نسب الى سيبويه
وجعلها السكاكي بينهما قيل ومنع جعله بما هي من مخرج الهمزة ان اراد ابتداء
مبدا الحلق ثم تقدم وتم على الكل ونفى فيه ان سلمنا فلا نسلم انه في
جعل هذه الحروف ستة فيما سبق الا ان يقال انه اشار الى ما ذهب اليه
او ذهب الى ما ذهب اليه المحققون من ان الالف والهمزة حرف واحد
او عدما بفتح العين لاجله كما ذكره وقوله ولا يجب ان يكون
الفتح لاجلها للزوم الدور توقف الشئ على ما يتوقف عليه
من جهة واحدة اما بمرتبة ويسمى دورا مصرحا او بمراتب ويسمى
دورا مضمرا او الجار يودي اشارة الى دفع الدور بان يقول
كانهم لما علموا ان الياء تقلب الفا على تقدير فتح العين سوغوا
فتحها اذ يكون فتحها مع حرف الحلق قوله واما قلى يقلى
بالفتح فلغة عامر الخ اقول قوله واما قلى يقلى فلغة بني عامر
والفصيح الكسر اي في المضارع من باب ضرب كذا صحح بعض
من تصدى لتحشية هذا الكتاب وقد وقع في عامة الكتب انه من
باب علم يعلم وعلى بعضهم من تغاطي وليس بصحيح انه عامرية كما ذكره
ابن الحاجب وذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ويهلك الحرث

والنسل

قوله توقف فيه اقسام الدور وتعريفه دور

والنسل في سورة البقرة انه قرأ الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل
ثم قال وهو لغة ابى يابى وذكر في آخر حم الاحقاف انه قرا
فهل يهلك الا القوم ~~الظالمون~~ الفاسقون بفتح الياء وكسر
اللام وفتحها من هلك ويهلك ثم وصف الكسر بالفصاحة
نظرا الى الفصاحة لا تطلق الا على معان مخصوصة لا توصف
بتلك المعاني الا المفرد والكلام والمتكلم الا ان يحمل على
المعنى اللغوي وهو الظهور او يقال الوصف هو المفرد
او المتكلم والاسناد الى الكسر اسناد الى السبب قوله واما ركن
يركن اخوات قوله واما ركن يركن فعلى ما حكى صاحب الكشاف من الشواذ
فعطف وان كان ضيه على وزن فعل مكسور العين اقول قال
الخوارزمي في شرح المفصل هذه الابواب الثلث اي الاول
والثاني والرابع دعائم الابواب لا سيما فعل يفعل بفتح
العين في الاول والكسر في الثاني وقال ثعلب اذا اشكل عليك
فعل ولم تدر من اي باب هو فاحمله على يفعل بالكسر فانه اصل
الابواب كلها وقال ابن جني باب المتعدي ان يجئ على يفعل
بكسر العين وباب اللازم ان يجئ على يفعل بضم العين وقد يجئ
وقد يجئ هذا في هذا وهذا في هذا وقوله الا ما شذ استثناء
مفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره يجئ مضارع فعل مكسور
العين على وزن يفعل بفتح العين في جميع المواضع الا ما
شذ وسماه النحاة بالمفرغ وان كان المفرغ في الحقيقة
هو العامل قبله لانه غير مستقل عنه مستثنى منه فعل

قوله دعائم الابواب
فيما سيجئ وانه على ... ويضارع

بنوع المستثنى المفرغ

مطلب ان الاعراب في الاستثناء المفرغ بالعامل

المستثنى بحسب الظاهر

في المستثنى وان يكون الا لغوا في اللفظ لا في المعنى وقبل
فارغ عن الاشتغال بالمستثنى منه اذ هو محذوف فمعمولهم
المستثنى مفرغ على ظاهره اذ الفارغ وصف له ويجري الاستثناء
المفرغ في جميع معمولات الفعل الا في المفعول معه والاكثر ان يكون في
الفضلات وقد يقع في غير الفضلة نحو لم يحرك الفك الاسفل
الا التمساح قال الشارح في شرح المفتاح لا محل لجريان الاستثناء
المفرغ في الصفة مثل ما جاءني رجل الا كريم واعترض عليه الدماميني
في شرح المغني بان نفي المحل في هذه المسئلة سهو لقول الشارح
نفي المحل المعتقد به فالسهو في مقالته لا في اصل مقالته واعلم انه
قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما اسمية كقولك
ما جاءني احد الا زيد خير منه وهذا من قبيل التفريغ باعتبار الصفة
ولا فرق بين ان يكون الوصف بالمفرد او بالجملة واذا وقعت الجملة
معرفة كانت حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم ومن الاصل
صفة واذا وقعت بعد النكرة فهي صفة والاجود ان يكون حالا
عند من يجوز الحال عن النكرة ويجوز دخول الواو عليها فتقول ما مررت
باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة
لا تبدل من المفرد وكذا قيل وفيه نظر لانه صرح علاء الدين البسطامي
في حواشي شرح المفتاح للشارح في لا جرم انه يجوز ان يكون بدلا
من ضمير لا جرم وقال ويجوز ابدال الجملة من المفرد ثم قال صرح العلامة
ببدليته ان تنفصل من شعبه وجوز الرضي وصاحب الكشاف وغيره
كون الجملة الاستفهامية بدلا من المفرد وانما فعليه اي خبر

مبتدا

مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد
او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا
ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني لانه مقصود لزوم
تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا بالحال
مما لا يقارن مضمونه بمضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير
وجعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يقال اذا وقع
ماض بعد الا شرط معه قد نحو ما الناس الا قد عبروا او ماض تقدمه
سابق منفي نحو ما انعمت عليه الا شكر او مضارع منفي كقوله تعالى
وما يأتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي نحو انشدك او
انشدتك الا فعلت وهو وان كان فعلا صورة الا انه اول
باسم والمعنى ما اطلب منك شيئا الا فعلك فكلمة نشد تدل
على الطلب ووجه التعدية الى اثنين انهم ضمنوه معنى ذكرت
او لانه بمنزلة دعوت حيث قالوا انشدك بالله والله كما
قالوا دعوته بزيد وزيدا فان قيل المذكور مثبت فما وجه
معنى النفي قلت هو من باب تضمين المثبت معنى النفي ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون انه يجوز
ان يضمن حافظون معنى النفي اي غير حافظين وذكر صاحب
الكشف في مثل قولهم لولا علي لكان عمر هالكا انه ضمن
كان معنى النفي كانه قيل لما كان عمر الا هالكا وقد يوجه
بان الا نقض معنى النفي الذي ضمنه القسم لانك اذا حلفت
غيرك بالله فقد ضيقت الامر في فعل مطلوبك فكانك

الا العاطفة والزائدة
وبمعنى غير

مطلب
اقسام الا وانها تجيء
لمعان كثيرة

قلت ما الطلب منك الا افعال ونتقي فيها ما لا تم وابي ان لا قد تكون
حرف عطف عند الكوفيين بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها
تخالف ما قبلها لكن ذاك منتفى بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي وقد
يكون بمعنى غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر او شبهه والمراد
بشبه الجمع المنكر الجمع المعرف بلام الجنس والمفرد الغير المختص بواحد
ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا او
او شبهه وشرط ابن الحاجب في وقوع الا صفة تعذر الاستثناء
بان يكون ما بعد جمع منكر غير محصور فلا يجوز حذف موصوفها
وقد يكون عاطفة بمعنى الواو في التشريك في اللفظ والمعنى
والمعنى ذكره الاخفش والفراء وابو عبيدة وقد يكون زائدة
قاله الاصمعي وابن جني وابن مالك **قوله** واما فصل الفصل **اقول**
اعلم ان معناه من الفضلة والزيادة لا من الفضيلة والغلبة
في الفضل لان الثلاثي ليس فيه الا الفتح في الماضي والضم في الغابر
وبعضهم جعله من الشواذ كصاحب المراح وكل عظيمه اللازم
من يعطي يقال لها فضل **قوله** وان كان ضمه على وزن يفعل
اقول قوله رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها لانه
لما اختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل الا بلزوم احد الشفتين
للاخرى وانضمامها بها وهو الضمة لها مزيد اختصاص باللزوم
بالنسبة الى غيرها كالفعل اللازم بالنسبة الى الفعل المعلوم الذي
لم يسم فاعله ناسب ما وضع هذا الكتاب له وهي الصفات اللازمة
للملزوم واعني الحقيقة التي [illegible] ما [illegible] اللفظ

ايضا

مطلب
اقسام الطبع وتعريف الطبيعة
والطبع

ايضا الضم للتناسب **قوله** ويكون لافعال الطبائع الصادرة
عن الطبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها
بما يصدر عنها ويكون الصادر منها اثرا واحدا واقعا على
على نهج واحد قيل الطبع في اللغة السجية اي الخلقة التي جبل
عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة والطباع كالشبيه
وقول بعض الافاضل ان الطبع قوة النفس يحكم بان احكام من غير فكر
ونظر قريب منه فالكل واحد بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح
فالطبع اعم مطلقا من الطبيعة اذ الطبع في الاصطلاح ما يكون
مبدأ الحركة مطلقا سواء كان لها شعور بحركة كالحيوانات
او لا كحركة الافلاك عند من يجعلها غير شاعرة والاحجار
والمراد بمبدأ الحركة الصورة النوعية او النفس على ما حقق
في الحكم والطبيعة ما يكون مبدأ الحركة من غير شعور كالصور
الجرمية التي يكون مبدأ للحركة الهابطة من غير شعور كذا قال
الامام في شرح الاشارات وقال الشريف الجرجاني قد اطلقوا
في الاصطلاح الطباع والطبيعة على الصور النوعية
وقالوا الطباع اعم منها لانه يقال على مصدر الصفة
بالذاتية الاولية لكل شيء والطبيعة قد تختص بما يصدر
عنه الحركة والسكون فيما هو اولا وبالذات من غير ارادة
ثم ليس المراد بالحسن ما يمكن اكتسابه بالذهنية من صفاء اللون
ولين الملمس ونحو ذلك بل المراد به كون الاعضاء متناسبة
على ما ينبغي ان يكون [illegible] في ذلك فهو مقتضى الطبيعة

صح

اذ لا يختلف ذلك قال عماد الدين الكاشي الكرم كيفية نفسانية تقتضي ايصال
ايصال النفع الى الغير بالمال كالعفو وقال السيد عبد الله
الكرم نقيض اللؤم وجامع للخصال المرضية فانه ان كان ببذل
النفس فهو شجاعة وان كان بالمال فهو جود وان كان بكف
جود مع القدرة فهو عفو وقيل الكرم بمعنى الجود والبر وايصال نفع
الغير بالخير بالبذل والعفو ويكون ذلك ملكة للنفوس الشريفة
بملاحظة لفظه وحسنه عقلا وشرعا وتعودها فيعد من الكيفيات
النفسانية الخليقة واراد بقوله ونحوه الصغر والكبر والمراد
بهما ليس عظم الهيكل وقصره اذ القصر قد يكون اعظم هيكلا
من الكبير بل المراد التغاير الظاهري الذي يعرض للشيء صادرا
عن الطبيعة بالنماء والوقوف ولم يجعلها من الافعال الطبيعية
لاختلافهما باختلاف الاحوال والاوقات وقوله ولا يكون
الا لازما اعلم ان ابواب الثلاثي كلها يكون متعديا ولازما
الا هذا الباب فانه لازم لا غير وعليك التنبيه للامثلة في موارد
الاستعمال وشذ رحبتك الدار والاصل رحبت بك الدار
فحذفوا الباء اختصارا لكثرة استعماله فيكون غير متعد
في الحقيقة فانك لو تاملت في شرفت بكذا شرفتك لا يكون
متعديا فشذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدي
اذ هو ملتبس وقد يقال يمكن ان يكون تعديته لتضمنه
بمعنى وسع قال الخليل قول نصر بن سيار رحبكم الدخول
في طاعة الكرماني اي وسعكم متشاذ ولم يجزه النحويون

فعل

[illegible]

جود عفو

اشارة الى تعريف الكرم

فعل بضم العين متعديا غيره واما المعتل فقد اختلفوا فيه
قال الكسائي في اصل طلته طولته وقال سيبويه لا يكون فعلت
لانه متعد وقد قيل المعتل اذا استثقل اوه يحمل على الصحيح
ولم يجئ في الصحيح فعل بضم العين متعديا قال واما الرباعي المجرد
اقول اعلم ان ابواب الرباعي كلها سواء كان مجردا او مزيدا
بزيادة حرف على الثلاثي المجرد ملحقا كان او [illegible] يكون
متعديا ولازما وكن على التبصر في موارده وفعلل قد يصاغ
من اسم رباعي لعمل مسماه كقرمص الموصوف اذا جزأه ويحكاه
المسمى كعقرب الشيء اذا لواه كالعقرب وجعله في شيء كغلغل
الطعام وعصفر الثوب ولاصابة مسماه كعقربه اذا اصابه
عقرب ولاصابة بمسماه كعرجنه اذا اصابه بعرجون ولاظهار
مسماه كعسلجت الشجرة اذا اخرجت عساليجها ولاختصار
الحكاية كبسمل وحسبل وسبحل وحمدل وجعفل اذا قال
بسم الله الرحمن الرحيم وحسبي الله وسبحان الله والحمد لله
وجعلني الله فداك ذكره في شرح التسهيل وقوله لانه
ليس في الكلام اربع حركات فان قيل هذا منقوض بنحو هدبد
وهو اللبن الغليظ بالعين المهملة المضمومة وهو مقطع
من الضم قلنا الاصل هدابد وغلط بحذف الالف للتخفيف
وقوله يلحق به اي بالرباعي المجرد نحو جورب يقول جوربته فتجورب
البسته الجورب فلبست الجورب بجعفر في الجمع الجاربة والهاء
المعجمة ويقال الجوارب ايضا وجلببت اي البسته الجلباب

ما تعين [illegible] فعلل
من ابواب الثلاثي

وهي الملحقة وبيطر اي عمل البيطرة وهي البطر وهو الشق وبيقر يقال بيقر
الرجل اذا اقام بالمصر وترك قومه البادية والبيقرة اسراع
تطاطأ الرجل راسه وهو اول العدو وهي العدو ويعوي
الشئ والعلو وكذا في الصحاح وشريف والشريافي ورق
الزرع اذا طال وكبر حتى يخاف فساده فيقطع يقول شريف
الزرع اذا قطعت شريافه فان قلت لم لم يحكم على اخرنجم بانه
ملحق بتدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال احرنجم احرنجاما
يقال ادحرج ادحراجا قلت لان الاعتبار بالفعللة لعمومها
واطرادها في جميع صور فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه
في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا به فاشا وتحطا باو عربا
وابل رقشته وحطته وعربدته يقال برقشت الشئ اذا نقشته
بالوان مختلفة وحطته اي صرعه ورجل معربد يؤذي نديمه
في سكره والعربدة هو الخلق ولان اشتراطنا توافق المصادر
اجمع ولان حرف الالحاق لا يزيد في الاول ولان زيادة
الهمزة لقصد معنى التعدية لا للالحاق والالحاق تصرفاته اللفظية
واعلم ان الالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف
او اكثر اي جعله جواز باله في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات
ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في عينه
اذ غرضهم بجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للاصلي في الملحق
به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما
فلا بد ان يكون الملحق مماثلا ومجزونا بالملحق به ثم الالحاق

قد يكون

مطلب
استعمال عدم مجئ
مصدر فعلل فعلالا
في بعض الافعال

قد يكون في الفعل كما هو المراد منها ولذا يقال ودليل الالحاق اتحاد
المصدرين وقد يكون في الاسم ومعنى موازنته وقوع الفاء والعين
واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به واما ان فيه حرف زائد
فلا بد من مماثلته في الملحق للمجرد التوافق في الحركات والسكنات
ولذا لم يحكموا على اقعنسس بانه ملحق باحرنجم ولم يحكموا على اخرنجم
بانه ملحق باخرنجم مع انه موافق له في الحركات والسكنات لان
استحرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية
والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الخا وهو فاء وقعت
موقع النون الزائدة من الاصل واما في الزيادة فلان النون
واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موقعها
والفرق بين الاصل والملحق ان الملحق يجب ان يكون فيه زيادة للالحاق
دون الملحق به فلا يجب في باب حوقل زيادة الواو بين الفاء
والعين دون باب دحرج ومن خرج وفي باب اقعنسس وتجلبب
وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج على
هذا القياس والفرق بين الملحق والمنشعبة ان زيادة الحرف
في المنشعبة لقصد زيادة معنى وفي الملحق لقصد موافقة
للفظ اللفظ آخر ليعامل معاملته لا لزيادة معنى وقوله
ودليل الالحاق اتحاد المصدرين اي دليل الالحاق الفعل
على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه كما قال ابو شامة
في قوله بدات باسم الله في النظم ان الاصل في نظمي وقال صاحب
الكشاف في وعلم آدم الاسماء ان الاصل اسماء المسميات

مطلب
يعرف فيه الفرق بين الاصل
والملحق

في الملحق والملحق به

في الملحق والمنشعب

وجوز في قوله تعالى تجري من تحتها الانهار كون اللام بدلا من الاضافة
وقال في المغني والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب
في كون اللام بدلا من الاضافة وهذا مذهب الكوفية على ما في شرح
الكشاف والمفتاح للشريف وبعض البصرية وكثير من المتأخرين ايضا
على ما في المغني وقيد ابن مالك جواز هذا بغير الصلة او بغيرها
بمعنى الاضافة في الاشارة الى المعهود على ما هو مذهب البصرية وهو
الصواب قال ابن الحاجب في شرح المفصل ان دليل الالحاق وجهان الاول ان
الالحاق هو الذي ليس بمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لاجل المعنى
والثاني موافقة المصدر ثم قال واعتمد الزمخشري على الوجه الثاني
لكون الوجه الاول هو التحقيق لانه جار في الاسماء والافعال والثاني
مختص بالافعال لان الاسماء ليس لها مصادر **قوله** واما التضعيف
المزيد فيه آه **اقول** لئلا يلزم يرد عليه مثل استخراج الآن يقال كلامنا
في الفعل **قوله** واعلم ان الحروف التي تزاد لها اعلم ان زيادتها
في كلام العرب قد يكون لافادة معنى زايد كالهمزة والنصر وللتعويض كتاء
بازرقة ولتفخيم المعنى كميم زرقم وللمد كالف حمار وواو عجوز وياء
قضيب وللالحاق ككوثر جلبب وللامكان كهمزة الوصل
حروف سالتمونيها **اقول** اعلم ان الحروف الزوايد هي التي تشملها
قول الشاعر يا اوس هل نحن لم تانسها هو فقال اليوم تنساه
او سالتمونيها او اناه سليمو او وانا سليمان او النسيان ...
او امان وتسهيل فقوله هويت السمان فشيبنني وقد كنت قدما
هويت السمان حكي ان جار الله العلامة سئل عن الزوايد
فقال

اي الحروف الزوايد

اي ان الزيادة يكون لمعان شتى

هويت السمان ثم سئل مرة ثانية فقال سالتمونيها ثم مرة ثالثة فقال
اليوم تنساه فانظر الى فطنته وحكي ايضا ان الاخفش سال سيبويه
عن الزوايد فقال في جوابه وانا سليمان فقال الاخفش ما معنى هذا
الكلام فقال المجيب سليمان لهذا السؤال قال سالتمونيها فقال نعم
ولم افهم معناه قال هويت السمان فقال الاخفش اين السمان
حتى اجبتني عن محبتك السمان فلم يكن جوابك مطابقا للسؤال
قال اليوم تنساه فغضب الاخفش وقال ما اجبت فنسيت
ولم افهم معناهما ايضا ولهذا انتهى الاخفش وحكي ايضا ان ابا العباس
المبرد سال ابا عثمان المازني عن الزوايد فانشده هويت السمان البيت
فقال له الجواب رحمك الله فقال قد اجبتك مرتين يعني هويت السمان
في المرتين وليس المراد من كونها زوايد انها تكون زايدة ابدا
لانها قد تكون الكلمة منها وكلها اصول كقولك سال وتام بل المراد
انه اذا زيد حرف لغير الالحاق والتضعيف فلا يكون الا منها
وقوله الا في الالحاق يريد الالحاق الذي هو على وجه تكرير الحرف
نحو قردد واما زيادة الالحاق لا على وجه التكرير فلا يكون
الا من حروف سالتمونيها لكنه ترك القيد لظهوره وقوله لو حرف
كان هي تامة بمعنى وجد ووقع وثبت وحدث قال علاء الدين
البسطامي في حاشية المطول على وفق ما في كشف الكشاف
في قوله تعالى وان كان ذو عسرة الاية قد تقرر ان كان التامة
حقها ان تدخل على الاحداث دون الاشخاص وقال حسن
الفناري والحق انه يدخل على الذوات اذا وجد فيه نكتة

فطنة العلامة سيبويه وصدق الاخفش

مراد الالحاق

مطلب

بعد من كان التامة

ولذا ذكر في شرح اللب للسيد وغيره ان كان في الآية تامة قوله
الاول من الاقسام الخ اقول قوله الاول اصله أوأل على وزن
افعل عليها هو مذهب البصريين فهموز الاوسط قلبت الهمزة واوا
او وول على وزن فوعل كما هو مذهب الكوفيين قلبت
الواو الاولى همزة ولم يجمع على اواول للاستثقال قالوا هو
كما سبق نعني وتصريفا واستعمالا تقول في تصريفه الاول الاولان
الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الاول
وتقول في الاستعمال زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول
ومما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء مستعملا على القول الصحيح
ولا مما استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاضحك
خفي فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه
واتصاف ذلك المشتق به كاعلم اى ذو علم اكثر من علم غيره
واضحك اى ذو ضحك اشد من ضحك غيره وانما يظهر وصفية اول
بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل اسد
اجرى فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا
نحو يوما اولا او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرا اذ هي دليل على
انه ليس اسما كافكل او ابدع فان خلا عنهما معا ولم يكن مع
اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته
كما في قول علي رضي الله عنه احمده اولا باديا ويقال ما تركت
له اولا ولا اخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه
على الضم اذا كان مثل الا بظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادري

مطلب اشتقاق الابيات اصل كلمة اول

وانى

٥٥

واني لاوجل على ابنا نعدو المنية اول اى اول وقت عدوها
وبما ذكرنا تبين في درة الغواص حيث قال ويقولون ابدا
اولا والصواب ان يقال ابدا به اول بالضم كما في قول الشاعر
المذكور وانما بني اول ههنا لان الاضافة مرادة فيه اذ تقديره
الكلام ابدا به اول الناس فلما انقطع عن الاضافة بني كاسماء الغايات
التي هي قبل وبعد ونظايرهما وعلة تسمية هذه الاسماء بالغايات
لانها جعلت غاية للنطق بعدما كانت مضافة ولهذه العلة
استوجبت ان تبنى لان افتقارها حين قطع عن الاضافة صار كوسط
الكلمة ووسط الكلمة لا يكون الا مبنيا وانما بنيت على الضم لانها
في حالة الاضافة تعرب بالنصب والجر فخصت عند البناء بالضم
الذي خالف حركتي اعرابها ليعلم انها حينئذ لا معربة على ان اول
اذا اعرب لا ينصرف لانه على وزن افعل فهو صفة ولهذا قالوا
كان ذلك عاما اول ما رايته مذ اول من امس ولم يسمع صرفه
الا في قولهم ما تركت له اولا ولا اخرا فجعلوه في هذا الكلام
اسم جنس واخرجوه عن حكم الصفة واجروا هذا الكلام بمعنى ما تركت
قديما ولا حديثا انتهى وعلم ان المخطئ مخطئ قوله وهو لغة في افعل
بزيادة الهمزة نحو اكرم اكراما وهو يكون للتعدية غالبا نحو اكرمته
اقول قوله وافعل مصدره يجئ افعالا الا في اذى فان مصدره
اذى واذاة واذية ولا يقال ايذاء كذا في القاموس نعم قد جاء
في مصنفات الثقات لفظ الايذاء والاعتذار بانه من قبيل الاطلاقات
المصنفين وحمله على انه مستعمل لاتهم كاستعمال قط في المضارع

رد على عدم مجي المصدر على ايذاء من اذى

المنفي وام المتصلة مع هل وادخال اللام على غير واو الجمع بين المنفي
والاستثناء والنفي نحو ما زيد الا قائم لا قاعد مع انهم صرحوا بان
هذا الاستعمال خارج عن القانون ليس بعربي اصلا ليس بوجه بل الوجه
ان يقال استعمال الثقات يجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم على ما ذكره
صاحب الكشاف حين استشهد بشعر ابي تمام في نحو اظلم متعدا او نظيره
ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قوله تعالى والمطلقات يتربصن على
وفق ما ذكره علاء الدين البسطامي في حاشية شرح المفتاح
السعدي من ان الوكادة بمعنى التاكيد لا يوجد في كتب اللغة
ولا استعمال العرب وليست من لغة العرب الا ان المصنف ثقة
في اللغة فكفى استعماله وما ذكره علاء الدين هذا في شرح اللباب
الاعراب حيث قال الرضي ويقع كافة مضافة غير حال في كلام
لا يوثق بعربيتهم ثم قال وفيه نظر لان صاحب الكشاف استعملها
مضافة في المفصل حيث قال لانشاء كتاب في الاعراب محيط
بكافة الابواب واستعملها مصدرا في الكشاف حيث فسر قوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس ثم قال والقول بانه لا يوثق
بعربيته خطأ من ان الوجه ان يجعل استعمال هؤلاء الثقات
بمنزلة روايتهم وما ذكره علاء الدين في حاشية الهداية
حيث قال في الديباجة واخلفهم من اختلفته زيدا بمعنى جعلته
زيدا خليفة له لم يوجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب
الا ان حسن الظن بالمصنف وجلالته ثم قال ونظيره ابكم حيث استعمله
صاحب الكشاف متعديا مع انه في كتب اللغة لازم ثم قال على وفق

ما قاله

وكادة

كافة

اث تع ان استعمال الثقات يجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم

اخلف

ابكم

ما قاله التفتازاني في ابكم ان استعمال الثقات الالفاظ في المعاني يجعل
بمنزلة نقلهم ورواياتهم حيث ذكر صاحب النهاية في اواخر ادب القاضي
من شرح الهداية من ان الانابة بمعنى جعل الغير نائبا عن نفسه لم يوجد
في الكتب المتداولة بل مستعملة فيها بمعنى الرجوع وعن هذا اخذ
بعضهم من استعمالها في هذا المعنى ثم قال لكن هذا ليس موضع مواخذة
لان صاحب الكشاف استعملها في ذلك المعنى في الكشاف في سورة الروم
وغيرها وكفى به حجة في اللغة نعم ذكر في الصحاح وجمع البحرين للصنعاني
ومختصر اللغة ان التوكيد بالواو افصح وذكر في الاساس ايضا
ابتعته فتعالى واستتبعته وقوله بزيادة الهمزة قال الرضي في شرح
الشافية اعلم ان المزيد فيه لغير الالحاق لا بد لزيادته من معنى لانها
اذا لم تكن لغرض لفظي كما في الالحاق ولا لمعنى كانت عبثا
فاذا قيل مثلا ان اقال بمعنى قال فذلك منهم تسامح في العبارة
وذلك نحو ما يقال ان الباء في كفى بالله ومن في ما جاءني من احد زائدتان كما
لم يفيدا في الكلام فائدة زائدة سوى المعنى الحاصل وتاكيده فكذا
لا بد في الهمزة في اقال من المبالغة قال وان غلب ان تجرد في هذه
الابواب مما جاء منه فعل ثلاثي وقد تجيء مما لم ياتي منه ذلك
نحو الجم والجم وجلد وفرد واستحجر المكان واستنوق الجمل
ونحو ذلك وقوله وهو للتعدية غالبا وهي ان يجعل الفعل في معنى
التصيير فيصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير فالهمزة على الاصل الفعل في المعنى
وبيانه انك اذا اردت ان تجعل اللازم متعديا جعلته في معنى التصيير
بادخال الهمزة مثلا ثم جئت باسم وصيرته فاعلا لذلك الفعل المضمن

انابة

في الزيادة

يتعدى ... ابتعه

مطلب ... باب الافعال

معنى التصيير وجعلت الفاعل لاصل الفعل مفعولا لهذا الفعل
كقولك خرج زيد واخرجته لمفعول اخرجته هو الذي صيرته خارجا
قيل معناه ان تجعل الفعل لفاعل يصير من كان فاعلا له قبل التعدية
منسوبا الى الفعل لتناول اشمل فسقته لان معناه نسبته الى الفسوق
لا صيرورته فاسقا ولو قال وهو غالبا لجعل الشيء ذا اصله
لكان اعم لانه يدخل فيه ما كان ذا اصله جامدا نحو اقذيته
اي جعلتها ذات قذى وهو الابراز واجدا اي جعلته ذا جلد و
اذهبته اي جعلته ذا ذهب وقد يجعل الفعل لجعل الشيء نفس اصله وان كان
جامدا نحو اهديت الشيء اي جعلته هدية وهديته كذا في شرح الرضي
لك فيه وقوله نحو اغد البعير اي والغدة وهي التي في اللحم والواحدة
غدة وغدة البعير طاعونه ومن افعل الذي للصيرورة احصد
الزرع اي قارب وقت حصوله والفرق بينه وبين ما ذكره ان الشيء
ليس بحاصل فيه بعد بل قارب حصوله فنزلت مقاربته منزلة حصوله
الا ترى انك تقول اصرم النخل واحصد الزرع وهو لم يصرم
ولم يحصد بعد بخلاف الاول فانه قد حصل فيه ولذا قال بعضهم
ان الفعل بهذا المعنى نوبة وكذا اجرب النخو واخال والام وارابه واجد
وابشر وافطر كذا في المفصل وقوله لوجود الشيء على صفة معناه
لان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك
الفعل وتلك الصفة في معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو
ابخلته اي وجدته بخيلا وفي معنى المفعول ان كان متعديا نحو
احمدته اي وجدته محمودا واما قولهم افحمتك اي وجدتك مفحما فكان
وجدانه

افعل

افعل فيه منقولا من نفس افعل كقولك في التعجب ما اعطاك للدينار وقوله
وللسلب كون همزة افعل للسلب والازالة سماعي وقوله نحو اعجمت
الكتاب اي ازلت عجمته اي ابهامه بنقطها بنقط او اهمالها يهمل قال
الجوهري العجم النقط بالسواد وغيره مثل التاء عليها نقطتان
تقول اعجمت الحروف وعجمته مشددا ولا تقول عجمته مخففا ومنه حروف
المعجم وهي الحروف المقطعة التي تختص اكثرها بالنقط من بين حروف
ساير الامم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وناس
يجعلون المعجم مصدرا بمعنى الاعجام كالمدخل اي ومن شان هذه
الحروف ان يعجم اي ان ينقط وتعلق الازهري عن الليث ان الحروف المقطعة
سميت معجمة لانها اعجمية اي لا بيان لها وان كانت اصلا للكلام
كلها واما كتاب معجم فمعناه منقط ليستبين عجمته فيكون الهمزة
للسلب وقيل حقيقة اعجمت الحرف ازلت عجمته بنقطة في معنى حروف
الاعجام اي ازالت العجمة وقال الحسني الغفاري تجوز الشارح في
معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقط وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة
للسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة وقوله نحو شغلته قال
بعضهم شغل والشغل بمعنى واحد فعلى هذا ينبغي ان يراد بالزيادة
علام افادة الهمزة معنى زايدا على معنى المجرد ويكون النقل
الى الافعال لمجرد توسيع البناء ويمكن ان يراد بالزيادة المبالغة بان يكون
اشغل ابلغ من شغل لكن هذا موقوف على النقل اذ اللغة لا تثبت بالقياس
وقوله وللتعريض وهو ان تجعل مفعولا للثلاثي معرضا لان يكون مفعولا
لاصل الحدث سواء صار مفعولا له اولا نحو اقبلته اي عرضته لان يصير مقبولا

للسلب
اعجام
حروف المعجم
تعويض

قبل اولا واسقيته اى جعلت له ماء او سقيا يشرب او جلدا يشرب به واقبرته
اى جعلت له قبرا او بعت الفرس اى عرضته للبيع وجعلته منتسبا اليه
قال الشيخ المظهرى الرضى التقدم والتعريض تقديم اصلا او اى
ادخاله وايقاعه فيه ولغير ذلك ككونه للتمكين نحو اقبرته
اى جعلت له قبرا بمعنى اعطيته له مكانا يعتبر فيه وكذا احفرته و
للتمكين من الشىء نحو احفرته النهر اى مكنته من حفره وللاتيان الفاعل على
اى بحيثية او مكان اصله كايمن واجبل اى اتيا اليمن والجبل وللتكثير
كاعبد اى كثر العبد وكذلك البن الرجل واشحم واللحم واتمر وللحمل
اى حمل المفعول على اصله كاكذبته اى حملته على الكذب وللدلالة على
اى التكلم بما يدل على الدعاء النافع كاشفيته اى دعوت له بالشفاء
ولحصول السؤال كاستنجد فانجدته بالدال المهملة اى سأل امداده
الاغاثة فاغثته وللاعانة كاحلبت فلانا وارعيته واقريته
وابغيته واطلبته واوهبته اى اعنته على الحلب وعلى الرعى
وعلى قرى الاضياف وعلى ابتغاه وعلى مطلوبه وعلى ما وجب
اعداه ولمطاوع فعل كفطرته فافطر وبشرته فابشر وهو
قليل ذكره الرضى فى شرح الشافية ولمطاوع فعل كطارت
الناقة على هوار غيره فاطارت وقشعت الريح السحاب فاقشع
وشنقت البعير فاشنق اذا استوقفته بجذب زمامه فوقف
وكببت الرجل فاكب ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل بما ذكر
يظهر ما فيما يجىء فى الكتاب من صاحب الكشاف ولاتيان الفاعل
بالموصوف باصله نحو اكرم الرجل اى اتى باولاد كرام وللبلوغ

فعل

وبمعنى فعل بالتخفيف كابكر وبكر واقلت البيع وقلته وخرته
واخزته وحب فلانا واحبه وشغله الامر واشغله ذكره
فى شرح التسهيل وذكر الشارح التفتازانى فى المثال الاخير
مما يجىء للزيادة فى المعنى وقد ذكرنا من الرضى انه لا بد للزيادة
من معنى وان لم يكن الا التأكيد وفرق الرضى بين اسرع وابطأ
وبين سرع وبطؤ بان سرع وبطؤ ابلغ لانهما كانا غريزتين كصغر وكبر
وقال الجوهرى اسرع فى الاصل متعد وبمعنى استفعل نحو
اعظمته واستعظمته وللدخول فى مكان نحو انجد واغار
اى دخل فى النجد والغور وبمعنى الوصول الى عدد وهو اصله كاعشر
الدراهم واثلثت واربعت واخمست واسدست واسبعت واثمنت
واتسعت وامائت والفت اذا بلغت عشرة وثلثين واربعين
وخمسين وستين وسبعين وثمانين وتسعين ومائة والفا وللاغنائية
عن ما اتى كارقل واعنق بمعنى سار سيرا سريعا واقسم بمعنى حلف
وافلح بمعنى فاز قوله واعلم انه قد ينقل الى قوله اتى بلفظ قد الدالة
على جزئية الحكم لانه قليل جدا او ما ذكره القطب فى المحاكمات
معترضا على الامام حيث قال الامام احترز الشيخ بلفظة قد الدالة
على جزئية الحكم فى قوله الجسم الطبيعى قد يعرض له الانفصال
والانفكاك من الافلاك من انه قد انما يدل على بعض الاوقات
لا على بعض الاحكام فليس مدلول الكلام الا ان الجسم يعرض له
الانفصال فى بعض الاوقات لان الانفصال لبعض الاجسام مردود
فى نفسه مناف لما ذكره فى شرح المطالع حيث قال احترز بلفظ قد

ذا التقليل

ما يتعلق متعدي

مطلب اشتقاق الفعل الثلاثي متعديا ورباعيه لازما

المفيدة لجزئية الحكم في قوله لان نقيض الخاص قد يكون اعم من عين العام
من وجه على الاحوال تامله فان نقيض الاخص ضمها لا يكون اعم
منها نعم التحقيق ان لفظة قد لا يدل ظاهرا على تبعيض الافراد
لكنها ليست مخصوصة بتبعيض الاوقات بل قد يكون للتبعيض التقادير
ايضا وربما يلزم منه جزئية الحكم كما في قولك الحيوان قد يكون
انسانا فتامل وقوله نحو اكب واعرض قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى
افمن يمشي مكبا الآية انه يجعل اكب مطاوع كبه فاكب من الغرائب
ونحو قشعت الريح السحاب فاقشع وليس هو كذلك ولا شيء من بناء
افعل مطاوعا ولا يتقن نحو هذا الا حملة كتاب سيبويه وانما اكب
من باب نفض واللام ومعناه دخل في الكب وصار ذا كب وكذلك
اقشع السحاب اذا دخل في القشع ومطاوع كب وقشع انكب
وانقشع وقوله وقال الزوزني ولا ثالث لهما فيما سمعنا
قال القرطبي في شرح صحيح مسلم لم يأت في لسان العرب فعله ثلاثية متعدية
ورباعية لازم الا كلمات قليلة نحو كببته فاكب وقشعت الريح
الغيم فاقشع ونسلت ريش الطاير فانسل ونزفت البئر
فانزفت وبرات الناقة فابرات وسبقت البعير فاسبق
وذكرها الدين صاحب الدر المنظوم في التعدية واللزوم وعلمه الله
فاحلع والكرماني في شرح صحيح البخاري جحمه فاجحم وابن التمجيد
في شرح انوار التنزيل انقض في الام من هذا القبيل ايضا
ثم الظاهر ان الظرف اعني لهما متعلق بالمنفي وهو غيرهم
والانثوية كما في الاخير من يد فالوصف في قتله ذهب [illegible]

من انه

سيبويه

مطلب [illegible]

من انه لما شابه المضاف انتزع عنه التنوين لاجل التاء والحاصل
من مذهبهم ان ما جعله القوم سببا لوجوب التنوين جعله هؤلاء
سببا لانتزاع التنوين قيل وهذا القول اقرب الى الصواب من ان
يقال هذا الظرف خبر وظرف مستقر لا لغو وكذا الكلام في
قولهم وان بد منه ولا دافع لعذابه ولا مقتضي للعدول عنه
ونحو ذلك من العبارات الواردة على هذا النمط قال وفعل بكسر
العين نحو فرح تفريحا الخ اقول قوله عند سيبويه هو لفظ فارسي
اصله سيب بويه معناه بالعربي رائحة التفاح لقب بذلك لانه كان
وقيل لانه كان حسن الوجه وجنتاه كانهما تفاحتان وقيل لانه
كان فتى عجميا يعتاد شم التفاح وقيل للطافته لان التفاح
من لطيف الفواكه اسمه عمرو بن قنبر الحارثي كان ابوه مولى
لبني الحارث وقيل عمرو بن عبد الرحمن بن قنبر وقيل عمرو بن عثمان
بن قنبر وكنيته ابو بشر وكان اعلم الناس بالنحو وقد برز
على شيخه الخليل بن احمد وكان الكندي يقول كان النحو
اوحي اليه وقيل لم يبلغ مبلغه في فنه من تقدمه ومن تأخره
وهو ابن بضع وعشرين سنة توفي استاذه شيخ الخليل بن
احمد البصري وقام مقامه في مسند درسه باتفاق الاصحاب
ودرسه لما رواه افضلهم بعد تمام الامتحان وكتابه احسن
كتاب في علم الاعراب قال السيرافي لم يسبقه بمثله من قبله
ولا لحقه من بعده اذا قيل في العربية ذكر في الكتاب يراد به
كتابه توفي في سنة ثمانين ومائة بقرية يقال لها البيضاء

من قرى شيراز وقيل بالبصرة سنة احدى وستين ومائة وقيل بالمدينة
ساوه سنة اربع وسبعين ومائة وعمره اثنان وثلثون سنة
وقيل بشيراز ودفن بها داخل المدينة في محلة يعرف بمحلة
الباهليين قريبة من باب البلدة وفي نحو سيبويه وعمرويه ونفطويه
وقالويه وجهان اكثرهما البناء على الكسر والثاني يعرب آخره
اعراب بعلبك في مرتبة اذا الميداني والايضاح قوله او في الفاعل
نحو موتت الابل اقول قيل كثرة الفاعل والمفعول يستلزم كثرة
الفعل والفاعل والفاعل لا يستلزم كثرة المفعول فقال
الجاربردي في نحو ذبح الشاة وشاة واحدة خطا لان الفعل
لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة وهي واحدة وليس ثمة
مفعول ليكون التكثير له وينبغي ان يعلم ان هذا الخلاف في اللازم
قطعت الثوب فانه جائز وان كان الفاعل واحدا كما ذكره
ابن الحاجب في شرح المفصل ثم قال فيه ان قوله في المفصل
ولا يقال للواحد لم يرد به الا انه لم يستقم فيه تكثير الفعل
وانما يكون التكثير في الفاعل وهو الصحيح وفيه ما مر من استلزام
كثرة الفاعل كثرة الفعل وذكر في شرح الشافية للمص
ان الفعل اذا كان لازما فالتكثير في فاعله وهذا على الاطلاق
ليس بصحيح لانه قد يكون التكثير في الفعل دون الفاعل نحو جولت
وطوفت وقد يكون في الفاعل نحو موتت الابل وذكر فيه ايضا
انه ان كان متعديا فالتكثير في متعلقه يعني في مفعوله كقولك
غلقت الابواب وزاد بعض الشارحين ان المراد بالتكثير

في المفعول

معاني فعّل

تكثير التفعيل

في المفعول انه لا يستعمل غلقت بالتضعيف الا على سبيل المجاز وهذا
يخالف ظاهر ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل وقد يقال
التضعيف للتكثير يكون في المتعدي نحو جرحت وقطعت ولا يكون
في اللازم الا نادرا نحو مات المال وموتت اذا كثر ذلك فيه
وح لا يجعله متعديا كيلا يلزم الجمع بين معنى التضعيف وذلك
غير جائز كما في الكشاف وتفسير القاضي من ان قوله نزلنا
يدل على نزول القرآن منجما في اوقات مختلفة ليس بذلك لان مبناه
على كونه للتكثير ولا مجال ههنا اذ لا معنى للتعدية فيه وانث
الفعل لان الابل مؤنثة لان اسماء الجموع التي لا واحد لها من
لفظها اذا كانت لغير الآدميين فالتانيث لها لازم كذا في
الصحاح ومراده اللزوم عند الاسناد الى الضمير واما عند الاسناد
الى الظاهر فلا لزوم كما تقرر في النحو وقوله وللتعدية اعلم
انه قد ينقل الفعل المتعدي الى مفعولين الى فعل بالتشديد
فيقتصر على مفعول واحد نحو كذبه وصدقه يقال كذبني الحديث
وصدقني الخبر وهذا من الغرائب ذكره الكرماني في شرح صحيح
البخاري وقوله ولغير ذلك كالمصير نحو عجزته اي صيرته عاجزا
وللدعاء له كبركته اي دعوت له بالبركة وعليه كعقرته اي
دعوت عليه بالعقر اي الهلاك ولاتيان الفاعل الى مكان اصله
كيمن اي اتى اليمن ولنسبة الشيء الى اصله نحو تممته اي
نسبته الى تميم وللصيرورة فاعله كاصله كقوس اي صار
كالقوس وللصيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر اي صار ذا ورق

جعل التعدية

وللحينونة كظهر اي حان وقت الظهر وللحمل كحفظ القرآن اي حمله على الحفظ
وللعمل المكرر في مهلة اي الوجود شيئا فشيئا كدرجته الى كذا
وبمعنى فعل نحو قلص وقلّص وقصر وقصّر وزال وزيل وبمعنى
صير وجعل فاعله اصله نحو عجّزت المرأة وشيّبت اي صارت عجوزا وشيبا
وبمعنى تفعل نحو ولّى عنه وتولّى اذا اعرض عنه وبيّن الشئ بمعنى تبيّن
وفكّر في الامر وتفكّر وللاغناء عن فعل نحو جرّب وودّع القتال اذا
تركه وعيّره بالشئ اذا عابه به وعوّل عليه اذا اعتمد عليه وللتوجه
كشرّف وغرّب وكوّن وجعل الشئ بمعنى ما صنع منه كعدّلته
وامّرته اذا جعلته عدلا واميرا ولاختصار الحكاية كقولهم
امّن وايّه واقّف وسوّف وسبّح وحمّد وهلّل اذا قال
آمين ويا ايها واف وسوف وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
ذكره في شرح التسهيل ثم ان مصدر فعّل قد يجئ على تفعيل
وعلى فعّال مثل كذّاب وعلى تفعلة مثل توجبة وهو قياس
في الناقص وعلى مفعّل مثل ومزقناهم كل ممزق وعلى فعال مثل
سلام وكلام واذان ووداع وصلوة والصحيح انها اسماء
للمصادر كسبحان **قوله** نحو قاتل مقاتلة وقتالا وقيتالا
قال سيبويه في قتال كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها اهل اليمن
في قيتالا وكذلك قيلطان قتالا فرع قيتالا من حيث ان حروف
الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها
وعكس الزمخشري حيث جعل الياء اشباعا على كثرة الفتحة
اقول قوله تأسيسه يعني ان وضع فاعل للنسبة مصدر فعله

الثلاثي

مصادر فعّل
اي تأتي الا كما مصدر فعل
على غير التفعيل كتفعال
وتفعلة
وغيرهما

هذا نوع شروع لبيان
معاني فاعل

الثلاثي الى الفاعل متعلقا بغيره صريحا مع نسبة اصله الى ذلك الغير متعلق
بالاول ضمنا كما اذا قلت ضارب زيد عمروا فان زيدا صريحا على
النسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو
متعلقا بزيد ولاجل تعلقه بغيره جاء غير المتعدي اذا
نقل الى فاعل متعديا نحو اكرمته فان اصله لازم وقد تعدى
والمتعدي الى مفعول واحد ان لم يصلح مفعوله لان يكون متعديا
الى مفعولين نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب هو الثوب
مثلا لما لم يصلح لان يكون مشاركا للفاعل في المجاذبة احتيج الى
مفعول آخر يكون مشاركا فيها فيتعدى الى اثنين واما
ان صلح مفعوله المشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفي
بمفعوله كما في شاتمت زيدا وذكر في بعض شروح الكشاف
في باب المفاعلة معنى آخر كثير الاستعمال وهو ان يكون من احد
الطرفين فعل ومن الطرف الآخر ما يقابله قائما مقامه كقولك
بايع زيد عمرا فان الحاصل من احدهما البيع ومن الآخر الشرى
ومنه المضاربة والمزارعة وغير ذلك وهذا القسم من كثرة
الاستعمال بلغ ما بلغ حتى قيل لا يمتنع دعوى ان باب المفاعلة
حقيقة في العدد المشترك بين هذا القسم والقسم المشهور
وقوله فصاعدا حال وان كان مع الفاء والفاء في الحقيقة
داخلة في العامل المضمر كما في قولهم اخذته بدرهم فصاعدا
اي فذهب الثمن صاعدا اي زائدا والتقدير ههنا فيذهب
او فيزيد العدد صاعدا فلا وجه لما في شرح الفرائض لابن

مشاركا كالفاعل في المفاعلة
بل يكون مغايرا للفاعل وهو
المشارك

فاعل غير مشهور

اثنين الى الاول
فصاعدا

لانی کمال باشتمامی ان الفعال لا یناسب المقام لان المراد و التشریک مافوق
الاثنین بالاثنین فی الحکم المذکور واداته الواو و هذا اللفظ
لا یتغیر سواء کان حالا من مذکر او مؤنث ثم ان مثل هذا الحال
کما یکون مصدرة بثم کقولهم قرأت کل یوم جزءا من القرآن
فصاعدا او ثم زایدا ای ذهب القراءة زایدة ای کانت
کل یوم فی الزیادة وقیل یجوز ان یکون مصدر النحو قاما
ای فصعد الشمس صاعدا ای صعودا و قوله نحو ضارب زید عمروا
اعلم انهم یکتبون واو عمرو فی حالة النصب للفرق بالف التنوین
فی عمروا دون عمر فانه غیر منصرف لا یدخله التنوین ولا فی عمرو الا
عمود اک سنان وهو بینهما من اللحم ولا فی العمر الذی هو بمعنی العمر
فی قولک لعمر الله ولا فی مثل قول الشاعر باعلام العمرین بسرها
حراس ابواب علی قصورها ولا فی عمر العلم ایضا اذا کان قافیة
لان المواضع الذی یقع فیه عمر فی القافیة لا یجوز ان یقع
عمرو فلا یفضی الی اللبس ولا اذا کان مصغرا لان لفظهما
حینئذ واحد فلا یحتاج الی التفرقة ولا اذا کان مضافا
الی المضمر لان المضمر المجرور کالجزء مما قبله فلا یفرق بینهما بالواو
وقوله و بمعنی فعل ای نسبة الفعل الی الفاعل الا غیر نحو قولک
سافرت بمعنی نسبة السفر المسافر ولیس فعل تلا ای من لفظ
سافرت بمعناه فیمتثل به کما فی شغلته واشتغلته کذا ذکره
ابن الحاجب فی شرح المفصل لکن نقل الجوهری سفرت الشیء سفورا
اذا اخرجت للسفر فانا سافر وقوم سفر مثل صاحب وصحب وقول

الشارح

الشارح

مطلب
انتفاع الاعلام عدم ثبات الواو
فی عمرو حالة النصب

الشارح سافر و سفر علی نقله و انما نخرج علی زنة فاعل لان الزنة
فی اصلها للمقابلة و المباراة و الفعل حتی غولب فیه فاعله جاد
ابلغ و احکم اذا زاد و اله و حده من غیر تقالب و الاعتبار لزیادة
قوة الداعی الیه نحو فلان یخاشی الله ای یخشاه خشیة عظیمة
ولغیر ذلک کلونه لاتیان الفاعل الی ما کان اصله نحو یامن ای
اتی الی الیمن و بمعنی تفاعل نحو تسارع و سارع و تجاوز
و جاوز و للاغنا عن افعل نحو وارت الشمس بمعنی اخفیته
و عن فعل نحو بارک الله فیک **قوله** والقسم الثانی من الاقسام آه
اقول قوله و للتکلف معناه ان یتعاطی ذلک الفعل لیحصله
بمعاناته کتحلم اذ معناه استعمل الحلم و تکلف نفسه ایاه لیحصل
و قوله و للاتخاذ الفاعل المراد بالاتخاذ جعل الفاعل المفعول
اصل الفعل و قوله نحو تهجد ای جانب الهجد ای النوم باللیل
و فی الصحاح تهجد و الهجد ای سهر و هو من الاضداد و منه قیل لصلوة
اللیل التهجد و قوله مرة بعد مرة قال علاء الدین الشهروردی
المشهور فی السنة القوم ان مرة نصب علی الظرف ای ساعة
مسماة بهذا الاسم ثم قال و کثیرا کان یختلج قلبی ان هذا غیر ملایم
فی جمیع موارد هذه الکلمة و قد ظفرت بنص من قبل الامام المرزوقی
فی انه نصب علی المصدر و هذا المعنی هو الملایم فی جمیع موارد هذه
الکلمة و قد یکرر بلا فصل للشیء یقال مرة مرة قیل الثانی تاکید
للاول و قیل المجموع نصب علی الحال ای مفصلا هذا التفصیل
و رد بانه مع انه لا معنی له مخالف لما علیه القوم لانه ما ظرف او

بیان فروع الثانی من التفعل

مطلب
اعراب مرة

بابا بابا،

حرفا حرفا،

شيئا فشيئا

قليلا قليلا

او مصدر ولا ما لك يشهد لك كتبهم ومن هذا القبيل قولهم بوبته
بابا بابا وجائني رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا
وفهمت الكتاب حرفا حرفا اى مفصلا بهذا التفصيل المعين وينبغي
ان يعلم ان هذا التكرير قد يكون بطريق العطف بالفاء وثم كقولهم
دخلوا رجلا فرجلا ومضوا الكبكبة ثم الكبكبة اى مرتين بهذا الترتيب
المعين وقال الدماميني في قولهم علمته النحو بابا بابا لم نر للطلبة
يشكلون ذلك والمنقول عن ابن جني تخريجه على ان الثاني منصوب
على انه صفة للاول ثم قال يريد على حذف مضاف فقدر بعضهم
بقبل اى بابا قبل باب وقال هذا لا يشمل الباب الاخير وقدره
بعضهم ببعد اى بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول و
المقصود دخول الابواب كلها وقد تقدر بمفارق اى بابا
مفارق باب بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على
حدة وعلى هذا يتخرج بشئ غير الابواب والمنقول عن الزجاج
ان انتصاب الثاني على انه تاكيد للاول بمعنى مرتبا فان قيل لم التزم
ذكر الثاني مع انه مؤكد قلنا لان ذكره اثبات المعنى الذي
يفيده بالاول ورب شئ لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض قال الفاضل
الشريف في قول صاحب المفتاح على ما يطلعك على جميع ذلك شيئا
فشيئا انه نصب على المصدرية اى اطلاعا متدرجا وقال الشارح
الفاضل جوز الحالية ايضا ضاحك وقال علاء الدين البسطامي
في حواشي المطول في قوله ثم تتزايد قليلا اى قليلا النصب على
المصدرية اى تتزايد تزايدا قليلا جاز والعلم [illegible] في كلام [illegible] النحاة

ما يشعر

صفا صفا،

دكا دكا،

فردا فردا

اعراب كل فرد فرد

ثم قليلا صح

ما يشعر بانه محمول على حذف العاطف اى قليلا وقد وافق قوله تعالى
دكت الارض دكا دكا وجاء الملك صفا صفا اى دكا بعد دك
وصفا خلف صف وفي الحواشي هو اما حال او مصدر اى
يتزايد حال كونه قليلا ثم يزداد حال كونه قليلا او تزايد قليلا
ثم قليلا ثم قال والاوجه عندي انه لا حاجة الى حذف العاطف
وانه مصدر في جميع المواقع فانه بمعنى فتكثرا اى تزايدا تكثرا
متعاقبا واحدا بعد واحد فالتعاقب والبعدية مستفاد
من معنى التكثير لا من العاطف المحذوف فان قيل فليجعل من باب
كم عاقل عاقل وجاهل جاهل وفي الحديث كانت كاحجة حجة
وعمرة ماحقة ماحقة حيث وصفوا الشئ بنفسه للتنبيه على تناهيه
في ذلك قلنا ولا باس بكون على تقدير ان يكون المنصوب مصدرا
للحال واما قولهم كل فرد فرد فقيل من التاكيد اللفظي
وقيل من وصف الشئ بنفسه قصدا الى الكمال لا من قبيل حذف
العاطف دون المعطوف على ما قال ابو علي في قوله تعالى
ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد الاية اى وقلت
وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا اى ولبنا لعدم حسنه ههنا
وقيل المراد كل فرد منفرد عن الاخر وقد يترك لفظ الكل
في مثله مع ان العموم مراد كان يقال معرفة كل فرد فرد وهو
ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات
قد تعم ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة
وقوله والمطلب [illegible] اى طلبا [illegible] يكون كبيرا او نحو ذلك

كالتشبيه اي تشبيه الفاعل بالمتصف باصله كتشجع فلان اي تشبه
بالمهاجرين وفي الحديث تهاجروا ولا تهجروا والدعاء كترحم اي
دعا بالرحمة والانتقال الى اصله كتحجر الطين اي صار حجرا والسؤال
اصله كتعطى اي سال العطاء والصيرورة كتمول اي صار ذا مال
ومطاوعة افعل كاعقدته فتعقد وفعل كصاد وتقيد ونحو
بمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد وبمعنى فعل نحو تقسمه بمعنى قسم
وتقطع بمعنى قطع وللتلبس بمسمى ما اشتق منه كتقمص وتأزر
وتدرع وتعمم اذا لبس قميصا وازارا ودرعا وعمامة وللعمل
فيما اشتق منه كتضحى وتسحر وتعشى وللاغناء عن المجرد كتكلم
وتصدى ثم مصدر تفعل قد يجيء فعلة كطيرة مصدر تطير
وخيرة مصدر تخير ولا ثالث لهما ذكره في شرح المشارق قوله
وتفاعل بزيادة التاء والالف الخ اقول قوله هو الا يصدر الا من اثنين
فصاعدا فان قيل صدور الفعل من الجانبين لا يتحقق في بعض
المواضع كالتداخل لان الاكثر غير داخل في الاقل قلنا
ان قبول الفعل نزل منزلة نفس الفعل كما في قوله تعالى وواعدنا
موسى وفي قولهم عالج الطبيب المريض وقوله وان كان تفاعل
من فاعل المتعدي الخ وصف فاعل بالتلازم اعني المتعدي باعتبار
تأويله بهذا اللفظ على ما هو رأي السيد افضل المحققين في امثاله
وقال الشارح كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا
فقد صار اسما علما موضوعا لنفس ذلك اللفظ ولذا يقال ضرب
المذكور في كلام كذا فعل ماض [illegible] الواقعة في [illegible]

ج

طيرة وخيرة

وصف فاعل باللازم لفظه

مطلب
اشارة الى ان فاعل لطيفة وفايدة جليلة

جوّز السيد افضل المحققين بانه باطل قطعا لان الالفاظ المهملة اذا
اريد انفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة اذا اريد بها
انفسها في اجراء حكم المعرفة عليها بلا فرق ثم قال ودعوى وضع
المهملات مما لا يلتفت اليه لكن قد التفت اليه واطنب فيه علاء الدين
السهروردي في حواشي المفتاح واما قول الشارح في التلويح
قوله رمضان الخ ورمضان الثاني بتنكير الوصف تارة
وتعريفه اخرى مبني على انه علم اذا قصد به معين ونكرة اذا قصد
مبهم مثل مررت بزيد الفاضل وزيد اخر فتوجيه الخ ربما يعتبر
في الموارد وقوله وعلى هذا اي وان كان فاعل المتعدي الى
المفعول واحد صار تفاعل لازما نحو تضاربنا وقال بعضهم
الفرق بين فاعل وتفاعل من حيث المعنى وان اشتركا في صدور
الفعل عن اثنين ان البادي بالفعل في فاعل معلوم وانه الفاعل
في تفاعل غير معلوم ولذلك يقال اضارب زيد عمرا ام ضارب عمرو
زيدا ولا يقال ذلك في تضارب وقوله مع ان الغير وقوله مع ان
الغير قال في درة الغواص في اوهام الخواص ومن اوهامهم
ادخال اللام على غير ثم علل بانه لا يعرف بالتعريف كما لا يعرف
بالاضافة فلا فايدة في ادخالها وفيه نظر وقال صاحب الهادي
لا يجوز ادخال اللام على غير لانه لا بد لها في الاضافة والمضاف اليه
اما مذكورا او منويا في حكم الثالث ولا يجوز تثنيته ولا جمعه
ايضا ثم قال نص عليهما سيبويه وقال علاء الدين البسطامي
في حاشية المطول عدم صواب ان غير وان لم يتعرف بالاضافة

وصفته الخ

مطلب
في الفرق بين فاعل وتفاعل

الى المعرفة الا انه مع ذلك لا يجوز ادخال اللام عليه صلا ثم قال و استمر
عادة الشارح على مؤاخذته وذكر في بعض الحواشي ان النحاة
قد منعوا تعريف لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة
عارية لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ايضا في كلام
العرب بل في عبارات بعض العلماء المصنفين فكانهم جعلوا
بمعنى المغاير وقوله للتكلف نحو تجاهل اي اظهر الجهل من نفسه وذلك
لكونه مطاوعة فعل لنفقت الدراهم فتنافقت وفعل
كشف الشيء فتكاشف وبمعنى تفعل نحو تعاهد وتعهد وتراءينا
وبمعنى افعل نحو تخاطئ واخطأ وتساقط واسقط وبمعنى فعل
نحو توانيت وللاغناء عن المجرد كتشاركتم تمادى قوله وانا ما اوله
الهمزة قيل انفعل بزيادة الهمزة الخ اقول قوله انفعل فقت الباب ومنه
الحمنة فانقحم وادكانه فانكاوافردته فانفرد واغلقته فانغلق
ويجوز ان يكون انسقف وانغلق على لغة من قال سقفت وغلقت
فانهما مقولان ومنقولان ذكره في شرح التسهيل وقد يشارك
انفعل المجرد كانطفات النار وطفئت وقد يغني عنه كانطلق
بمعنى ذهب وقد يغني عن افعل كانحجز اذا اتى الحجاز ويغني عنه
افتعل فيما فاؤه لام كلويت الشيء فالتوى اوراء كرد عته
فارتدع او واو كوصلته فاتصل او نون كنقلته فانتقل
او ميم نحو ملأته فامتلأ وقد يشاركه فيما ليس فاؤه شيئا
منها كشويت اللحم فانشوى واشتوى وفصلته فانفصل
وافتصل وقد يغني افتعل عن انفعل فيما فاؤه ليس شيئا منها

كغربته فاغترب وبلغته فابتلغ وكفيته فاكتفى ولا يبنى الا مما فيه علاج وتاثير
بمعنى لا يبنى الا من افعال الجوارح المعلومة الواضحة للحس البصري
ولهذا قال في المفصل قولهم انعدم خطأ وفي شرح التسهيل وكذا
قول من قال شيء لا ينبصر وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انعدم
ليس بجيد وفي كشف البزدوي والانعدام وان كان من الفاظ
المحدثة فان اهل اللغة لم يجوزوا عدمته بمعنى لم اجده وجعلته
تعود الى قولك فات وليس له مطاوع الا انه لما شاع استعماله
في الكتب صار استعماله اولى من غيره لانه اقرب الى الفهم ولهذا قيل
الخطأ المستعمل اولى من الصواب النادر وفي الشرح الاكملي للهداية
في باب سجدة التلاوة الخطأ المستعمل خير من الصواب النادر
عند الفقهاء وفي المضمرات شرح القدوري في كتاب الجنايات اللفظ
اذا تعارفه العامة صح للمتكلم ان يتكلم به كذلك وان كان فيه
نوع خلل ان قصد تفهيم العامة لانه ابلغ في تحصيل المقصود
وقد فعل ذلك محمد في مواضع لا يظن به اذا اشتبه عليه ومنه
قولهم قلته وان لم يكن علاجا مع انه وضع لمطاوعة فعل لان
تفعل الحي للعمل المكرر فتكرر فجعله كالمحسوس وانما جاز غممته
فانغم لان باب انفعل لم يكن موضوعا للمطاوعة فجاز ان يجيء
مطاوعته في غير العلاج قوله وافتعل بزيادة الهمزة والتاء الخ
اقول وهو للمطاوعة نحو جمعته فاجتمع ونحوه وربطته فارتبط
على ما في بعض شروح المفتاح حيث قال ان التفاعل يستعمل
الارتباط بمعنى المطاوعة وهو المعنى المناسب الذي لا تكلف فيه

كغربته

مطلب ان ترك انفعل الحوادث واغتنامه من غيره والعكس

مطلب تنوع الى بيان باب الانفعال

انما يتبين من العلاج

انعدم البعير

مطلب يعرف فيه ان الخطأ المستعمل خير من الصواب النادر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في اكثر مواضع استعماله وقد نص الثقات على ان استعمال الثقات
بمنزلة نقلهم وروايتهم ومن قال انه متعد بمعنى ربط على ما في
الصحاح حيث قال ربطته فارتبط بمعنى فيحتاج الى تكلف جعله
مصدرا للمجهول في تلك المواضع وقوله ولزيادة المبالغة
في المعنى نحو اكتسب معنى الكسب تحصيل الشيء على اي وجه كان
وقيل فعله لجر نفع او دفع ضر ولهذا لا يوصف الله تعالى ومعنى
الاكتساب المبالغة والاعتمال فيه ومن ذلك قوله تعالى لها ما
كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف الله تعالى
على خلقه فاثبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم يثبت
عليهم عقاب الفعل الا على وجه مبالغة واعتمال فيه فان الشر
لما كان التزم مما تشتهيه النفس منجذبة اليه وامارة به كانت
في تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما كانت
في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة
على الاعتمال وقال صاحب الفوائد خص الكسب بالخير والاكتساب
بالشر تنبيها على ان الكسب ما يفعله الانسان ويجوز ان يتعدى
الى غيره والاكتساب ما يفعله لنفسه كالاتخاذ والاقتطاع
فلا يتعدى الى غيره هي ضمير متجاوز عنه والشر يقصر عليه
وقال سيبويه وابن الحاجب كسبت معناه اصبت واكتسب
معناه التصرف في تحصيل ذلك الفعل وظهور ما يقتضيه
ومن ثم قال الله تعالى لها ما كسبت تنبيها على ان الثواب بادنى
ملابسة للمثاب عليه والعقاب انما يكون بعد تمكن الذنب

مطلب مقام نعرف فيه معنى الكسب والاكتساب

عليه

عليه وظهوره ذكره في شرح التسهيل وقوله وبمعنى تفاعل نحو
اختصموا اي تخاصموا ولغير ذلك لكونه لمطاوعة افعل
كاحفظته فاحتفظ وللقبول فاعله اصله كافتصح اي قبل
النصيحة وبمعنى تفعل نحو تجمع القوم واجتمعوا وبمعنى استفعل
كارتاح واستراح واعتصم واستعصم وبمعنى المجرد كقدر
واقتدر وقرب واقترب ولا لاغناء عنه كاستلم الحجر والتحى
الرجل وللفعل الفاعل بنفسه كاتعد من الحمى وارتعش
واستاك وانتشط واكتحل وللتخير كانتخب واصطفى
وانتقى ذكره في شرح التسهيل قوله وافعل بزيادة الهمزة
واللام الاولى او الثانية الخ اقول قوله اي حرفيه نظرا لانه
لم يستعمل مجرده وان استعمل مصدره وصفته المشبهة
والظاهر انه الحاق من الناسخ وقوله واختص بالالوان
والعيوب وقد يكون لغير لون ولا عيب كانقض الحائط
وشرط ما يصاغ منه ان لا يكون مضاعفا على العين ولا معتل
اللام وشذ قولهم ارعوى مطاوع رعوته بمعنى كففته وفي
اوجه احدها انه معتل اللام الثاني انه لغير لون ولا عيب
والثالث انه مطاوع والمطاوعة في هذا النوع نادرة
قال والقسم الثالث من الاقسام الثلثة اقول قوله
وحكمه حكم الخ وقد يكون لغير لون ولا عيب كابهار الليل
اذا انتصف ومثل ابهار اشعار الرأس اي انتشر شعره
والاكثر ان يقصد عروض المعنى في احمارّ ولزومه في احمرّ

وقد يكون الاول بالعكس فمن قصد اللزوم في الاول قوله تعالى
وصف الجنتين مدهامتان ومن قصد العروض في الثاني قولك
اصفر وجهه وحلا واحمر وجلا وقوله الا ان لمبالغة غير زايدة
قال الجوهري احمر واحمار بمعنى وهو للمبالغة والتكثير وقد يجي
للصيرورة كاحلولى الشي اذا صار حلوا واخفوف الجسم
اذا صار اخف اي متخشنا ويجي بمعنى استفعل في الدلالة على
بغايته بمعنى ما صنع منه كقوله واحلولى دما اي وجدوها
حلوة فاستعمل احلولى استعمال استحلى واستعماله بمعنى صار
حلوا اشهر ومنه في خطبة الدنيا ولا تحلولي لهم فتستعبدهم
اي لا تصير لهم حلوة ويجي لمطاوعة فعل كقولهم ثنيته
فاثنونى ويجي بمعنى المجرد كقولهم حلف ان يفعل كذا واخلولق
ان يفعل كذا اذا كان ذلك خليقا اي حقيقا وقوله وهو اكثر ابنية
الاستفعال لان همزته للوصل والتاء مشتركة بينه وبين
تفعل وتفاعل وتفعلل وقوله لطلب الفعل معناه نسبة الفعل
الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو منه وذلك
قد يكون صريحا نحو استكتبته اي طلبت منه الكتابة وقد يكون
تقديرا او لا يكون ذلك الا في غير ذوي العقول سواء كان حيوانا
او غيره نحو استخرجت الوتد فليس هنا طلب الا انه جعل
التحيل لقصد اخراجه نازلا منزلة طلبه وقوله وللاصابة الشي
على صفته وقد يكون لعده على صفة وهو حاصل في ذلك كاستصعبته
واستعظمه واستصغره واستكبره واستقله واستحسنه

مطلب
هذا شروع في بيان
باب الاستفعال

واستقبحه

٦٧

واستقبحه وغير ذلك ومنه استقصرته اي عددته مقصرا وقد يكون
لجعله مفعوله متصفا باصله كاستهامه اي جعله هايما وقوله وقد يكون
بمعنى فعل نحو قر واستقر قال ابو سعيد ومثل هذا يحفظ و
لا يقاس عليه وقد قيل ان احكام الابواب كلها موكولة الى السماع
ولغير ذلك ككونه للحينونة كاستحفر النهر اي حان له ان يحفر
وللسلب كاستعتبته اي ازلت عتابه وللنسبة كاستنسر
البغاث اي انتسب الى النسر وقيل هذا من تحول الفاعل الى اصل
الفعل اي تحول الى صفة النسر وللعمل المذكور فيهما كاستحجر
وللوجود على الحالة السابقة كاستهزلته اي وجدته هزولا
وللتعدية كاستذله ولمطاوعة فعل كوسعته فاستوسع
وافعل كاقررته فاستقر وحكم فاستحكم واكانه فاستكان وبمعنى
افعل كاستيقن وايقن واستعجله واعجله واهل واستهل وبمعنى
تفعل كاستكبر وتكبر واستعاذ وتعوذ واستبدل وتبدل
وبمعنى افتعل كاستعذر واعتذر واستراب وارتاب
واستراح وارتاح وللاغناء عن المجرد كاستحى واستأثر
واستبدل وعن فعل كاسترجع اي قال انا لله وانا اليه راجعون.
فاصل فيه رجع كامن اذا قال آمين وسبح اذا قال سبحان الله
ومن المجاي على استفعل وهو بمعنى فعل قولهم استعان
اذا حلق عانته فالاصل فيه عون كذا في شرح التسهيل
واما الاستلام كاستقبل اي استلم المعقل في نواة الشارح في شرح
الكشاف وتبعه هنا فلا تتم وهي ذكره في بعض شروح الكشاف

من رعاية التعريف ان يؤخذ ابواب المزيد فيه من الثلاثي المجرد
وقد يؤخذ استفعل من افعل وهو اذا كان متعديا الى مفعول
واحد وزيد فيه السين ليصير متعديا الى مفعولين كاسترجع
واستنجح تعالى ارضعت المراة الطفل واسترضعتها اياه
وانجح الله حاجته واستنجحه اياها قوله افعوعل بزيادة الهمزة
والواو واحد العينين الخ اقول قوله اي كثر عشبها العشب
والكلأ والخلا والحشيش اسماء للنبات لكن الحشيش مختص
باليابس والعشب والخلا مختصان بالرطب والكلأ بالهمزة
مقصورة ووزنه كالجبل يقع على كليهما وقيل الكلأ مختص
ايضا بالرطب الا انه ما تأخر نباته ونقل والعشب ما تقدم
نباته وكثيره وقوله وهو للمبالغة اي لمبالغة افعل وفعل
كاعشوشب الارض اي كثر كلأوها واخشوشن الشيء اي اشتد
خشونته قيل هذا الباب لازم ابدا وقد جاء فيه لفظان متعديان
نحو احلوليته اي استطبته واعروريته اي ركبته عريانا
وقوله وافعول نحو اجلوذ تعالى اجلوذ بهم السير اجلواذا
بالجيم والذال المعجمة اي دام مع السرعة وهو من سير الابل
وفي الحديث اجلوذ المطر اي امتد وقت تأخره قوله وافعنلل
بزيادة الهمزة والنون الخ اقول نحو اقعنسس وهو خروج الصدر
ودخول الظهر وقوله اي تخلف ورجع قصده من هذا القول
اثبات ان الاقعنساس بمعنى التأخر والرجوع بالظهر قوله قال
ابو عمرو سألته الاصمعي عنه قال كمال الدين في التقرير السؤال

اذا كان

اذا كان بمعنى الالتماس يتعدى الى مفعولين بنفسه واذا كان بمعنى الاستفسار
يتعدى الى الاول بنفسه والى الثاني بعن وقال شرف الدين الطيبي
في شرح المشكاة في قوله عليه السلام ما المسئول عنها باعلم
من السائل كما يقال سألت عن زيد المسئلة يقال سألته عن المسئلة
وفيه ايضا قال الراغب السؤال ضربان جدلي وتعليمي وحق الاول
مطابقة الجواب من غير زيادة ولا نقصان وحق الثاني ان
يتحرى المجيب الاصوب كالطبيب الرفيق يتوخى ما فيه شفاء
العليل طلبه اولا وقد ورد عليه السلام في جواب سؤال عن ماء
البحر حيث قال الطهور ماؤه الحل ميتته وفي فتح الباري شرح
البخاري وما وقع في كلام كثير من الاصوليين ان الجواب
يجب ان يكون مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم
عدم الزيادة بل المراد ان الجواب يكون مفيدا للحكم المسئول
عنه كذا قال ابن دقيق العيد وفي التلويح معنى المطابقة
هو الكشف عن السؤال وبيان حكمه وان حصل مع الزيادة لا
المساواة في العموم والخصوص وتحقيقه ما ذكره صاحب الكشاف
في تفسير سورة يس حيث قال اذا كان الكلام منصبا
الى غرض من الاغراض جعل سياقه له وتوجيهه اليه كان
ما سواه مرفوض مطروح ونظيره قولكم حكم السلطان
اليوم بالحق والغرض المسوق اليه قولك بالحق فلذا
رفضت ذكر المحكوم له وعليه وما ذكره في تفسير حم السجدة
حيث قال وجب ان يجرد الكلام لما سيق له من الغرض لا لاوصلة

مطلب يعرف فيه ان السؤال على ضربين

بيان تعدية كلمة السؤال

السؤال يتعدى بعن وبنفسه

ما يخيل غرضا آخر الا ترى انك تقول وقد رايت لباسا طويلا
على امراة قصيرة واللباس طويل واللابس له قلت واللابسة
حيث با هو لكنه وفضول قول لان الكلام لم يقع في ذكر اللابس
والوثنية ولما وقع في غرض ما انما هو تنافر حالتي اللباس واللابس
وقال القاضي في تفسير سورة طه وقوله تعالى قد جئناك باية من ربك
وانما وحد الاية ومعه آيتان لان المراد اثبات الدعوى ببرهانها
لا الاشارة الى وحدة الحجة وتعددها كقوله تعالى قد جئتكم ببينة من ربكم
وفي شرح المشكاة قال نجم الدين الكبرى يجوز للرجل ان يسأل
عما هو عالم به تعجبا منه وفي حاشية تفسير القاضي للقاضي زكريا
عن شريف الدين الطيبي الطلب والسؤال والاستخبار والاستفهام
والاستعلام الفاظ متقاربة مترتبة بعضها على بعض فالطلب
اعمها لانه يقال فيما تسأله من غيرك وفيما تطلبه من نفسك والسؤال
لا يقال الا فيما تطلبه من غيرك فكل سؤال طلب ولا عكس والسؤال
يقال في الاستعطاء فيقال سألته كذا والاستخبار استدعاء
الخبر وهو اخص من السؤال فكل استخبار سؤال ولا عكس
والاستفهام طلب الافهام وهو اخص من الاستخبار لان من
ءانت قلت للناس استخبار وليس باستفهام فكل استفهام
استخبار ولا عكس والاستعلام طلب العلم وهو اخص
من الاستفهام اذ ليس كلما يفهم يعلم بل قد يظن ويخمن فكل
استعلام استفهام ولا عكس وابو عمرو وهو زبان ابن العلاء
المازني احد شيوخ والاصمعي هو ابو سعيد عبد الملك ابن

قريب

قريب الباهلي وكان من رواة العربية اشد الشعر والغريب
والمعاني تلميذ خلف الاحمر وابي عمرو بن العلاء وكان الرشيد
يسميه سلطان الشعراء وقال له بعض الاعراب وقد رآه
يكتب كل شيء وما انت الا الحفظة تكتب لفظ اللفظ فقال
هكذا التصوير الاقعنساس وقوله فقدم بطنه واخر عجزه
تفصيل للتصوير قوله وافعللي بزيادة النهاية اقول
قوله والالف قال ابن الحاجب في شرح المفصل هذا تجوز
لانها عند المحققين انما الحقت ياء فقلبت الفا لتحركها و
انفتاح ما قبلها ولا يبطل به الالحاق لما سيجيء وقوله لا وجه
لنظمها في سلك ما تقدم النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك
فذكر السلك بعده بل ضمير الجائي المشبه بالدرر اما
بالحمل على التجريد في الاول اعني النظم او التخصيص في الثاني
اعني السلك في الضمير وفيه استعارة مكنية بان شبه
الجائي في النفس بالدرر ويثبت النظم الموضوع
للمشبه به على المشبه والسلك الخيط وتشبيه تقدم
بالدر استعارة بالكناية ~~واثبات الاستعارة~~ واثبات السلك له
استعارة تخييلية وفي الاصطلاح تأليف الكلمات والجمل
مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل
وقيل الالفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها على ما
يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي وقد يطلق
على يطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف

مطلب السؤال والاستفهام والاستخبار

يعلم هنا من احوال ابو عمرو والمازني والاصمعي

استعلام

اشارة الى ان فيها التجريد والتخصيص

وقد يستعمل بمعنى اللفظ وقوله كذا تفعل وتفاعل وليس الالف في
تفاعل للالحاق لان الالف لا يقع للالحاق حشوا بل اصلا على
ما قيل لاخ الاسم ولاخ الفعل لكن ابن الحاجب منع ذلك اي عدم
وقوعها للالحاق حشوا بالاسم وكذا التاء لان الالحاق لا يكون
من اول الكلمة وتضعيف العين لا يكون الا للالحاق كذا ذكره
في شرح الهادي ثم قيل فيه اطلاق لفظ الالحاق ههنا فهو تامل
وقوله والمعنى لم نفرق بين ذلك هذا من قبيل قوله تعالى فذبذبين
بين ذلك والمعنى بين الفريقين فلا يرد ان بين تقتضي ان تدخل
على الافضل الا على متعدد او مجموع لان المراد بها لم يقع المتعدد والمجموع
حكما ومعنى ونظيره قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله لان احدا
يستعمل بمعنى الجمع بدليل عود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى فما منكم
من احد عنه حاجزين وتفسيرهم اياه في قوله تعالى يا نساء النبي
لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعلى
جريانها في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على ان
نكرة وقعت في سياق النفي كما توهم البعض في ظاهر كلام
الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان
يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث
وقيل مبني هو على ان احدا اسم في معنى الواحد لا لتعيين
تبعيض الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا
ومذكرا ومؤنثا وبقي ههنا شيء وهو ان الشارح ذكر في
بحثنا او من التلويح ان احدا اذا كان همزته اصلية يستعمل

في الايجاز اصلا وذكر في تقديم المسند اليه من المطول وفي شرح
ديباجة الكشاف في تفسير قوله تعالى لا نفرق بين احد انه يستعمل
~~في ان يجاب اصلا وذكر في تقديم المسند اليه من المطول وفي~~
~~شرح ديباجة الكشاف في تفسير قوله تعالى~~ لا امع كل وقوله
قوله تعالى نزجي سحابا ثم يؤلف بينه وتذكير ضمير السحاب
وهو جمع لان الجمع الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء
كشجر وسحاب ونحل ونبات يجوز ان يذكر ويؤنث واما
قول امرئ القيس بين الدخول فحومل فحومل على ان الفاء
بمعنى الواو وعلى ان التقدير بين اجزاء الدخول على ان
الاصمعي قال الصواب روايته بالواو وقول الخريبي
الجوع اي الصفا لمتغول بين اقر الجوع لا ملتقيه الا الصفا
ونحتمل هذا يؤول ما وقع في عبارات المصنفين من هذا القبيل
وقال في درة الغواص في اوهام الخواص ومن اوهامهم قولهم
المال بين زيد وبين عمرو والصواب ان يقال بين زيد
وعمرو كما قال الله تعالى من بين فرث ودم وقال الشريف الايجي
الطيبي في شرح الكشاف لا تفاوت بينهما وانما ذكر بين مع المضمر
المضمر واجب ومع الظاهر جائز قوله واما الرباعي
المزيد فيه الخ اقول قوله ويلحق به نحو تجلبب بمعنى الالحاق
في الرباعي المجرد وينبغي ان يعلم ان تحقق الالحاق في
في ملحقات تدحرج بغير التاء لان المطاوعة كما كانت
كذلك في تدحرج لان الالحاق ان يكون من اول الكلمة

الالف والتاء اولا الا للالحاق
حشوا
تضعيف العين للالحاق
بين بدي الجمع والتثنية والجمع
احد

نبذ من الاشتقاق

باب النحت

تكلف في تحقيق الالحاق في تمسكن اشكال ولذا قال في شرح الهادي
انه شاذ من قبيل الغلط على توهم الميم اصلا وقيل كانهم
اشتقوا من لفظ الاسم اعني المسكين كما يشتقون من
الجمل نحو بسمل وحوقل وهيلل وحمدل وصيعل وحيبل
وجعلف وطلبق ودمعز اي قال بسم الله ولا حول
ولا قوة الا بالله لا اله الا الله والحمد لله وحي على الصلاة
وحسبنا الله وسبحان الله وجعلت فداك واطال الله بقاك
وادام عزك وهذا شبيه بباب النحت في النسب فانهم
ياخذون الجملتين فينتحون منهما لفظا واحدا فينسبون
اليه كقولهم حضرمي وعبقسي وعبشمي في نسبة حضر
موت وعبد القيس وعبد الشمس وقال بعض اهل
اللغة في مثلها انه لغة مولدة واكثر اهل اللغة نقلها
ولم تقل انها مولدة وقوله وتمسكن زيادة الميم للالحاق
في الاول لم يعهد في كلامهم الا في تمسكن وتمدرع وتمندل
وتمنطق اي لبس المدرعة وهو قميص صغير ضيق الكمين
اولبس الدرع ومسح بالمنديل ولبس المنطقة **قوله** علي
وافعنلل الخ **قوله** وجعل الاول الخ ..... نبه به
[illegible] المطاوع فعلل عليه ان ينبه على ان تفعلل
مطاوع فعلل الا ان يقال ترك لظهوره اولانه قد يكون [illegible]
نحو تسهوك بمعنى هلك لا يقال سهوكته فتسهوك لعدم [illegible]
في كلامهم **قوله** ويلحق به نحو اقعنسس الخ **اقول** قوله [illegible]

تنبيه

وما تعلق به علم سابق في حكمه

يعرف هنا احوال التعدية

الادغام والاعلال في الملحق اي لا يجوز فيه الادغام مطلقا ولا الاعلال
في غير الاخر لانه في الآخر جائز ولا يبطل به الالحاق لكونه في محل التغيير
كذا قالوا **قوله** تنبيه **اقول** التنبيه في اللغة مصدر من نبهته على الشيء
اذا اوقفته عليه ونبهت فلانا من نومه اي ايقظته وفي الاصطلاح
اسم [illegible] للتي غفل عنه المخاطب وقيل ما يشير الى المذكور قبله بطريق
الاجمال وقيل ما لو جرد النظر الى الابحاث السابقة يعلم الابحاث
الآتية وانما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم سابقا او كان
في حكمه دخل كما في البديهيات اوانما يستعمل حيث لا احتياج
الى الدليل كالبديهي وما تعلق به علم سابق في حكمه هو خبر مبتداء
محذوف وقيل لا محل له من الاعراب لانه بمنزلة البياض
بين المسئلتين قال صاحب الغمرة لو قال المصنف موضع بدل
تنبيه لكان اصوب واولى لان تجريد النظر الى الابحاث السابقة
يستلزم معرفة المتعدي وغير المتعدي البتة وفيه نظر
قوله الفعل اما متعد الخ **اقول** قوله الفعل اما متعد اعلم ان
الافعال مطلقا باعتبار المعنى على نوعين متعد ولازم
وكل منهما على قسمين متعد بالوضع الشخصي ومتعد بالوضع
النوعي واللازم كذلك والشخصي من المتعدي واللازم
لا يتوقف على غير الواضع بخلاف النوعي منهما اذ هما يحتاجان
الى الاسباب الوجودية او العدمية وهو الفعل الذي
يتعدى من الفاعل اي يتجاوز الى المفعول به معناه ان المتعدي
ما يدل على معنى يتجاوز الذهن عن تصوره وعن تصور محل صدوره

ذلك الفعل اعني الفاعل الى المفعول به ولهذا اسقط ما قيل ان
المتبادر من ظاهر ذلك التفسير ان المتعدي يدل على معنى
ينتقل من الفاعل الى شيء آخر وينفك عنه كما يدل عليه انهم اذا ارادوا
ان يعبروا عن معنى المتعدي والتجاوز يعبرون عنه بالانفصال
عن شيء آخر كما هو مصرح في بعض المواضع ويدل عليه قولهم جاوز حد
تفسير اللازم وعدم انفكاكه عنه وهو ليس كذلك لان الضرب
مثلا في قولنا ضرب زيد عمرا لم ينتقل من زيد الى عمرو والا لكان
عمرو ضاربا وزيد غير ضارب وكذا اسقط الاعتراض بنحو ما ضرب
زيدا فتامل وقوله فالدور الخ وقد يقال ان المتعدي ما علم
فلا يكون المعنى ملتفتا اليه وهذا الجواب كاف لطول الكلام وقع
على هذا المنهاج وقوله لان المتعدي وغيره سيان وسيان تثنية
سي وهو كمثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو ويستغني
بتثنيته عن الاضافة كما استغنى عنها مثل في قوله والشر بالشر
عند الله مثلان واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء فلم يقولوا
سواءان في السعة وقوله نحو اجتمع القوم والامير والسوق
اجتماعا للتاديب زيد والاولى في التمثيل ان يقول نحو ضرب
زيد ضربا يوم الجمعة خلفك موافقة لك وعمرا الا ان الاصح في ترتيب
المفاعيل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر الا اذا كان
المفعول فيه ثم الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه كذا قال
الشارح في المطول قال القطب العالي تقديم المفعول به على المفعول
المطلق اولى واختار السكاكي تاخير المفعول المطلق عن المكان

ثم

متعدي

مطلب بيان كلمة سيان

ترتيب المفاعيل

ثم المفاعيل في المشهور خمسة وزاد السيرافي مفعولا سماه
وسماه مفعولا منه نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه
ورد عليه بانه لو صح ذلك لصح ان يقال مفعولا عليه واليه
بل لكان المفاعيل سبعة عشر واسقط الزجاج المفعول معه
والمفعول له وجعل الاول مفعولا به والثاني مصدرا وكل من
المفعول به وفيه وله يكون صريحا اذا لم يكن بحرف الجر وغير صريح
اذا كان به والمفعول المطلق لا يكون الا صريحا والمفعول معه
لا يكون الا غير صريح قال الحاجبي باطلاق المفعول به على غير الصريح
على كل مجرور بغير اللام وقال علاء الدين البسطامي في حاشية
المطول والحق ان كل جار ومجرور فهو ظرف ومفعول به
غير صريح البتة في الاصطلاح ثم الضمير في به وفيه ومعه وله
يعود الى الالف واللام لكونه بمعنى الذي فاذا لم يكونا يعود
الى الموصوف المذكور او المقدر فقوله ولا يعترض بنحو ما ضرب
زيدا اي لا يعترض على التعريف بنحو ما ضربت زيدا فان ضرب متعد
وليس بمتجاوز الى المفعول به لان التجاوز منفي لانا نقول كون
ضرب متجاوزا الى المفعول به في بعض المواضع كاف في كونه متعديا
وهذا الجواب غير مرضي لانه يستلزم ان يكون الفعل في صورة
النفي غير متجاوز فلهذا عقبه بجواب ثان وهو قوله وان
اريد لفظ الفاعل والمفعول اي ان اريد به نصب المفعول به
كما قال بعضهم المتعدي ما نصب المفعول فهذا مدفوع بلا خفاء
لان لفظ زيدا منصوب بالمفعولية لفظا وذكر لفظ الفاعل

المطلق صريح وغيرها

مطلب يرد في الاعتراض الوارد في تعريف المتعدي بنحو ما ضرب زيدا

تسليمي

بجرد استطراد اذ لا مدخل له في المقصود ويمكن ان يقال الجواب الاول
والثاني منع ولا يمكن ان يجاب بان نفي الضرب وقد تجاوز من الفاعل
الى المفعول كما اجيب في تعريف الفاعل والمفعول به ان عدم الضرب مسند
الى زيد وعدم الضرب كانه واقع على زيد لان تجاوز عدم الضرب غير
متصور بخلاف اسناده وايقاعه فليفهم **قال** وسمي الفا **اقول**
التسمية عندهم تطلق على تعليق اللفظ بازاء معنى بخصوصه بحيث لا يتناول
غيره وعلى اطلاق الشيء على الشيء وضعه تعالى يسمي زيدا انسانا اي يطلق
عليه لفظ الانسان وعلى ذكر شيء بشيء تقال سميت فلانا باسمه اذا
ذكرته به والمسمى تطلق ويراد به المفهوم الاجمالي الحاصل في الذهن
عند وضع الاسم ويطلق ويراد به ما صدق عليه هذا المفهوم فاذا
اضيف الى الاسم يراد به الاول والاضافة بمعنى اللام واذا
اضيف الى العلم يراد به الثاني والاضافة بيانية والفرق بين
المستعمل فيه والمطلق عليه ان المستعمل فيه هو ما يكون الغرض
الاصلي طلب دلالة اللفظ عليه ويقصد تفهيمه بخصوصه لا لمخاطب
فاذا لم يكن اللفظ مفيدا لخصوصه يجب نصب قرينة دالة
عليها والمطلق عليه هو ما وقع عليه اللفظ وصار الحكم متعلقا
به بحسب الواقع من غير اشتراط تفهيم للمخاطب وارادة فهمه
بحسب القرينة وقد يكون الاطلاق بمعنى الحمل وقوله لوقوعه على
المفعول والمراد من الوقوع هو التعلق المعنوي وهو تعلق
فعل الفاعل بشيء لا يعقل الفعل بدون تعلق ذلك الشيء
لا الامر الحسي فلا يرد ما قيل من انه نحو قولنا ذكرت الله

وعرفت

مسمى

اضافة الاسم

مطلب يعرف فيه معنى التسمية والفرق بين المستعمل فيه والمطلق عليه

وعرفت الله لا يتصور فيه الوقوع لانه يلزم ان يكون سبحانه محلا
محلا بالوقايع وانه لا يصدق على الافعال التي بحسب الحقيقة
على مفاعيلها حسا نحو علمت زيدا واردته وعلى نحو ما ضربت زيدا
على ان وجه التسمية والنكتة والمناسبة لا يستلزم الاطراد
والانعكاس **قوله** واما غير متعد **اقول** قال الزنجاني في ترجمه
اذا اردت ان تجعل المتعدي لازما فالطريق فيه ان ترده الى باب
انفعل او افتعل او افعل او تفعل او تفعلل ان كان رباعيا
وفيه اما اولا فلان افعل مشترك بين اللازم والمتعدي
واما ثانيا فلانه لا يوجد الفعل المتعدي المنقول الى افعل
حتى صار بسبب نقله اليه لازما بل المنقول اليه فعل لازم باتحاد
كم الى احمر وعور الى اعور فتامل **وقوله** هو الحسن اي تناسب
الاعضاء بحسب الخلقة بل ثبت انه لم يرد به ان كل لازم يتثبت
ويستمر في الفاعل ثبات الحسن واستمراره في الفاعل لان كثيرا
من اللوازم متجدد الوجود بل اراد ثبوت هذا اللازم المخصوص
واستمراره في الفاعل وتسميته هذا القسم مطلقا باللازم
بالنظر الى انه لا يتجاوز عنه الى المفعول به سواء استمر او لم يستمر
قوله ويسمى اي غير متعد لازما الى اخره **اقول** قوله وعدم انفكاكه
عطف على لزومه على وجه التفسير لدفع ايهام ذلك الاستمرار
في الفاعل في كل لازم وكما ذكر في القول الآتي قوله للزومه
على الفاعل كلمة على لتضمنه معنى القصر على الفاعل اعترض في
بعض شروح الكافية على قوله الثبات لازمة للحقيقة والجريان الباء سببية

ان التسمية والنكتة والمناسبة لا يلزم فيها الاطراد والانعكاس

لزوم

مطلب يعرف فيه معنى الزوم لغة واصطلاحا

بلازمة لها بل ملزوقة لها لوجودهما بدونها واجاب الشريف بان هذا
من قبيل قولهم لزم فلان بيته اذا لم يفارقه ولم يوجد في غيره ومنه
قولهم ام لازمة لهمزة الاستفهام فاندفع اعتراض شراح الكافية
عليها بان ام ليست بلازمة لها بل بالعكس وفي بعضهم ان المراد
باللزوم معناه اللغوي اعني عدم الانفكاك من قولهم لزوم
الراس المديون اذا لم يفارقه او معناه الاصطلاحي الى
عرف بامتناع الانفكاك لا باقتضاء شيء آخر فقول الشارح علم
انفكاكه عنه اشارة الى ما ذكر دفعا لما يرد على ظاهر عبارته
وفي حاشية التلويح قيل اللزوم ان يكون الا كليا وقيل لزوم
الكلية فيه عرف اهل المعقول والادبا يطلقون اللزوم
على الجزئي ومنه قول صاحب التلخيص التخصيص لازم للتقديم غالبا
يعني انه لازم لزوما جزئيا اكثريا ذكره شراحه قوله وفعل واحد
يتعدى فسمى متعديا الخ اقول قال نجم الدين الرضي علم انه
قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة انه لازم متعد
بحرف جر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان الكل واحد منهما
غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والاولى
ان الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام
معناه مع دون اللام والمتعدي واللزوم بحسب المعنى
وهو بلا لام متعد اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زايدة كما
في ردف لكم فالحاصل ان تعدية الفعل ان كانت بنفسها
قليلة نحو احتسبت الله وخصته بنوع من المفاعيل كالاختصاص

دخلت

المتعدي بنفسه وبحرف

مطلب يوق فيه كون الحروف الزايدة وتحتها في المهملة

دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فبقي نحو دخلت في الامر
فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كانت بحرف الجر قليلة فهو متعد
والحرف زايد كما في ولا تلقوا بايديكم ويمكن ان يقال فيما يتعدى
تارة بنفسه واخرى بحرف المتعدي بالحرف وهو المتعدي بنفسه
نزل منزلة اللازم للمبالغة ثم وصل بالحرف كما وصل يخرج
الى عراقيبها بفي في قول الشاعر يجرح في عراقيبها و وصل هزي
الى جذع بالباء في قوله تعالى وهزي اليك بجذع النخلة و وصل
اصلح الى ذريتي بفي في قوله تعالى واصلح لي في ذريتي ذكره
الطيبي في شرح الكشاف والتبيان و وصل حذروا في
المفعول الاول في قول الكشاف لحذو بها وفي قول المفتاح
لحذوا به بالباء ذكره الشراح وان لم يرتض به الشريف وقال
انه من التضمين وقوله وذلك عند تساوي الاستعمالين اي عند
تساوي استعمال الفعل بدون الحرف والفعل معه في كون
شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له كذلك نظرا الى الجوهري
قال في الصحاح في كل هو باللام افصح ثم ان شكر لا يتعدى
الا الى مفعول واحد على ما صرح به الامام المرزوقي وصاحب
الاساس والصحاح والقاموس والمجمل والديوان والاقناع
والمغرب فلا وجه لما جوزه الشارح والشريف في شرحهما
للمفتاح في قول الشاعر ساشكر عمرا ان تراخت منيتي
ايادي لم تمنن وان هي جلت من كون ايادي مفعولا ثانيا
لاشكر اللهم الا ان يحمل على المسامحة بان يعتبر الحذف والايصال

مطلب
في اللازم والمتعدي

ويطلق المفعول مسامحة او يعتبر التضمين وقوله مطردة يجوز الرفع
على معنى مطرد ونادر تهاويجوز النصب على ان يكون مفعولا مطلقا
اي زيادة مطردة قال وتعديته وتعدي انت الخ اقول قوله والتعدية
واللزوم بحسب المعنى قال ابن مالك في شرح التسهيل لا تتميز
المتعدي من اللازم بالمعنى والتعلق فان الفعلين قد يتحدان في
معنى احدهما متعد والاخر لازم كصدقته وآمنت به وشبهته
وذهلت عنه وجبنت ورغبت به ووددته وثممت به وحققته
واشفقت منه واستطعته وقدرت عليه ورجوت وطمعت
فيه وتجنبته واعرضت عنه وانما يتميز بان يتصل به كاف الضمير
او نحوه باطراد ان يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد نحو صدقته
وجبنته واردته ورجوته فهو مصدوق وهو محبوب ومراود
ومرجو وبهذا علم ان قال متعد لاطراد نحو قلته فهو مقول ولو
قصد بهذا الاطراد من ذهلت ورغبت وطمعت واعرضت
لم يستغن عن الحرف كقولك ذهلت عنه ورغبت فيه وطمعت
فيه واعرضت عنه فهو مذهول عنه ومرغوب فيه ومعرض عنه
ومطموع فيه فلا يتاتى لك صوغ المفعول تاما بل ناقصا
اي مفتقرا الى حرف الجر فيعلم بذلك لزومه وقال الرضي اذا كان
علم بمعنى عرف لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى
كما قال بعضهم فان معنى علمت وعرفت ان زيدا قايم واحدا
لا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا الفرق
معنوي بينهما بل هو موكول الى اعتبار العرب فانهم قد يجعلون

احد

مطلب
حمل النقيض على النقيض
وحمل النظير على النظير

اشتغال حسب

اسباب التعدية ١١

احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر وقال الطيبي في
شرح الكشاف والاختلاف في الة التعدي او في عدد المفاعيل
لا يوجب اختلاف المعنى فالفعل الواحد يتعدى تارة بنفسه وبحرف تارة
اخرى ويجعلون الافعال مترادفة وان اختلف متعلقا
ويجعلون علم وان تعدى الى مفعولين مرادفا لعرف المتعدي
الى واحد وذكر صاحب الكشاف في تفسير سورة يوسف ومن دابهم
حمل النظير على النظير وحمل النقيض على النقيض كالاعتماد
يتعدى بعلى وبالباء لان ونوع يتعدى به وهو نظيره وقيل جاءه
التضمين معنى الوثوق كما قال الشريف في قول المفتاح لقلة
الاعتماد بالقرائن وكالزيادة كما يتعدى بعلى يتعدى بعن
لان النقص يتعدى به وهو ضده ذكره ابن كمال باشا في الصحاح
ليكن عندك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وكلمة حسب
اذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي
ساكنة وربما يسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول قوله
وتعديته الخ فيه وبالهمزة اعلم انهم بلغوا اسباب التعدية
الى احد عشر الثلثة التي ذكرت وسين استفعل مع ما زيد
عليه من التاء والهمزة نحو خرج الشيء واستخرجته والف المفاعلة
نحو جلس زيد جالسه والسادس ان يضمن الفعل معنى فعل اخر
متعد كتضمينهم رحب معنى وسع وطلع معنى بلغ وفرق معنى
خاف وسفه معنى امتهن او اهلك حيث قالوا فرقت زيدا
وسفه نفسه والسابع صوغه على فعلت بالفتح وافعل بالضم

لافادة الغلبة تقال كرمت زيدا بالفتح اى غلبته فى الكرم والثامن استقاط
الهمزة كاكب الرجل وكببته انا وانزحت البئر ونزحتها انا
والتاسع على افعول على يراد به المبالغة كجلاء الشئ وحلوليته
والعاشر بتكرير اللام كما قيل صفر خده وصفوته والحادى عشر
اسقاط الى رتوسعا نحو قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا
اى على سر اى نكاح واعجلتم امر ربكم اى عن امره واقعدوا لهم
كل مرصد اى عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسى بانه
يختص بالمكان الذى يرصد فيه فليس مبهما وقوله كما عسل الطريق
الثعلب اى فى الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود
بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم
لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل اسم لما هو مستطرق ذكره
فى المغنى وليس المراد ان معنى باعتبار نفسها توجب ان يكون الفعل
متعديا بل ان يدرس اعتبار معنى التصيير بها لانها تكون للتصيير
للتصيير وغيره والتى للتصيير هى التى تكون للتعدية فسقط
ما قيل ان بتضعيف العين وبالهمزة وتصيير الفعل متعديا اذا
لم يكن بمعنى صار فالتقييد لازم قال ابن هشام فى المغنى
النقل بالتضعيف سماعى فى القاصر وفى المتعدى الى واحد
نحو علمته الحساب فهمته المسئلة ولم يسمع فى المتعدى الا الى اثنين
وزعم الحريرى انه يجوز فى المتعدى الى اثنين ان ينقل بالتضعيف
الى ثلثة ولم يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه
سماعى مطلقا وقيل قياسى فى القاصر والمتعدى الى واحد

والنقل

والنقل بالهمزة قيل كله سماعى وقيل فى القاصر والمتعدى
الى واحد والحق انه قياسى فى القاصر سماعى فى غيره وهو ظاهر
مذهب سيبويه **قوله** بتضعيف العين فمن تضعيف العين
بالنقل الى باب التفعيل لان التضعيف فى تفعل ليس
من اسباب التعدية **اقول** بنقله الى باب الافعال فمن
الهمزة لان فى غير هذا الباب ليست من اسباب التعدية
قال وتعديته بحرف الجر والحروف التى بها الفعل سبعة الباء
وهى اصل فى تعدية جميع الافعال اللازمة واللام وفى
ومن وعن والى وعلى وهذه السبعة تسمع ولا قياس
عليها كذا فى زبدة التعريف **اقول** ولا يغير شئ من حروف الجر معنى
الفعل الخ **منه** ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء فى
بعض المواضع اذا قصد بها التعدية التى عند الصرفيين وهى
تغيير الفعل واحداث معنى الجعل والتصيير نحو ذهبت بزيد فانه
معناه جعلته ذاهبا وصيرته ذا ذهاب لا التعدية التى عند النحاة
وهى ايصال معانى الافعال الى الاسماء اما اذا لم يقصد فلا تغيير
نحو مررت به فان معناه مع الباء كمعناه لا معها وذلك لان معنى
مررت بزيد مررت مكان يقرب منه زيد على ما صرحوا به ومرورك
لم يتجاوز الى غيرك كما يتجاوز الذهاب فى ذهبت بزيد ولان الباء
فيه ليست بمعنى مع كما هو مذهب المبرد ولا بمعنى الهمزة كما هو
مذهب سيبويه فلا يكون للتعدية لان الباء التى للتعدية
ينبغى ان يكون بمعنى مع او بمعنى الهمزة على المذهبين نعم يقال

وفى التعدية

مطلب
يعرف منه تغيير الحروف معنى الفعل الى الباء

باء التعدية بمعنى
مع

تمثل هذا انه متعد بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليه اسم المتعدي اذا
اطلق بل يقال هو لازم ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله
لازم مع ان قرب بعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر
فان قيل اذا اختص البا بالتعبير مع قصد التعدية العرفية
لا يصح هذه التعدية بغيرها من الحروف فلا يصح ما نقل قبيل هذا
من زبدة التصريف قلنا يمكن ان يكون المراد من التعدية
هناك التعدية النحوية لكن جميع حروف الجر مشتركة في هذه التعدية
كما صرح به السيد عبد الله في شرح اللب **قوله** نحو ذهب زيد
اقول اورد مثالين لان الاول من الثلاثي والثاني من
المزيد فيه **قوله** ولا يغير شيء من الخ **اقول** قوله مصاحبة الفاعل
اي في الاتصاف بالحدث يعني ان معنى ذهبت بزيد اذهبته وذهبت
معه اعترض عليه بقوله تعالى ذهب الله بسمعهم حيث لا يتصور فيه
المصاحبة واجيب بان له ان يقول المصاحبة محمولة على الالائق
قوله قال سيبويه الباء فيه كالهمزة وفرق صاحب الكشاف
بين ذهبت به واذهبته بان الباء فيه معنى الاستصحاب والامساك
وقال الطيبي ذهب الى هذا الفرق المبرد وذكره الحريري في درة
الغواص وقال صاحب المثل السائر كل من ذهب بشيء فقد
اذهبه وليس كل من اذهب شيئا ذهب به لان ذهب به يفهم
منه انه استصحبه معه وامسكه عن الرجوع الى الحالة الاولى
وليس كذلك اذهبه وقال صاحب الفلك الدائر وفيه نظر لانه
كاللفظين يدلان على معنى واحد وهو التعدية فالمعنى عند التعدية

بالبا

فعل لازم

بالباء كالمعنى عند التعدية بالهمزة والجواب ان اللفظين وان
اشتركا في التعدية لكنهما غير مشتركين في تادية معنى واحد
والنزاع ليس الا فيه لان الهمزة هنا للازالة والباء للمصاحبة
وصاحب المعاني ينظر الى الفرق بينهما واستعمال كل في مقامه
لا الى التعدية نفسها فان البحث عنها وظيفة النحو **قوله** وان حصر
التعدية حرف الجر **اقول** قوله وان حصر آه اي وان حصر حروف الجر
عند تعديته فعلا واحدا على واحد بحذف المحصور عليه
او لا حصر بحرف الجر عند تعديته فعلا على واحد بحذف على
من المحصور عليه والاظهر ان يقول وان حصر بحرف الجر عند التعدية
على واحد تامل قوله حروف كثيرة وصف الجمع بالكثيرة للتاكيد
لنفي المجاز لانه قد يذكر الجمع ويراد الواحد مجازا كقوله تعالى
يا ايها الرسل كلوا من الطيبات انما خاطب النبي عليه السلام
وقول صاحب الهداية في الديباجة رسلا وانبياء حيث اراد
محمدا عليه السلام لكن جمعه تعظيما له واجلالا لقدره وشرحه
اكمل الدين وهذا اي تاكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز
يسمى في الاصول بيان التقرير فلا وجه لما ذكره صاحب
العناية في اول البيع من ان المحتاج الى القرينة المجاز لا دفع
المجاز ولم يقل بالتاء اما لان الفعيل والمفعول يستوي
فيهما المذكر والمؤنث والواحد والجمع كما قال الله تعالى
والملائكة بعد ذلك ظهير وقال الله تعالى انا رسول رب العالمين
وقال الشاعر ان العواذل لسن لي بامير يريد الامراء

جمع لا واحد

مطلب بيان نور

مطلب يجوز فيه احوال الفعيل والمفعول في التذكير والتانيث والجمع

بحث في الصفة والموصوف

مطلب في بيان عدم جواز تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد حيث لا يصح الابدال من غير عطف

ذكره الطيبي والجوهري اولانه على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق والصليل
والزبيد ذكره الزمخشري في الكشاف والشريف في شرح المفتاح و
علاء الدين البسطامي في شرح الهداية اولانه صفة لمقدر لفظه
مفرد ومذكر ومعناه جمع كجمع وحزب اوالصبر وتنافي اعداد الاسما
ذكره السعد والشريف في شرح الكشاف اوتاويل الموصوف بالمذكر
كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى وبث منهما رجالا كثيرا اوذكر
كثيرا التاويل رجالا بالجمع اي جمعا كثيرا اولان الصفة انما تتبع
موصوفها في التانيث اذا كان فعلا له اما اذا كان لسببه
فلا ذكره في شرح المنظومة لكن يخدشه التزامهم المشاكلة
اللفظية بين الصفة والموصوف فتامل وقوله اذا كانا بمعنى
واحد قالوا لا يجوز تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد
حيث لا يصح الابدال بلا اتباع اي من غير عطف ولذا ذهب
صاحب الكشاف في قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا الى
الظرفين لم يتعلقا بفعل واحد بل تعلق الاول بالمطلق
والثاني بالمقيد كما قالوا اكلت من بستانك من العنب
اي ان محل المبتداء من البستان ابتداء من العنب نعم ينبغي
ان يحترز عنهما لكن غرابة التكرار الظاهري ولذا قال
في حواشي التلويح الفرع شاع في عرف المتشرعة بالاحكام
الفقهية بدل من الاحكام وان كان بمعناه وفي المفتاح
من غير ارادة التعريض بلفظ المثل والغير على انساني بدل
بانساني وان كانت الباالاولى للاستعانة والثانية صلة

للفعل

للفعل حيث تعال عرض بكذا قوله ولا يتعدى كل فعل بالهمزة
اقول قوله وان يتعدى كل فعل بالهمزة ولهذا رد على الاخفش
في قياس اظن واحسب واخال وازعم على اعلم واري ذكره الرضي
في شرح الشافية وقوله فان النقل من المجرد الى بعض ابواب
المتشعبة موكول الى السماع يشير الى ان النقل الى بعضها
ليس كذلك كما قيل ان باب الاستفعال والمفاعلة عند قصد
المبالغة وما هو من الالوان والعيوب نقله الى افعل وافعال
افعال قياسي اويريد بالبعض الجميع والكل اما المجيئه بمعنى
الجميع على ما صرح به في النجم الوهاج وبمعنى الكل على ما صرح به
في شرح اللباب حيث قال وبعض قد يجي بمعنى كل والبه ذهب
جماعة من الثقات في قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي
يعدكم واما لكون الاضافة للاستغراق اولفظ البعض
صلة اي زائدة كما ذهب اليه بعض اهل التفسير في هذه الاية
ذكره في شرح اللباب قال الرضي في شرح الشافية وليست هذه
الزيادة قياسا مطردا بل يحتاج في كل باب الى سماع
استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعين
وقوله ولا ذهب كذا بل تقتضي القياس الاقتصار على خالد
على ما هو في بعض النسخ وقوله كذا قال بعض المحققين وهو
نجم الدين الرضي في شرح الكافية قوله والحق انه لا بد اقول
الظاهر انه اعتراض على قول بعض المحققين وان بغير شئ من حروف
الجر الخ وكان الشارح فهم من قوله في بعض المواضع ان الباء

مطلب يراد من بعض البعض معنى الجميع

بحث في ان الباء بمعنى الفعل

اذا كانت للتعدية تارة تغيير معنى الفعل وتارة لم تغير فاعترض
عليه بانه لا بد في المتعدي الذي يبحث عنه الصرفيون من تغيير معناه
الخ واظن ان مراد ذلك البعض انه لا يغير شيء من حروف الجر
معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع اي اذا كانت للتعدية
بخلاف ما اذا لم تكن للتعدية نحو مررت بزيد فلا تغيير كما قررناه
من قبل لا ان عدم تغييرها عند كونها للتعدية وعلى هذا لا يرد
الاعتراض ثم لفظه يكون مصدرا او اسم فاعل او صفة مشبهة
فعلى الاول يطلق على الوجود في الاعيان مطلقا وعلى
الوجود الدائم وعلى مطابقة الحكم وما يشتمل على الحكم
للواقع ومطابقة الواقع له وعلى الثاني والثالث يطلق على
على الواجب لذاته وعلى كل موجود خارجي وعلى الحكم
المطابق للواقع وعلى الاقوال والعقايد والاديان
والمذاهب باعتبار اشتمالها على الحكم المذكور ويقابله على
الوجه الاخير الباطل وعلى الوجه الاول البطلان
وقال القاضي الحق الثابت الذي لا يسوغ انكاره يعم
الاعيان الثابتة والافعال الصائبة والاقوال الصادقة
وقال الطيبي وقد يستعمل بمعنى الواجب واللازم والجدير
والطيب والملك وقوله تارة يقال مررت عليه وبه اي اجتاز
كذا قال الجوهري ثم قال مر مرا ومرورا اذهب ومر عليه
انه فرق بين المرور والذهاب فان الثاني لا ينتظم المجي
بخلاف الاول الا ان يقال كتب اللغة مشحونة بتفسير الالفاظ

مطلب الحق يستعمل في المعاني المختلفة

بالاخص

بالاخص والاعم قوله بخلاف مررت به وقد مر وجه الاتفاق فتذكر
قوله نعم يصح ان يقال جار ومجرور الخ اقول وح يصح ان يقال
مررت بزيد ان مررت متعد الى المفعول لكن لا باعتبار هذا
المتعدي الذي نحن فيه لان المتعدي الذي نحن فيه ينبغي
ان يتعدى الفعل من الفاعل الى المفعول اي يصدر من
الفاعل ويتجاوز الى المفعول به وهذا انتفى في مررت بزيد
المتعدي الذي وجد فيه كون عمله متعديا من الفاعل
الى المفعول مع الواسطة وهذا غير مبحوث عنه ثم اعلم ان
الفعل الواحد يتعدى بعدة حروف على قدر المعنى المراد
منه قال بعضهم كان المعنى ممكنة فيه وحروف الجر يظهرها
فاذا اردت ان تبين ابتداء الغاية قلت خرجت من الدار
وان اردت ان تبين حالة قلت خرجت على الدابة وان اردت
المجاوزة قلت خرجت عن الدار وان اردت المصاحبة قلت
خرجت بسلاحي قوله على ان قوله ولا يغير شيء من حروف الجر
نظر اقول لان المتعدي الذي يبحث عنه لا بد فيه من تغيير
الحرف معناه اي حرف كان هذا لان التعدية بحسب المعنى
قوله فصل اقول ذكر الاندلسي في المحصل ان الفصل
هو الحجز بين الشيئين ومنه فصل الربيع لانه يحجز بين الشتاء
والصيف فكان ينبغي ان يوصل ببين فيقال فصل بين كذا
وكذا الا ان المصنفين يجرونه مجرى الباب فيفصلونه تبقى
فيقولون فصل في كذا كما يقولون باب في كذا او هو خبر مبتدأ

مطلب اعراب فصل واستعماله

لكونه
محذوف وفي اقتله بدل من فصل او مبتدأ لما خص بالتنوين
للوحدة نص عليه الشارح في المطول حيث قال ادخال التنوين
في الاثبات سور الجزئية او بالصفة المقدرة اى فصل عظيم
الحاته على ما قيل او لما جوزه المتقدمون من تنكير المبتدأ انباء
على حصول الفائدة كما صرح الشارح في المطول حيث قال وجمع
ما ذكره ابن الدهان من جواز تنكير المبتدأ اذا حصلت الفائدة
فاخبر عن اى نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح
وكوكب انقض الساعة خبره وفي اقتله ولعلم يوصل نفي
جاز ان يضاف الى بعده وح اما خبر مبتداء محذوف او
مبتداء خبره محذوف او ما بعده ان صلح وان لا يضاف
وح اما خبر مبتداء محذوف او مبتداء خبره محذوف او يقرأ
على الوقف قال وقدم الماضي لان الزمان الخ اقول قوله لان
الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل والحال وقد يعترض
فيقال ان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفا
لنفسه او يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهكذا يرد
في امثال قولهم تقدم الزمان الماضي وسيأتي الزمان المستقبل
والجواب انها مناقشات واهية لان اهل اللغة يفهم
من تلك العبارة ما هو المقصود بها ولا يخطر ببالهم شيء
مما ذكروا اما التدقيق فيها فيستفاد من علومهم الاخر
يلاحظ فيها جانب المعنى دون القواعد اللفظية المبنية
على الظواهر كذا في حاشية المطول وقد قيل لو قرئ لفظ قبل

بضم

يجوز تنكير المبتدأ اذا حصلت الفائدة ... ظ

بضم اللام لم يرد انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشيء ظرفا لنفسه
او ثبوت زمان آخر للزمان ورد عليه بان هذا انما يتم لو لم يكن
قبل لازم الظرفية وقد ذكر الرضي في بحث المفعول فيه ان قبل
وبعد من الظروف الغير المتصرفة وهي الظروف اللازمة الظرفية
بمعنى واحد وهو ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا
وقال الرضي ومن الداخلة على الظروف الغير المتصرفة اكثر بمعنى في
نحو جئتك من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وفيه نظر
وقال الشارح في شرح المفتاح وهذا تدقيق فلسفي لا يلتفت اليه
العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال
الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان من اجزاء الزمان الذي هو زمان كذا
ماض وقال الشريف هذه تعريفات بتنبيهية يفهم منها اهل اللغة ما هو
المقصود بعباراتها فلا يتجه شيء مما ذكر ثم قال على انه قد يقال
التغاير الاعتباري يصحح الظرفية في الجملة ثم قال وقد تقرر
في علوم اخر يلاحظ فيها جانب المعنى فقط ان تقدم اجزاء الزمان
بعضها على بعض بذواتها لا بازمنة اخرى بخلاف الزمانيات
وقوله واشتق معطوف على حصل في قوله ما حصل هو والضمير
في منه يعود الى ما في قوله ما حصل هو وعبارة عن الماضي وهو
في قوله هو منه يعود الى حصل بالزيادة وهو عبارة عن المستقبل
قيل في قوله واشتق نظر لان المضارع لو كان مشتقا منه
لوجب ان يدل على اكثر مما دل عليه الماضي لكنه ليس كذلك
والجواب ان المراد من الاشتقاق ههنا الاشتقاق اللغوي

ولا اشتراط في الاصطلاح حتى وقعه واما الماضي فيسمى غابرا ايضا
لانه من الغبور وهو من المصادر الاضداد يطلق على الماضي و
المضارع قوله فان قيل هذا الحد غير مانع اقول قوله غير مانع
اي غير مطرد والاطراد التلازم في الثبوت اي كلما صدق الحد
صدق المحدود وغير جامع اي غير منعكس والانعكاس التلازم
في الانتفاء اي كلما انتفى الحد انتفى المحدود وقد يعترض عليه
بنحو خلق الله الزمان لان خلق لا يدل على الزمان والاحتياج
الزمان الى الزمان وهو محال واجابوا عنه بان قالوا انا لا نعقل
فعلا الا في زمان فعقلنا خلق الله الزمان فنزلناه منزلة
ما هو في الزمان واجريناه مجرى ما نعقله وان كان في الحقيقة
في غير زمان قوله وان اريد المطلق اي الماضي مطلقا اعم
من ان يكون جامدا او غيره قوله وكذا الكلام في صيغ العقود
يعني صيغ العقود في الاصطلاح اخبار في الماضي نقلها
ووضعها الشارع للانشاء في الحال ولكن لو الحظ فيها
جهة الاخبارية اللغوية كالقاب هي اعلام حقيقة لكن
ربما يعتبر فيها المعنى الوضعي بالنظر الى الاصل ولهذا اختص بها
الالفاظ التي هي اخبار في الماضي تستدعي سبق المخبر به
ليكون الكلام صحيحا حكمة وعقلا فصار الوجود حقا لها
بمقتضى الحكمة وبما قررنا اندفع ما اورده الشارح على
التوضيح من الانظار الاربعة قوله اعلم ان الماضي اما مبني
اقول قوله ولو قال اي لو اقتصر على قوله كان اول متحرك منه
وقوله

مطلب اطراد التعريف وانعكاسه

ومن يرجو من الدنيا وفاء
كمن يرجو من الاسم انتفاء

وقوله لان المراد بها التقسيم على مذهب ابن مالك في منظومته وفي شرح
الكبرى ثم عدل عن ذلك في التسهيل وشرحه فقال او تاتي
للتقسيم بعد الشك والابهام والتخيير ثم قال وهذا اولى
من التعبير عنه بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود
وليس مجيء او في التقسيم اوجه فيقتضي ان او تاتي له ولغيره
فدل على العبارتين فعبر بالتفصيل قوله لرفضهم الابتداء
بالساكن علة لتحرك اول المتحرك فيهما بالفتح قوله سواء كان
مبنيا سواء اسم بمعنى الاستواء كما يوصف بالمصادر ومنه قوله
تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو هنا خبر والفعل بعده
اعني كان في تاويل المصدر مبتدا كما صرح بمثله الزمخشري
في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون
والتقدير كونه مبنيا للفاعل وكونه مبنيا للمفعول سيان
سواء ان يثنى ولا يجمع على الصحيح ذكره حسن الفناري في الصحاح
يقال هما في هذا الامر سواء وان شئت سواءان وهم سواء
للجمع والسواء وسواسية مثل ثمانية على غير قياس وذكر في بعض
شروح الهداية ان سواسية لا يستعمل الا في الشر والجملة اما
اما استيناف او حال بلا واو او اعتراض وبقي هنا شيء
وهو ان او لاحد المتعدد والتسوية انما يكون بين المتعدد
لا بين احاده وصاحب المغني خطأ الفقهاء في قولهم سواء كان
كذا او كذا والجوهري في قوله قمت او قعدت ثم قال والصواب
العطف بام ولم يدر ان ام كاو لاحد المتعدد فالصواب الواو

الاول بسواد

بدل ام واو في الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار
الرضي الى تصحيح التركيب وابقائه ودوام على معناها حيث جعله ان سواء
في محله خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية
دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا
كما في مثالنا او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان
للشرط بعلاقة ان ان والهمزة مستعملان فيما لم يتعين
حصوله عند المتكلم واو وام لاحد المتعدد والتقدير

مطلب
يعرف فيه او لاحد المتعدد

مثلا ان كان مبنيا للفاعل او المفعول فالامر سواء والتشبيه
انما ترد اذا جعل خبرا مقدما وما بعده مبتدا قوله مثاله
اي مثال المبني للفاعل اقول قوله والكل قد يراد الخ اعلم
ان التمثيل انما يصار اليه لرفع الحجاب عن وجه المتخيل له
وابرازه في صورة المشاهد ليساعد فيه الوهم العقل
ويصالحه عليه لان المعنى الصرف انما يدركه العقل مع منازعة
من الوهم لان من طبع الوهم الميل الى المحسوس وحب المحاكاة
وكذلك شاعة الامثال وقوله كما تقدم اي في اول الكتاب
في شرح قوله ثم الفعل اما ثلاثي واما رباعي بقوله ولكونه
اثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل
وقوله وقد تحذف الواو في الندرة كقوله فلو ان الاطباء
كان حولي وتمامه وكان مع الاطباء الشفاء المعنى ظاهر
والاستشهاد انه حذف ضمير الجمع من كان الاولى وبقي
النون مضموما اجتزاء بالضمة دليلا على الاصل والاصلي

فلو

فلو ان الاطباء كانوا حولي ويروى وكان مع الاطباء الاساة
جمع آس مثل رام ورماة هو الطبيب اعلم انه يجوز في الشعر وما
اشبهه من كلام المسجع ما لا يجوز في الكلام الغير المسجوع
من رد فرع الى اصل او تشبيه غير جائز اضطر الى ذلك او
لا يضطر لانه موضع قد الفته الضرائر وانواعها منحصرة
في الزيادة والنقصان والتقديم والتاخير والبدل والحذف
على غير القياس في احد عشر حرفا الهمزة والالف والواو والياء
والنون والحاء والخاء والهاء والفاء والطاء ذكره ابن
عصفور في المغرب وقوله لان الميم شفوية قال الجاربردي
ومن قال لام شفهة هاء وهو المختار لقولهم شفيهة
وشفاه ورجل شفاهي بالضم اي عظيم الشفة قال شفهية
ومن قال لامها واو لقولهم في الجمع شفوات ورجل اشفى
اذا كان لا ينظم شفتاه قال شفوية وقوله وهذه
مناسبات قالوا ما ذكره الصرفيون من التعليلات مناسبات
ومن قبيل الحمل على النظير لا قياس فيه والا فاصل الدليل
هو الاستعمال صرح به في ايضاح المفصل وغيره فلا يرد
عليهم بان هذا قياس في اللغة وقوله الا غير حكى صاحب القاموس

مطلب
لا غير الخ

من السيرافي ان الحذف انما يستعمل اذا كان الا وغير بعد
ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحود لم يجز الحذف
ولا يتجاوز ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام
في مغني اللبيب وحكم بان قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز

فقد حكى ابن الحاجب غير تبعه على ذلك شارح الكلام وفي المفصل
حكاية ان غير وليس غير واستشهد ابن مالك في باب القسم في
شرح التسهيل على جوازه بشعر وهو نقل ان استشهد الا
بشاعر عربي قوله فالم الذكي اقول قال الجوهري الذكاء بالمد
التلهب وقال ابن كمال باشا في شرح المفتاح الذكاء في الاصل
التوقد ومعناه اللغوي المجازي سرعة الانتقال من المبادي
الى المطالب وقال الشارح في المطول الذكاء شدة قوة
النفس معدة لاكتساب الآراء بحسب اللغة وفي الاصطلاح
قد يستعمل في الفطانة يقال رجل ذكي وفلان من الاذكياء
يريدون به المبالغة في فطانته فاندفع ما قاله من انه
الانسب ان يذكر مع الصبي الفطن لانه مقابله ويسمى
تلك القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها
من الغير فطنة وقيل الفطنة والفطانة التنبيه بشيء
قصد تعريفه وقد يستعمل كثيرا في الرموز والاشارات
وفي الاساس ومن المجاز هو من اهل الذهن وهو القوة
في العقل والمسكة وقد ذهن فطن وهذا تنصيص على
ان الفطنة ليس معنى لغويا للذهن قال الشارح
في شرح المفتاح حيث قال ومعناه في اللغة الفطنة
اي الفهم والحفظ ثم انه لم يصح زيادة فعله والحفظ
لانه غير معتبر في مفهوم الفطنة وفي حاشية شرح المطالع
لعلاء الدين التوحيدي القوة المدركة لاكتساب وبعض

يسمى

ذكاء

فطانة

٦٢

يسمى ذهنا وجودتها اعني تهيؤها لتصور ما يرد عليها فطنة وذكر
في شرح المفتاح الذهن قوة للنفس على اكتساب العلوم وقد
يطلق على النفس الحاصلة فيها تلك القوة وذكر الامام في شرح
الاشارات ان استعداد النفس لاكتساب العلوم يسمى
ذهنا وجودة ذلك الاستعداد يسمى فطنة فقوله فهم الذكي
اما على ارادة انما هم في الفهم او على المجاز العقلي قوله الهمزات
اقول اعلم ان الهمزات التي في اول الكلمة نوعان همزات قطع وهمزات
وصل ويطلق عليها الف وصل والتي قطع اما حقيقة بالاشتراك
على ما قيل واما مجاز لكونها على صورتها في مواضع او لكونهما
متحدتين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما
بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحرك صار ريحا والريح
اذا سكنت هو صار هواء صار الفا وقوله قال في الصحاح
الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة
وبهذا المعنى حكم الفقهاء زاد التقدر رفعة بان الحروف ثمانية
وعشرون ولا يظن بهم خلاف هذا فانه لا يذهب عليهم الخفايا
فما ظنك بالجلايا وقوله لانها لا تسقط في الدرج فينقطع
بالتلفظ بها ما قبلها عما بعدها تقول نصر احمد فهمزة احمد هنا
تحجزت بين الراء والحاء فقطعت احداهما عن الاخرى ولذا سميت
همزة قطع او لقطعه عن السقوط وقوله يعني الى انشاء الى آخره
قول المصنف لا يعتبر حركة الف جواب سؤال مقدر وتقديره انهم
قالوا ان المبني للفاعل ما كان اول متحرك منه مفتوحا وهذا لا يصح

ذهن

فطنة

في مثل افتعل لان اولها همزة وصل مع هو مكسورة فاجاب بقوله ولا يعتبر
حركات الالفات في الاوايل الى اللفظ وقوله وتسقط في الدرج اي
فاثباتها في الوصل لحن الا في الضرورة كقولهم كل سر جاوز الاثنين
شاع كل علم ليس في القرطاس ضاع ذهب ابن مالك الى ان الضرورة
الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو مذهب البعض
اشار اليه السيد عبد الله في بحث المنادى ورده الدماميني في شرح
مغني اللبيب بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة ابدا او غالبا
لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة
فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير
الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر
عنه مندوحة اولا قال والمبني للمفعول منه اي من الماضي اراد ان
يذكر تعريفاته باعتبار اللفظ فذكر على سبيل الاطراد بقوله او
قوله على سبيل الاستطراد وهو ان يكون المتكلم في صدد فن من
الكلام فيسنح له فن في اثنائه سببه خارج عما هو بصدده كما
اذا كنت في وصف بلد بانه رجل شانه كذا وكذا ثم سنح لك حديث
من شاعر فتقول وعلى ما ذكر فانه من شانه كيت وكيت ثم ترجع
الى كلامك الاول وقوله قتل الخارجي وهو منسوب الى طايفة خارجة
على علي رضي الله عنه قريب من اثنى عشر الف رجل من عسكره
زاعمين ان عليا رضي الله عنه كفر من ترك حكم الله واخذ بتحكيم الحكمين
ابي موسى الاشعري من جانب علي رضي الله عنه وعمرو بن العاص
من جانب معاوية فهؤلاء هم الخوارج الذين تفرقوا في البلاد وزعموا

الضرورة الشعرية

الاستطراد

الخارجي

ان

ان من اذنب ذنبا فقد كفر وهم خمس عشر فرقة ويقال لهم ايضا المحكمة
لانكارهم الحكمين المذكورين ولقولهم لا حكم الا لله وحرورية
لنزولهم بحروراء وهو موضع وشراة لقولهم شرينا انفسنا في الله
اي بعنا بثواب الله ومارقة لمروقهم من الدين واكثر ما يكون
الخوارج بالجزيرة وعمان والموصل وحضرموت ونواحي المغرب
والذين صنف لهم الكتب عبد الله بن زيد وموسى ومحمد بن حرب
ويحيى بن كامل وسعيد بن هارون ونحو ان يكون للمبالغة
كالتوازي في قوله وان حمري والا وحدي ولغير ذلك كالاختصار
والايجاز في الكلام بحذف الفاعل واقامة المفعول مقامه وعلم
المخاطب بالفاعل فيكون في تركه تعويل على شهادة العقل وفي ذكره
تعويل على شهادة اللفظ فترك على حاله على شهادة العقل لان
شهادة العقل مرجحة على شهادة اللفظ واشاعة الفاعل بفعله
بحيث لا يتصور صدور الفعل الا عنه فترك ذكره احالة على حكم
العقل وابهام الفاعل بتركه خوفا على الفاعل او خوفا منه باسناد
اليه وضيق المقام عن اطالة الكلام بضجرة وسآمة او فوت
فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك
واختيار المخاطب وتيسر الانكار لدى الحاجة ووفق النظر
كقوله وما المال والاهلون الا ودايع ولا بد يوما ان ترد
الودايع فانه اقام المفعول وهو الودايع مقام الفاعل ليكون
موافقا في الاعراب لما في المصراع الاول ولقولهم من طابت
سريرته حمدت سيرته وقوله وينتقض بالمبني للفاعل عند من يجوز

محكمة

حرورية

شراة

مارقة

وجوه النيابة

حذف الفاعل وهو الكسائي فيما اذا تنازع الفعلان واقتضى الاول
الفاعل والثاني المفعول واعملت الاول وان اخفش في غيره وقد تعالى
معنى قوله ما لم يسم فاعله بعد بنائه للمفعول وهل ينتقض بنحو ضربني
وضربت زيدا على قول الكسائي ونحو اسمع بهم وابصر عند من جعل
المجرور فاعله وحذفه من ابصر لانه بتغير صيغته والا يكون مبنيا
للمفعول وقوله وكذا قياس كل ما كان اوله همزة وصل اعلم ان
همزة الوصل همزة ابن وابنم وابنة وامرء وامراة واثنين واثنتين
واسم واست وايم وايمن الله وهمزة الماضي والمصدر والامر
للخماسي والسداسي وهمزة الامر الحاضر من الثلاثي والهمزة المتصلة
بلام التعريف وعدا ذلك همزة قطع فعول الزمخشري في الكشاف
ان اسماء العشرة وهي منفصلة احد عشر لعدم اعتداد الا لام
لانه منقوص الميم وابنم لانه فرد ان والاول اولى لان
المنقوص قد يوزن اصله فيقال ايم افعل كايمن فكانه
بخلاف المزيد اذ لا يوزن ابنم بوزن ابن الصلاة وقال ابو طاهر
النحوي الابن اذا وقع صفة بين علمين مفردين او لقبين
او كنيتين وهو غير مثنى ولا مؤنث ولا مصغر فان نونه
الموصوف يحذف من الخط واللفظ وكذا الف ابن وان نسب
الابن الى لقب قد لقب على اسم ابيه وصناعة شهوده قد عرف
بها كقولك جاءني زيد بن القاضي ومحمد بن الامير حذفت الالف
لان ذلك يقوم مقام اسم الاب ويكتب هذه فلانة بنت فلان
بالالف والهاء واذا سقطت الالف كتب هند بنت فلان بالتاء

واذا

واذا وقع اول سطر مع وجود شرط حذف الفه كتب بالالف لانه محل
محل ما يبدأ به غالبا لان القادي ينتهي الى آخر السطر ثم يبتدئ
باول السطر بعد فكران يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالبا
كذا في كشف المنهاج شرح المنهاج وقيل ثبوت تنوين قبل الابن
في اللفظ والف ابن في الخط مثلا زمان وكذا حذفهما عند
سيبويه حذف تنوين موصوف ابن وابنة بحصول اربعة شرائط
كثرة الاستعمال والتقاء الساكنين وكونه صفة ووقوعه بين
العلمين فان حصل واحد من هذه يثبت التنوين لفظا والالف
خطا وقوله وبناء المفعول لا يكاد يوجد فيه بحث لان قوله
لانها من اللوازم لا يصلح علة لعدم بناء هذه الافعال للمفعول
وحاصل تقرير الشارح ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند
الى المفعول به وهذه الافعال لازمة لا يوجد لها مفعول به
فلا يمكن بناؤها للمفعول وتحقيق البحث ان المبني للمفعول
ما حذف فاعله واسند الى المفعول سواء كان به او فيه
مكانا او زمانا او مطلقا فكيف يتصور ان يقال ان اللازم
لا يوجد منه بناء المفعول كما قال الشارح وغيره ولم لا يجوز
ان يسند الى غير المفعول به كما ذكرنا قال وهمزة الوصل فيما اول
متحرك منه تتبع هذه المضموم الخ اقول قوله ابدا في المختصر الابد
الدهر والجمع اباد كامال وابود كفلوس وايضا الدائم
وفي كتاب التفاسير الابد الدهر المستقبل من غير آخر وجمعه
ما ذكروا ابد من قولهم لا افعل ابد الابيد وفي حاشية القاضي

مطلب همزات الوصل والقطع

ابن وبنت

اذا حذف الف ابن

مطلب في بيان ابد وسرمد والدهر والليل والنهار

لابن تجيد قيل الابد دوام الشئ في الماضي والسرمد دوام الشئ
في المستقبل ثم قال كون الابد موضوعا لدوام الشئ في الماضي
ليس بثابت فانه في الاستعمال لدوام الاستقبالي وبقي
ههنا فايدة تامة وهي ما قال ابن مالك في التسهيل من ان الابد
والدهر والليل والنهار مقرونة بالالف واللام كما اذا قيل
كان ذلك الابد والدهر لا يصلح ان يراد به غير التعميم الا في قصد المبالغة
مجازا كما يقول اتاني اهل الدنيا وانما اتاه ناس منهم وان اسماء
الشهور كرمضان وشوال اذا لم يضف اليها اسم الشهر يلزم
التعميم وان اضيف احتمل التعميم والتبعيض كقوله عليه السلام
من صام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه
الحديث وقوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران الاية
وقال الامام ابن الحروف اسماء الايام كجمعة وسبت كاسماء الشهور
ان اضيف اليها اليوم احتمل التبعيض والتعميم وقوله فليس شئ
يعني ليس شئ يصح ويعتد به وهذا مبالغة عظيمة لان المحال
والمعدوم يقع عليهما اسم الشئ عليه فقد بولغ في ترك الاعتداد
الى حد ليس بعده حد وهذا اقوى لانه اقل من لا شئ قال الشارح
في شرح الكشاف ولا شئ جعل بمنزلة اسم واحد فدخل حرف
الجر عليه وليس لا بمعنى غير وقال في موضع اخر لا ههنا بمعنى غير
حرف او اسم ظهر اعرابه فيما بعدها وعلى الوجهين زائدة
وهو مجرور بمن والمعنى فلان في حسبان الاشياء او غير زائد
اي اقل من النفي بمعنى انه يلتفت اليه وقال بعضهم اذا دخل

الجار

أسماء الشهور

أسماء الأيام

لا شئ

أقل من لا شئ

غريب

الجار على النافية صنع خبرها بتا المنفي بعدها التعذر تقول من بعدها
اذ لا يجوز بلا من شئ ويجوز الفتح نظرا الى لا وذكر في الكتب
المشهورة وقال في مغني اللبيب عن الكوفيين انها اسم بعدها
خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا وسموها زايدة لفظا
لا معنى وقال ابو علي قد بني الاسم بلا وقوله والاصل قصد
اسكان الصاد وابدال الصاد بالزاء وكل صاد وقعت قبل
الدال يجوز ان تشم رايحة الزاء اذا تحركت وان تقلب زايا
محضا اذا سكنت وبعضهم يقول من قصد له بالقاف
اي من اعطي قصدا اي قليلا وكلام العرب بالفا بنقطة وحكى
قطرب القطرب بنت ولقب محمد بن مستنير النحوي وقوله
وجاء نحو حسن وشئل يقال شئل بنو اذا صار ذا علة
قال سيبويه اذا اردت نسبتها الى الله تعالى لكان افعل
نحو اجنه الله واشتكه الله وقيل وفي التمثيل نظر لانه يستعمل
مبنيا للفاعل ايضا يقال تسلك يده تسل بالكسر في الماضي
والفتح في الغابر وفيه ان التمثيل سل بالسين المهملة
وقوله وفيد وعك مما بني للمفعول بلا مخالف لافعال
صاحب الكشاف حيث قال فاد يفيد فيدا ويفود فودا وكذا
عك وعك صنه مخالف للصحاح حيث قال وعك الحمى من باب
وعد فهو موعوك الوعك معت الحمى وقوله مبنية للمفعول
ابدا وكذا للعرب حرف لا يتكلمون بها الا على سبيل المفعول به
وان كانت بمعنى الفاعل مثل زهي الرجل وعني بالامر ونتجت

استعمل مجهولا

اعتراض على ...

الناقة والشاة واشباههما وحكى ابن دريد زها يزهو زهوا
اى تكبر غير مجهول ذكره في الصحاح وقوله للعلم بفاعلها في غالب
العادة الخ هذا التعليل يفيد بناء هذه الافعال للمفعول غالبا
لا ابدا والاولى ان يقال اشعارا بعدم الاختيار الا
ان يقال اشعار لا علة قوله وعقب الماضي بالمضارع لان
الامر فرع عليه كذا اسم الفاعل الخ اقول قوله اى اوله احدى
الزوائد الاربع اعترض عليه بنصر فانه صدق عليه هذا
التعريف وليس بمضارع واجيب عنه بان المراد بما فعل ماض
فمنع التعريف فعل ماض زيد في اوله احدى الزوائد الاربع واعترض
ايضا بنحو يزيد ويشكر اسما واجيب بان كلا منهما فعل مضارع
في اصل الوضع ثم نقل الى العلمية وبان المراد ما تكون احدى
الزوائد بقصد المضارع وقوله والنون التي له مع غيره
صورة تعظيما لقوله تعالى نحن نزلنا الذكر او مشاركة نحو انا
وزيد نقول واما حقيقة كالمثال الثاني واعتبار الان هذه
الصيغة انما يستعملها المتكلم في الغالب لا له اتباعا يذهبون
الى مذهبه وقد يستعملها وحده تنزيلا لنفسه منزلة الجماعة
مجازا وقوله اذا كان معه غيره تابعا فالاول يوافق ما قالوا من ان
لفظة مع لا تدخل الا على المتبوع فلا يقال جاء الامير مع الوزير
بل يقال جاء الوزير معه والثاني يخالفه لقوله تعالى ان الله معنا والان
انعكس الامر الا ان يوزع باعتبار او تقال حيث يقصد بها مجرد المصاحبة
كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح اعلم ان مع اسم بدليل

التنوين

مطلب بحث مع

التنوين في قولك معا ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من معه
وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي وتسكين عينه لغة بني تميم
وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه واسميتها حينئذ باقية وقول
النحاس حرف بالاجماع مردود ويستعمل مضافة فتكون
ظرفا ولها معان احدها موضع الاجتماع ولذا يخبر بها ثالثة
عن الذوات نحو والله معكم والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر
والثالث مرادفة عند وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان
ومفردة فتنون وتكون حالا وقد جاء ظرفا مخبرا به وهي
للافراد جميعا عند ابن مالك وهو ظاهر فقول ثعلب اذا قلت جاءا جميعا
يحتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين فاذا قلت جاءا معا فالوقت
واحد وقال الراغب مع يقتضي الاجتماع اما في المكان نحو هما
في الدار معا او في الزمان نحو ولدا معا او في المعنى كالمتضايفين
نحو الاخ والاب معا او في الشرف والرتبة نحو هما في العلو معا
ويقتضي معنى النصرة وان المضاف اليه لفظ مع هو المنصور
نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا اي ناصرنا الله وقوله
ويستعمل في المتكلم وحده في موضع التفخيم لعد نفسه المعظم
كالجماعة قال في المطول ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب
في كلام القدماء وانما هو استعمال المولدين قيل اي في الضمير
والا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء في القرآن للواحد كما قالوا
في قوله تعالى فنادته الملائكة ان المنادي كان جبريل عليه السلام
وحده وفيه نظر لانه الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه في فعل

لفظ الجمع للواحد

هذا الموضع بمعنى الجمعية فيكون منفردا في المعنى ولا كلام فيه والمراد
بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القرآن
العظيم بدليل ما بعده وانما هو استعمال المولدين فان قلت
قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد قال عز من قائل يا ايها النبي
اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة
فكيف يستقيم هذا الحصر وحمله على الاضافي لا يدفع
لزوم كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو
في بعض المواضع قلت هو من باب تغليب المخاطب على
الغايب اي اذا طلقت انت وامتك وانما خص النداء
وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداؤه كنداءهم
او لان الكلام معه والحكم يعمهم بقي هيهنا بحث وهو
ان صاحب الكشاف والقاضي جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا
لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم
واستشهد له الزمخشري بقول الشاعر فان شئت
حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله تعالى ن
والقلم وما يسطرون ان الضمير في يسطرون راجع الى القلم
والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط ما
في اللوح وفي قوله تعالى على خوف من فرعون وملائهم ان
الضمير لفرعون وجمعه على ما هو المعتاد في ضمير العظماء
فقد وقع كلا الامرين في القرآن المجيد وحمله على اسلوب
المولدين لا يرتضيه عاقل على ان الظاهر ان البيت الذي

ذكره

٨٧

ذكره الزمخشري في موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح
قول الشارح حينئذ ولم يجئ وذكر صاحب العناية في شرح ديباجة الهداية
ان اراد بقوله رسلا وانبيا محمدا عليه السلام فجمعه تعظيما له واجلالا
لقدره وذكر الدماميني في شرح المغني وربما خوطب الواحد بخطاب
الجماعة المذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في سترها فيعدل
عن الافراد والتانيث الى الجمع والتذكير ليبعد عن الضمير لها ومنه
ومنه قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام فقال لاهله امكثوا
واما ذكره الكشاف في تفسير سورة النساء حيث قال في قوله تعالى ولولا
فضل الله عليكم الضمير للرسول جمعه للتعظيم فليس بشيء اذ
لم يرد به ههنا في شيء من القرآن وقوله واعترض بانه يستعمل في
الله تعالى وليس بغايب قيل فيه نظر لان اليا موضوعة لغة لما
يطلق عليه اسم الغايب ومنع التوقيف ان ثبت لا ينافيه لان الاطلاق فيما
نفي الدلالة الشرعية على ان المتكلم يقول في باب اثبات صفات الصانع
يثبت السمع والبصر لله تعالى قياسا للغايب على الشاهد فلعله اطلقه
ولا بعد فيه او يراد الغايب عن الحواس ومنه قوله تعالى يؤمنون
بالغيب على وجه وفيه نظر وقوله واجيب بان المراد اللفظ الخ
اما اذا لم يرد اللفظ فلا يجوز لانه تعالى يطلق عليه متكلم ومخاطب
لا يطلق عليه غايب كون الله تعالى عنها ليس بحال لا ان
المتكلم والمخاطب والغيبة بالنسبة الينا وفيه نظر واعلم
ان الامام فخر الدين ابن الخطيب الرازي ذكر في شرح اسماء الله تعالى انه
قد ذهب اصحابنا انها توقيفية وقالت المعتزلة والكرامية انه

اسماء الله تعالى

اذا دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق
ذلك اللفظ عليه ورد به الاذن او لم يرد وهو قول ابي بكر من اصحابنا
واختيار الشيخ الغزالي رحمه الله الى ان الاسماء موقوفة على الاذن دون
الصفات غير موقوفة فعلى مذهب اصحابنا لا يطلق الغايب عليه تعالى
وعلى مذهبهم يطلق كذا قيل وههنا فائدة مهمة قال الشارح في شرح
العقايد واذا ورد الشرع باطلاق اسم على الله تعالى بلغة فهو
اذن باطلاق ما يرادفه من تلك اللغة او من لغة اخرى وما يلازم
معناه ثم قال وفيه نظر اي في الاخير لان كل اسم ورد به الشرع
له لوازم كثيرة كالخالق مثلا من لوازم معناه مفهوم خالق
الخنازير والشياطين والشرور ونحو ذلك مما يوهم شيئا
ولو بالنظر الى الظاهر ذكره في بعض حاشيته ولا شك ان الايهام
المذكور قد يكون في المرادف ايضا فتعميم النظر اولى كما
عممه بعضهم فلا يطلق السخي ولا الطبيب والعارف ولا الفقيه
ولا العاقل ولا الفطن الى غير ذلك من الاسماء التي فيها نوع
ايهام بما لا يصح في حقه تعالى على ما ذهب اليه القاضي ابو بكر
من اصحابنا وقد يقال لا بد مع نفي الايهام من الاشعار
بالتعظيم حتى يصح الاطلاق بلا توقيف وفي شرح المقاصد
اطلاق اهل كل لغة اسما مختصا بلغتهم على الله تعالى كقولهم
خداي وتنكري شايع وذايع من غير نكير وكان اجماعا
والمراد بورود الشرع وروده كتابا او سنة متواترة
او اجماع واختلفوا فيما ورد به خبر واحد فاجازه طائفة

لانه

[illegible]

آخرون

لانه من باب العمل وافعال اللسان وذلك جايز بخبر الواحد ومنعه
لوصوله الى اعتقاد ما يجوز ويستحيل على الله تعالى وطريق هذا
القطع وقال القاضي عياض والصواب جوازه لاشتماله على العمل
ذكره في شرح مسلم وقد تعذر في علم الاسماء ان جواز استعمال
الفعل بالنسبة الى الله تعالى لا يستلزم جواز اطلاق
اسم الفاعل عليه تعالى وان الاطلاقات الضمنية غير معتبرة
ولا ممنوعة شرعا وقد جاء تبارك الله ولا يقال الله مبارك
والله يدعو الى دار السلام ولا يقال الله داع فتاب عليه
ولا يقال الله تائب ومثله في الكتاب والسنة كثير وان هذا
لا يختص باسم الله تعالى بل بالنسبة الى الانبياء عليهم السلام
ايضا كذا ذكره في شرح البزدوي لعلاء الدين وقال
بعض شراح المشارق في حديث ان الله رفيق يحب الرفق
لا يجوز اطلاق الرفيق عليه تعالى اسما ولا يقال في الدعاء
يا رفيق لانه لم يوجد في ذلك نقل وان علم من الحديث جوازه
ذكره على وجه الاخبار لا الاسمية وقال في بعض حواشي المطول
في قول حسان في مدح النبي عليه السلام بعينين دعجاوين
من تحت صاحب ازج كمشق النون من خط كاتب يجوز
ان يراد كاتب الازل على منوال نقاشي الازل لانه ليس بطريق
التصريح ولا يلتفت في مثل ذلك الا ما هو لازم ضمنا لانه
ليس بمحذور وشهد بذلك الآيات والاحاديث وقال
الرازي في التفسير الكبير وقد ورد وعلم ادم الاسماء

كلها او لا يجوز نعلم وو ردكهم ولا يجوز عندك بان تجب قال الطيبي
في شرح التبيان ما ورد في شرح السنة عن النبي عليه السلام
في جواب من قال فاني طبيب انت رفيق والله الطبيب
ليس باذن منه عليه السلام في تسميته الله تعالى بالطبيب لو قوعه
مقابلا لقوله طبيب مشاكلة وطباقا للجواب على السوال
كقوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك وقال صاحب
الكشف سلك بالكلام طريق المشاكلة وبينه فقيل في نفسك
لقوله في نفسي وقال في شرح المقاصد قد وجدنا من الاوصاف
ما يمتنع اطلاقها مع ورود الشرع بها كالماكر والمستهزئ
والمنسي والحارث والذارع والرامي لا في صحة الاجراء على
الاطلاق لا يكفي مجرد وقوعها في الكتاب والسنة بحسب اقتضاء
المقام وسياق الكلام بل يجب ان لا يخلو من نوع تعظيم ورعاية
وقال في النجم الوهاج وفي اطلاق اسم الصانع على الله تعالى
نظر اذ لم يرد به اذن في كتاب ولا سنة واجاب بان البيهقي
رواه في الاسماء والصفات وصاحب كتاب الحجة الى بيان الحجة
ومعناه المركب المهيئ قال الله تعالى صنع الله الذي اتقن كل شيء
وقال عليه السلام ان صنع الله كل صانع وصنعته وفيه نظر
قوله فان قلت لم زاد هذه الحروف دون غيرها اقول
لكثرة دورها في كلامهم اما بنفسها واما بابعاضها اعني
الحركات الثلثة اذ لا تكاد توجد كلمة خالية عنها او عن ابعاضها
فتكون باعتبار جريانها مجرى النفس اشد ذوقا واستيناس

السامع

اي الابعاض واي

السامع لها مستلزمة للخفة الجابرة للثقل الناشي على الزيادة
وكون الحركات معنى ابعاضها هو ان الواو ضمة وضمة وضمة
الضمة ضمة مع الواو اذ لو حاصلة من ضمتين وكذلك الالف فتحة
وفتحة وفتحة الفتحة فتحة فيكون الالف حاصلة من فتحتين وكذلك
الياء كسرة وكسرة وكسرة الكسرة كسرة فحصولها من كسرتين
وقوله لا سيما لا النفي الجنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى
واسمها عند الجمهور واصله سوى والسو والواقع بعدها
اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة او بدل
من ما وهي نكرة غير موصوفة او مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف
والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة
والجار والمقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة
صرح به الرضي او منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كان
نكرة لانه بتقدير التنوين وقيل على الاستثناء من الوصابع
وقيل انه منصوب على انه تشبيه بالمفعول به وقال صاحب الغرة ان عرف
للنصب وجها وانما قاسوه على الخطاء ولا سيما يوما بدارة جلجل ويوما
ههنا منصوب على الظرف وقيل ليس بظرف بل هو منصوب على التشبيه
بالمفعول فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي
وعلى التقادير خبر لا محذوف عند الغير الاخفش وعنده ما خبر لا
ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة
وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة وقد تحذف منه كلمة لا
تحقيقا مع ارادته ولهذا الاتفاق في المعنى وقد تخفف الياء

بحث ولعلها

مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سواء فقام لا سيما والواو التي
تدخل عليها في بعض المواضع اعتراضية ذكره الرضي وقيل حالية
وقيل عاطفة وفي مغني اللبيب وتشديد يائه ودخول الواو على لا
واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في البيت فهو مخطئ
وقال البلباني في شرح تلخيص الجامع ومولانا خسرو في حاشية
التلويح وابن الهمام وقوام الدين الاتقاني في فتح القدير وغاية البيان
واستعماله بلا لا نظير له في كلام العرب انتهى ثم عدها من كلمات
الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم
المتقدم وان فليس ضربها حقيقة صرح به الرضي فاندفع اعتراض
صاحب المتوسط في شرح الكبير على من عده من كلمات الاستثناء وقد
يحذف ما بعد لا سيما وينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا
فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق واذا قلت زيد سخي
ولا سيما راكبا فهو بمعنى خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لا سيما
وهو راكب والواو التي بعدها للحال وقيل عاطفة على مقدر
كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء الواو
قبله قليل والمجيء اكثر وقوله لمشابهتها حروف المد واللين
من جهة الخفاء والغنة الاولى ذكر المد ايضا والمد اذا
يستلزم وجوده وجود اللين من غير عكس سميت حروف اللين
لانها ليست بحرف بل هي صفة شبيهة بصوت الغزالة اذا
ضاع ولدها محلها النون ولو تنوينا والميم اذا سكنت
ولم يظهر والخيشوم مخرج محلها فقول الجزري في مقدمته

حروف اللين

وغنة

المضاف

وغنة مخرجها الخيشوم اراد به محل غنة ومخرجه او غنة مخرج محلها بتقدير
لانها صفة والا ذكرها في الصفات ولانه كان ينبغي ان يذكر عوضها
النون المخفاة فان مخرجها من الخيشوم وهي حرف بخلاف الغنة مع ان
منهم من يسمي النون الساكنة المخفاة قبيل حروف الاخفاء غنة
مع القوم بحرفيتها كالجاربردي فانه عدها من الحروف المتفرعة
فيمكن حمل الغنة في المقدمة على النون المخفاة نفسها بلا تكلف
والخيشوم خرق الانف المنجذب الى داخل الفم ذكره في التمهيد وقيل
اقصى الانف ولاجل هذه المشابهة حذفوا النون من لم يك
وقيل لمشابهتها اياها في امتداد الصوت وقيل حذف تخفيفا لكثرة
الاستعمال ذكره في بعض حواشي القاضي فان وصلته بساكن
ردت نونها كقوله تعالى لم يكن الذين كفروا ولا يجيز سيبويه سقوط
النون عند ملاقاة ساكن وقد اجازه يونس وهو قليل ذكره
في شرح الالفية **قوله** فان قلت لم يسمى هذا القسم مضارعا قلت
لان المضارعة في اللغة المشابهة الخ **اقول** قوله لان المضارعة
في اللغة المشابهة واصل المضارعة تقابل السخلتين على ضرع
الشاة عند الرضاع يقال تضارع السخلتان اذا اخذ كل واحد
بحلمة من الضرع ثم اتسع فقيل لكل مشتبهين مضارعان كذا في
شرح المفصل لابن يعيش وقوله في الحركات والسكنات لما قال
في الحركات بلفظ الجمع لوجودها في كل منهما وقال للسكنات
للمشاكلة او باعتبار الافراد والالف واللام يخرجها عن
معنى الجمعية وقوله والمطابق الاسم في وقوعه مشتركا اي بين الحال

خيشوم

بين

ش
تسوق

اعتراض على صاحب المختصر

والاستقبال كاشتراك العين او المراد به الاشتراك اللغوي وهو
الابهام فيكون المضارع في كونه صالحا لاحتمال الحال والاستقبال كالابهام
النكرة لاحتمال الافراد على ما اشار اليه بقوله كما ان رجلا الخ
وقوله وتخصيصه بالسين وسوف لانهما حرف السين كلام العهد
اشارة الى ان السين الاستقبال لانه يجيء لمعان اخر كالطلب والتحويل
والاصابة على صفة والاعتقاد والسؤال والتسليم والوقف
بعد كاف المؤنث نحو اكرمتك ويسمى سين السكتة ولم يعرف
سوف لانه لا يجيء الا للاستقبال مضارعا على ان هذا الحرف قد يجعل فعلا
وقولهم فلان يقتات التسوف اي يعيش بالاماني ليس بوارد
لانه ليس بعلم لسوف الدال على الاستقبال وينفرد سوف عن السين
بدخول اللام ولسوف يعطيك وبالفصل بالفعل الملغى كقوله
وما ادري وسوف اخال ادري ... اقوم آل حصن ام نساء
فقول صاحب المختصر ولا يفصل بينها وبين الفعل ليس بكامل
وقوله ولهذه المشابهة التامة اعرب الخ ولا يلزم تسمية الماضي
مضارعا لوجود المشابهة التامة فيه كما بين في شرح الزوزنية
لان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال
الوضع فلا يصح نقضه بوجوده في غير المسمى لكنه يلزم اعرابه
على ما لا يخفى فالاولى فيها اتيان ما ليس في الماضي وهو ان للمضارع
معاني تتعاقب على صيغة بتعاقب العوامل وهي كونه مو
به وعلة ومعطوفة ومستانفا كما ان للاسم معاني تتعاقب
على صيغته بتعاقب العوامل وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة

كما ذكر

خفاء

غنة

مطلب في بيان معنى الساير

كما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وقوله من بين ساير الافعال
قيل ان الساير بمعنى الجميع واستعماله بمعنى الباقي غلط في لغة العرب
وفي الكشف على وفق التلويح انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع
من غلط الخاصة وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط ان القبل
ما تفرد الجوهري وانكر عليه قوله ساير الناس جميعهم قال
انه ما تفرد به ورد بانه لم يتفرد به بل التبريزي والجواليقي
وغيرهما نقلوا ذلك وقال الحريري ان ما يخرج بلين من غير كلفة
وخشونة على اللسان لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع
انتشر الصوت ولان ولو ضاق انضغط فيه الصوت وصلب
والخفاء الهمس وهو ضد الجهر قال علي في الرعاية الغنة نون
ساكنة خفيفة تخرج من الخيشوم تابعة للنون الساكنة
ولو تنوينا ولميم الساكنة فانها حرف مجهور شديد لا عمل
للسان فيه والحق في درة الغواص في اوهام الخواص من اوهامهم
الفاضحة واغلاطهم الواضحة انهم يستعملون ساير بمعنى الجميع
وهو في كلام العرب بمعنى الباقي وقال النووي ساير بمعنى
الجميع لغة صحيحة وقد استعمله الغزالي بمعنى الجميع في مواضع كثيرة
ذكره في تهذيب الاسماء عن الفاظ الشفاء وقال ابن الحاجب
في شرح المفصل انه بمعنى الجميع وبمعنى الباقي وقال صاحب الكشاف
في الفائق انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من غلط العامة
وهذا الخلاف مبني على الخلاف في اشتقاقه والحق ان كلام المغنيان
ثابت لغة ذكره في حواشي التلويح قال ابن دريد ساير الشيء

معظمه واجله ولا يستغرقه كقولهم جاء سائر بني فلان اي جلهم
ولك سائر المال اي معظمه وقال ابو علي وابن ولاد السائر
لما كثر والبقية لما قل ولهذا القول اخذت من الكتاب ورقة
وتركت سائره ولا تقول بقيته وقال ابن بري من جعل سائرا
من سار يسير يجوز ان يقول سائر القوم اي الجماعة التي
يسير فيها هذا الكلام كذا في تهذيب اللغة وهو اي المضارع
يصلح للحال والمراد بها اجزاؤها قوله والحاكم في ذلك العرف
يريد ان تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال
فلا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال يأكل ويمشي ويحج
ويكتب القرآن ويجاهد الكفار ويعد كل ذلك حالا ولا شك
في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا على مذهب المتكلمين
القائلين بان الزمان موهوم محض مركب من آنات موهومة
لا من اجزاء موجودة فالآن عندهم جزء موهوم للموهوم الذي
هو الزمان واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود
متصل فالحال عندهم هو الآن عرض حال في الزمان
لا جزء منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود حال في
زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم
في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآتية
الآن اي يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في وجه
منها وقوع الحال وقد يقال ان الحاكم في ان الحال هي
قاله هي العرف والا فلا وجود لها في الحقيقة [illegible]

زمان
آن
حال
اعتراض على الشارح

حقيقة

حقيقة خاصة لانه اذا انقضى آخر جزء من الماضي لحقه اول جزء من المستقبل
من غير ان يعتبر بينهما شيء يسمى حالا وقوله والمراد به ما يترقب وجوده
الخ اي المراد بالاستقبال الزمان الذي يترقب وجوده الخ
ربما يعترض فيقال ان كلمة يترقب دال على زمان مستقبل
فيلزم ان يترقب وجود المستقبل في المستقبل فيلزم ان يكون
الشيء ظرفا لنفسه او يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له فان
جعل يترقب بمعنى الحال كان كل من الحال والاستقبال ماخوذا
في تعريف الآخر وهكذا يرد في امثال قولهم سيأتي الزمان
المستقبل ويرد هذا ايضا في قوله وجوده بعد زمانك سواء
حمل يترقب على الاستقبال او على الحال وايضا على تقدير حمل
يترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترقب في
الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان
التكلم وقوله وجوده بعد زمانك يقتضي حصول الزمان المستقبل
بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وفي
الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما ولكن ان
نقول في الشق الاول من الاعتراض الاول ان يكون الترقب
في المستقبل لا يستلزم كون المترقب فيه حتى يلزم احد المحذورين
او يجوز ان يترقب في الزمان المستقبل نفس وجود الزمان لا في
زمان وجوابه قرر في اول الفصل وقوله يفعل الآن وهو مبني على
الفتح دائما وفي الاصل آن على وزن قال بمعنى حان ثم جعلوا
[illegible] التكلم وعرفوه بالالف واللام تنبيها على تعيينه

الآن

وتقييده بزمان التكلم فبقي على ما كان عليه من الفتح وقد ينقل الفعل الى
الاسماء الاجناس من هو قيل وقال وعليه قوله عليه السلام ان الله نهاكم
عن قيل وقال ومن هذا القبيل قوله عليه السلام وهو الران
الذي ذكره الله تعالى كلا بل ران فاندفع ما قيل ان اراد به
المصدر فالدين وان اراد به حكاية الفعل فالفعل لا يحكى
بالالف واللام وقوله لانه اي لان الفعل يستقبل الوقوع
في الزمان الآتي وقوله ان الزمان يستقبله اي الفعل وقيل
كان الفاعل مستقبل على ايقاع الفعل والفعل مستقبل
وقوله وتوجيه الاول لا يخ عن حزازة بفتح الحاء المهملة
والزاء المعجمتين من الخ وهو القطع اي الوجه الاول لا يخ
عن كونه ضعيفا منقطعا غير محتاج اليه **قوله** قيل ان المضارع
موضوع للحال واستعماله في الاستقبال مجاز وقيل بالعكس
اقول قوله والصحيح انه مشترك بينهما الى اعتراض بعضهم
ان الفعل في عرفهم ما دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة
فيلزم من هذا ان لا يكون مشتركا بين الحال والاستقبال
ثم قال رحمه الله لمن كشف المقال ويمكن ان يقال ان المضارع
يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة لوجود الواحد في
الاثنين والمراد الاقتران ان لا يقيد فقط وانه يقترن
بحسب كل وضع بواحد تأمل وقوله هذا ولكن تبادر الفهم
الى الحال الخ هذا اي مضى هذا او خذ هذا او الامر هذا
او هذا كما ذكر وهو من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص

مطلب
في بيان ان المضارع
للحال او للاستقبال
او لهما

لانه

عل ان ح

لانه يدل على الخروج من كلام الى كلام مع نوع ارتباط فيه لان المراد
بعده للحال والتبادر الى الحال يؤكد كونه حقيقة فيها كما
ذهب اليه ابن جني وكثير من المحققين لانه من اقوى امارات
الحقيقة لان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز
فالمجاز راجح كما تقرر في اصول الفقه وقوله وايضا من
المناسب الخ ان يكون لها صيغة خاصة قد يقال انهم خصوا
الماضي بفعل والمستقبل بافعل فتعين ان يكون المضارع
للحال **قوله** واذا دخلت عليه اي على المضارع السين
او سوف الخ **اقول** قوله اختص بزمان الاستقبال وتخلص
للاستقبال ايضا بنوني التاكيد ولا النهي لانها للطلب
والطلب في الاستقبال ولا النهي فانها للاستقبال ايضا
عند بعضهم وعند الاخفش ان صلة حيث للحال باقية
وان دخلها لا كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون بالله وما لي
لا ارى الهدهد والدعاء اذا اريد بالمضارع الدعاء
يكون للاستقبال لان الدعاء في الاستقبال ولام الامر
لانها للطلب ايضا وحروف النواصب للمضارع لانها
ايضا للاستقبال واعماله في الظرف المستقبل فانه اذا
عمل فيه صار مستقبلا لكون معموله الواقع هو فيه مستقبلا
وما عدا لفظ اذا اي اعماله في ما عدا اذ من ادوات الشرط
واستفادة التوقع وانتصابه طلبا ووعدا ومصاحبة
اداة تترجى واشفاق او لو المصدرية والاقتلة وغيره

التسهيل وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمة ولو الشرطية
غالبا وباذ وربما وقد في بعض المواضع وسما
حرفي التنفيس قال في المغني اللبيب قولهم في السين وسوف
حرفي التسويف الاحسن فيه حرفي استقبال لانه اوضح
ثم قال الزمخشري في قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله ان السين
مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد واعترض
عليه بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل
لا من السين وبان الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة
لا اشعار للسين به واجيب بانها موضوعة للدلالة
على الوقوع مع التأخر فاذا كان المقام ليس مقام التأخير
لكونه بشارة تمحضت لافادة الوقوع وتحقيق الوقوع
يصل الى درجة الوجوب وقال في موضع آخر ضعف زعم
الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه
افادت انه واقع لا محالة ثم قال ولم ار من فهم وجه ذلك
ووجهه ان دخولها على ما يفيد الوعيد او الوعد مقتضي
لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومى الى ذلك في قوله تعالى
فسيكفيكهم الله فقال معنى السين ان ذلك كائن لا محالة
وان تأخر الى حين وصرح في قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله
بان السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد
كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك وقال الشارح
في شرح الكشاف ان السين في الاثبات مقابلة لن في النفي

ولذا

تمام يعرف منه جواز السين الداخل على المضارع

ولذا قيل تمحض للتأكيد من غير قصد الى معنى الاستقبال وقال ابن التمجيد
انها موضوعة للاستقبال مع الدلالة على التحقيق اذا دخلت
هي عليه قال الخليل ان سيفعل جواب لن يفعل كما ان يفعل
جواب لا يفعل وقال صاحب المغني قال بعضهم في قوله تعالى
ستجدون آخرين السين للاستمرار لا للاستقبال
مثل سيقول السفهاء وان نزلت بعد قولهم ما ولاهم عن قبلتهم
ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار لا للاستقبال ثم قال
وهذا الذي قاله لا يعرفه النحاة وما ما استند اليه من انها
نزلت بعد قولهم خلاف ما صرح به الزمخشري قال فايدة
الاخبار بقولهم قبل وقوعه ان المفاجاة للمكروه اشد
والعلم به قبل وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا وقع والقاضي
حيث قال فايدة تقديم الاخبار به توطين النفس واعداد
الجواب ولو سلم فالاستمرار انما يستفاد من المضارع
كما تقول فلان يقري الضيف ويصنع الجميل يريد ان ذلك دأبه
والسين مفيدة للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون
في المستقبل وقال الامام ان هذا اللفظ وان كان للمستقبل
ظاهرا لكنه قد يستعمل في الماضي ايضا كالرجل يعمل عملا
فيطعن بعض اعدائه فيقول انا اعلم انهم اذا ذكروه مرة
فيذكرونه مرات اخر فصح على هذا التأويل ان يقول سيقول
السفهاء من الناس من ذلك وقد وردت الاخبار انهم لما قالوا
ذلك نزلت الآية قوله تعالى نفخة اذا وسعته هذا

غير مستقيم لان يقال غايب فلا يلايم الخطاب فالصواب ان يقال كذا في شرح
الكافية وقد سبق بعض ما يتعلق بهذا قوله وسوف اكثر
تنفيسا على ما قاله البصريون قيل هذا دعوى مجردة عن دليل
ورد ودا ايضا لان العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل
عن معنى واحد ومن ذلك قوله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين
اجرا عظيما وقوله فسيدخلهم ربهم في رحمة منه واجاب بعض
الافاضل بان المقول وعندي ان هذا النفي دعوى مجردة وما
اورده من التمسك لا يدل على انهما بمعنى واحد فتدبر قوله
وقد تخفف بحذف الفاء اه حكى الكسائي عن بعض الحجازيين
سو وحكى صاحب المحكم سي وحكى الكوفيون سف بسكون
الفاء وفتحها وحكاية سي اغربهن وهذه الثلثة منتزعة
من سوف اتفاقا وقال الكوفيون السين ايضا ولهذا
سموها سين سوف قوله واذا دخله لام التعريف خلص
بزمان الحال وهذا ما ذهب اليه الكوفيون وابو علي
وقال ابن مالك انها ليست مخلصة للحال لمجيئها في الاستقبال
ونقل بعضهم عن سيبويه انها توجد مع المستقبل قليلا
ويخلص للحال ايضا بالآن والساعة على الاكثر وجوز
بعضهم بقاء المقرون بالآن وما في معناه كالساعة
مستقبلا لمصاحبته للاداة الدال على الاستقبال كقوله تعالى
فالآن باشروهن ويخلص ايضا بنفيه بليس وما وان
عند الاكثر وهذه اللام تدخل على الماضي الجامد بنص عليه

الاخفش

الاخفش والجمهور على خلافه وعلى الماضي المقرون بقد وجوزه
الجمهور وانكره جماعة وعلى الماضي المتصرف المجرد من قد ومنعه
الجمهور وجوزه جماعة وعلى خبر المبتدا المقدم وعلى خبره
المؤخر جوزه جماعة وانكره جماعة وظاهر القرآن يشعر
بجواز عمل ما بعدها فيما قبلها قال الله تعالى انا اليكم لمرسلون
ومثله كثير والمذكور في تفسير القاضي امتناع العمل
صرح به في قوله تعالى اذا ما مت لسوف اخرج حيا ومثله صرح
ابن مالك ومنعه مطلقا وتبعه جماعة كثيرة وفي كلام
الكافية اضطراب حيث تكلم في هذه الآية عدم عمل ما بعد
الحرف الذي له الصدر فيما قبله وان كان ظرفا واجاز مثله
في مواضع وكذا في كلام مغني اللبيب حيث جزم في هذه الآية
في موضع بان اذا ظرف لاخرج وان ذلك من توسعهم
في الظروف وفي موضع بان التوسع في الظرف بالتقديم
في مثل قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا خاص بالشعر
ذكره الدماميني وجوزه صاحب الكشاف في قوله تعالى
ان ربهم بهم يومئذ لخبير ونص عليه جمهور المتأخرين وهو
المختار عند شارحي اللباب قوله وفي التنزيل اني ليحزنني
قيل اللام في الآية ليست للحال لان الذهاب ليس بموجود
فيها اجيب بانها حكاية حال وبان اللام يجوز ان يكون
للتاكيد وبان المضاف محذوف والتقدير قصد ان
تذهبوا به وقال ابن هشام وتقدير ابي حيان قصدكم

ان تذهبوا ردود بانه يقتضي حذف الفاعل لان ان لا تذهبوا
على تقديره منصوب فاندفع ما اورد بالآية على قول بعضهم
في تفسير قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على
المتوقع والحزن على الواقع واما في قوله تعالى ولسوف يعطيك
ربك الآية قيل لام الابتداء لا تدخل الا على الجملة الاسمية
في الوجه في دخولها على الفعل اجيب بان صدر الجملة
محذوف فالتقدير لانا سوف اخرج حيا ولانت سوف
يعطيك وقد استضعف بان اللام للتاكيد وهو
باب اطناب فلا يليق مع الحذف قال ابن الخباز في
شرح الايضاح لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية
الا في باب ان وهو قول صاحب الكشاف فانه صرح في تفسير
هذه الآية ان لام الابتداء لا تدخل الا على المبتداء
والخبر وقال ان المبتداء مقدر اي ولانت سوف نعطيك
وقال ابن الحاجب اللام في ذلك لام التوكيد وليست لام
الابتداء وقول بعضهم انها لام الابتداء وان الابتداء
مقدر بعدها فاسد من جهات احديها ان اللام
مع الابتداء كقد مع الفعل وان مع الاسم فكما لا يحذف
الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام
بعد حذف الاسم والثانية انه اذا قدر المبتداء
في نحو لسوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف يقوم
زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف والثالثة انه يلزم

اضمار

مقام يعرف فيه احوال
لام الابتداء

اضمار لا يحتاج اليه الكلام وقال صاحب المغني وفي الوجهين الاخيرين
نظر لان تكرار الظاهر انما يقبح اذا صرح بهما ولان النحويين
قدروا مبتداء بعد الواو وفي نحو قمت واصك وجهه
وبعد الفاء نحو ومن عاد فينتقم الله منه وبعد اللام
نحو لا اقسم بيوم القيمة وكل ذلك تقدير لاجل الصناعة
دون المعنى فكذلك ههنا واما الاول فقد قال جماعة
في ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران فحذف
المبتداء وبقيت اللام ولانه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد
ثم قال ويضعف قول الزمخشري ان فيه تخليصين لغير فروع
وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع
دليلا الحال والاستقبال وقد صرح بذلك في تفسير لسوف
اخرج حيا ولا يجوز جعل اللام كما جعل الكسائي الا لام
لا تدخل على المضارع الا مؤكدا كذا قال صاحب الكشاف
وهذا ممنوع بل تارة يجب اللام ويمتنع النون وذلك
مع التنفيس كالآية ومع تقديم المعمول بين اللام
والفعل نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
ومع كون الفعل للحال نحو لا اقسم وانما قدر البصريون هنا
مبتداء لانهم لا يجيزون لمن قصد الحال ان يقسم الا على الجملة
الاسمية وتارة يمتنعان وذلك مع الفعل المنفي نحو تالله
لا تكيدن اصنامكم كذا في المغني قوله اعلم ان المضارع ايضا
قوله قوله وكسر غير الياء الخ اعلم انه تكسر حرف المضارعة

كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما في بعض الثلاثي
المجرد او مكسور الهمزة كما في السداسي وبعض الخماسي لتدل
كسرتها على كسرة عين الماضي او همزته وفي بعض وهي
لغة بني عامر لا تكسر اليا فيها الا اذا كان بعدها يا نحو
قوله ولا ينطبق التعريف على ذلك اي على لغة من يكسر
حروف المضارعة ويمكن ان يجاب عنه بانه من الشواذ
ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ بل انما يحد نظرا الى
اللغة الفصيحة لا الى غيرها قوله فان قلت لم لم تفتح الخ
اقول قوله ويمكن ان يجاب بان الهاء والسين زائدتان
قال المبرد الهاء ليست من حروف الزيادة فاورد عليه
اهراق وذكر ابن الحاجب في بعض كتبه انه لا جواب
عنه الا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما ابدل الهمزة
في اراق لتوهم انها فاء فادخلت عليها الهمزة واسكنت
وذكر في الصحاح انه يقال هراق الماء يهريقه بفتح الهاء
هراقة اي صبه واصله اراق يريق اراقة وفيه
لغة اخرى وهي اهرق الماء يهرقه اهراقا على وزن
افعل يفعل قال سيبويه قد ابدلوا من الهمزة الهاء
ثم الزمت فصارت كانها من نفس الكلمة ثم ادخلت
الالف على الهاء وتركت الهاء عوضا عن حذفهم
العين لان اصله اهرق اريق وفيه لغة ثالثة
وهي اهراق يهريق اهراقا فهو مهريق والشيء مهراق

ومهراق

ومهراق ايضا بالتحريك هذا والمذكور في الشرح هو هذا
وذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين في اسطاع يسطيع
ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغير لان اصلها من اطوع
يطوع وقال الفراء اصله استطاع حذفت التاء
ومضارعه يسطيع بالفتح قوله ولا يجب ان يدخل في الحد
الشواذ كما لا يجب انه يدخل في حدود الفقهاء الا مستحيلات
اقول ونحو خصم وقتل الخ جواب دخل مقدر توجيهه ظاهر
ويجوز في الخاء والقاف الفتح بنقل حركة الصاد والتاء
الاوليين الى الخاء والقاف والكسر بحذف حركتهما وتحريكهما
بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر وهذا الوجه اولى
من الاول لان في الاول التباسا بماضي التفعيل قوله
وههنا موضع بحث يعني بعد الجواب عنهما بانهما على اربعة
احرف تقديرا او عنهما بانهما على خمسة احرف تقديرا في
كلام المص بحث لان قوله الا ما كان ماضيه على اربعة
احرف لا يدل على انه عليها لفظا او تقديرا قوله وقد يستعمل
لفظ التثنية الخ اقول قال الجوهري ان العرب ربما خاطبت
الواحد بلفظ الاثنين لغرض المبالغة والتوكيد
وقال الشاعر فان تزجراني يا ابن عفان انزجر
وان تدعاني احم عرضا ممنعا اي ان تمنعني وتنهني
يا ابن عفان اقنع وان تتركني احفظ عرضا معززا
وانشد الكسائي فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله

قيل زيادة السين شاذة بل الاشذ فتح الهمزة وجعلوا همزة قطع

بنا على عرف بعض اطلاق التثنية على الواحد وعلى فرق الاثنين

وخیبر مستبق ویروی ونجیز ویجوز نعم قلنا الصاحبی للتکثیر
نبرا صوله الطلاء بل اقطع الطلاء بحسب دون اصوله او الاستشهاد
انه خاطب الواحد بلفظ الاثنین فی قوله تزجرانی وترعانی
وتجتبانی والعلة فیه علی ما فی حواشی المطول ان اقل اعوان
الرجل فی ماله واهله اثنان واهل الرفقة ثلثة فجری کلام
الرجل علی حد ما الف من خطابه وقال صاحب الکشاف فی تفسیر
سورة ق ان العرب اکثر ما یرافق الرجل منهم اثنان
فکثر علی السنتهم ان یقولوا خلیلی وصاحبی قفا واسعدا
حتی خاطبوا الواحد خطاب الاثنین والبصریون ینکرون
هذا اللزوم البائس وذهب المبرد فی مثل قفا فی قول الشاعر
قفا نبک من ذکری البیت الی ان تثنیة الفعل اغنی قف
ونظایره للتاکید والمعنی مثل قف قف وقد وجهه الجاربردی
فی شرح الکشاف بانه حذف الفعل الثانی ثم اتی بفاعل
وفاعل الفعل علی صورة ضمیر الاثنین متصلا بالفعل الاول
وانکره الزجاج وقال بل خطاب لصاحبیه فی الواقع وقد
یقال اراد قفن بالنون فابدل الالف من النون واجری
الوصل مجری الوقف واکثر ما یکون هذا فی الوقف فان قیل
قد صرح فی المطول ان المثنی نص فی مدلوله لا یطلق
علی الواحد اصلا وصرح فی الحواشی ایضا ان المثنی نص
فی مدلوله لا یطلق علی غیره الواحد اصلا وهو فی الحواشی
ایضا ان المثنی نص علی غیره اصلا لا حقیقة ولا مجازا

قلنا

قلنا منع ذلک مستند القول الشاعر فجعلن مدفع عاقلین
ایامنا وجعلن امعز رامتین شمائلا حیث اطلق
عاقلین ورامتین علی جبل عاقل ورامة وجعل الفراء
قوله تعالی ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبیل
وبقوله علیه السلام اذا سافرتما واذنتما فلیؤمکما اکبرکما
فان یؤمکما للواحد لان حد التخصیص اذا کان اماما
فالمأموم واحد وقد یستند له بقوله تعالی یخرج منهما اللؤلؤ
والمرجان اذ لا یخرج الا من البحر المالح وقوله تعالی القیا فی جهنم
کل کفار عنید اذ لیس الخطاب للاثنین کما ذکر فی التفاسیر
وقوله تعالی نسیا حوتهما اذ الناسی صاحب موسی علیه السلام
ذکره فی شرح الوقایة نعم قوله اذ لا یخرج الا من البحر المالح
یحدثه قوله تعالی ومن کل تأکلون لحما طریا وتستخرجون حلیة
تلبسونها وقد یراد من التثنیة مجرد التعدد والتکرار
وان کان فوق الاثنین کما هو جوابه فی قوله تعالی فارجع البصر
کرتین قوله قلما یوجد اقول کلمة ما فی قلما وکذا فی طالما
وجاء ما کافة للفعل عن طلب الفاعل فی الترکیب وان فهم منها
هو القلیل وغیره ولذلک کتب موصولة واذا جعلت مصدریة
والمصدر فاعله فحقها ان یکتب مفصولة وقال الشریف
فی حاشیة دیباجة شرح المفتاح یجوز ان یکون ما کافة
فانها کما تکف ان عن العمل تکف الفعل عن العمل فی الفاعل
بحسب الظاهر وانما قلت بحسب الظاهر لان المنع عن الفاعل

حقيقة غير ممكن لامتناع صدور الفعل الا عن فاعل والفعل ههنا
يتعلق بحسب المعنى الى مصدر حال ودار اى طال الحول الان
والاوان ويجوز ان يكون والمصدر فاعل طال وعلى
التقدير الاول يكتب موصولة لانها من تتمة الفعل
وعلى الثاني يكتب مفصولة وقال ابو المكارم في شرح
مختصر الوقاية واستمرار كتبها متصلة بالفعل يرد
احتمال المصدرية وقال ابن كمال باشا في حاشية شرح
المفتاح فتى تكفه عن طلب الفاعل النحوي على ما افصح عنه
صاحب الكشاف حيث قال تكفه عن طلب الفاعل النحوي
لفظا ثم قال وهذا مع ظهوره قد خفي على الشريف حيث
قال تكف الفعل عن الفاعل بحسب الظاهر الخ وكأنه غافل
عن اطلاق الفاعل النحوي ايضا على وجه الحقيقة لا على
المجاز ويجوز الفصل بينها وبين الفعل قال الكميت طالما
يا آل مروان التم ويعبر عن بعلما عن النفي كما يعبر
بالاكثر عن الكل وهي طريقة مسلوكة قوله واعلم الضمير
الشان ان لا يدخل على الفعل الخ اقول قوله الضمير للشان اعلم
انه يقع قبل الجملة ضمير غايب يفسرها ويسمى ضمير الشان
اذا كان مذكرا والقصة اذا كان مؤنثا ويعود الى ما
في الذهن من شان وقصة ويجيء تانيثه اذا كان
فيها مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وفانها لا تعمى
الابصار لقصد المطابقة لا لرجوعه اليه ولم يسمع

نحو

مطلب
احوال ضمير الشان والقصة

نحو هو الامير مني غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي
جوازه فقول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر في قوله تعالى
ان تلكما الجنة ضمير الشان والتقدير انه تلكم الجنة وكذا
قول صاحب التلخيص او هي زيد عالم ليس كما ينبغي وله
خواص منها ان لا يكون الا غايبا وان يفسر وان يكون في الجملة
التي تقع خبرا عنه ضمير يعود اليه وان يعطف عليه ان يؤكد
ولا يبدل منه ويقع مبتدا او ما اصله المبتدا وان يحذف
الا قليلا ولا يجوز حذف خبره وان يتقدم خبره عليه
وان يخبر عنه بالذي ويستمر حذفه مع ان المفتوحة
وان يجوز تثنيته وجمعه ويكون لمفسره محل من الاعراب
بخلاف ساير المفسرات وان يستعمل الا في اي مراد منه
التعظيم والتفخيم ولا يجوز اظهار الشان والقصة
وقوله ما ولا النافيتين والفرق بينهما انهما اذا دخل
الاسماء فما لنفي المعارف كثيرا والنكرات قليلا تشبيها
لها بلا ولا لنفي النكرات كثيرا والمعارف قليلا مع تكرير لا
واذا دخلا الافعال فما لنفي الحال عند جمهور واعترض
عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله
من تلقاء نفسي واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء
قرينة خلافه ولا لنفي الاستقبال عند الاكثر
وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاءني زيد لا يتكلم بالاتفاق
مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا يصدر بدليل الاستقبال

وارده

وقوله قد سمع عن العرب الجزم بلا النافية مجاز من ذكر الحال
المحل والسماع في اصطلاح اهل الحديث اذا عدى بعن
يكون قارى الحديث وبعلى اذا قرا احد على الشيخ
وسمع غيره فيقول الشيخ سمع فلان على ذكره في شرح
التبيان واختلف في تعدى سمع الى مفعولين فجوزه
الفارسي ولكن لا بد ان يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت
زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت زيدا اخاك لم يجز
والصحيح تعديته الى واحد ذكره في التنقيح شرح البخاري
واصل نحو سمعت زيدا يقول سمعت من زيد ما قاله
الا انه اريد تخصيص سماع القول بمن سمع منه فاوقع
الفعل عليه وحذف المسموع ووصف المتكلم
الموقع عليه الفعل بما سمع منه او جعل حالا منه لسد
الوصف او الحال مسد المسموع فاستغنى عن ذكره حقيقة
وحكما فلا وجه للمصير الى التقدير وان ذكره شارح في شرحه
الكافية حيث قال لا يخفى انه لا يصح ايقاع فعل السماع
على الرجل الا باضمار او مجاز وان لما ذكره فيه حيث قال
وان الاوفق بالمعنى فيما جعل وصفا او حالا ان يجعل
بدلا بتاويل الفعل بالمصدر بطريق التجريد على ما يراه
بعض النحاة لكنه قليل في الاستعمال ولذا آثر الوصفية
والحالية لانه يفوت المعنى اعنى تخصيص سماع القول بمن
سمع منه وهو ثمرة المجاز الذي ذكره المسموع منه

مقام

مطلب
يعرف فيه احوال
كلمة السماع

مقام المسموع في نكتته لا ما ذكره البيضاوي من انها
المبالغة لانها تنافي سبب اكثر المواضع وهذا التجوز شايع
لا بد له من وجه ينتظم المواضع كلها لان تلك الثمرة والنكتة
لا تحصل الا اذا سيق الكلام مساقه ولذا لم يلتفت اليه
في الكافية وقد جوز البدلية الشريف في شرح المفتاح
بالتاويل المذكور ولا لما ذكره البيضاوي في تفسير قوله تعالى
قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم حيث قال
وذكر الثاني مفعولي سمع وانما صح ان يقال سمعت زيدا
قوله بتقدير سمعت منه ذكره الشريف وابن كمال باشا
ولكن ان صح البدلية قوله نحو جئتك لا يكن له على حجة
قال الرضي ولا منع من ان يجعل لا في قتله للنهي قوله
واعلم انه يدخل على الفعل المضارع آه قوله
يدخل على الفعل المضارع الجازم هو لم ولما الخ
اعلم ان الجزم هو القطع وسميت هذه الحروف جوازم
لقطعها عن الفعل حركته او بعض حروفه اما جزم لم ولما
فلاختصاصها بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحو
ان كل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته اثر فيه وغيره
بحالها بشهادة الاستقراء وتعين الجزم ليكون الاثر
على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لم يعمل حروف التعريف
وحرف الاستقبال الجر بانها بمنزلة بعض الاجزاء لشدة
الامتزاج فكانها غير خارجة عن حقيقته وقال بعضهم

مطلب
يعرف فيه احوال لم ولما فانهما [illegible]

لما كان

لم لما يدخلان الماضي فتقلبانه الى لفظ المضارع ومعنى المضي
وقالوا لو كان لما في الاصل لم زيد عليها ما النافية للتأكيد ففارقت
بذلك لم اوجه احدها انها لا تقترن باداة الشرط فلا تقول
ان لما اضرب ومن ولما يضرب والثاني ان منفيها مستمر النفي
الى الحال ومنع الاندلسي معنى الاستمرار فيها وقال هي مثل
لم في احتمال الاستمرار وعدمه ورجح الرضي الاستمرار لا امتداد
النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب فلا تقول
قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الآن والثالث ان منفي
لما لا يكون الا قريبا من الحال ومنعه ابن مالك وقال عصى ابليس
لا لادم والرابع ان منفي لما متوقع ثبوته واطلقه ابن هشام
وقيده الرضي بان غلب كقد في ان يجاب قال صاحب الكشاف
في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع
دال على ان هؤلاء قد آمنوا فيما بعد والخامس انه يجوز
لما الحذف في الاختيار لدليل واذا دخلت همزة الاستفهام
على لم ولما وهي على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب
الى الاقرار بامر يعرفه واما لا في النهي واللام في الامر فلانهما
يشتبهان لان الشرطية في الفعل واما ان الشرطية فلا
اختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولما قوله والاسماء التي
تضمنت معناها وهي تسعة ظروف كمن وما ومهما واي وبعضها يستعمل
مع ما وعدمها كاين في المكان ومتى للزمان وبعضها لا يستعمل
الا مع ما نحو اذ ما وحيثما وبعضها لا يستعمل مع ما نحو انى والجزم

بكيف

مطلب
يعرف فيه احوال الاسماء
كمن وما ومهما واي باستعمالها

بكيف قول بعض النحاة وباذا واياه لغة ضعيفة وفي شرح الكبير
للكافية والحق انه لا يجب لمجازاة باذا مع ما وعدمها وانما
تضمنت معنى الاسماء معنى ان للايجاز والاختصار لانهم لم احتاجوا
الى ان يقولوا ان تضرب زيدا اضرب وان تضرب عمروا اضربه الى
ان يطول الكلام فاتوا باسم شامل للجميع والمراد بالسببية في الشرط
اعم عقلية او خارجية او جعلية اعتبارية عرفية ولو بوجه من
الوجوه من ان يكون لنفي الجزاء او للاخبار والاعلام به
وما كان منها ظروفا فمحلها النصب بالفعل بعدها وما كان
غير ظروف فقد يكون محلها النصب بالفعل بعدها وقد يكون
الرفع بالابتداء والخبر فعل الشرط او فعل الجزاء او المجموع
والصحيح الاول ذكره في المغني والاكتفاء بالضمير في الشرط
نحو من يأت فاني آتيك ربما يرجح الفاعل على الثاني وقد يكون
الجر نحو بمن تمرر امرر واما اي فمعرب يقع مبتدأ ومفعولا به
تضرب اضرب ومصدرا مثل اي ضرب تضرب اضرب وظرفا
مثل اي يوم تخرج اخرج ومجرورا مثل بايهم تمرر امرر ومحل
نصب على الحال او الظرف قوله فيحذف حركة الواحد حكي عن
ابن السراج انه شبه الجوازم بالدواء والحركة بالفضلة التي
يخرجها الدواء كما ان الدواء ان صادف فضلة في الجسم اخرجها
والا فمن نفس الجسم فكذلك الجوازم اذا دخلت على الفعل
فان وجدت حركة حذفتها والا فمن نفس الفعل كما في الناقص
لان السكون علامة الاعتلال على حالة الرفع فان قيل الضمير اسم

مطلب
الجزم بكيف واذ واذا

سببية الشرط

اعرب

تشبيه ابن السراج الجوازم
بالدواء

على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر جزئيته في باب الفعل
جزئية الحكمية كما اشار اليه بقوله وكان اواخر هذه اي
اذ الفاعل كالجزء فاذا كان ضميرا متصلا كان في كمال الامتزاج
فيعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزءا لزم تخلل العقد بين الاعراب
فلا يحتاج الى زيادة حرف قيل هو ذو جهتين كالنعامة فاعتبر
في امتناع تخلية الاعراب كونه اسما على حدة وفي جواز الفصل
كونه جزءا قال ابن مالك حذف نون الرفع في موضع الرفع
لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه
كالواو في جمع المذكر قيل فيه نظر لان الواو هذه قد تحذف
في نحو اغزن وارمن فلا يثبت على كل حال وحيث انضم
ما قبلها دال عليها وكانها لم تحذف ولكن ان يقول كاف التشبيه
لا عموم لها كلفظة نحو بخلاف لفظة مثل فانها توجبه
روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال اقول ايماني كايمان
جبرائيل ولا اقول مثل ايمانه لاقتضائه العموم ذكره
في المسايرة لابن همام وقال القشيري في قوله عليه السلام
من توضا نحو وضوئي لفظة نحو لا تقتضي العموم بخلاف
مثل وفي النجم الوهاج في حديث اذا سمعتم المؤذن
فقولوا مثل ما يقول لان لفظة مثل تقتضي المساواة من كل
وجه وفي شرح المنار لابن الملك لو قذف رجل رجلا
بالزنا فقال الآخر كما قلت يحد الآخر لان كاف التشبيه
لا يوجب العموم في محل يقبله كما قال علي رضي الله عنه وما لم

كذا بيننا

نون التثنية

مطلب يعرف فيه هل يكون الضمير جزءا من الفعل ام لا

واو جمع المذكر

كاف التشبيه للتمثيل عام لا غيره

كذا بيننا وفي شرح البديع للاصفهاني الحديث [illegible]
لم يصح قصه كما في بعلبك وهو اسم بلد والبعل في الاصل
الزوج ثم جعل علما للصنم الذي يعبده اهل هذه البلدة وهو
مصنوع من ياقوتة حمراء وبين يديه اصنام صغار وقيل هو
اسم صنم قوم الياس النبي عليه السلام وكان طوله عشرين ذراعا
وكان له اربعة وجوه وقيل البعل اسم امرأة يعبدونها
من دون الله تعالى والبك كسر العنق ومنه سمي الكعبة ببكة
لكسرها اعناق الجبابرة والزوج ايضا والشق ومنه
البكة لانها تشقق من الفردوس قوله وجاء لم في الفرد
غير جازمة وهو في الناقص اكثر كقول الشاعر لم الجع
لم تدع وقوله لم ياتيك وقوله كأن لم ترى وقد يجيء بمعنى
الاتباع بتمامها وقوله وجاءت ايضا مفصولا بينهما وبين
المجزوم كقول الشاعر فاصبحن مغانيها قفارا رسومها
كأن لم سوى اهل من الوحش تؤهل المغاني جمع مغنى
والقفار جمع قفر وهي المفازة التي لا نبات فيها ولا ماء والرسوم
جمع رسم وهو الاثر والوحش خلاف الانس والمعنى صارت
منازل الحبيبة قفر آثارها كأن لم تؤهل ولم تؤنس سوى
اهل من الوحش مغانيها اسم اصبحن وقفارا خبرها ورسومها
فاعل قفارا لان قفارا مؤول بالمشتق وكذا كل جامد يعمل اذا اول
بالمشتق كقولهم زيد اسد ابوه اي مجترئ ابوه كذا ذكره ابن
مالك في التسهيل ويجوز ان يكون بدل الاشتمال من مغانيها

مطلب بعلبك

مطلب تسمية الكعبة شرفها الله ببكة

مقام يعرف فيه عدم الجزم بلم جائز وما يراد سواله

فصل بين لم ومجزومه

عمل الجامد اذا اول بالمشتق

وكان لم اخبر بعد خبر لا صحبت والكستها دانه فصل بين لم
ومجزومها وهو تذهل وقوله وجاء حذف المجزوم بعدها كقول
الشاعر واحفظ ودیعتك التى استودعتها يوم الاعارب
ان وصلت وان لم اى وان لم تصل الى احفظ وديعتك التى
جعلت وديعة عندك يوم التباعد سواء وصلت او لم
والاعارب الاعارب بعين المهملة والراء المعجمة والغين المعجمة
والراء المهملة بمعنى وهو التباعد **قوله** واعلم انه يدخل على
الفعل المضارع الخ **اقول** تقول وهو ان ولن وكي واذا
قال الفراء اصل لن لا فابدل الالف نونا وقال الخليل
لا ان فقصر كايش فى اى شئ وقال سيبويه بانه حرف
برأسه لا اصل له اذ لا معنى لمصدرية ما بعدها ولانه يمنع عن
تقدم معموله عليه بخلاف ما فى خبر ان والخليل يقول
لا يبعد ان تغيير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه معنى وحكما
اذ هو وضع مستانف وهكذا قال الفراء حيث تغير لا نفى
بعد الابدال الى افادة النفى المؤكد وقال بعض النحاة
ان النصب بعد لن باضمار ان وليس بجيد وقال
اكثر البصريين انه ناصب للفعل تارة وحرف جر اخرى
فهو اذن مشترك قيل هو الاقرب الى الحق واصل اذن
قيل اذان مخفف وقيل اذ الظرفية والنون عوض عن
المضاف اليه وقال بعضهم انه ناصب باضمار ان وليس بجيد
قوله لكونه مشابها لان اى فى المصدرية والصدرية **قوله**

[Margin: مطلب يجي حذف المجزوم]

[Margin: مطلب يعرف فيه استعمال لن وكي واذن وسائر اخواتها]

[Margin: وفي كي اختلاف قال الكوفيون انه ناصب بنفسه وقال الاخفش انه حرف جر بمعنى اللام والنصب بعده باضمار ان وليس بجيد]

[Margin: حركات]

فيبدل الخ الضمة فتحة اعلم ان الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة
على نفس الحركة لا يشترط كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجردة
عن التاء فانها القاب البناء عند البصريين واما الكوفيون فيطلقون
القاب البناء على الاعراب او بالعكس والمراد ان الحركات البنائية
لا يعبر عنها البصريون الا بهذا الالقاب لا ان هذا الالقاب
لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقون فيطلقونها على
الحركة الاعرابية ايضا فلا يخفى ما فى قوله فان قيل الخ
وقوله والضم والفتح الخ من عدم الورود وعدم المقابلة
الحصر ثم اعلم ان الابدال والتبديل اذا استعملا بالباء
لا تدخل الباء الا على المتروك فاذا قيل ابدال او تبديل الخبيث
بالطيب يكون المعنى اخذ الخبيث واعطى الطيب ذكره
الاول فى السراج الوهاج وشرح الوجيز للمحلى والثانى
فى حاشية تفسير القاضى لابن التمجيد والتعديل
فعلها على ما بحج ذكره الينابيع وشرح الكاف للشارح
وشرح مختصر الوقاية لابى المكارم وعلى ما ذكره ابن التمجيد
لا تدخل الباء فيه الا على المأخوذ وفى الاستبدال الخلاف
على العكس وقال المحلى فى قول الوجيز ابدالها كان
غريبا باوضح ادخل الباء على المأخوذ موافقا لكن الاستعمال
العرفى وان كان خلاف المعروف لغة وقال الدميرى
فى قول المنهاج ولو بدل صادا بظاء لم يصح صوابه
بالعكس لان الباء تدخل على المتروك ثم قال وحكى

[Margin: مطلب يعرف فيه احوال اواخر الفعل الفتح والضم والكسر]

[Margin: ابدال وتبديل]

[Margin: استبدال]

لان المجزوم في الافعال بمنزلة المجرور في الاسماء معناه ان المضارع
لما اشبه الاسم اعرب بالرفع والنصب وتعذر الجر فجعل الجزم
عوضا عنه فصار الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء
وقوله ومعنى لن نفي الفعل مع التاكيد قال ابن مالك قول الزمخشري
في انموذجه لن لتاكيد نفي ضعيف وحامله عليه اعتقاده الباطل
ان لا يرى الله تعالى جعلنا الله من اهل الرؤية قال الامام
الحدقي والزمخشري من العدول وشهادة الاثبات تقدم
على شهادة النفي فحامل اعتقاده انه لا يرى الله تعالى ثبوت
ان لن لتابيد النفي قوله ومن الجوازم لم الخ لان المضارع
اقول قوله لان الاصل في البناء السكون لان البناء ضد الاعراب
والاصل في الاعراب الحركة فضده يكون بالسكون ولان الحركة
زيدت في المعرب للحاجة اليها ولا حاجة الى الحركة في المبني اذ لا يدل
على معنى وقوله وفتحها لغة وهو لغة سليم بالتصغير قبيلة
من العرب وهذا الفتح كالجر في بعض اللغات وقال ابن مالك
ان عطلا بفتحها لكن يشترط ان يكون داخلة على الفعل
نحو احسنت الي لا كافيك في قوله جاز سكونها وهو لغة قريش
وهو مع الواو والفاء اكثر لان اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما
على حرف واحد فصار الواو والفاء بما بعدهما وحرف المضارعة
ككلمة على وزن فخذ وكتف فتخفف بحذف الكسرة واما ثم فتحمل
عليهما لكونها حرف عطف مثلهما وقوله وقرئ فلتفرحوا بالتاء
خطابا وفي بعض الكتب خص النبي عليه السلام هذه القراءة

الواحدي عن ثعلب عن الفراء في قوله تعالى بدلناهم جلودا غيرها يدل على
صحة عبارة المصنف ويشهد بذلك قول الطفيل بن عمرو لما اسلم
في وصف النبي عليه السلام وبدل طالع نحسي بسعدي وقال الشارح
في شرح الكشاف والتبديل استعمال الفعل يعدى الى مفعولين
بنفسه نحو اولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات فاردنا
ان يبدلهما ربهما خيرا المعنى يجعل الحسنات بدل السيئات ويعطيهما
بدل ما كان لهما خيرا منه واخرى يعدى الى مفعولين بنفسه والى
المذهوب بالمبدل منه بالباء ومنه قوله تعالى وبدلناهم بجنتيهم
وآخر يعدى الى مفعول واحد مثل بدلت الشيء اي غيرته ومنه
فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه الآية ويناسبه ما ذكره الترمذي
في الفرق بين التبديل والابدال من ان التبديل عبارة عن
تغيير الشيء مع بقاء عينه والابدال رفع الشيء ووضع
غيره مكانه وقوله ويسقط النونات لانها علامة الرفع
هذا ما ذهب اليه الجمهور وذهب الاخفش الى ان هذه النونات
دليل الاعراب المقدر قبل هذه الحروف ففي هذه لا يكون
الاعراب بالحروف بل بالحركة والسكون المقدرتين وقال
الفاضل في هذه الافعال معرفة ولا حرف اعراب اما النون
فلسقوط العامل واما الحروف فلان كلا منها فاعل اما الاول
فلتثقلها بحركة ما بعدها وليست فيها عندي شيء تعذر وهو مما
يعجب السامع واثبات النون مع الناصب لغة قليلة
جائت في الاحاديث الصحيحة ذكره في شرح المشارق

وهو

رتبهامه

مطلب يعرف فيه فرق الابدال والتبديل

بالحركات بل بالحركات والسكنات المقدرتين

نون الاعراب

عجيب

مع ان جميع القراءات كذلك لانه يرد قراءة يعقوب والسند والرواية
الى النبي عليه السلام ولم تقرا من اختيار نفسه لانه على خلاف
قياس مشهور في العربية باقي القراء يقرؤن من اختيار انفسهم
بالتادل لانه على قياس العربية ولما كان النبي عليه السلام مبعوثا
الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر وقد
يقال معنى هذه قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم انها عادة
قبل العرضة الاخيرة والافضل القراءات قراءته وقيل كل واحد
من السبع المتواترة نسبة واهل الى اللغة لاستشهاد بها
وتفرده فيها باحكام خاصة في الاداء واما غيرها فاذا اظهر فيه
امر الرواية ولم يشتهر بها احد نسب اليه عليه السلام وان يلزم
من ذلك اعتباره وهذا هو الصحيح ذكره الشريف في شرح الكشاف
وقوله وفي الحديث قوموا فلاصل لكم الخ وفي التنزيل ولنحمل
خطاياكم قال قلت قد خرج ابو حنيفة رحمه الله في تصريفه
بحل في هذا حيث قال فيه غير انه لا ياتي الوجهان للمتكلم
في المعروف من الامر والنهي قلت معنى كلامه انه لا يحسن من غير
تاويل لئلا يلزم اتحاد الآمر والمأمور والناهي والمنهي
والامر وروده في الاستعمال كثيرا لا يكاد يصح انكاره مثل
قولهم فلنشرع فلنجب فلنرجع وغير ذلك فهذا فيه الشريف
قول السكاكي فلنعينها بقوله اي اذا كان السابق في
الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينها اشارة الى ان
صيغة الطلب ليست على حقيقتها بل المراد بها الاخبار

على وجوب

على وجوب التعيين على من يعود المذكور وقال ابن مالك في
الشواهد روي فلاصل بحذف الياء وثبوتها مفتوحة
وساكنة ووجه ان اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي
والفعل بعدها منصوب بان مضمرة وان والفعل في
تاويل مصدر مجرور واللام ومصحوبها خبر مبتدا محذوف والتقدير
قوموا فقيامكم لاصلي لكم ويجوز على مذهب الاخفش كون الفاء
زائدة واللام متعلقة بقوموا وعند حذف الياء لام امر ولام
المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال
ورواية من اثبت الياء ساكنة يحتمل كون اللام لام كي وسكنت
الياء تخفيفا وهو لغة مشهورة وان لام امر وثبتت الياء في
الجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح وقوله مع التنصيص قال صاحب
الكشف في شرح الكشاف يقال نص به ونص عليه واصله
ان يتعدى بنفسه ومعناه الرفع البالغ ومنه منصة العروس
ثم نقل في الاصطلاح الى الكتاب والسنة والى ما لا يحتمل الا معنى
ومعنى الرفع في الاول ظاهر وفي الثاني احد لازم نص هو الظهور
ثم عدي بالباء وتعلق فرقا بينه وبين المنقول عنه وجاز ان
يكون تعديته بالباء لتضمنه معنى الاعلام وبعلى لتضمنه معنى
الاطلاع ونحوه والتنصيص مبالغة فيه وقوله كقوله صلى الله
عليه وسلم لما خذوا مصافكم المصاف في المعجم وتشديد
الفاء جمع مصف وهو الموقف في الحرب قال الشيخ ابو حيان
في شرح التسهيل معترضا على ابن مالك في نقضه قواعد

مطلب التنصيص

النحو بما جاء في الحديث مما يخالفها لم يعهد لاحد من ائمة العرب لا من البصريين
ولا من الكوفيين الاستشهاد بما ورد في كتب الاحاديث على
المسائل العربية وسر ذلك ان الحديث غير متحقق كونه بلفظ
النبي عليه السلام فانه لم يدون الا في القرن الثاني وكانت
الرواة يتروون الحديث بالمعنى وفيهم الاعجمي والمولود ممن
يحسن العربية فدخل في الحديث لحن كثير ثم دون على حسب
ما سمع من الرواة وقد يقال فتح هذا الباب يؤدي الى الاختلال
لان الائمة نالوا بعض الاحكام الفقهية بلفظ الحديث
الا يرى انهم قالوا وقال في جواب اختار اختار نفسي محض
طالوع على خلاف القياس بحديث عائشة رضي الله عنها
لابل اختار الله ورسوله ومثله كثير وقد استدل باعلا
اخلال كثرة التكرار وتتابع الاضافة بالفصاحة بقوله
عليه السلام ان الكريم آه وقوله لقول محمد تفد نفسك آه
المراد بالفداء الدعاء والنفس ذات الشيء وحقيقته
ثم قيل للروح لانه نفس الحي وللقلب لانه محل الروح
او متعلقه وللدم لان قوامها به وللنسيم لفرط حاجتها
اليه وللرأي في قولهم فلان يؤامر نفسه لانه ينبعث
عنها او يشبه ذاتا تأمره وتشير عليه وللحقد في قولهم
ثلاثة انفس فيذكرونه لانهم يريدون به الانسان والعيال
بفتح التاء الفساد يقال تبله الحب بالكسر اي اسقمه وافسده
والهلاك يقال تبلهم الدهر اي اهلكهم وفي اللبيب التبال

وتمام الحديث ان الكريم ابن الكريم ابن الكريم

مطلب نفس

الوبال

الوبال ابدلت الواو تاء ومنع المبرد حذف اللام وبقاء عملها
حتى في الشعر وقال في البيت لانه لا يعرف قائله مع احتمال
ان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك لكنه حذف الياء
اكتفاء بالكسرة يعني يا محمد كل النفوس فداء لنفسك حتى حفظك
عن فساد في شيء من الاعراب محمد منادى مضموم حذف
حرف ندائه اي يا محمد وتفد فعل فا على كل نفس مفعوله لنفسك
واذا ظرف وما زائدة ومن متعلقة بخفت وتبالا مفعول
خفت وفاعله التاء وقوله واجاز الفراء في المغني اللبيب وهذا
الذي منعه المبرد في الشعر اجازه الفراء في الكلام لكن بشرط
تقدم قل وجعل منه قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة
اي ليقيموها ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه
ان ذلك يقع في النثر قليلا هذا القول الحريري كقوله قلت
لبواب لديه دارها تيذن فاني حمؤها وجارها اي لتاذن
فحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس بحذف ضرورة
لتمكنه من ان يقول ايذن انتهى قيل وهذا تخلص من ضرورة
والى ثبات همزة الوصل في الوصل وليس كذلك لانها بيان ل
لا بيت مصرع فالهمزة في اول البيت لا في حشوه تحل ها
في بحو قطع لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق
على الراقع والجمهور على ان الجزم في الامر مثله في قولك
ائتني اكرمك وقد اختلف في ذلك على ثلاثة اقوال
احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى

مطلب حذف لام الامر والفصل بجزم

تنبيه جواب الامر

اى الشرطية كما ان اسماء الشرايط انما جزمت كذلك والثاني
للسيرافي والفارسي انه بالطلب لنيابته مناب الجواز
الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك
ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه والثالث للجمهور
انه بشرط مقدر بعد الطلب وهذا ارجح من الاول لان الحذف
والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في
التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ايضا فان تضمن
الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير ومن الثاني
لان نايب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى
الشرط وابطل ابن مالك مع الاكثر ان يكون الجزم في
جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف
احد من المقول له عن الامتثال ولكن التخلف واقع واجاب
ابنه بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى
كل فرد فيحتمل ان الاصل يقيموا هم ثم حذف المضاف
واتيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل
وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان
مطلقا بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قال له الرسول
عليه السلام اقم الصلوة اقامها وقال المبرد التقدير قل
لهم اقيموا يقيموا بالجزم في جواب اقيموا المقدر لا في جواب
قل ورد ان الجواب لا بد ان يخالف المجاب اما في
الفعل والفاعل نحو ايتني اكرمك او في الفعل نحو اسلم

تدخل الجنة

تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا فيهما
وايضا فان الامر للمواجهة ويقيموا للغيبة وقيل يقيموا
مبني لحلوله محل اقيموا وهو مبني وليس بشيء وقوله والشرط
لا يلزم ان يكون علة تامة جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال
اذا كان يقيموا جواب الامر فيكون مجزوما بان مقدرة ويكون التقدير
قل لعبادي فانك ان تقل لهم يقيموا الصلوة فيقع قولك يقيموا جزاء
الشرط وهو غير جائز لان الشرط ينبغي ان يكون علة للجزاء
كما ان الاتيان علة للاكرام وظاهر ان القول ليس علة لاقامة
الصلوة لجواز توقفه على شيء آخر كالتوضي وتوجه القبلة وستر
العورة وغيرها فاجاب بقوله والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة
للجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا
على شيء آخر والمذكور في الاصول ان كلمة ان قد غلبت في السببية
فدلت على ترتب الثاني على الاول وانها تستعمل في الشرط الذي
هو جزء آخر من العلة التامة فيتعقبه الجزاء قطعا ولا يخفى ان
المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك ان الضرب الثاني مترتب
على الضرب الاول يحصل جزما بعد حصوله لا انه يتوقف عليه
وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو
مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى قل لعبادي الذين
ففيه اشارة الى ان حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله تعالى
والايمان ان يكونوا بحيث يترتب امتثالهم على اداء امره عليه السلام
ومن لم يدرك هذه النكتة اختار اضمار الجازم واحتاج الى

الى تقدير القول اى قل لهم قولى لك ليقيموا او لزمه ان اضمار الجازم
ونظير اضمار الجار فى مثل قول رؤبة بالجر فى جواب من قال كيف
اصبحت فان الجزم فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء وحروف
فى ان اضمار الجار ضعيف لا يحمل عليه نظم القران وقد يجاب ايضا
بان الجزم على التشبيه بالجواب كما قيل فى قوله تعالى كن فيكون
بالنصب قوله لان امر المخاطب اكثر استعمالا لان الغائب
لبعيد عنك اذا اردت ان تامر امرت ان يودى اليه انك تامره
نحو قولك يا زيد قل لعمرو وقم ولا يحتاج الحاضر الى ذلك فكان
اكثر استعمالا بانك تحتاج فى امر الغائب اليه ولا يلزم فى امر
الحاضر امر الغائب كذا فى شرح المفصل **قوله** وضعها اى من الجوازم
لا الناهية آه **اقول** قوله وهى التى يطلب بها ترك الفعل اعلم ان
العلماء اختلفوا فى النهى فقد ذهب جماعة من المتكلمين
الى ان المقصود بالنهى ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر
الى الوهم لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون مقدورا
للعبد ولا حاصلا بتحصيله فيكون عبثا بل المطلوب به هو
كف النفس عن الفعل وذهب جماعة اخرى منهم الى ان المطلوب
بالنهى هو عدم الفعل وهو مقدور للعبد باعتبار
استمراره اذ له ان يفعل الفعل فيزول استمرار عدمه وله
ان لا يفعله فيستمر عدمه ثم النهى يستعمل لمعان وهى التحريم
والكراهية والتنزيه والتحقير وبيان العاقبة والياس
الشفقة والاتية فمذكورة فى الاصول وقوله واسناد النهى

مطلب النهي

اليها

حكميا

اليها مجازا عقليا لتجاوزه عن مكانه الاصلى بحكم العقل ويسمى مجازا
ايضا وان كان يقع فى الاضافة والايقاع لتعلقه بالحكم
اما ظاهرا او تقديرا او لان الحكم اشرف ومجازا فى الاثبات وان
كان يقع فى النفى لان المجاز فى النفى فرع المجاز فى الاثبات على ما
ذكره الشارح او لان النفى ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا
على ما نقل عنه واسنادا مجازيا باعتبار الشرح او باعتبار
ان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ويقابله المجاز اللغوى المسمى
بالمجاز فى المفرد بمعنى ما ينسب الى الوضع مطلقا فيتم العرفى والشرعى
والاصطلاحى وبمعنى ما ينسب الى الوضع الغير الشرعى فيعم العرفى
والاصطلاحى وبهذا يندفع ما يقال قد تقرر فى الاصول ان اللغة
اصل لا يتصور النقل اليه فلا يقال منقول لغوى على انه قد قيل
ذكر فى التلويح ان الكتاب فى اللغة اسم للمكتوب وظاهر انه منقول
اليه من معنى الكتابة كما صرح به صاحب فصول البدايع حيث قال معنى
الكتاب لغة الكتابة ثم جعل اسما للمكتوب ثم غلب فى عرف الشرع
على القران ثم المجاز العقلى على تعريف السكاكى هو الكلام
المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التاويل
افادة للخلاف لا بواسطة وضع وعلى تعريف صاحب التلخيص
واسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ملابس له
غير ما هو له بتاول لقولهم عيشة راضية وسيل مفعم وجد
جده ونهاره صايم ونهر جار وبنى الامير المدينة ونحو ذلك

عقلي

عدل وقولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف بالمصدر مجاز
وان لم يكن عند صاحب التلخيص مجازا ولا حقيقة وكذا نحو
الكتاب الكريم والاسلوب الحكيم مما وصف بوصف محدثه وصاحبه
والضلال البعيد والعذاب الاليم مجاز اسنادا الى المصدر الذي
يلابسه فعل الفرس افعال فاعله ونحو قوله تعالى شقاق بينهما
ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل
الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار وقوله تعالى
ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت ليله واجريت النهار
وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية وكذا قوله
اولئك شر مكانا واضل سبيلا مما جعل الفاعل المجازي
تمييزا والمجاز العقلي قد يدل عليه صريحا وقد يكون كناية
كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل
الهموم مخوفة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس
ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي
وصاحب التلخيص ولكن هذا على ذكر منك فانها فوائد جليلة
قوله واما الامر اه اقول اعلم ان العلماء اختلفوا في ان
صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل
للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على
جهة الاستعلاء وقيل هو مشترك بينهما لفظا وقيل بالتوقف
بين كونها للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك
اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة

موضوعة

موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاول
والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ثم الامر يستعمل لمعان
مختلفة وهي الايجاب والندب والتاديب والارشاد والاباحة
والتهديد والامتنان والاكرام والتعجيز والاهانة والتسوية
والدعاء والتمني والاحتقار والتكوين والقلة الحصول
قوله فهو جار على لفظ المضارع الجريان في الاصطلاح يستعمل
لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدأ او موصوفا
او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل
على الفعل اي موازنته اياه في الحركات والسكنات وجريان
المصدر على الفعل اي تعلقه بالاشتقاق وجريان الامر
على المضارع المجزوم في الحركات والسكنات وكل من هذه المعاني
اصطلاح مشهور فلا يلزم الابهام من الحد كما قال الرضي
في شرح الكافية لان المذكور هو المعنى الاخير لا مطلق الجريان
قوله وقد جاء في المتكلم قليلا وذلك كقوله لا اريتك هنا
والمنهي هو المخاطب اي لا تكن هاهنا حتى لا اراك كقوله تعالى
ولا يصدنك عنها من لا يؤمن بها فقول القاضي في تفسير قوله تعالى
فلا يقربوا المسجد الحرام وفيه دليل على ان الكفار مخاطبون
بالفروع ليس على ما ينبغي لان الظاهر ان المشركين لا ينزجرون
بهذا النهي والمراد خطاب المؤمنين اي لا يمكنوهم من
ان يقربوا المسجد الحرام لان صدر الاية وضمها خطابهم وهو
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا وقوله تعالى وان خفتم عيلة الاية

قوله واصل افعل لتفعل فحذفت اللام لكثرة الاستعمال قيل عليه
لو كان الحذف للكثرة لما حذف فيما قل استعماله نحو اغلوط
واعلنكك وتغلوط اى تلزم وتعلنكك اى تجتمع قياسا على حذف
النون فى لم يك دون لم يصن وحذف الالف فى لم أبال دون
لم أعال وحذف الالف والنون فى انعم صباحا دون انعم بالا وحذف
وحذف الهمزة فى ويلمه دون ويل اخته لكثرة الاستعمال
فى السوابق وقلته فى اللواحق وايضا لو كان الامر كذلك كما
والتقضى الاعراب فيكون مبنيا كالاسم وليس لهم ان يقولوا
بتقدير حرف المضارعة لانه من جملة الصيغة وليس المراد
بكثرة الاستعمال فى مثل قولهم حذف لكثرة الاستعمال انهم تكلموا به
على الاصل ثم خففوه لان ذلك يستلزم تعوده فى كلامهم
كذلك كثيرا وانما المراد انهم علموا انه يكثر استعماله ففعلوا
ذلك من اول الامر ان قلنا انهم الواضعون وان قلنا ان الله تعالى
علمهم ذلك فاوضح قوله وليس بالوجه وصاحب مغنى اللبيب
ذكره وجها وقال ويقويه اقول لان الامر معنى محققه ان يؤدى
بالحرف ولانه اخو النهى ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل
انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا
خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت
يا ابن خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة
فلتفرحوا وفى الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول
اغزو واخش وارم واضربا واضربوا واضربى كما تقول فى الجزم

ولان

ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاءات
مجردة عن الزمان كبعت واعتقت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك
افعالا بان تجردها عارض عند نقلها عن الخبر فلو يمكنهم ادعاء
ذلك فى نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وفيه تشكل فعليته وان
ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل قوله
لان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار فلا يعمل مضمرا كما لا يعمل
قيل عليه ان الجازم يعمل مضمرا كما بعد الامر والنهى والاستفهام
وغيرها فلم لا يجوز ان يعمل ههنا مضمرا فتأمل قوله وتأتى
بصورة الاتيان متعديا ولهذا تقول اتيته من باب رمى واتيانا
ايضا والتوتة اتوة لغة فيه وقوله تعالى انه كان وعده مأتيا
اى اتيا كما قال حجابا مستورا اى ساترا وقد يكون مفعولا
لان ما اتاك من امر الله فقد اتيته وتقول آتاه آتاه اى اعطاه
وآتاه ايضا اتى به ومنه قوله تعالى آتنا غداءنا اى ائتنا به ذكره
فى الصحاح فقول الفاضل فى تفسير قوله تعالى فاجاءها المخاض
وهمزة الاصل منقول من جاء لكنه خص بالالجاء فى الاستعمال
كاتى واعطى ليس على ما ينبغى ان ابا حيان ذكر ان اتى بمعنى اعطى
مما بنى على افعل وليس بمنقول ومن اتى بمعنى جاء وذكره فى الصحاح
ايضا وتاج المصادر وديوان الادب اجأته اى جئت به
واجأته الى كذا بمعنى الجأته اليه وقد يعدى الى الثانى بالباء
بالباء مثل اتيته بالبكة فقوله تعالى الان يأتيهم الله يحتمل
الوجهين وكان هذا اراد من قال ان الاتيان يجى لازما

وتتعديا ولانه يحتملها فقول الصحاح فالاتيان المجيء مع ان القوم فرحوا
ان المجيء يصير لازما وتتعدى بالياء على ما ينبغي قال الراغب المجيء اعم
لان الاتيان مجيء بسهولة ويقال جاء في الاعيان والمعاني
ولما يكون مجيئه بذاته وبامره ولمن قصد مكانا او عملا او زمانا
ذكره الطيبي في سورة مريم وذكر في سورة النحل عنه الاتيان قد
يقال للمجيء بالذات وبالامر وبالتدبير وفي الخير والشر وفي الاعيان
والاعراض وذكر الزمخشري ان اتى يجيء بمعنى صار كما في قولك
جاء البناء محكما بمعنى صار قوله تستعمل لفظ الجمع للواحد
الخ قال الرضي في شرح الكافية والشارح في المطول لم يجيء
ذلك اي الجمع للواحد تعظيما للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما
هو استعمال المولدين وقد سبق في اوايل بحث المضارع
ما يتعلق بهذا ثم الاولى ان يجعل ارجعوني من قبيل رب ارجعون
اعني افادة تكرير الفعل مقام جمع الفاعل للملابسة التي بينهما
على معنى ارجعني ارجعني وارحمني ارحمني قال
علاء الدين البسطامي في شرح اللباب من هذا القبيل عندي
قوله تعالى وكل في فلك يسبحون فاندفع ما قيل كيف جمع بالواو
والنون مع انه ليس من صفات العقلاء واسمائهم ثم اختلفوا
ان ابنية الجمع هل يصح اطلاقها للاثنين فيه مذاهب احدها
لا يصح ثانيها يصح حقيقة ثالثها مجازا رابعها وهو للامام يصح
ويصح للواحد ايضا والخلاف في نحو رجال ومسلمين وضربوا
واضربوا الا في لفظ جمع ج م ع ولا في نحن فعلنا ولا في نحو فقد

صغت قلوبكما فانه وفاق كذا في المنتهى ذكره في شرح العضد كما
ذكره الزمخشري في تفسير قوله تعالى الحج اشهر معلومات وان اسم الجمع
يشترك فيه ما وراء الواحد بدليل فقد صغت قلوبكما السيد الصحيح
فان قيل قوله هذه الاية موافقا القول الشريف في اوايل شرح الكشاف
على خلاف قول التفتازاني في شرح تفسير هذه الاية موافقا
لقول الشريف في اوايل شرح الكشاف في تعريف المسند من شرح
المفتاح موافقا لما في مفصله يدل على ان المختار عنده المذهب
الثاني قلنا اجاب عنه صاحب الكشف حيث قال هذا على ظاهر
خلاف مذهبه المذكور في مفصله ومذهب الجمهور الا انه قد
يذكر الوجه المرجوح في معرض الجواب وهو جائز في اداب المناظرة
ذكره التفتازاني ومن هنا تبين ان ما ذكره الرازي في اول
تفسير الفاتحة من انه جرت عادة المصنفين انه اذا كان له في
مسئلة راي اطلق القول به وقيد غير رايه بالنقل ليس بمعول
عليه وبقي هنا فايدة ذكرها في الفتوحات المكية في باب الاحد
والثلثين ومائة في مقام ترك العبودية حيث قال لما وصلت
الى هذا المقام نمت فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
في المنام وقد سألني سائل ما اقل الجمع في العدد فكنت
اقول له هو عند الفقهاء اثنان وعند النحاة ثلثة فقال
عليه السلام اخطأ الفريقان فقلت له يا رسول الله فكيف
اقول فقال ميز العدد ثم اخرج خمسة دراهم بيده المباركة
فرمى درهمين على حدة ورمى ثلثة على حدة وقال ينبغي

لمن سئل في هذه المسئلة ان يقول للقائل عن اى عدد تسأل
عن العدد المسمى شفعا او عن العدد المسمى وترا ثم وضع
يده المباركة على الدرهمين فقال هذا اقل الجمع في العدد الشفع
ثم وضع يده المباركة على الثلثة وقال هذا اقل الجمع في العدد الوتر
وقوله كقوله الا فارحموني يا آل محمد اى فارحمني تمامه فان
لم اكن اهلا فانتم بها اهل **قوله** فزيادتها ساكنة لفتنة بوجه
اقول لما يلزم من الوقوع فيما فرّ منه **قوله** سميت همزة وصل **اقول**
لانها للتوصل بها الى النطق بالساكن وقيل لانها تسقط
في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها تقول كتب اسمك فسقطت
همزة اسمك فاتصل التاء بالسين **قوله** ثم استشعر عترا ضا
بان الكوم آه **اقول** قوله فذهب البصريون الى انه هو التاء الثانية
لان الاولى حرف المضارعة وقول ابى البقاء في معرب تعالى فان تولوا
فان الله عليم بالمفسدين يضعف كون تولوا فعلا
مضارعا لان حرف المضارعة لا تحذف فاسد لان المحذوف
الثانية وهو قول الجمهور والمخالف في ذلك هشام الكوفي
كذا في المغني **قوله** واعلم انه متى كان فاء افتعل صادا **اقول**
لان حروف الصفير وانما سميت الصفير لانك اذا وقفت على الزاء
والسين والصاد باتيان همزة في اوائلها وقلت ازس
اص سمعت صوتا يشبه الصفير لانها تخرج من بين الثنايا
وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك ويأتي كالصفير وانما لم يدغم
حروف الصفير في غيرها كي لا يخل على الصفير **قوله** وحروف ضوى

مستفراه

مستفراه يقال ضوى الرجل اذا ضعف بدنه والمتشفر من التعبير
بمنزلة الشفة من الانسان وانما لم يدغم فيما يقاربها لزيادة
صفتها على صفة غيرها اما الضاد ففيها استطالة وفي الواو
والياء لين وفي الميم غنة وفي الشين والفاء تفشى اى انتشار
لزيادة رخاوتها وفي الراء تكرير فلو ادغمت في مقاربها
لزالت صفتها لعدم هذه الصفة في مقاربها وانما قال
فيما يقاربها لانها تدغم في مثلها **وقوله** وهذا عكس قياس
الادغام اذا قصد ادغام احد المتقاربين في الآخر فلا بد
من قلب احدهما ليصير الحرفان من جنس واحد ليتحقق الادغام والقياس
قلب الاول لان الساكن بالتغيير اولى الا لعارض كما
في اذبح عتودا فانه اذا اريد ادغام الحاء في العين تقلب
العين حاء لان العين ادخل في الحلق من الحاء فلا يدخل
الحاء في الادخل في الحلق للاستثقال والعتود من اولاد
المعز ما رعى وقوى واتى عليه حول والجمع اعتدة وعدان
تاء الافتعال **فانها** تقلب الى الحرف الذي قبلها والا ينعكس بعد
هذا الدليل **وقوله** رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد
اى انما ارتكب عكس قياس الادغام ولم يقل اطلع واطرب
لرعاية صفير الصاد وعدم ادغام حروف الصفير في غيرها
في اصطلح ورعاية استطالة الضاد وعدم ادغام حروف
ضوى مشفر فيما يقاربها في اضطرب وضعف اطجع لزوال
استطالة الضاد **قال** في شرح الهادي يقال اضطجع واطجع ويقيل

مطلب حروف الصفير

وطويل لانه طال فادرك مخرج اللام وقوله وقرئ في بعض الشواذ
ونخسف بهم الخ اعلم ان الضاد لا تدغم الا في مثلها وقرئ
في بعض الشواذ بادغامها في الشين وهو رواية ابو شعيب
السوسي عن اليزيدي ان ابا عمرو كان يدغمها في الشين وعابوه
على هذه الرواية الزمخشري والفاء ايضا لا تدغم الا في
مثلها وقرئ نخسف بهم بادغامها في الباء وقال الزمخشري
هذا ضعيف تفرد به الكسائي والراء ايضا لا تدغم الا في
مثلها وقرئ نغفر لكم بادغامها في اللام قال الزمخشري و
ادغام الراء لحن اي في اللام وقال سيبويه ومن تابعه
لا تدغم اللام في الراء وان كانا متقاربين وقال ابن مجاهد
لم يدغم الراء في اللام نحو نغفر لكم غير ابي عمرو والشين ايضا
لا تدغم الا في مثلها وقد روي عن ابي عمرو ادغامها في
السين في قوله تعالى ذي العرش سبيلا كما روي عنه عكسه
في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وقد يقال حمل ذلك
على الاخفاء لا على الادغام التام وكيف لا ولو كان ادغاما
لالتقى ساكنان لا على حده في بعض الشواذ وفي روح
الوجوه الثلثة في قول زهير وهي ترك الادغام على
الوجهين اي بالطاء المهملة والضاد المعجمة ومعناه
انه يعطي ماله عفوا اي بسهولة من غير من ولا مطل ويظلم
احيانا على بناء المجهول بغير بابوذية السائلون بكثرة
سؤالهم ويطلبون منهم في غير موضع الطلب فيظلم

اي

اي يعطيهم ما طلبوا منه ويحتمل ذلك وينقاد لمن يسأله
ولا يرد من استجداه في الاوقات التي مثله يطلب فيها
وفي الاوقات التي لا يطلب مثله فيها وقيل معناه انه يسأل
منه فوق طاقته ويطلب منه ما لا يقدر عليه والاستشهاد
انه روي يطظلم بتقديم الظاء على الطاء المهملة على الاظهار
ويظلم بظاء معجمة مشددة ويطلم بطاء مهملة مشددة وقوله
وكذا لك متصرفاته اي كل واحد منها توجيه لافراد الضمير الراجع
الى الطعام وقد يوجه في مثله بانه قد يكتفي بالضمير الموضوع
للواحد المذكور عن اشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل
ما ذكر وما تقدم كما يكتفي باسم الاشارة الموضوع للواحد المذكور
عنها بذلك التأويل الا انه في اسم الاشارة اكثر واشهر حتى
قال علاء الدين في حاشية المطول وقد شبه الضمير باسم
الاشارة في التسوية بين الاحوال كلها نص عليه صاحب
الكشاف في قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال ايضا في
تفسير قوله تعالى قل ارأيتم ان اخذ الله سمعكم الآية وحد
الضمير فجرى به اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة اشارة الى
السمع والابصار والقلوب كانت الاشارة الى الجماعة
بلفظ مفرد مذكر وهو خارج عن قانون وضع اسماء الاشارة
لانها وضعت صيغا مختلفة بحسب اختلاف المشار اليه
وان كان اسم اشارة الى ما ذكر وما تقدم فالضمير يحتمل ان يعود
اليه من غير تأويل باسم الاشارة او اقامة الضمير مقامه قلت

وقال الطيبي وفي قوله ... باعتبار
اسم الاشارة

نظير اسماء الاشارة ... والمصدر

الاشعار بها لان الامور المذكورة امور ظاهرة فيكون من الاصلح لها
الكذ ثم قال ومع ذلك فيه تكلف وقال صاحب الكشف جاز في
اسم الاشارة ان يشار بها الى الجمع والمثنى على تاويل ما ذكر وما تقدم
للاختصار في الكلام كما جعلوا افعل ما يباغ افعال جميع ذكر
قبله تقول نعم ما فعلت وقد ذكر لك افعالا كثيرة ثم قال والسر
في هذا ان اسماء الاشارة تثنيتها وجمعها ليسا على الحقيقة
لانها في حكم الحرف وقال التفتازاني يعني لتثنية اسماء الاشارة
والموصولات وجمعها ليسا على قانون اسماء الاجناس بان
يلحق باواخرها الف ونون بل بوضع صيغ مخصوصة ولذا
تانيثها ليس بالحاق التاء فجوز فيها ما لم يجوز في اسماء الاجناس
واريد بالمفرد هنا ما يراد بالتثنية والجمع وبالمذكر ما يراد
بالمؤنث ولهذا اجاز التعبير بلفظ الذي عن الجمع وان
كان بالتاويل وقوله باسرها اي بجميعها الاسر القد
الذي شد به الاسير واذا ذهب الاسير بالاسر فقد
ذهب بجميعه ويقرب منه قولهم هذا الشيء برمته وهي قطعة
الحبل البالية قوله واعلم انه متى كان فاء افتعل دالا
اقول قوله تنحي على الشوك قال الاصمعي نحوت غصون الشجر
اي قطعتها ويقول لست على حلقة السكين اي عرضت
الحراز بالجيم المضمومة والراء المهملة والزاء المعجمة
بعد الالف القاطع والصقب بقاف وضاد معجمة
الة القطع والادم بتسكين الراء المهملة تحت او ذرى

مطلب اسم الشارة

البراي اعطاه للموح يصف الشاعر ناقته يقول ان هذه الناقة
تعمل اسنانها في الشوك فتقطعه وتسقط هذه النبات
وقيل الضمير في تنحي يرجع الى الجارية يعني تعرض تلك الجارية
السكين على الشوك وتلقيه القاء عجبا وقيل الا وحشية
اي تعرض اسنانها المشبهة بالسيف القاطع على الشوك
وتقطعه وتذري ذلك النبت وجوازا مفعول تنحي
ومغضبا صفة المفعول والهام منصوب بفعل مضمر
على شريطة التفسير تقديره تذري الهام تذريه والنصب
هو المختار بالعطف على جملة فعلية للتناسب اذ دراء
نصب بالمصدر واصله ازتراء غير مهموز لان الجوهري
ذكره في باب الالف المقلوبة غير المتحركة قلبت تاؤه دالا
والاستشهاد ان فاء افتعل دال معجم ولم يدغم في الدال
قوله ويلحق الفعل حال كون الفعل غير الماضي اقول
قوله ويلحق الفعل غير الماضي والحال نونان للتاكيد وقد
يلحق الماضي للدلالة ومنه قول الشاعر دامن سعدك ان رحمت
متيما اي دام سعدك فالحقت بدام لانه دعا فيه معنى الطلب
والتوكيد هو التقرير الحكم مع رفع الشك بالنسبة الى المحكوم
عليه قال سيبويه اذا قلت اضرب فكانك قلت اضرب
واذا قلت اضربن فكانك قلت اضرب اضرب اضرب
وقال الشارح في شرح المفتاح التوكيد القصد وليس بلغة

تاكيد توكيدا

عربية قال في شرح الكافي الوكادة بمعنى التوكيد لا توجد
في كتب اللغة ولا في استعمال العرب الا ان المصنف ثقة
في اللغة فلعل استعماله او مصدر من وكد وكدا اى قصد
قصده استعمله في التاكيد لما فيهما من التلبس وقال علاء
الدين في حاشية شرح المفتاح وفيه بحث لان في الصحاح
وكد وكده اى قصد قصده من غير تعرض لكونه مولدا
وكذا في مجمع البحرين للصنعاني والمجمل والغريبين والتاج
وفي الصحاح ومجمع البحرين ان التوكيد بالواو افصح قوله
ولا يلحق الا مستقبلا فيه معنى الطلب كالامر نحو اضربن الا
اضربن والنهي لا تضربن والاستفهام هل تضربن والتمني
ليتك تضربن والعرض الا تضربن او القسم والله لاضربن
وفي هذه الاشياء المذكورة معنى الاستقبال والطلب
اما في الامر والنهي فظاهر اما في الاستفهام والتمني والعرض
فلانها بمنزلة الامر فمعنى هل تضربن اضرب او هل تضربن
ومعنى الا تضربن اضرب ومعنى ليتك تضربن اضرب واما
في القسم فلانك اذا قلت بالله لافعلن فكانك قلت
اسال الله ان افعل والمراد من القسم جواب القسم
لا نفسه لان نفس القسم لا يوكد بالنون وانما قال
غالبا لانه قد يقسم الانسان على ما يعلم مما هو ليس
مطلوبا به ولا من غرضه كقول من اتى كبيرة والله لاعاقبن

وامثال

وامثال ذلك كثيرة وقوله وشبه بالقسم نحو اما تفعلن اى شبه بالقسم
الشرط المؤكد بما شبه بالقسم في كونها مؤكدة بمعنى كما
ان اللام لتاكيد القسم كذلك ما لتاكيد الشرط فشبه ما يؤكد بما
يؤكد باللام وهو القسم واختلف فيه فذهب الزجاج وجماعة
الى ان حكمه في لزوم النون حكم القسم وذهب ابو علي الى انه
لا يلزم بل يجوز ومن تحقيق معنى الطلب في الشرط دقة وحاصلها
ان الشرط شك وقد تقرر ان النفس مجبولة على النزاع الى التشكيك
والمحبة للعلم بل الاول مرضها والثاني صحتها على ما صرح به عبد القاهر
في دلائل الاعجاز وبالجملة فالشرط من حيث انه تردد يدل
على الطلب لخلاص المرض اللغوي فعم ولانه في الكلام
الشرط بما كان تاكيد الشرط اولى لئلا ينحط المقصود
بالذات وهو الفعل عن غير المقصود بالذات وهو الجواب
ويلحق بالنفي ويجري مجرى النهي نحو ربما وقلما وجوز ولكنه
تقومن زيد حملا للكثرة على القلة حملا للنقيض على النقيض
قوله قلبت النون الفا للوقف لان النون الخفيفة تبدل
الفا في الوقف اذا كان قبلها فتحة تشبيها لها بالتنوين
لانها مثله في كونه نونا ساكنة في اخر الكلمة بعد حركة فقالوا
في اضربن في الوقف اضربا كما قالوا في رايت زيدا رايت زيدا
وان لم يكن قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب حذف التنوين
بل حذفها اجدر لانها ليست لازمة في الاصل بخلاف التنوين
قوله بما اوفيته في علم الخ يقال وفى واوفى على الشئ

تشبيه القسم

تبدل الخفيفة الفا في الوقف

ريح شمال

القلة بمعنى النفي

مطلب اختصاص دخول الباء على المقصور عليه او على المقصور

اى اشرف ونزل والعلم الجبل وشمالات جمع شمال وهى الريح التى
تهب من ناحية القطب معناه ربما اشرفت على جبل ونزلت
وحططت رحلى فى جبل ترفع ثوبى ريح الشمال غرابة ما فى ربما
كافة او فى جملة فعلية ترفع فعل ثوبى مفعوله شمالات
فاعله والجملة صفة علم والاستشهاد الحاق النون الخفيفة
فى ترفعن وليس فيها معنى الطلب قوله والقلة تناسب النفى
القلة تستعمل بمعنى النفى نحو قل رجل يقول اى ما رجل يقول
كذلك لا يدخل نواسخ الابتداء على قل كما يدخل على ما النافية
ومن ذلك الحديث الذى ذكره النسائى عن عبد الله بن ابى
اوفى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر الذكر
ويقل اللغو قال ابن الاثير فى النهاية اى لا يلغو شيئا
وقوله تعالى فقليلا ما يؤمنون وغير ذلك قوله وهاتان
النونان الخ اقول قوله يعنى ان من النونين يختص الثقيلة
اى تنفرد الخ وتوضيحه ان الاختصاص وكذا التخصص
والخصوص يقتضى بحسب مفهومه الاصلى ان يدخل الباء
على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد اى صار مقصورا
على زيد لا يتجاوزه الى غيره وهذا كثير الان الا ان الشايع
فى الاستعمال ادخال الباء على المقصور وذلك لان الاختصاص
تميز شىء فى وقوع تمييز الاخر به فاستعمل فيه مجازا مشهورا
وبين الشارح ان فى الرجحان والذى عند الشارح ان الاول
عبارة عرفية والعرض هو ان يدخل الباء على المقصور

ومختار

يونس البصرى

طبقات النحو

ومختار الشريف ان دخولها على المقصور هو الاستعمال الاصلى
قوله وهو ما يختص به فعل الاثنين الخ اقول واما ما اجازه
يونس الخ قال ابن الانبارى هو يونس بن حبيب البصرى
اخذ من ابى عمرو بن العلاء وسمع من العرب كما سمع من قبله
اخذ عنه سيبويه والكسائى والفراء وله مذاهب واقيسة
تفرد بها ذكره الصبان وذكر فى كشف الوافية ان اول من
وضع علم النحو على بن ابى طالب رضى الله عنه وقيل ابو
الاسود الدؤلى استاذ الحسن والحسين رضى الله عنهما
فاخذ منه ابناؤه واخذ منهم ابو اسحاق الحضرمى وعيسى
الثقفى وابو عمرو بن العلاء واخذ من عيسى الثقفى الخليل
بن احمد واخذ منه سيبويه واخذ من عمرو بن العلاء على بن
حمزة الكسائى ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائى اخذ
منه الفراء ومنه ابو العباس ومنه محمد الانبارى كلهم كوفى
وسيبويه واخذ منه الاخفش ابو الحسن سعيد بن مسعدة
وقطرب ومنه صالح الجرمى وبكر المازنى ومنه محمد الملقب
بالمبرد ومنه ابو اسحق الزجاج وابو بكر الزجاج ومحمد
بن كيسان ومنهما ابو على الفنوى وابو سعيد السيرافى
وعلى الرمانى ومنهما ابو على الفارسى ويقال له الفسوى
ايضا لانه نشا بشيراز من قرية يقال لها فسو ومنه
ابو الفتح بن جنى ومنه عبد القاهر الجرجانى كلهم بصرى
قيل لم يات بعدهم من يعتنا به قوله وقد حمل عليه قوله

ولا تتبعان بالتخفيف قال ابو البقاء وفي القراءة بالتخفيف
وهو قراءة ابن ذكوان وجهان احدهما انه نهي كقراءة العامة
بالتشديد وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا
ولم يحذف الثانية لانها لو حذفها لحذف متحركة فاحتاج
الى تحريك الساكن وحذف الساكنة اقل تغييرا والثاني
ان الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر في
معنى النهي كما في قوله تعالى لا تعبدون الا الله والثاني هو
في موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين ويجوز
ان يكون لا تتبعان نهيا لحقته نون التاكيد على مذهب
يونس فكسرت لالتقاء الساكنين تشبيها بنون
التثنية ذكره في الكشاف فاطلاق قوله ليست للتاكيد
غير موجه وكذا ايراد صاحب التلخيص في بحث الحال انه صالح
للاستشهاد بل للتمثيل الا ان يقال التمسك بالاولى
والارجح يليق في مباحث الالفاظ سيما في التنزيل
ذكره في شرح اللباب والمفتاح قوم ولا تدخلها اي
فعل الاثنين وجماعة النساء اقوال قوله الا الهون العقيم
على الحي يقال اهانه استخف به والاسم الهوان
والمهانة ورجل فيه مهانة اي ذل وضعف واستهانه
به وتهاون به استحقره قال الراغب المشهور ان الفقر
هو الحاجة واصله كسر الفقار من قولهم فقرته نحو
كبدته وبهذا النظر سميت الحاجة والداهية فاقرة
قوله تعالى

ولا تتبعان

اعتراض على الشارح وصاحب التلخيص

هوان

قوله تعالى الشيطان يعدكم الفقر دليل على ان الفقر مذموم
ومنع الزمخشري ان يبدل قوله تعالى للفقراء المهاجرين
من قوله وللرسول رفعا لمنزلته من ان يسمى بالفقير وما
اشتهر بين الناس من قوله الفقر فخري فليس بثبت
اذ لم يعلم صحته كيف وقد استعاذ منه النبي عليه السلام
ذكره في شرح التبيان وعل بلام مشددة مفتوحة او
مكسورة لغة في لعل وهي اصلها عند ابي العباس زيدت
عليها لام الابتداء وكذا ان وان وكان ولعن ولغن
لغات فيها ولها معان احدها التوقع وهو ترجي المحبوب
والاشفاق من المكروه وتختص بالممكن وقول فرعون لعلي
ابلغ الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا وافكا
والثاني التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائي
والثالث الاستفهام اثبته الكوفيون ويقترن خبرها
بان كثيرا حملا على عسى وبحرف التنفيس قليلا وجاز كون
خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريري وينصب الاسم ويرفع
الخبر وقال بعض اصحاب الفراء وقد ينصبهما وزعم يونس
ان ذلك لغة بعض العرب وحكي لعل اباك منطلقا وتاويله
عندنا على اضمار يوجد او يكون وعقيل يخفض بها
المبتدا وذكر ابن مالك في شرح العمدة ان الفعل
قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وهو غريب الركوع
الانحناء ومنه ركوع الصلاة وركع الشيخ انحنى من الكبر

لعل

والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وفي الحديث لا تسبوا الدهر
فان الدهر هو الله لانهم كانوا يضيفون النوازل اليه فقيل
لهم لا تسبوا فاعل ذلك بكم فان ذلك هو الله والدهري بالضم
المسن وبالفتح الملحد وقال ثعلب كلاهما منسوب الى الدهر وهم
ربما غيروا في النسب كما قالوا سهلي للمنسوب الى الارض السهلة
ذكره في مختصر اللغة وذكر في الاساس الدهر دولة والله
يداول الايام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم وفي الفائق
معنى قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان
الجالب للحوادث هو الله لا غير ومعنى ان الله هو الدهر انه
هو الجالب للحوادث لا غير الجالب هذا خلاف ما ذكره
السكاكي من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد
قصر الانطلاق على زيد ذكره في شرح المفتاح السعدي
وقيل الدهر الذي في الخبر مصدر بمعنى الداهر اي المتصرف المدبر
المفيض لما يحدث قال الراغب والاظهر ان معناه ان الله
فاعل ما يضاف الى الدهر من الخير والشر والمساءة والمسرة
فاذا سببتم الذي تعتقدون انه فاعل فقد سببتموه تعالى
ثم قال الدهر في الاصل اسم لمدة العالم وعليه قوله تعالى
هل اتى على الانسان حين من الدهر ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة
وهو خلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة
وفي الجمهرة الدهر هو مدة الدنيا وقيل بل دهر كل قوم
زمانهم وقال ثعلب في اماليه الدهر الزمان قال وقال

بعض

مطلب يعرف فيه استعمال ... الدهر

الدهري

مقام يعرف فيه معنى الدهر

دهر

زمان

بعض اصحابنا الدهر معرفا هو الابد بلا خلاف ومنكرا قال ابو حنيفة رحمه الله
لا ادري كيف هو في حكم التقدير وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
هو يقع على ستة اشهر والرفع ضد الوضع والتبليغ والحمل
وتقريبك الشيء ومن ذلك رفعته الى السلطان ومعنى البيت
لا تهين الفقير لعلك تحني يوما وتسقط في المنصب وتذل
والدهر رفعه ويغيره فيستغني وتفتقر اي ان احوال
الزمان لا تدوم اعرابه لا ناهية وتهين مفتوحة على ارادة
النون الخفيفة وفاعله انت والفقير مفعوله والكاف اسم عل
وان تركع خبره ويوما ظرفه وقد رفعه جملة حالية في محله
والاستشهاد على ان النون الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين
وقوله والواجب قال الدماميني في شرح المغني ادخال في جواب
ان الشرطية ممتنع مع ان المصنفين يفعلونه ثم قال ولا اعرف
احدا صرح بجوازه ولا وقفت له على شاهد يحتج به وقد
يقال فعلوا ذلك تشبيها لها بلو كما في الاهمال وعدم
الجزم قوله ولم تحرك فان قلت ما الفرق بين حذف النون
والتنوين حيث يحرك التنوين اذا لقيها ساكن وتحذف النون
قلت الفرق ان للتنوين قوة ليست للنون لان التنوين
لا تفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون لان التنوين
مختص بالاسم وهو قوي والنون مختصة بالفعل وهو ضعيف
فلا يلزم من قبول القوي الحركة قبول الضعيف اياها قوله
وفيه نظر لان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين على ما نقل

رفع

مطلب ادخال الفاء في جواب ان الشرطية وعدم وروده

لا جواب لو

مطلب في ان النون لا تحرك والتنوين

اعتراض على الشارح

مطلب في اصالة النون الثقيلة في الخفيفة

فيه بحث لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعنا له اعني التاكيد
وهي كذلك اذ الثقيلة افادته اكثر مما افادته الخفيفة
ولا شك ان ما يفيد معنى اصل في افادة ذلك المعنى بالنسبة
الى ما يفيد دون ذلك واصالتها بهذا المعنى متفق عليها
وما نقل من الكوفيين فانما معنى ان الخفيفة خفيفة
من الثقيلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله
مع ان الفرع لا يجب ان يجرى على الاصل في جميع الاحكام
هذا صحيح اذا لم يلزم من عدم الجريان عليه فساد وههنا
يلزم لما عرفته من لزوم فرعية الفرع على الاصل وقوله من
فالمناسبة ان تعدى في الخفيفة اليها هذا احد فروع ما ذكرنا
من معنى الاصالة وقوله حرف مد هو الالف والواو والياء
السواكن ولم يقيد بمجانسة حركة ما قبلها اشارة الى ان
المص اراد بحرف المد اللازم بطريق ذكر الخاص واراد به
العام او الى ان في حرف اللين مدا تاما وهو المد الطبيعي
كما ذكره الجعبري ونفي المد عن حرف اللين في غير الالف
لا ينافيه لان المنفي هو المد الاصلي الخاص او الى ان المص
لم يفرق بينهما كما قال الشارح بعيده وقوله والثاني
مدغم او في بعض النسخ والثاني مدغم فيه بزيادة لفظة
فيه والصواب تركها ولعل الغلط فيها وقع من الناسخ
وقوله نحو خويصة تصغير خاصة فالواو وياء التصغير والصاد
الاول ساكنتان وقوله لان انما يفيد الحصر لتضمنه معنى

ما والا

مطلب بوقا فيه اقوال انما

اعتراض على الشارح

مطلب في جواز التقاء الساكنين

جواز التقاء ساكنين [illegible] الوقف

مطلب في معنى الوقف [illegible]

لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم
الا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع ولقول النحاة ان انما
لاثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه ولصحة انفصال الضمير
معه ولصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض
النحاة واستدل بعضهم على ان افادة الحصر بان ان للتحقيق
للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكون ان لاثبات ما بعدها ونفيه
بل يجب ان يكون لاثبات ونفي ما سواه او على العكس والثاني
باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى الحصر وذلك فاسد
لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما
دخلت عليه باجماع النحاة فتامل وقوله فان التقاء
الساكنين جائز في الوقف مطلقا اي سواء كان احدهما
حرف مد ولين او لا كقولك زيد وعمرو وبكر واعلم انه
يجوز التقاء الساكنين اذا اجتمع هذان الامران
اعني الوقف على ما الساكن الاول منه حرف ولين
والثاني مدغم كدواب في اصيم تصغير اصم ومثله يقع
في كلام العجم كثيرا نحو كوشت ونيست والجمع بين اربع
سواكن ممتنع في كل لغة وعلى كل حال والوقف لغة
مصدر وقف بمعنى حبس من منع وهو بهذا المعنى متعد
واما الذي هو لازم فمصدره وقوف وقيل للموقوف وقف
تسمية بالمصدر والايقاف في هذا المعنى قيل لغة
وقيل لغة رديئة وهذا بمعنى الصدقة وقد يقال الوقف

لغة الكف عن الفعل والقول واصطلاحا قطع الصوت آخر الكلمة
الوضعية زمانا فقطع الصوت جنس وآخر الكلمة فصل اخرج
قطعه عن بعضها نحو لغوي لا اصطلاحي والوضعية لتدرج
فيه نحو كلما الموصولة فان لفظها وضع لازم وزمانا خرج
ما ثم يدل على الان اخرج به السكت وهذا اجود من قولهم قطع
الكلمة عما بعدها وقطع الحرف عن الحركة لعمومه ذكره في كنز
المعاني وقوله لعمومه اشار الى انه جامع بخلاف ما قالوا
اما قطع الكلمة عما بعدها فلعدم شمول الوقف على الكلمة
التي ليس بعدها شيء وظاهر كلام بعضهم انه يسمى قطعا
وليس من الوقف في شيء فعلى قطعه لا يخرج عن هذا
التعريف ولا على قولهم قطع الكلمة عما بعدها بسكتة
طويلة واما قطع الحرف عن الحركة فلعدم شمول الوقف
على الحرف الساكن ومنهم من اجاب بان المراد قطع الكلمة عما بعدها
على تقدير ان يكون بعدها شيء وقطع الحرف عن الحركة
على تقدير ان يكون الحرف متحركا ولا يخلو ذلك عن تكلف
ومنهم من عرف ذلك بقطع الكلمة عن الحركة ورد عليه بانه
ليس بجامع ولا مانع اما انه ليس بجامع فلانه لو حرك
الكلمة وقطعت عما بعدها فانه يسمى وقفا ولهذا
يقال وقف واخطأ في تحريكه وهو خارج واما انه
ليس بمانع فلانه لو اسكن آخر الكلمة ووصلها بما بعدها
بلا غير سكتة تؤذن بوقفه فانه لا يسمى وقفا وهو

داخل

داخل والحق انه مثل ذلك مع ايرادا ايضا على قولهم قطع الحرف
عن الحركة ثم الوقف اختياري بالياء الموحدة ومتعلقه الرسم
لبيان المقطوع من الموصول والثابت من المحذوف والمجرور
من المربوط واضطراري وهو الوقف عند ضيق النفس
والعي واختياري بالمثناة من تحت وهو المنقسم الى التام
والكافي والحسن والاضطراري لانقسام المقابل اليها
والى القبيح ذكره في شرح الازهري قال القسطلاني الوقف
كامل وتام وحسن وناقص وهو الذي يسمى قبيحا لانه
اما ان يتم اولا الثاني الناقص والاول اما ان يستغني
عما بعده اولا والثاني اما ان يتعلق به من جهة المعنى فالكافي
او من جهة اللفظ فالحسن والاول اما ان يكون مستغنى عنه
كليا اولا فالاول الكامل والثاني التام وفي شرح المشكاة
الشريف الوقف على ما لا يفيد معنى مستقلا قبيح وعلى ما
يفيد حسن فان استقل بعده ايضا يسمى تاما والا
يسمى كافيا وحسنا غير تام والوقف على بسم قبيح
وعلى بسم الله او الرحمن كاف وعلى الرحيم تام وقال
صاحب المكتفي وحكم القبيح ان لا يفعل الا لضرورة النفس
ويعاد وحكم الحسن ان يجوز الوقف بلا ضرورة لكن يعاد
وحكم الكافي ان يجوز ايضا ان لا يعاد وفي التام الوقف
وعدم الاعادة واجب وقال السجاوندي الوقف لازم
لازم وهو الذي اذا وصل غير المرام ومطلق وهو ما يحسن

ولا بد للقارئ من معرفة المقطوع والموصول
ومعرفة تاء التانيث التي تكتب بالتاء المجرورة للافراد
والمربوطة لوقف على المقطوع في محل قطعه حال
انقطاع النفس او الاختبار وعلى الموصول عند
انقطاعه وعلى المرسومة بالتاء مع الاطلاق وعلى المعروف
تاء وبالهاء بلا اطلاق ونحو قطع الحروف رسمه بتقدير
ونحو وصله ان يكتب بتقدير توسطه و

غير وقف

مطلب في بيان الوقف والوصل

الابتداء بما بعده وجائز وهو الذي يجوز الوصل فيه والفصل
لتجاذب الموجبين من الطرفين وقال الجزري وليس في القرآن
وقف واجب اذا تركه القارئ اثم ولا حرام اذا فعله اثم
الا ان يكون له سبب شرعي يستدعي تحريمه صحيح كان يقصد
الوقف على ما من اله واني كفرت من غير ضرورة قال
القسطلاني والذي قرروه انه لا يوقف دون الموصوف
والخبر والمضاف اليه والفاعل والمؤكد والمعطوف
تسعا وبيانا الا اذا كثر المعطوفات وطال الكلام
او كان عطف جملة على جملة دون صلة وبدل والمجرور
والمجزوم والتمييز والتفسير والحال والمستثنى و
المسند اليه وعلة وسبب ولا على الفاعل دون المفعول
ولا على الظرف دون ما عمل فيه ولا على احد مفعولي ظننت
ولا على اسم ان واخواتها دون خبرها ولا على خبر ان
واخواتها دون اسمائها ولا على التمني والشرط والاستفهام
والامر والنهي دون اجوبتها ولا على القسم دون جوابه
ولا على حرف دون ما دخل عليه ولا على الرافع اللفظي
دون المرفوع ولا على الناصب دون المنصوب ولا على
المجاوز دون ما جاوزه نحو يستهوون حتى يقول وجوز
عيسى في قراءة الجر واجاز الاخفش دون النعت والمنعوت
وابو علي دون الا في موضعين احدهما بمعنى لكن كقوله
الا ما اضطررتم وثانيهما بمعنى الواو وكقوله تعالى

الا من ظلم

اعتراض على الجزري

وقف التعريف

الا من ظلم وقال ابو عبيدة دون الا خطأ والا استثناء والا لم
وقال ابن مقسم على رأس الآية كقوله تعالى الا آل لوط والا عجوزا
والا عباد كذا ذكره في عيون المعاني وقوله سلمنا انه اراد غير الوقف
الخ اعلم ان تسليم هذه الارادة مسلم لان المفهوم من حصر الحكم
في شيء هو ان لا يجري في غيره والتقال كيفي جاز فيما
ذكره المصنف الوقف مطلقا وفي الكلمات اذا عددت
تقديرا او كان قبل التركيب وقفا ووصلا سواء كانت
تلك الكلمات من حروف الهجا نحو قاف وميم وعين او لا نحو
زيد وانسان وغيرهما في بنائه لعدم التركيب اما وقفا
فلما ذكره واما وصلا فللفرق بين ما بني لعدم المقتضي
للاعراب وهو التركيب وبين ما بني لوجود المانع وهو مشابهة
مبني الاصل ولم يفعل بالعكس لقلة ما بني لعدم المقتضي
وكثرة ما بني لوجود المانع ومنهم من زعم ان السكون فيها في حال
الوصل ايضا على نية الوقف وفي كل كلمة اولها همزة وصل
مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام لئلا يلتبس الاستخبار
بالخبر نحو الحسن عندك وايمن وايم الله يمينك كما ذكره النحرير
واما خلقنا البطان فشاذ فعلم بما ذكرنا ان الاعتراض
لعدم استقامة الحصر وارد وان الجواب الاخير الذي
ذكره النحرير ايضا غير مستقيم لان الحكم بكونها من الشواذ
لا يستقيم في الامثلة التي اوردها لانها مطردة غير شاذة
فتأمل فيه وقوله في الاسم المعرف باللام اعلم ان حرف التعريف

كمل

عند سيبويه اى اللام وحدها والهمزة للوصل وعند الخليل ال
آلة للتعريف وعند المبرد حرف التعريف اى الهمزة وحدها
وانما زيدت اللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام
كما ذكره فى كتابه والمذاهب الثلثة مذكورة فى شرح الرضى
مع ادلتها وقوله ونحو ذلك انما اختير ذلك لانه ادخل فى الاستعمال
او كلفظة الفعل بيانه ان الرجل اذا قال اكرمت زيدا
واحسنت اليه واعطيت كذا تقول نعم ذلك كما تقول نعم
ما فعلت فصار كانك اعدت جميع ما ذكر الا انك اختصرت
وكذلك هاهنا ولو قيل تلك وانه اشارة الى جميع المذكورات
لكان تصريحا لا كناية عنها كذا فى شرح الكشاف للشارح وقال
صاحب الكشف فى تفسير قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
عبر عن الاتيان بالفعل لانه فعل من الافعال والفائدة فيه
بانه جار مجرى الكناية التى تعطيك اختصارا ووجازة
تغنيك عن طول المكنى عنه قيل مراده الكناية اللغوية
وهى عدم التصريح بالشئ كتسمية الضماير بالكناية وقيل
يمكن الحمل على الاصطلاحية وهو ان ينفى العام بنفى الخاص
وهذا ابلغ لكن عبارته لا تساعده فقول ابن كمال باشا
فى تفسير هذه الاية وهذا من قبيل ذكر العام فى موضع الخاص
فان اريد به معنى الخاص بخصوصه فمجاز مرسل والا فحقيقة
وليس بكناية ليس على ما ينبغى وحلت جوازه فشروط بذلك
ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط نعم من هذا الجواب

ان السايل

مقام يعرف فيه احوال
في التعريف

مطلب
كناية عن المعتقد باسم الكناية
وفعل

مقام يعرف منه اولوية
ذلك في الاستقبال

المصنف
قد اصاب فى سؤاله وشروط التقاء الساكنين على حده ما عند
موجود فى المثالين المذكورين وليس كذلك الا انهم صرحوا
بعدم جوازه الا فى كلمة واحدة ومراد المص هو هذا الا انه
لم يصرح اكتفاء بالتمثيل والعلة فيه تعترف به كما سيجئ و
السر فيه انه اذا كان فى اخر الكلمة كان محل التغيير فاغتفر
حذفه لذلك بخلاف الوسط الا يرى انهم حذفوا الساكن
الاول فى اضربن واضربن مع ان الاول حرف مد والثانى
مدغم لكونها فى كلمتين لان نونى التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة
فان قلت لم لم يحذف فى نحو اضربان واضربنان مع انهما
كلمتان قلت مقتضى الاطراد ان لا يفرق بين الواو والياء
والالف فى الحذف لكن عدم حذف الالف لعارض وهو
ان الالف لو حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد عند الوقف
ولو حذفت من جمع المؤنث لزم الوقوع فيما فر منه وهو
اجتماع النونات مع خفة الالف واستثقالهما قال
وقد يحذف من الفعل معهما اى مع النونين النون التى فى
الامثلة اقول قوله وقد يحذف من الفعل معهما اى مع كل واحد
منهما فلا يرد ما قيل ان الخفيفة والثقيلة لا يدخلان
معا دفعة واحدة فى الامثلة الخمسة حتى يحذف معهما النون
فى الامثلة الخمسة قوله ويحذف مع حذف النون واو
يفعلون الخ اقول ولم تحذف الالف فى يفعلان
وتفعلان لئلا يلتبسا بالواحدة قال جلال الدين الغجدوانى

مطلب يعرف فيه التقاء الساكنين [illegible]
موضع يجوز [illegible] موضع لا يجوز

اعتراض على الواو والياء
[illegible]

اعتراض على [illegible]

وطالما تحلج في صدري ان المجمع بين يفع الالتباس وحذف الالف
ملكي وذلك بان يجعل الفتحة كالالف فتكسر نون التاكيد
كما كانت تكسر عند وجود الالف ويحصل الفرق بين
الفعل الواحد وفعل التثنية حتى وجدت في بعض شروح
المفصل تعليلا آخر لذلك مع ما يقوى به اختلاجي فقيل
ولم تحذف الالف لانها خفيفة وجودها كعدمها فلو كان
المؤكد بعدها مفتوحة لكان لزوم الالتباس بفعل الواحد
عند حذف الالف وجها لمنع حذفها ولكن النون بعد الالف
مكسورة فلم يلزم الالتباس وفيه نظر يظهر بالتدبر
فيما اسلفنا قبيل هذا من قولنا قلت مقتضى الاطرادة
وقيل حذا التقاء الساكنين ان يكون الاول حرف مد بشعر
بان المذهب ما ذكر اتفاقا وليس كذلك اذ اختلف بين
علماء هذا الفن في ان التقاء الساكنين انما يغتفر
اذا كان في كلمة واحدة المص بل لم يذكر هذا القيد
ايضا هو هذا القيد الا انه لم يصرح لما مر وما ذكر
من علام حذف الواو والياء عند البعض ليس لانه
لالتقاء الساكنين على حدته بل لانها ضمير الفاعل او
فاعل فارتكب على التقاء الساكنين على غير حده للضرورة
وان لم يلتبس وقوله جار الله العلامة سمي جار الله
لانه جاور بيت الله خمس سنين وتاء علامة للمبالغة
ووجهها ما اشار اليه العلامة من انه اذا قيل رجل

علامة اقتضى ان يقدر موصوفه جماعة وحمله على الوحد
مع تقدير الموصوف جماعة مبني على علاجهم هذا الواحد
جماعة لكثرة علومه فالتاء في الحقيقة لتانيث الموصوف
ونظيره استعمال الجمع في الواحد للتعظيم وقالوا في
صفة الله تعالى علام ولم يقولوا علامة وان كان ابلغ
احترازا عن علامة التانيث ذكره في الكشاف وهو ابو القاسم
محمود بن عمر الخوارزمي المعتزلي وقال العلامة اكمل
الدين في شرح الكشاف انه قد تاب من مذهب الاعتزال
وكان حنفيا وسقطت احدى رجليه من ثلج اصابه
في بعض الاسفار فكان يمشي بها في خشب وقيل انه
كان اخذ في صباه عصفورا وشد في رجله خيطا
فانفلت من يده ودخل في ثقب وبقي بعضه في خارجه
فجر به فانكسر رجله فقالت له امه قطعت رجلك
فوقع كذلك وولد بزمخشر سنة سبع وستين واربعمائة
وتوفي بجرجانية خوارزم سنة ثمان وثلثين وخمسمائة
وزمخشر بفتح الزاء وكسرها قرية كبيرة من قرى خوارزم
وجرجانية قصبة خوارزم ومصنفاته الكشاف وربيع
الابرار في الوعظ والمستقصى ومجمع الامثال والقفاع
والاسماء والافعال والفايق في اللغة والمفصل
وحواشيه والانموذج في النحو والتصريف في التصريف
والايضاح في المعاني والبيان واساس البلاغة واساس

اعتراض على جلال الدين العجدواني

اعتراض على شارح

مطلب جار الله وعرف عنه سمي به

تاريخ صاحب الكشاف

الاشعار
البلاغة والمفرد والمؤلف وصميم العربية وديوان
وقسطاس العروض وتوابع الكلم والديوان المنثور
وفوايد القلايد وواسطة العقد وخلاصة الجواهر
الخفية ومكارم الاخلاق وفصوص الاخبار والاحاديث
المسندة وشافي العي في مذهب الشافعي والفصايح
الصغاو النصايح الكبار في الوعظ صنفهما بعد توبته
من الاعتزال وقوله وهنا موضع تامل اذ لم يلزم
من تمثيله بكلمة واحدة ان لا يجوز في غيره وكانى ان
يدفع بالعناية وقوله في الجملة اعلم ان في الجملة
تستعمل في القلة وبالجملة تستعمل في الكثرة وقوله
فادخل اما وهي حرف شرط اذ ليس اما كلمة موضوعة
للشرط بل حرف الشرط هو ان وما زايدة ولعل مراد
النحرير هو ما قال انه تسامح في العبارة واما اسم
الفاعل والمفعول من الثلاثي الخ قال النحرير يجي
اسم الفاعل منه على فاعل قيل ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي
اي ولاجل ان اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل يسمى
بلفظ الفاعل لجميع اسم الفاعل كالمفعل والمستفعل
لكثرة الثلاثي ولم يقولوا اسم المفعل ولا اسم المستفعل
ورد بانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصفة التي
تجي على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم فاعل الشي ولم
يات المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشي حتى يقال

مطلب يعرف فيه لفظ بالجملة وفي الجملة بحسب المعنى

مطلب يعرف فيه مجي اسم الفاعل على فاعل لا على مفعل

مبحث اسم الفاعل والمفعول

اعراب المثنى والجمع

اسم الفعل

اسم المفعل والمستفعل واعلم انهم اطلقوا اسم الفاعل على من
لم يفعل الفعل كالمنكر والقايم والقاعد والمنتج والمتنحج
وغير ذلك كذا في جناح الفلاح واعلم ايضا قد يكون الفاعل
بمعنى مفعول فيه كيوم عاصف اي تعصف فيه الريح
وليل نايم وهم ناصب بمعنى مفعول كقادر ضد عامر وسر
كاتم وعيشة راضية وماء دافق ذكره الجوهري وكاس
بمعنى مكس ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وقال الرضي
في عيشة راضية وماء دافق الاولى ان يكون على النسب
كتامر ولابن اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى
النسب مما لا فعل له كتامر بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه
الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ وقوله والاكثر
ان يجي اسم المفعول على مفعول ولهذا سمي به وللكثرة الثلاثي
فان قيل لم يسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر
واجيب بان المراد المفعول به يقال فعلت الضرب اي اوقعته
عليه لكنه حذف حرف الجر وبقي الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار
والمجرور كان مفعولا ما لم يسم فاعله وقوله وان قال والاكثر
لانهما قد يكونان على غير فاعل قيل فيه نظر لان صيغة اسم الفاعل
في الثلاثي على فاعل البتة ولذلك سمي به وما يكون على غيره فمن
الصفة المشبهة وفيه نظر لا يخفى على من له ادنى تمييز باسامي
اصطلاح الادبا وقوله نحو فراح الخ بقي هنا صيغ للمبالغة
في الفعل من الفاعل كفسيق وكبار بضم الكاف وتخفيف

فاعل بمعنى المفعول صح

مطلب يعرف فيه مجي اسم المفعول على مفعول لا غير

صيغ المبالغة في الفاعل

العين وسيف مخذم بكسر الميم وفتح العين مشترك بين الآلة والمبالغة
وطوال بضم الفاء والتشديد مشترك بين الجمع والمبالغة
علامة بالتشديد وراوية بكسر العين وفروقة بضم الفاء
وضم العين بفتح القاف وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح
العين ومجذامة ومعطير بكسر الميم فيهما وسكون الفاء وضحكة
بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول ويستوي
المذكر والمؤنث في التسعة الاخيرة وقالوا سكينة محلا على
فعيلة قيل ويكون اسم الفاعل بوزن اسم المفعول كقوله تعالى
كان وعده مأتيا اي آتيا قال الرضي الاولى انه من اتيت الامر
اي فعلته بمعنى كان وعده مفعولا وربما استغني عن فاعل
بمفعول كمحبة فهو محب ولم يقولوا احاب وعم الرجل معروفه
فهو معم وبمفعل نحو لم مناع القوم فهو ملم ذكره ابن مالك في
التسهيل وفعال وحلوب اسم المفعول فيستوي فيه المذكر
والمؤنث وقد يلحقه التاء للنقل الى الاسمية وللوصل فيكون
بعد الحاق التاء الضا صالحا للمذكر والمؤنث فعول بمعنى
فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث وقد قالوا عدوة الله
محلا على صديقة ذكره في المراح وشرحه وحكى فعول للمبالغة
ويستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى فاعل وذكر
الموصوف وان لم يذكر فلا يستويان واذا كان بمعنى المفعول
فلا يستويان ذكر الموصوف اولا وقوله وكذا الصفة
المشبهة اسم فاعل هذا الاطلاق عندهم ليس على الاطلاق

لانهم

فاعل بوزن مفعول

فاعل بوزن مفعل

مطلب
يعرف فيه تستويه التذكير
والتانيث في صيغة فعول

فعول

فرق الفاعل
والصفة المشبهة

لانهم ميزوا الكل واحد منهما بتعريف على حدة في كتبهم واعتبروا الحدوث
بحسب الوضع في اسم الفاعل والاطلاق لا الحدوث و
الاستمرار في الصفة المشبهة وان اعتبروا الثبوت بعضهم
فيها ونحو خالد ودايم وثابت ومستمر وباق وراسخ وفوس
وواجب وكافر وضامر في فرس ضامر مما يدل على دوام
الفاعل والثبوت لا يرد نقضا واما نحو حايض وطامث
من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث فليس بالتزام دعوى
الثبوت عارض وكذا في صفات الله نحو الله عالم وقالوا
اذا قصد بالصفة المشبهة الحدوث ردت الى صيغة اسم
الفاعل فتقول في حسن حاسن الآن او غدا قال الله تعالى
في ضيق مما يمكرون لما قصد به الحدوث وضايق به صدرك
وهذا مطرد في كل صفة مشبهة وقوله لان القايم مقام
الفاعل لفظا الخ انما قال لفظا لان في المعنى هو المجرور فقط
على ما ذهب اليه صاحب اللباب هو التحقيق وان كان الاكثرون
على خلافه قال شريف الدين الجرجاني وحروف الجر ات لوصل معنى
الفعل الى مجرورها ومنصوب المحل ومرفوع المحل هو المجرور
وحده لا المجموع الجار والمجرور ليرد الاشكال بان المجموع
ليس باسم والاسناد اليه من خواصه والقول بان الجار
والمجرور في محل النصب او الرفع مساهلة في العبارة
اتكالا على ما تقرر من القواعد وقوله وظاهر كلام الكشاف
ان مثل هذا الفاعل يجوز ان تقدم لانه ذكر في قوله تعالى اوليك

تحمل المجرور للجار ولا للفعل

تقدم الفاعل

كان عنه مسؤولا ان عنه فاعل مسؤولا قال البيضاوي
وابو البقا ما ذكره الزمخشري خطأ لان الفاعل وما يقوم مقامه
لا يتقدم وقال صاحب التقريب غاية للزمخشري وانما جاز
تقديمه مع انه فاعل لمحالا لا اصالته ظرفيته لا العروض فاعليته
ولان الفاعل لا يتقدم لالتباسه بالمبتدأ ولا التباس هنا
ولانه ليس بفاعل حقيقة ورد بانه تعسف سأل ابن جني
ابا علي عن قولهم فيك يرغب فقال فيك لا يرتفع بما بعده
فاين المرفوع فقال المصدر اي فيك يرغب الرغب وفيك
ظرف وهكذا يخرج مسئلة الكتاب بجعل الضمير في مسؤولا للمصدر
بجعل عنه في موضع نصب وفي شرح الالفية لابن المعطي الا ان
مفعول المجهول جارا ومجرورا فلا يتقدم على الفعل لانه
لو قدم استغل الفعل بضميره ولا يمكن جعله مبتدا الا
والاجل حرف الجر ومنهم من اجاز احتج بهذه الآية لان مفعول
ما لم يسم فاعله مفعول في المعنى والمفعول جائز التقديم
على عامله فان قيل كلام الكافية نص في جواز التقديم فما
وجه قول الشارح وظاهر كلام الكافية قلنا وجه احتمال
كلامه التاويل بجعل من قبيل الاضمار والتفسير كما انشيه البيـ
تمثيله بقوله كالمغضوب في غير المغضوب وقال الشارح
قدم عليه زيادة منه مبنية على الظاهر وقوله وفعيل قد يجيء
بمعنى الفاعل كالرحيم وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم
اي المحكم على تاويل ذكره الرضي ووجيع بمعنى موجع والاليم

بمعنى

تقدم معمول فيه
هل يتقدم الفاعل

فعيل بمعنى الفاعل

١٢٦

هذا اعتراض على الزمخشري

بمعنى مولم وسميع بمعنى مسمع ذكره الجوهري وقال صاحب الكشاف في تفسير
قوله تعالى بديع السموات قيل بديع بمعنى المبدع كما ان السميع في
قول عمرو امن ريحانة الداعي السميع بمعنى المسمع وفيه نظر
لانه لا يثبت لا ذلك ولا الاستشهاد في البيت لان داعي
الشوق لما دعى القايل صار هو سميعا لدعوته فتسبب لكونه
سميعا فيه على ان الشاذ لا يقاس عليه ان ثبت ذكره الشارح
في شرحه وفيه تكلف لا يخفى ويجي بمعنى مفاعل كثير الجليس
وجليف وعشير وكليم وانيس ونديم ذكره الرضي في شرح
الكافية والشارح في شرح الكافية وغدير بمعنى مغادر
من تغادره او مفعل من اغدره ذكره الجوهري وقوله
كالرحيم بمعنى الراحم مع المبالغة وهي ليست بلازمة لصيغة
فعيل مطلقا بل اذا كان من باب فعل بضم العين وقيل هي
لازمة مطلقا ونقل عن الزمخشري ان كل ما هو معدول عن
عن اصل فهو للمبالغة فرحيم ورحوم ورحمن للمبالغة اذ الكل
معدول عن راحم ذكره في حاشية تفسير القاضي وقوله وبمعنى
المفعول قال الرضي وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير
مقيس وقوله الا انه يستوي الخ الذي بمعنى المفعول
والفعيل الذي بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمونث
اجرى على الموصوف او لا تقول رجل نصير وامراة نصيرة
ومررت بنصير زيد ونصيرة هند هذا هو الاكثر والقليل هو
انه لا يلزمه التا ذكره في شرح اللب فلا حاجة على هذا الى التاويل

في قوله تعالى ان رحمة الله قريب بان الرحمة بمعنى المطر او الغفران
او الاحسان او بان القريب بمعنى المسافة يذكر ويؤنث وبمعنى
النسب يؤنث فقط او بان المراد به النسب اي ذات قرب او
او بان المصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على اللفظ الآخر
في معناه او تاويلا بان مع الفعل او بان في الكلام حذفا
اي شيء قريب او اثر رحمة الله قريب او بانه بمعنى مقرون او
بان رحمة اكتسبت التذكير من المضاف اليه كما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى ان نفاحة تنبو بالياء التحتانية
او بان تانيث الرحمة غير حقيقي مع ان الشارح قال
في شرح الكافية هذا خارج عن قانون النحاة لانهم لم يجوزوا
في الاسناد الى الضمير بين الحقيقي وغيره ولا بين كون
المسند فعلا او صفة وقال ابن هشام في المغني
المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتانيث وهذا
يتداوله الناس في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند
الى المؤنث المجازي ويكون المسند فعلا او شبهه وبكونه
المؤنث ظاهرا فلا يجوز هذه الشمس وله هو الشمس ولا الشمس
هذا او هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن
كيسان واعترض صاحب الكشاف بان هذه الوجوه
المذكورة في التاويل ليست بمطردة ليس تقادح واما ذكيه
بغيا في قوله تعالى وما كانت امك بغيا على تقدير كونه فعلا
فما لانه مصدر كما قالوا في قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم

ولم تقل

اعتراض على الجلبي الكلام

تنبيه حراسة

اعتراض على ابن هشام

ولم تقل رحمة لانه اراد المصدر او الفواصل ذكره الطيبي
او التشبيه بالمفعول كما في ملحفة جديد من جددت بمعنى البصرية
لا الكوفية لانه عندهم بمعنى مجدود من جده بمعنى قطعه ذكره
الرضي او لانه نسب كطالق او لانه للمبالغة ذكره الفاضل
في القطب كونه للمبالغة بان نفي الابلغ لا يستلزم نفي مطلقا
جوابه انه من باب نفي المقيد وقيل والتشبيه اللفظي قد
يحمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى فاعل فتؤنث مع ذكر
الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل
عليه فيذكر ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث مع كونه
صفة مفعال ومفعل ومفعيل بكسر الميم فيهما ومفعال بفتح
الفاء وفعال بكسرها وتخفيف العين فيهما تم واما ما زاد على
الثلاثة ملحقا كان او رباعيا فالضابط فيه الخ اقول قوله والمراد
بالضابط امر كلي منطبق على الجزئيات اعلم ان الامر الكلي
قد يراد به المفهوم الكلي وقد يراد به القضية الكلية
والمعنى الثاني مراد منها وكذا الانطباق وقد يراد به الحمل
فمعناه امر كلي مشتمل على احكام جزئيات موضوعه اشتمالا
يتعرف احكامها منه وقد يراد به الحمل فمعناه امر كلي محمول
موضوعه على جزئياته ليعرف احكام جزئياتها منه فلو
قال قضية كلية لكان اولى لانه يوهم ارادة المفهوم
الكلي وهو ما لا يمتنع نفس تصوره الشركة بل قد توهم
بعضهم وقوله الا ما شذ وهو عقوق من العقاق

ضابط

مراد ... كاملة

والقياس معوج وتنوج من الانتاج والقياس منتج وباقل
من الابقال والقياس مبقل وماحل من الامحال والقياس
محل ولاقحة من الالقاح والقياس ملقحة وتمي من الاتماء
والقياس متم وحواحم من الاحماح وقوله فهو مسهب قيل
هو وكذا المحصن ومفلج مستعار من اسم المفعول كسيل مفعم
لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل
ربما استغنى عن مفعل بمفعول كاجنه الله فهو مجنون
واحزنه فهو محزون واحبه فهو محبوب وقد جاء محب على الاصل
في الشعر واضعفت الشيء فهو مضعوف واحمه الله فهو محموم
وازكمه الله فهو مزكوم واعله فهو معلول على ما ذهب اليه سيبويه
كما قال ابن صلاح قول المحدثين والفقهاء معلول مرذول عند
اهل العربية واللغة وكذا قول النووي انه لحن وقول
صاحب المحكم والمتكلمون يستعملون لفظة معلول كثيرا وبالجملة
منهم على ثقة ليس على ما ينبغي علما انه قد جاء في اللغة عل وهو
معلول اى ذو علة على ما ذكره في الصحاح والعرب وقد جاء
اسم الفاعل من افعل فعال كاسار فهو سار والقياس مسير
واجبره فهو جبار ذكره شارح الصحاح وفي تفسير القاضي الجبار
من جبره على الامر بمعنى اجبره وفي موضع آخر من الصحاح حساس
دراك لغة ازدواج ومن فعل ايضا كلبس فهو لباس
ونقل طلبس قوله واذ قد فرغنا من السالم فقد حان ان
نشرع الخ اقول قوله واذ قد فرغنا من السالم فقد حان الخ

قال

مفعول بمعنى مفعل

اعتراض على ابن صلاح والنووي وصاحب المحكم

فاعل بوزن فعال من افعل وفعل

ظرف شرط اذ كان

١٢٨

قال حسن الغناري قد يقال يجوز ان يكون الفاء جوابا لاذا تشبيها
له بان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض
النحاة وقال الدماميني في شرح المغني كأنه ادخل الفاء
لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط لكن يصد عن ذلك وجود قد
لامتناع دخولها في الشرط وقال علاء الدين البسطامي
في شرح اللباب وقد يجري الظرف مجرى الشرط فيصدر بالفاء
ما بعده نص عليه سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه
والفاء في فنقول اما العطفة على حان فيلزم عطف المضارع
على الماضي وهو ليس بحسن على ما صرح به في شرح المنار او
ممتنع على ما صرح به في كشف الواقية نقلا عن ابن يعيش
شارح المفصل واعمال المستقبل في الماضي لاشتراط بعضهم
صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه وقد يجاب
عن هذا بان ما لا يغتفر في الاوائل يغتفر في الثواني كقوله تعالى
وان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت مع انه لا يكون
في الشرط فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا وقوله تعالى
اسكن انت وزوجك الجنة وكقولهم تبني هند وزيد
ورب رجل قائم ابوه لا قاعد ورب شاة وسخلتها
ويا زيد والحارث وبانه لا يشترط في عطف الجملة على
الجملة صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه على
ما صرح به بعض شراح المفتاح في اوائل الفن الاول
واشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون

مطلب
يعرف فيه عدم جواز عطف المضارع
على الماضي وجوازه او امتناعه

مطلب يعرف فيه عدم اشتراط
اقامة المعطوف مقام المعطوف
عليه في عطف الجملة على الجملة
وفي عطف المفردات

اعمال المستقبل في الظرف الماضي

مطلب فاء الفصيحة

الى قوله فتكونن من الظالمين والشارح في باب الفصل والوصل
في المطول ولا في عطف المفرد كليهما كما صرح به علاء الدين البسطامي
في حاشية المطول وفي قوله وقد ينزل العالم منزلة الجاهل حيث
قال من ان يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء على انه يجوز
اعمال الفعل المستقبل في الظرف الماضي على ما نص عليه المحققون
في قوله تعالى واذ اعتزلتموهم الى قوله فأووا الى الكهف وقوله
واذ لم تفعلوا الآية تعالى فاقيموا وقوله واذ لم يهتدوا به
فسيقولون ووجهوه بانه من باب المبالغة حتى كان هذه
الافعال المستقبلة واقعة في الازمنة الماضية لازمة لها
لزوم المظروف للظرف وفيها او فاء فصيحة وهي التي تدل على الشرط
المحذوف وقيل على السببية وقيل عليهما وسميت فصيحة
اما لافصاحها عن الشرط والسبب او لفصاحة الكلام
الذي دخلت هي فيه او لظهور المعنى بسبب دخولها او وصفها
بوصف صاحبها او لكونها مفيدة معنى بديعا او واقعة موقعا
حسنا وتتنوع الفاء الفصيحة بتنوع ما دل عليه من المحذوف
فتارة يكون المحذوف امرا او نهيا كما في قوله تعالى فقد جاءكم
بشير ونذير اي لا تعتذروا فقد جاءكم فتارة شرطا كما
في قوله تعالى فهذا يوم البعث اي ان كنتم منكرين البعث فهذا يوم
البعث وتارة معطوفا كما في قوله تعالى فانفجرت اي فضرب فانفجرت
وقد يصار الى تقدير القول كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
في سورة الاحقاف فقد كذبوكم بما تقولون اي فقلنا قد

حسنة

١٢٩

رائقة وخاصة اذا انضم اليها حذف القول وجعل هذه الآية
من ذلك القبيل كذا ذكره الشارح في شرح الكشاف وقوله
والمضاعف وانما سمي مضاعفا لانه ضوعف الحرف الواحد
بمقابلة العين واللام وقوله وقال الخليل وهو من الخلة
من الخلال فانه ود تخلل النفس ومخالطها وقيل من الخلل
واحد من الخليلين يسد خلل الآخر او من الخل وهو الطريق
في الرمل فانهما يترافقان في الطريق او من الخلة بمعنى الخصلة
فانهما يتوافقان في الخصال الحميدة والخليل هو الفقير
من الخلة والمصطفى المخصص الذي ادخله في خلال الامور
واسرار العلوم وقوله التضعيف ان يزاد على شيء القائم
مقام فاعل يزاد الجار والمجرور او ضمير مصدر يزاد على ان
يكون لازما نعم يلزم تغيير المتعدي باللازم الا ان تغييرا
ليس تغييرا لغة بل من طريق شعور الذهن والكناية لان
زيادة الشيء على الشيء يستلزم كونه فريدا عليه كما قالوا
في قول صاحب الهداية فتح بلدة عنوة اي قهرا فهذا ليس تفسيرا
لغة لان عنى بمعنى ذل وخضع لازم وقد يتعدى بل هو
تفسير من طريق شعور الذهن والكناية لان من الذلة
يلزم القهر وان القهر يستلزم الذل ثم التأويل المذكور
معروف في الفعل المجهول وفي الفعل المعروف جوزه
صاحب الكشاف في قوله تعالى لقد تقطع بينكم حيث قال اي
وقع التقطع قيل بل في المعروف اولى لانه اصله وقال

مضاعف

تحليل

تغيير لغة وكناية

مجاز

فعام يعوق فيه اسناد الفعل الى ضمير مصدره

صاحب الكشف جعله من الاسناد الى ضمير الامر لتقرره في النفوس
اى تقطع الارحام بينكم اولى اذ لم يعرف له شاهد والاصل
معلوم بان الاسناد الى المصدر الملفوظ جاء في الفروع
ونحوه قوله فيجعل اثنين او اكثر قال الطيبي الصواب ان ضعف
الشئ مثلاه وضعفيه ثلاثة امثاله وهو الموافق لقوله تعالى
فزده عذابا ضعفا في النار واذا زاد على عذابهم ضعفا
فقد اتاهم ضعفين فيطابق قوله تعالى في مواضع اخر ربنا
آتهم ضعفين من العذاب روى ابو عمرو عن ابي عبيدة
في قوله تعالى يضاعف لها العذاب ضعفين قال يجعل
الواحد ثلثة اى يعذب ثلثة اعذبة وانكره الازهري
وقال هذا الذي يستعمله الناس في كلامهم ومتعارفهم
وانما الذي يقال الحذاق انها يعذب مثله عذاب غيرها
لان الضعف في كلام العرب المثل الى ما زاد وليست تلك
الزيادة بمقصورة على مثلين فيكون ما قاله ابو عبيدة
صوابا وقال الراغب الضعف من الالفاظ المتضايفة
كالنصف والزوج وهو تركب قدرين متساويين
ويختص بالعدد فاذا قيل اضعفت الشئ وضعفته وضاعفته
ضممت اليه مثله فصاعدا فضعف الشئ هو الذي يثنيه
ومتى اضيف الى عدد اقتضى ذلك العدد ومثله نحو ان
يقال ضعف العشرة فذلك عشرون بلا خلاف واذا
قيل اعطه ضعفي واحد فان ذلك يقتضي الواحد ومثليه

مقام يعرف فيه معنى الضعف والتضعيف

لان

لان معناه الواحد والذي يزاوجه فهذا اذا اضيف فان
لم يضف فقلت الضعفين قيل ذلك يجري مجرى الزوجين
في ان كل منهما يزاوج الآخر فيقتضي اثنين لان كلا منهما
يضاعف الآخر فلا يخرجان عن الاثنين بخلاف ما اذا اضيف
الضعفان الى واحد فيثلثهما نحو ضعفي الواحد وقوله
ويقال له الاصم وهو من له وقر في الاذن فلا يسمع الصوت الخفي
فيحتاج الى شدة الصوت والمضاعف ايضا يحتاج الى شدة
الصوت لعدم امكان النطق به عند الصوت الخفي وهذا
سمي به ولانه كرر فيه حرف واحد فشابه الاصم لانه يكرر
له الحرف حتى يسمع ولانه لا يسمع فيه حركة الحرف المدغم
وقوله وكان اهل الجاهلية اى المدة والايام التي كثر فيها
الجهل او الخصلة المنسوبة الى الجاهل وتلك تسمى فترة
لفتور الدواعي في العمل بالشرايع الالهية فيها وهي بين الرسل
من رسل الله تعالى وقوله رجب شهر الله الحرام بدون رجبا لان
المراد غير معين وفي التلويح وقع في عبارة فخر الاسلام
غير منون للعلمية والعدل عن الرجب لان المراد رجب
بعينه وهذا تعليل لكون رجب الغير المنصرف معدولا
عن الرجب المعرف باللام العهد ولو لم يعتبر العدل لكان
منصرفا اذ ليس فيه الا العلمية ح وهذا التعليل ذكره
صاحب الكشف وتبعه الشارح وفيه بحث وهو ان رجبا
علم لان جميع اسماء الشهور من باب الاعلام الجنسية

الاصم

اعتراض

يدل عليه دلالة قطعية امتناع شعبان ورمضان من الصرف
فان الالف والنون المزيدتين لا يؤثران في الاسم
بمنع الصرف الا مع العلمية وتعريف العلم يمتنع ان يكون
بالاداة فلا يكون اصله الرجب على ان العدول من علم
الى علم باطل وارد كذا ذكره الاصفهاني في شرح البديع
وقال الا ان منع الصرف سهو من الناسخ ويمكن ان يجاب عنه
بان بعض الاعلام قد يدخله حرف التعريف للمح الوصفية الاصلية
كالحسن فلعل الرجب منه وفيه ان ادخال اللام للمح الوصفية
ليس مقيسا في شيء من الاعلام بل هو امر سماعي ذكره الدماميني
في شرح المغني والفرق في ذلك بين علم الجنس وعلم الشخص
يحتاج الى نقل ثم العدول عن علم الجنس الى العلم الشخصي
ليس ببعيد على ان اللام التي تدخل على الاعلام للمح الوصفية
انما تدخلها بعد اخراجها عن العلمية واطلاقها على المسمى بها
لا اوصافا لقصد المدح او الذم كما صرح به في شرح اللب
للسيد فليس فيما ذكر عدول من علم الى علم الا كما طوي
واضافة الشهر الى الله تعالى للتشريف والتعظيم ولذا
سمي رجبا لان الرجب التعظيم ولانهم كانوا يعظمونه
في الجاهلية ولا يستحلون فيه القتال وانما قالوا رجب
مضر لانهم كانوا اشد تعظيما له واذا ضموا اليه شعبان
قالوا رجبان وسمي الشهر لتشهيرهم اياه حين رأوا
الهلال وقوله كما سمع في مختصر الصحاح الاسمع والاصوب
والكاف

رجب شهر الله رجب مضر
رجبان شهر

والكاف للتشبيه وكلمة ما قيل كافة لها عن العمل ومن الدخول في المفرد وقيل
مصدرية عند اكثر النحاة وكلمة ايضا تاكيد لما يستفاد
من الكاف ومن هذا القبيل قولهم كما ان زيدا من افاضل
الناس كذلك عمرو واما قولهم كما ان زيدا قائم عمرو عالم
فالظاهر ان الكاف ههنا لتحقيق معنى الوجوه على ما ذكره
علاء الدين البسطامي كما في قوله رب ارحمهما كما ربياني
صغيرا على ما نقله صاحب اللباب ووجهه بانه ليس الكاف فيه
للقران في الوقوع كما في قولك كما حضر زيد قام عمرو لان
التربية من الوالدين واقعة والرحمة لهما مطلوب الوقوع
والمعنى اوجد رحمتهما ايجادا محققا كما اوجدا الوالدان
التربية ايجادا محققا في الزمان الماضي وقول الراغب
الكاف في نحو قوله تعالى او كالذي مر على قرية ليس للتشبيه
المجرد بل التجديد والتحقيق كما في قولك الاسد كزيد
وقوله مستغيث من استغاثه واغاثه والاسم
الغياث بالكسر وهو اي المستغيث المطلوب للعون
والمستعين الضعيف للعون والمستنجد طالب الخلاص
والمستنصر طالب الظفر وقوله في الشهر الحرم وهي
ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب ومعنى سرد
متواليات وسرد الحديث اذا اتيت به على الولاء
والمحرم اول الشهور ولذلك ادخلت الالف واللام
عليه دون غيره من الشهور كانهم قالوا هذا الذي يكون

لفظ كما

مطلب يعرف فيه معنى المستغيث
والمستعان والمستنجد
والمستنصر

الشهور

الاسبوع

ابدا اول السنة ذكره في النجم الوهاج وذكره قطلوبغا في الفتاوى
الحاجية ابتداء السنة عادت عن المحرم واما اول ايام
الاسبوع فالصواب انه يوم السبت لما روى عن ابي هريرة
رضي الله عنه عن النبي عليه السلام قال خلق الله التربة
يوم السبت والجبال يوم الاحد والشجر يوم الاثنين
والمكروه يوم الثلثاء والنور يوم الاربعاء وبث فيها
الدواب يوم الخميس وخلق آدم بعد العصر في آخر ساعة
منه وقول الشاعر الم تر ان الدهر يوم وليلة يكران
من سبت عليك الى سبت قال ابن السبكي اولها الاحد
وقال النووي في شرح المهذب سمي يوم الاثنين لانه
ثاني الاسبوع والخميس به لانه خامسه وقد كان شهور
الاهلة وايام الاسبوع في صدر الجاهلية اسماء غير هذه
الاسماء وكان المحرم وكان يسمى المؤتمر لانهم كانوا
يأتمرون فيه الغارة فسمي المحرم لتحريم القتال فيه وقيل
لتحريم الجنة فيه على ابليس وسمي صفر باجذالانه يجذ الابل
اي يذكه فسمي صفر لاصفرار الاشجار فيه او لاصفرار
مكة من اهلها اذا سافروا يقال دار صفر اي خال
او لاصفرار وجوههم حين وقع في الناس فيه وباء وسمي
ربيع الاول خوان وربيع الاخر ويصان فسميا ربيعين
لارتباع الناس فيهما اي اقامتهم في الخصب والجمادين
حنين ورنة فسميا جماديين لجمود الماء فيهما يوم سميا

وجميع

وجميع الشهور مذكرة الا الجمادى ورجب الاصم لما لم يسمع فيه صوت
السلاح فسمي رجب لتعظيمه وتعظيمهم فيه الهتهم وفي الروضة
لم يعذب الله تعالى امة في شهر رجب وفيه نظر لان قوم
نوح عليه السلام اغرقهم الله تعالى فيه كما قال الثعلبي وشعبان
عجلان فسمي شعبان لانشعاب القبائل فيه وتفرقها
في الغارة او لانشعاب الخبر فيه ورمضان ورمضان
ناتق فسمي رمضان لانه يرمض فيه الذنوب اي يحرق
او لرمض الفصال وشوال عذل بالذال المعجمة فسمي شوالا
لشول الناقة فيه بذنبها يوم التسمية ليعلم الذكر انها
حامل او لان العرب كانت تشول فيه اي تنزح عن اماكنها
وذو القعدة هواع فسمي ذو القعدة لقعودهم في رحالهم
عن الغزو والحرب وذو الحجة مبرك لبروك ابلهم فسمي
ذا الحجة لاداء الحج فيه وكانوا يقولون ليوم الاحد اول
وليوم الاثنين اهون وللثلثاء جبار وللاربعاء دبار وللخميس
مونس وللجمعة عروبة وللسبت شيار ذكره في بحر التفاسير
وقال بعض اكابر المتاخرين ايام الاسبوع من الاعلام الغالبة
فيلزمها اللام وقد يجرد لفظ الاثنين عن اللام والسر في جعل
هؤلاء الاعلام الغالبة وان لم يثبت جنسها محافظة
على القاعدة التي هي ان الاعلام التي لامها لازمة في الاصل
اجناس صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فلا جرم وجب
ان يجعل جنسيتها مقدرة والثلثاء والاربعاء لما جعلا

مطلب اسماء الايام والاشهر في الجاهلية ووجود التسمية الجاهلية

مقام يعرف فيه احوال اسماء الشهور

اسمين جعلت الهالة في العدد مثة فرقا بين الحالين ذكره
في مجمع الصنعاني وفي بعض شروح الكشاف قد اطبقوا على
ان العلم في ثلثة اشهر هو مجموع المضاف والمضاف اليه
شهر رمضان وشهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر وفي
البواقي لا يضاف الشهر ثم في الاضافة يعتبر حال المضاف
اليه في اسباب منع الصرف ووجوب دخول اللام
وامتناعه وفيه ان الامام ذكره في تفسيره ان رمضان
مختلف فيه اختيار المجاهد انه اسم الله ولذا لا يجوز
ان يقال جاء رمضان وذهب رمضان بل شهر رمضان
واختيار محققي السنة وهو الصحيح ان رمضان اسم للشهر
واختيار صاحب التفسير ان شهر رمضان من قبيل اضافة
الجنس الى النوع كيوم الجمعة والاسم رمضان واليه مال
الرازي فقول من قال ان العلم لو لم يكن شهر رمضان لما
لما جاز اضافة شهر اليه لعدم جواز انسان زيد ليس بصحيح
وقوله حركة نعال في مختصر الصحاح حركة قتال الحركة ضد
السكون والقتال المقاتلة فلا يتعلق به السماع
بل بخبره وصوته والنعال جمع نعل وهو الحذاء
مؤنثة تصغيرها نعيلة تقول نعل وانتعل اي احتذى
والنعل خفه ودابته ولا يقال نعل فالمضاف محذوف
على وجهين وقوله ولا تقعقع السلاح القعقعة صوت
السلاح ونحوه فقوله قعقعة السلاح تجريد عن الاول

او تنصيص

او تنصيص في الثاني كما في قولهم العلم صفة قائمة بغيره او تخصيص
والواو في ولا فقعقع هي المقترنة بلا المذكورة للنفي المؤكد له
بشرطين سبقها بنفي وعدم قصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو
ليفيد ان الفعل منفي عنهما في احدهما حالتي الاجتماع و
الافتراق والعطف من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار
العامل والمشهور انه من عطف المفردات واذا فقد احد
الشرطين يمتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو وجاز
ولا الضالين لان في غير معنى النفي عند البصريين واما عند الكوفيين
فلفظ لا بمعنى غير وجاء قوله فاذهب فاي فتى في الناس احرزه
من حتفه ظلم دعج ولا جبل لان المعنى لا فتى احرزه فتل اهل الملك
الا القوم الظالمون الفاسقون ولا نحو ما اختصم زيد
ولا عمرو لانه للمعية لا غير واما وما يستوي الاعمى والبصير
ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء
ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد
وقد يقال قصد نفي الاستواء من كل واحد منها قصيا
الى الآخر كانه قيل ولا يستوي الظلمات مع النور ولا النور
مع الظلمات فان تعلق كلمة لا في نحو ما جاني زيد ولا عمرو
يفيد التصريح بعموم النفي اذ بدونها ربما يحمل على نفي الاجتماع
فلا يكون زائدة بل مفيدة معنى مقصودا قلت افادتها المعنى
لا تنافي تسميتها بالزائدة فانهم يسمون كان في كان زيد
فاضلا زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع

قوله ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره الخ اقول
قوله ولما كان المضاعف من الثلاثي غيره في الرباعي لم يجعلهما
في تعريف واحد لتعذر جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد
اذا لم يوجد قدر مشترك كالحيوان المشترك بين الانسان
والفرس وغيرهما واطلاق المضاعف على قسميه من قبيل
اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة ولا يخفى تعذر
تعريف العين الشامل للشمس والذهب وغيرهما ولم يتعرض
للمزيد فيه مع ذكره في هذا القسم لان حكمه لا يخالف بينهما
وقوله ما كان عينه ولامه من جنس واحد فان قيل هذا منقوض
بنحو فرح فانه ليس عينه من جنس واحد بل العينان كذلك
قلنا المراد بيان المضاعف الذي يكون التضعيف
فيه اصليا ولم يكن بسبب زيادة حرف وقوله كما ترى الكاف
بمعنى على كما في كن كما انت وقول بعضهم كخير جواب من قيل له كيف
اصبحت اي على خير وقيل المعنى بخير ورد بانه
لم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقد يكون للتعليل اثبت
ذلك قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان يكون
الكاف مكفوفة بما والحق جوازها في المجردة وللمبادرة
وتسمى كاف المفاجاة والقران وللتقييد على ما ذكره
علاء الدين البسطامي في حواشي المطول في قوله الغرابة
كما يفهم من كتبهم كون الكلمة حيث قال وما في كما يفهم كافة
والكاف للتقييد والتقدير الغرابة كذا على الوجه الذي

فهم

مطلب الكاف بمعنى على والباء وللتعليل والمفاجاة والمبادرة والقران والتقييد

ما في كما

مقام معرفة فيه كاف المفاجاة والقران من باب استعمال الاداة

كما هم ثم قال وليست للتشبيه قطعا بل للتقييد وقد صرحوا بان
هذه الكاف لا عامل لها كما لا معمول لها لانها لم يبق حرف جر
وقوله المضاف بمعنى مبتداء فان قيل قد صرح في كشف الوافية
ان مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون مفردا الا اذا كان
قولا مصدرا كقولك قلت قولا حقا وربما يحذف المصدر
ويترك صفته منصوبة كقولك قلت حقا فاذا وقع مقول
القول مفردا فهو مبتداء خبره محذوف او خبر مبتداء محذوف
قلنا هذا على ما هو المشهور من كون القول هو التلفظ
بما يفيد فائدة تامة على ما ذكره القاضي في انوار التنزيل واما
على ما ذكره الرضي ونقلناه في اوايل هذه الرسالة من ان
الكلام واللفظ والقول من حيث اللغة بمعنى يطلق على
كل حرف من حروف المعجم او المعاني وعلى الاكثر منه مفيدا كان
او لا فلا كلام في كون مقول القول مفردا قال ابن التمجيد
في حاشية انوار التنزيل بعد ما قال وحقيقة القول
التلفظ بما يفيد فائدة تامة فالمهمل والكلمة المفردة
والمركبات الناقصة ليست باقوال والاولى ان يعمم لما لا يفيد
لصحة قولهم في قيود التعريف قولنا هذا لاخراج الشيء الفلاني
مشيرا الى الكلمة واصلاحه من كلام التعريف اولى من ان يخص
من الفاظه الا ان يصار في امثال هذا الى المجاز واعلم
ان للعرب في القول ثلاثة مذاهب اكثرها احكاية ما بعده
محله النصب ان كانت جملة لوقوعها موقع المصدر كانه

احوال مقول القول

قال قولا ثم علل الى الجملة لارادة الخصوص لانها بمنزلة النوع
من القول ولذا ينصب المعطوف عليها كقال زيد وعمرو منطلق
او فتيله بالنصب لا غير وحق المحكي ان يودي على هيئته فلو قال
قال زيد وعمرو الظريف او نفسه منطلق وان عمرو وبكر منطلقان
اذ لم يقله المحكي عنه لانه يلتبس ان النعت والتاكيد والعطف
داخل في الحكاية واعتبار الخواص والمزايا فيما حكى الله تعالى
قيل في المحكي وقيل في الحكاية وهو الظاهر وفي قوله تعالى قالوا
سلاما اجمع القراء على نصبه لان المراد التبري لا التحية اي تبرأنا
منكم تبرا او سلمنا منكم سلاما ولذا تنصب في قوله تعالى قالوا سلاما
قال سلام في النصب وجهان على المصدرية اي سلموا سلاما
وعلى انه مفعول قالوا لانه في قولهم كما تقول حقا لا قال
لا اله الا الله ورفع الثاني على انه خبر مبتدأ اي امري
سلام او مبتدأ محذوف الخبر اي عليكم سلام والمذهب
الثاني بني سليم اجراء القول مجرى الظن من غير شرط
والثالث اجراؤه مجرى الظن باربعة شروط الاستفهام
والخطاب والاستقبال وان لا يفصل بين حرف الاستفهام
والفعل باجنبي غير الظرف كذا في بعض شروح الكافية
وقوله وهو الظاهر ان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي
والواو التي في نسخ المتن ليست في محلها فان قيل الخبر
قد يكون مع الواو وان كان حقه ان لا يكون كالخبر المبتدأ
على ما حكى الرضي وان كان قليلا ذكره الدماميني في بحث الجمل

مطلب
واو بين المتعلقين
واو اللصوق

من شرح

من شرح المغني وخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان
وخبر ما الواقعة بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة
وخبر لا الواقعة بعد بد كقولهم لا بد وان يكون قالوا اهل
الواو لتاكيد لصوق الخبر باسم كان الواو التي لتاكيد لصوق
الخبر الصفة بالموصوف في قوله تعالى سبعة وثامنهم
كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
ونحو ذلك قلنا امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها
بالحال في كون كل منهما حكما لصاحبه على ان صاحب المفتاح
قال ان قوله تعالى ولها كتاب حال من قرية لكونها نكرة في سياق
النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله
على الوصف بجعل الواو لتاكيد اللصوق كما ذهب اليه
صاحب الكشاف ومن قبله سهو ثم اعتذر لصاحب الكشاف بانه
ان عيب في السهو للانسان لانه ذهول يزول بادنى تنبيه
والبشر لا يخلو عنه وانما العيب في الخطأ وهو ان يستقر الصورة
المنافية للحق فلا يزول بسرعة بل لا يزول اصلا او يزول
بعد تعب رد بانه قد تكرر في الكشاف الحمل على الوصف
مع بسط وتفصيل فالحكم بكونه السهو سهو ولا شك ان معنى
الجمع يناسب اللصوق وباب المجاز مفتوح فقول صاحب الفوائد
دخول الواو بين الصفة والموصوف غير مستقيم لاتحادهما
ذاتا وحكما وتاكيد اللصوق يقتضي الاثنينية مع انا لا نسلم
ان الواو تفيد التاكيد وشدة اللصوق ليس بذاك

الفرق بين السهو والخطاء

اعتراض على صاحب الفوائد

مقام يعرف فيه وقوع الحال من المضاف اليه ومن المبتداء

وقوله في التكملة حال بعنى اما من ضمير عينه ولامه وقد جوز بعض
النحاة انتصاب الحال عن المضاف اليه من غير تاويل واعتبار
شرط على ما ذكره في حواشي شرح المفتاح السعدي ومنعه
بعضهم معللا بان الحال خبر في المعنى عن ذي الحال والمضاف اليه لا حظ له
في الاخبار عنه وذكر الاندلسي ان الصحيح ان المضاف اليه
ان كان فاعلا او مفعولا في المعنى جاز وقوع الحال منه والا فلا الا انه
قد جاء كقوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا واجاب عنه بعضهم
بعلامة صاحب الكشاف بان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف
والمضاف مفعول فكان في حكمه كما في قوله تعالى ايحب
احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فان لحم الاخ هو الاخ
وبالعكس ذكره في كشف الواقية وقال الدماميني قالوا
لا يقع الحال عن المضاف اليه الا بان يكون المضاف جائز
العمل في الحال بان يكون جزءا منه او كجزء منه في صحة الاسقاط
والاستغناء به والمعتبر في تلك الصحة حال العامل كذا
ذكره ابن كمال باشا في شرح المفتاح ثم اختلفوا في عامل
مثل هذا الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل
المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا
والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد
بالوجه المذكور واما حال من المبتداء وقد جوز جماعة
من النحاة الحال من المبتداء وجعلوا العامل الانتساب الخبر
الى المبتداء فانه معنى فعلي قابل للتقييد ان قصد هناك
تقييد

منه سلمه

حال من المبتداء

١٣٠٦

تقييد كذا ذكره سيد المحققين في حواشي شرح المفتاح
واعترض عليه بانه قد صرح بعض النحاة بان خبر الحال
في مثل هذه الصورة لازم لان مثل هذا العامل ضعيف
لا ينعقد الا بعد انعقاد الكلام فقبل ذلك ليس له قوة
العمل في الحال واجيب بان هذه الجهة وان كانت
معقولة الا ان المناسبات النحوية تابعة للاستعمالات
والاستعمال يساعد السيد المحقق لقوله تعالى فله
جزاء الحسنى فقد صرحوا بان جزاء في القراءة بالنصب
حال من المبتداء وهو الحسنى وقوله تعالى والارض جميعا
قبضته يوم القيمة نص فيما ذكرنا لحله في الاية الاولى
فانه يحتمل ان يكون حالا من ضمير الخبر وهو الظرف المقدم
ولكن ان يجعل عامل الحال لفظة كان في الخبر واختلف في
عامل الحال دونها جائز عند مجوز الحال من المبتداء وهو
سيبويه واتباعه وقد قال سيد المحققين في قول
التلخيص فالفصاحة في المفرد خلوصه والحسن جعل الظرف
حالا من المبتداء بناء على جوازه منه على تاويل لان
المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها
في المفرد وان كان المال واحدا ثم قال وقس على هذا
امثاله من التراكيب وراع فيها جزالة المعنى وان احوجتك
الى زيادة تقدير في الالفاظ ويجوز ان يكون قوله من الثلاثة
صفة للمبتداء بان يقدر متعلقه معرفة اي المضاعف

الكافيجي في التلاقي على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته
وقد اعتمد على هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتأخرين ذكره
الدماميني وفيه بحث لان الكافيجي المقدر في مثله الثبوت
كالمؤمن والكافر فاللام حرف تعريف لكن لم موصول فلا يلزم
حذف الموصول مع بعض صلته وذكر بعضهم ان تقدير
المتعلق في مثله معرفة مبني على التدريج بمعنى انه يقدر اولا
منكرا اذ لا دلالة للظرف على ازيد منه ثم يعتبر تقدير
اللام ثانيا وفيه ان تقدير المعرفة ناشئ من المقام كما
اشار اليه الشريف المحقق لا من دلالة الظرف ثم قال
ذلك البعض ويجوز جعل المنكر صفة للمعرف بنية حذف
اللام وللمضاف بتأويل فك الاضافة على ما نص عليه
ابو علي في التذكرة وبنى عليه قوله كان خروجها عسل
ماء اي كان خروجها لها فصح وقوعه خبرا مع نكارة عسل
وماء وكما صرح به العلامة في شرح المفتاح كما يجوز
جعل المعرف حالا بنية طرح اللام بل لما جاز جعل
المنكر صفة للمعرف بنية اللام في مثل قولهم ما يحسن بالرجل
خير منك وقولهم بالرجل مثلك مع وجود المانع من
اظهاره على ما صرح به جاز ما نحن فيه بل جوازه ولا
مانع اولى فان قيل ان الشارح قد صرح في شرح المفتاح
بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة
فلا حاجة الى تعريف المتعلق اجيب بان القياس

وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعد عليه فتجعل في الذهني
وقوله ويقال له الاصم جملة معترضة وهي التي تعترض بين الشيئين
لافادة التقوية او التشديد او التحسين او التنبيه او الاهتمام
او التنزيه او الدعاء او المطابقة او الاستعطاف او بيان
السبب لامر فيه غرابة والواو الداخلة عليها تسمى واو الاعتراضية
ليست بحالية ولا عاطفة ولا تدخل عليها الفاء ايضا وتقع
تلك الجملة بين الفعل ومرفوعه وبينه وبين مفعوله وبين المبتدأ
والخبر وبين ما اصلها المبتدأ والخبر وبين الشرط وجوابه
وبين القسم وجوابه وبين الموصوف وصفته وبين
الموصول وصلته وبين اجزاء الصلة وبين المتضايفين
وبين الجار والمجرور وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه وبين
الحرف وتوكيده وبين حرف التنفيس والفعل وبين قد والفعل
وبين حرف النفي ومنفيه وبين جملتين مستقلتين وقد تعترض
باكثر من جملة ومن جملتين وصرح صاحب الكشاف بجوازه
بسبع على ما ذكره ابن مالك وقال ابو علي لا يعترض باكثر
من جملة والمعترضة كثيرا ما تلتبس بالحالية ويتميز على ما ذكره
ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام في مغني اللبيب
امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وبالواو
مع تصديرها بالمضارع المثبت وبان الشرطية وبلن والسين
وسوف وكونها طلبية فقول الحوفي في قوله تعالى اني ذاهب الى
ربي سيهدين ان الجملة حالية مردود بهذه الفروق اللفظية

واما النوع المعنوي فما اشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى ثم
اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون حيث قال في معنى الاعتراض
وانتم قوم عادتكم الظلم وفي معنى الحال وانتم تضعون العبادة
في غير موضعها وبينه بعضهم بان الحالية قيد لعامل الحال
ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا
بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وقال الطيبي الاعتراض ابلغ
من الحال لان فيه عموم الاحوال بخلاف الحال وهي قيد لعامله
بقي هنا فائدة وهي ان ابن هشام قال في المغني للبيانيين
في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحاة والزمخشري
يستعمل بعضها ويورد عليه ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي
حيان توهما منه لانه لا اعتراض الا ما يقوله النحاة وهو
الاعتراض بين شيئين متطالبين وبين الدماميني تلك
الاصطلاحات على وفق المطول حيث قال من اهل البيان من
يقول الاعتراض ان يؤتى في اثناء الكلام او كلامين
متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى
دفع الايهام وليس المراد بالكلام المسند اليه والمسند فقط
بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد
باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا
او بدلا منه ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او
في آخره او بين كلامين متصلين معنى او غير متصلين
بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى كانت دفع

الايهام

الايهام او غيره ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او كلامين
متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما وقوله ويجوز ان يكون
فصل المضاعف على الاضافة فيه المحذوف هو المبتدا على ما قاله
الواسطي من ان الاولى كون المحذوف المبتدا اذا دار الامر
بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا لان الخبر محط الفائدة
او الخبر على ما قاله السعيدي من ان الاولى كونه هو الخبر
واذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا
وكونه مبتدا او الباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدا عين الخبر
فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف والفعل
غير الفاعل الا ان يعتضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع
او بموضع آخر يشبهه او بموضع آت على طريقته واذا دار الامر
بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى واذا احتاج
الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما
فتقديره مع الثاني اولى نحو الحج اشهر وقوله ويقال له المطابق
وانما خص بالرباعي مع ان المطابقة موجودة في الثلاثي
بين عينه ولامه لكثرة المطابقة في الرباعي وقوله زلزل
فاؤه ولامه الاولى كلاهما زاي وعينه ولامه الثانية
لام على مذهب البصريين فوزنه فعلل واما الكوفيون فيجوزون
تضعيف الفاء وحدها ويقولون ان زلزل مشتق من زل
لموافقته اياه في المعنى فالزاي الثانية عندهم زائدة فوزنه
ففعل وقوله وان لم يكن فيه ادغام قال الشارح في شرح

مطلب اولى كون المحذوف مبتدا بالتقدير

اصل زلزل فعلل او ففعل

الكلام كل مبتداء عقب بان الوصلية يؤتى في خبره بالا
الا الاستدراكية ولكن مثل هذا الكتاب وان صغر حجمه لكن
كثر علمه وذلك لان المبتداء باعتبار تقييده بان الوصلية
من المعنى الذي يصلح الخبر استدراكا له واستعمال الاعلام على مقتضى
خلافه وقال في موضع منه والفاء في خبر المبتداء المقرون بان
الوصلية شايع في عبارات المصنفين مثل زيد وان كان
غنيا فهو بخيل ووجهه على ان يجعل الشرط عطفا على المحذوف
والفاء جوابه والشرطية خبر المبتداء وان جعل الواو للحال
على ما يراه الزمخشري والشرط غير محتاج الى الجزاء فلتشبيه
الخبر بالجزاء حينئذ قرن بالمبتداء الشرط وقال علاء الدين البهلوان
في حواشي المطول ما قرن بالا ولكن في مثل ما ذكر قائم مقام
الخبر وليس بخبر والتقدير هذا الكتاب وان صغر حجمه لا يقل
علمه وانما يقل علمه لو لم يكثر علمه لكن كثر علمه وكذا الكلام
في قولهم زيد وان كان مطيعا لكنه ليس بعدلي وهذا
اي حذف المقدمة الواقعة في معرض الخبر مع سابقتها غير مختص
بما ذكر بل هو جار في باب الشرط يعتبرون حذف الجزاء مع ما يتبعه
ويقيمون المقدمة المحتوية على الاستثناء والاستدراك
مقامه ويعتمدون على وضوح المراد كقوله ان كان زيد
فقيرا لكنه ليس بخيل فالتقدير ان كان فقيرا فلا عيب له
وانما يكون عيبا اذا كان بخيلا لكنه ليس بخيل كما ذكره
مولانا خسرو في حاشية تفسير القاضي ان غاية ما يقال

في تصحيح امثال هذه التراكيب ان الواو زائدة كما في وكنت وما
وما ينهنهني الوعيد وان حروف الزوائد ليس كما ينبغي
وقد يقال في توجيهه انه يكفي في التسمية بهذا الاسم للمضاعف
مطلقا تحقق سبب التسمية في بعض منه ومثل ذلك كثير
شايع وربما يلتزم بان المضاعف من الرباعي لا يسمى اصم
كما ان المضاعف من الثلاثي لا يسمى مطابقا وعلى كلا تقديري
السؤال وهو انه لم الحق المضاعف الخ قوله يلحقه الابدال
اعلم ان الابدال اما للتخفيف او لمشاكلة الحروف وتقاربها
في المخرج او في الصفة كالجهر والهمس وغير ذلك قوله ان يجعل
حرف موضع حرف اخر قال موضع حرف ولم يقل ان يجعل حرف
عوضا عن حرف اخر احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف في
غير موضعه كهمزة ابن واسم وتاء عدة وزنة لانه لا يسمى ذلك
ابدالا الا تجوزا وقوله اخر احتراز عن رد المحذوف في مثل
باب واخ وست فانك اذا نسبت اليها تقول ابوي واخوي
وستهي برد لاماتها وجعلها في مكانها فيصدق انه جعل
حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالا لانه جعل حرف مكان حرف
هو نفسه فبهذا القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف
فانا وان جعلنا التاء فيهما عوضا عن المحذوف لكن ليس حقيقة
في مكانه فان المراد بكونه في مكانه ان يكون العوض فاء
ان كان الاصل فاء كما في اجوه وعينا ان كان الاصل عينا
كما في قال ولاما ان كان الاصل لاما كما في ماء وزايدا

مطلب يطلب فيه بان الوصلية يؤتى في خبره بالا ولكن للاستدراك او اعقب الخبر بالفاء

الظن

اعتراض على مولانا خسرو

مطلب يعرف فيه ان الابدال اما للتخفيف او للمشاكلة

يعرف فيه ان الابدال جعل حرف في موضع حرف اخر

في التصحيح

دالاعلى المعنى المقصود وان كان الاصل كذلك كما في عالم بالهمزة
في عالم بالالف ومعلوم ان تااحضن وبنت ليست كذلك فان
قيل هذا التعريف غير مانع لانه دخل فيه اظلم اصله اظتلم
جعل الظا مكان تا افتعل لارادة الادغام ولم يسمى ابدالا
لان الظا من حروف الابدال فوجب عليه ان يزيد قيد لا للادغام
والجواب انه لما اتى عقيبه حروف الابدال علم ان المراد بحرف
في قوله جعل حرف موضع حرف اخرى تلك الحروف ولكن ان يقول
تنوين حرف للعهد كما قيل في تنوين تسع قوله معوانع الحرف
لتسع وفي تنوين ضحى في قوله تعالى موعدكم يوم الزينة وان
يحشر الناس ضحى وفي تنوين دمعا في قول البردة وفي
قوما في قوله عسى الايام ان يرجعن قوما وفي تنوين ان
في قول المفتاح ولا ان ما يجد القراان وفي تنوين حاجب
في قوله كما ل ارتفاع شان حاجب لاول وقوله والحروف
التي تجعل موضع حرف اخر الخ وقال بعضهم حروف الابدال
ثلثة عشر تجمعها قولك استنجده يوم طال زط وهذا وهم
لانهم نقصوا الصاد والدال وهما من حروف الابدال
لقولهم صراط وزقر في سراط وسقر وزادوا السين
وهو ليس من حروف الابدال ولو اوردوا استمع اصله استمع
ابدال السين من التا اجيب بان المراد ما لا يكون للادغام
والا لوردت اذكروا واظلم اصلهما اذتكر واظتلم يعني
يلزم ان يكون جميع الحروف التي تبدل لارادة الادغام

من حروف

من حروف الادغام بدال ويلزم منه ان يكون جميع الحروف غير ضوى
مشفر تبدل للادغام والواو والياء والميم وان كان
من حروف ضوى مشفر فهي من حروف الابدال وقوله حروف
انصت يوم جدطاه زل انصت امر من الانصات ويوم ظرف
وجد مبتدا مضاف الى طاه وهو علم الشخص وزل من
الزلل وهو خبر المبتدا والظرف مضاف الى الجملة اى انصت
في هذا اليوم وقوله وكل منها تبدل من عدة حروف
فالهمزة تبدل من الواو ومن اللام والصاد تبدل من السين
التي بعدها غين او خاء او قاف او طاء والتاء تبدل من الواو
ومن الياء ومن السين ومن الصاد والياء تبدل من الالف
ومن الواو ومن الهمزة ومن احد حروف التضعيف كما ذكره
ومن النون ومن العين ومن الباء ومن السين ومن التاء
والواو تبدل من الهمزة والميم تبدل من الواو ومن اللام
ومن النون ومن الباء والجيم تبدل من الياء المشددة
وغير المشددة والدال تبدل من التاء والطاء والطاء تبدل
من التاء والالف تبدل من الواو ومن الياء ومن الهمزة ومن
الهاء والهاء تبدل من الهمزة ومن الالف ومن الياء ومن التاء
والزاء تبدل من السين ومن الصاد الواقعتين قبل الدال
ساكنتين واللام تبدل من النون ومن الضاد الواقعتين
والامثلة في المطولات فلفظ الكل للتكثير دون الاحاطة
وكمال التعليم صرح به المعروف بالبهلوان في شرح المفتاح

يوافقه تنوين العهد والتوقير كما م

حروف الابدال

اعتراض على البعض

عدد حروف الابدال

يعرف فيه ان الحروف التي تبدل

بيان لفظ كل

والشريف فيه في اول القصر واشار اليه ايضا في قول السكاكي
والتغليب يجري في كل فن وصرح ابن كمال باشا في تفسيره
وجاءهم الموج من كل مكان ان لفظ كل قد يكون للتكثير
والمبالغة لا للاستغراق كما في هذه الآية وفي حاشية شرح
المفتاح في اول الفن الثاني ان لفظة كل في قوله في كل
شجناء للتكثير لا للتسوير اذ لا ثاء في شجر العناب وصرح
قطب الدين في حاشية الكشاف في آخر سورة آل عمران ان لفظة
كل كثيرا ما تطلق على الاكثر كما يقال فلان يقصده كل احد ويعلم
كل شيء وصرح في شرح المشارق في حديث من سبح الله
في دبر كل صلوة ان لفظة كل قد يراد بها التعميم لا الكل
الافرادي ولا المجموعي وقوله يعني ان اصله اطلت اما اطلت
الكتاب واطلته لغتان جيدتان جاء بهما القرآن واستعملتهما
الكتاب سالتهما ان يمليه علي وقوله قلبت اللام الاخيرة ياء
فان قيل لم خص اللام الثانية ولم خص بالياء قلنا لان الثقل
تنشأ منها ولان لام الفعل هو المحل للتغييرات والابدال
نوع من التغيير وان الياء اقرب الحروف الى اللام في المخرج
وقوله نحو تقضي البازي التقضض النزول قال الجوهري
لم يستعملوا من التقضض تفعل الا مبدلا قالوا تقضى
فاستثقلوا ثلاث ضادات فابدلوا من احداهن ياء كما قالوا
تظنى من الظن وحبت بالخير واحببت به اي تيقنت
واللعاع نبت ناعم في اول ما يبدو ويقال لعت الارض

تلقى

تلقى اللعاع اذا انبتها فاذا ارشد اتك نباتها ولثتها قلت تلعيها
واصلها تلععها فكرهوا ثلاث عينات فابدلوا الاخيرة
ياء وقال ابو عمرو اللعاعة الكلأ الخفيف رعي او لم يرع
وهديت الجر فتدهده دحرجته فتدحرج صهصهت اي قلت له
صه اي اسكت وقوله مسنا السماء الآية قال الله تعالى وقالوا
لن تمسنا النار الا اياما معدودة المس ايصال الشيء بالبشرة
بحيث يتأثر الحاسة الماسة به وقال الزمخشري في قوله تعالى
يمسهم العذاب جعل العذاب ماسا كأنه حي يفعل بهم ما يريد
من الالام وناقش الشارح فيه بان المس ليس من خواص
الاحياء انما هو تلاقي الجسمين من غير واسطة مع ان تقدير
الارادة او يقال عبر بالفعل عن ارادته كما عبر عن رفعته
وعن القدرة عليه وكما يعبر بالارادة عن الفعل واصل ذلك
اقامة السبب مقامه وبالعكس ليصح قوله فجعلنا من قول
نبال نبلا اصاب من باب فهم بفهم والسماء على ما ذكره القاضي
اسم جنس يقع على الواحد والمتعدد كالانهار والادهم
وقيل جمع سماوة وقال صاحب غرر التفاسير السماء جمع
سماوات واسمي جمع سماوة كجرادة وجرادات وجراد وقال
حسن الفناري المحققون على ان السماء المظلة للارض
مؤنثة لا غير ولهذا وجهوا انفطر في قوله تعالى السماء منفطر به
بوجوه منها انه بمعنى ذات انفطار وليس بمعنى اسم الفاعل
وجمعها سموات لا غير واما السماء بمعنى المطر فيذكر ويؤنث

معنى السماء

معنى المس

والاغلب التانيث والجمع في القلة على اسمية وفي الكثرة على سمي
بوزن فعول ولا يجمع على سموات ثم قال فاحفظ هذا
ولا تلتفت الى ما ذكره الجوهري من ان السماء على المعنى الاول يذكر
ويؤنث ويجمع على اسمية وسموات وفي المختصر السما كل ما
علاك فاظلك ومنه قيل سقف البيت سماء وكيف سماء
لانها سمت وعلت واحد بضمتين وثهلان بفتح الثاء
المثلثة اسم جبل ويأوي من هوى يهوي كرمى يرمي
هويا بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء سقط
وبضم الهاء القصد الى الاعلى وقوله خلال النعاق
من المطايا الخ وقبله فباتوا يدلجون وبات يسري بصير
بالدجى لهاد غموس خلال العناق من المطايا آه قائله
ابو زبيد الطائي يصف اسدا يقصد حيد ابلهم وبات
يكون بمعنى صار ولاقتران مضمون الجملة بالليل وبمعنى
عرس قال الخليل البيتوتة دخولك في الليل وكونك فيه
بنوم وغيره الا ترى انك تقول بت ارعى النجوم معناه
انظر اليها ومن قال بت بمعنى نمت فقد اخطأ يحكى ان رجلا
سقيم الاعتقاد سمع قوله عليه السلام لا يدري اين بات يداه
فقال انا ادري اين تبيت يداي فلما نام من الليلة الثانية
واستيقظ كان يده في دبره الى الكوع وادلج سار
من اول الليل والاسم الدلج بفتحتين والدلجة كالجرعة
والغرفة وادلج بتشديد الدال اذا سار من آخره والاسم

ايضا

أحد وثهلان

معنى بات

معنى الدلج

ايضا الدلجة وسرى يسري بالكسر سرى بالضم ومسرى بالفتح
واسرى ايضا اي سار ليلا كان في كله او بعضه وبالالف
لغة الحجاز والدلج على ما نص عليه في المجمل والاساس سير الليل
كله كما في شرح المفتاح الشريف حيث ان الدلج هو السير في
بعض الليل والسرى هو السير في كله ليس بذاك والبصير
ضد الضرير الذي هو ذاهب البصر وفعيل من بصر به بصارة
وبصرا بمعنى علم والدجى جمع دجية وهي الظلمة والهادي
من الهداية بمعنى الرشاد ضد الغي بمعنى الضلال والخيبة
ايضا وعرف الهداية الزمخشري بالدلالة الموصلة الى المطلوب
وعرفها الامام الرازي بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب.
اوصل اليه بالفعل اولا لكن الاستعمال في الدلالة الموصلة
اكثر ولذا عرفها المتقدمون من مشايخ اهل السنة
بخلق الاهتداء واستدل الزمخشري في الكشاف على ما قاله
بوجوه ثلثة واعترض عليه الرازي ودفع اعتراضاته
بعض الفضلاء وبعضهم دفع دفعها لم ار في ايرادها جدوى
لكونها مدافعة ودعوى وغموس بالغين المعجمة والسين
المهملة بمعنى الشديد القوي وخلال يكون ظرفا جار المستقيم
فقيل موضعه نصب على تمام الكلام وقيل يتعلق بما قبله
من فعل او شبهه على قياس حرف الجر وقيل هما في موضع نصب
ان كان موجبا وبدل ان كان منفيا وصوب الاول صاحب
المغني لانه لا يوصل معنى الافعال الى الاسماء بل يزيل معناها

اعتراض على الشريف

معنى الهداية

[illegible]

معنى خلال

عنها فاشبه في عدم التعدية الحرف الزايد ولانه بمنزلة الا وهي
غير متعلقة وعند بعض النحاة هو مصدر مضاف اذ اجرها بمعنى
ويكون فعلا متعديا ناصبا له وان كان لازما في الاصل نحو
خلا المكان لتضمنه معنى المجاوزة ولذا استثنى به وان لم يكن
نفيا ولا يستثنى به الا اذا كان متصلا وفاعله ضمير مستتر
عايد الى مصدر الفعل المتقدم عليه او اسم فاعله او البعض
المفهوم من الاسم العام والجملة مستانفة او حالية وقد يكونا
محذوفة على خلاف ذلك وما خلا لا يكون بعدها الا النصب
لان ما المصدرية تعينها الفعلية وموضعه نصب على الحال
عند السيرافي كالمصدر الصريح في ارسلها العراك وقيل على
الظرف لنيابتها عن الوقت وقال ابن خروف على الاستثناء
كانتصاب غير في قاموا غير زيد واجاز الجر به الاخفش
والكسائي والفارسي وابن جني والجرمي والربعي على زيادة
ما ورد عليهم بان الحرف لا يزاد اولا واجيب بانه في سعة
الاول وبان لا يزاد اولا في قوله تعالى لا اقسم ورد عليهم
ايضا بانهم ان قالوا بقياس ففاسد لان ما لا يزاد
قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وفبما رحمة وان قالوا
بسماع فشاذ لا يقاس عليه والعقاق بكسر العين جمع عقق
وهو الكريم والخيار من كل شيء والمطايا جمع مطية وهي
الابل سميت بها لانها يركب مطاها اي ظهرها وقيل لانها تمط
في السير اي تمد وهي تذكر وتؤنث اصلها مطيوة [illegible]

مطلب
يعرف فيه يكون لفظ خلا فعلا
بمعنى جاز او ناصبا او [illegible]

معنى ما خلا

معنى مطية

الواو

الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت
قال في لباب التفاسير حسن تمييز الجمع القليل وهي ذا تمييز الجمع
الكثير وقال في الكواشي وربما عكسوه وذكر الشارح في شرح
الكوفي قال الفراء تقول العرب فيما بين الثلثة الى العشرة فيهن
وفيما جاوزها فيها يكنى عن جمع القلة كما يكنى عن جماعة الاناث
وعن جمع الكثرة كما يكنى عن الواحد المؤنث وشوس جمع اشوس
بالشين المعجمة المتقدمة والسين المهملة المتاخرة وهو المتكبر
الذي ينظر بموخر عينه وقوله فالاكثر من ان يحصي قيل عليه
ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس فيما ذكر
لما قبلها في المعنى عن الكثرة واجيب ان كلمة من متعلقة
لما يتضمنه اسم التفضيل اي متباعد عن حد الاحصاء ورد بان كلمة
من اذا لم يكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون
الاشياء الثلثة ولا شك ان التفضيل مرادف لمعنى الكثرة لما يكفي
ان يحصي الا انه تسامح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد
او ظهر بهذا الكلام المعنى المقصود وان اريد التصوير والتقدير
الكثر من متعلق الاحصاء ورد الرد بان للمجيب ان يقول اسم
التفضيل في معنى فعل مفيد للزيادة وهو يتباعد او يتعالى
او يترقى ونحوها على سبيل المجاز فلا يلزم ما ذكره وبان ضمير
يحصي عايد الى الابل قطعا فالقول بان هذا الضمير عايد
الى ما ليس بمذكور مع القول بحذف الموصول مع بعض الصلة
مما لا وجه له وبهذا علم حال ما يقال في الجواب من انه محمول

هي هي

[illegible]
يعرف فيه الفرق بين [illegible]
هي وهن وهما

مطلب
في بيان ان الكثر من ان يحصى

على حذف المضاف اى فى ان وفيه بعد وبان من التفضيلية تحتمل ان
يكون محذوفا كما فى يعلم السر واخفى قال محمد بن مسعود فى كتابه
البديع ان الذى وان المصدرية يتعارضان فيقع الذى
مصدرية على ما قال به يونس والفراء وابو على الفارسى وارتضاه
ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله
عباده وقوله وخضتم كالذى خاضوا وتقع ان بمعنى الذى
كقولهم زيد اعقل من ان يكذب اى من الذى يكذب فعلى هذا
لا يرد شىء مما ذكروا فى امثاله ورد صاحب المغنى هذا القول
بانى لم اعرف قائلا به ومردود بانه لا يلزم من عدم العلم بقائل
قول عدم قائله ولا من عدم قائله فيما مضى عدم صحته وقد وجه
صاحب المغنى امثاله بان يكون فى الكلام تاويل على ما ويؤول
ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف كما قيل فى
قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ان التقدير ما كان
مفترى وفى شرح الكافية للشارح ان هذا قليل جدا وانما
كثر فى صفة المصدر وان كان بمعنى المفعول بواسطة
كما قيل فى الحكم انه بمعنى المحكوم عليه وبه وفى البرهان انه بمعنى
ما يبرهن عليه والتصال بمعنى ما يتاصل عليه فى قوله تعالى
يعودون لما قالوا انه يعودون للمقول وهذا المجاز سائغ
لا يحتاج الى نقل فى آحاده وبان افعل ضمن معنى ابعد فمن
المذكورة ليست جارة للمفضول بل متعلقة بافعل لما تضمن
من معنى البعد لا لما فيه من معنى الوصف والمفضل عليه متروك

ابدا

مطلب يعرف فيه ان ما بعد من ان يكون مفضلا عليه اذ ليس من ركنا ما قبلها

ان المصدرية بمعنى الذى

اعتراض على صاحب المغنى

مطلب يعرف فيه مجىء ان المصدرية بمعنى الذى ومجىء الذى بمعنى ان المصدرية وفوائد وفيه تصرفات عربية عجيبة

ابدا مع افعل هذا القصد التعميم وهذا اقرب مما ذكره المراد وقوله
رمز خفى الرمز على ما ذكره الشارح التقريب فمنك على سبيل الخفية
فما فى تلويح الشارح وفى شرح المفتاح للشريف حيث قال لا
على ما وقع فى المختصر الرمز الاشارة بالشفة والحاجب
من ايهام اختصاص الرمز بهما ليس على ما ينبغى ثم ذكر السكاكى
حيث قال وان كانت الكناية ذات مسافة قريبة مع نوع
من الخفاء كان اطلاق اسم الرمز عليها مناسبا ينافى ما فى حواشى
المطول لحسن الفنارى حيث قال الايماء الاشارة الخفية
وقد يستعار للاشارة الخفية مطلقا وقد يستعمل
فيما يكون بجنس الكلم وبما ذكر من اعتبار الخفاء فى الرمز عرفت
ان قول الشارح رمز اما على التجريد فى الاول او التنصيص
فى الثانى قوله وكان الاولى ان يقال الخ قيل قد يصير
غير حرف التضعيف حرف علة كما فى تقضى البازى وتعالى
وتلالا وسادس والاصل تقضض وتعالل وتلالل وسادس
قلنا كلامنا فى الافعال لكن كلامه فى تفسير السالم حيث قيد
الحروف بالاصلية ليدخل ما ابدل احد حروفه الصحيحة
حرف علة يفيد العموم قوله والمضاعف يلحقه الادغام وهو فى
اللغة الاخفاء والادخال اقول قوله يقال ادغمت اللجام
الفرس الظاهر ان نصب الفرس بنزع الخافض يدل عليه التوب
فى الوعاء قال بعضهم فى مثله ولنا قاعدتان الاولى ان
حذف حرف الجر ونصب اقامة النصب مقام الجر كافى

السفها واولى ان لا يخص بالاولى وانى الاصلح الحاكم ومنه الروم كالابى وعلى ما ذكره

وان كان مما مع نوع الخفا كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليه ما

مطلب يعرف فيه معنى الرمز والاشارة والايماء

اعتراض على صاحب التعريف وصاحب شرح الصحاح

مقام يعرف فيه كون الواو التضعيف حرف علة

ادغام

نصب بنزع الخافض

مقام يعرف فيه معنى نزع الخافض

مقام في بيان بصرة وكوفة

الله لا افعلن والثانية ان الفعل اذا تعدى بحرف الجر ينزع الحرف
ويتعدى بنفسه كما في واختار موسى قومه وقال ابن التمجيد
في شرح انوار التنزيل ان النصب بعد حذف الخافض علامة
المفعول به لان حروف الجر انما تدخل الاسماء لافضاء معاني
الافعال اليها فيكون تلك الاسماء مفاعيل لتلك الافعال منصوبة
المحل لعدم ظهور النصب فيها لفظا لضرورة وجود اثار
تلك الحروف ولما حذفت ظهر نصبها المحلي عادة منصوبا
على المفعولية وقال مولانا حسن الفناري في حواشي
التلويح الناصب في صورة نزع الخافض هو الفعل المذكور
فانه من جملة الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر كما صرح
في اللباب فكانه يتعدى بعد اسقاط الجار لتضمن معنى ما يتعدى بنفسه انتهى
فاسناد النصب الى نزع الخافض اسناد الى الشرط بعض
وجوه لوجوده المحلي او زعم لظهوره وقوله من عبارات الكوفيين
اي المنسوبين الى الكوفة وهي في الاصل الرملة الحمراء او ما يكتنف
الكوفة قال النووي في تهذيب الاسماء الكوفة البلدة المعروفة
ودار الفضل واهله مصرها عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتسمى
كوفة الجند لان جند كسرى كان فيها وقوله من عبارات البصريين
اي المنسوبين الى البصرة وهي في الاصل حجارة رخوة الى البياض
ما هي وبها سميت البصرة وهي قبلة الباحكامه الازهري
وغيره افصحها الفتح والبصريان البصرة والكوفة بناها
عتبة بن غزوان في خلافة عمر سنة سبع عشرة وتعالى

قبة

تنبيه في التعريف

قبة الاسلام وخزانة العرب لم يعبد صنم قط بارضها وهي اقوم البلاد
قبلة ذكره في النجم الوهاج وقوله والغرض من الادغام الاقوم
في غاية الثقل حتى لما فيه من العود الى حرف بعد النطق به
قال بعض الفضلاء التبا على المفرط من الحرفين بجعل اللفظ
بهما بمنزلة الواحدة فلذلك اجيز الابدال والتقارب المفرط
بجعل اللفظ بهما بمنزلة حجلان المقيد فوقع وشبه بعضهم
بوضع القدم ورفعها في موضع وبعضهم باعادة الحديث
مرتين وكل ذلك مستكره بل اذا كرر طعام واحد اشتهت
النفس مللته وكراهته فكيف بما عليه فيه كلفة الثقل اذا
رجع اليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج
احسن في التاليف واكمل مما قربت مخارجه وقصره الى تعالى
الى قوله ان تسكن ولو جعل يسكن ثلاثيا معلوما وبديع
رباعيا مجهولا لا يرد شيء لان المغني في الادغام سكونه
الحرف الاول اعم من ان يكون ساكنا باسكانه او ساكنا
في نفسه ادراجه في التاني وقوله بالطريق الاولى قال علاء الدين
البسطامي في حاشية المطول والاعتذار بالاولوية
غير معتبر في التعريفات قطعا كما قال الشارح في المطول
والاعتذار بانه ترك التقييد بقوله في الظاهر في تعريف الحقيقة
مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز
او لا يلتفت اليه في التعريفات قطعا وذلك الادغام واجب
في الماضي الخ اقول قطعا اعني مصدر الاثر الماان نصب مصدرا

بفعل المحذوف ويجوز ان يكون بالحالية على قول من اجاز وقوع الحال من المضاف اليه مطلقا قوله وكذلك الادغام واجب اذا اتصل الخ
اقول قوله والضابط انه يجب في كل فعل الخ فان قيل ينتقض هذا الضابط بنحو قوول وحيي واقتتل وتتنزل وتتباعد فان كلا منها فعل اجتمع فيه حرفان متجانسان لم يقع بينهما فاصل والثاني متحرك واجيب عن الاول بانه لو ادغم لالتبس بالمجهول تقول وعن الثاني بانه لو ادغم يلزم ضم الياء في مضارعه وهو مرفوض وعن غيرها بانه لو نقل حركة التاء الى الفاء وادغم التاء في التاء سقط همزة الوصل وتقال قتل فيلتبس بماضي التفعيل ولو سكن التاء الاولى في تتنزل وادغمت في الثانية احتيج الى همزة الوصل وتقال اتنزل فيلتبس بمضارع نزل لاحتمال ان يكون الهمزة للاستفهام وكذا الوادغم في تتباعد فيقال اتباعد التبس بالمضارع باحتمال الهمزة للاستفهام فان قيل جواز الادغام فيهما يستلزم جواز الالتباس فينبغي ان لا يجوز كما لا يجب قلنا جوازه لا يستلزم الا جواز التباس وعدم وجوبه يستلزم وجوبه وهو اقبح وفيه نظر لانهم صرحوا بان اللبس في الفعل لا يمنع الادغام لانه يرتفع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع وفي البعض بالمضارع وفي البعض بصيغة الامر مع انه لم يتحقق اللبس في تتنزل وتتباعد لفظا والاولى ان يقال على ما وقع في المفصل وشرحه لابن الحاجب لم يجب الادغام

في اقتتل

في اقتتل لان التاء الاولى في الثانية في حكم الانفصال لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها نحو احتزم فهي شبيهة بتاء بعث تلك ولم يجب في تتنزل وتتباعد لانه لو ادغم احتيج الى همزة الوصل ولا يجوز ادخالها على المضارع نص عليه في شرح الشافية وقوله اذا كثر ضبابها الضباب جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض كالدخان وقوله انا اجود اقوام وان خنفوا اوله اهلا عاذل قد جربت من خلقي في المختصر المهل بفتحتين النورة وفي المغرب بالسكون النورة والبرق وبالتحريك التقدم وقولهم مهلا يا رجل وكذا للاثنين والجمع والمؤنث بمعنى امهل وقيل انه منصوب على المصدر والهمزة حرف نداء وعاذل اسم امرأة اصلها عاذلة رخمت والتجربة الاختبار في المختصر المجرب بفتح الراء الذي قد جربته الامور واحكمته فان كسر الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح وقال ابن السيد المجرب الذي اختبرها غلط في الخلوق بضم الخاء وسكون اللام اوضحها السجية الطبيعة واختلف في تغيير الخلوق قال بعضهم لا يمكن لاحد تغييره واضرار اشرا وقال بعضهم يمكن تغييره لما روي عنه عليه السلام حسنوا اخلاقكم فلو لم يمكن لما امر به والحق ان اصل الخلوق لا يستطيع احد تغييرها واما تهذيبه وازالته فقد يمكن ذكره في شرح البردة والاجود السخاء والاقوام جمع قوم وجمع الجمع اقاوم والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد

جرب

خلوق

اقوام

بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد الضمير العايد اليه ذكره في التلويح وكان يرد عليه
الصواب ح لان الدليل مجموع كونه يثنى ويجمع وعاد ولا رماح رماحان
رماح ح لانه شاذ او الدليل مجموع الامور الثلثة ويذكر ويؤنث
لان اسما الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت للآدميين
تذكر وتؤنث وربما يدخل فيه النساء بالتبع ذكره في المختصر
وفي المجمل القوم جماعة الرجال خاصة واحد القوم امرء وذكر
صاحب الكشاف في تفسير سورة الحجرات القوم الرجال خاصة لانهم
القوام بامور النساء وهو في الاصل جمع قايم كصوم وزور في
جمع صايم وزاير او تسمية بالمصدر وان الشارح رح لغفوله
عن هذا التفصيل قال في التلويح والتحقيق ان القوم في الاصل
مصدر قام فوصف ثم غلب على الرجال خاصة لقيامهم بامور
النساء ذكره في الفايق وينبغي ان يكون هذا تاويل ما يقال
ان قوما جمع قايم كصوم جمع صايم والا ففعل ليس من ابنية
الجمع يقول ضن بالشيء يضن ضنا بالكسر وضنانة بالفتح
اذا بخل به من باب علم وقال الفراء هو لغة من باب حسب قوله الا
ممتنع فقد ذكر في اوايل الكتاب ان المراد بالامتناع في
استعمال اهل الادب ما هو في مقابلة التحقيق والوجود قوله
والادغام جايز اذا دخل الجازم الخ اقول الادغام جايز فان قيل ان
حرك الثاني وجب الادغام والا امتنع فلا يتصور الجواز قلنا التحريك
جايز فكذا الادغام المتفرع عليه قوله لغة الحجازيين اي المنسوبين
الى الحجاز وهي مكة والمدينة واليمامة وقراها والطايف مع واديها وهو

اعتراض على الشارح

مطلب في بيان الحجاز وتهامة

وهو وج من قرى مكة وخيبر من قرى المدينة في الوسيط والتهامة
للشافعية في بعض الكتب تصحيف اليمامة بالتهامة قال ابن الصلاح
وهو غلط لان تهامة لا تدخلها الالف واللام واليمامة يلزمها
الالف واللام وسمي الحجاز حجازا لانه حجز بين تهامة ونجد وقيل
لاحتجازه بالحرار الخمس هي الحرة واقم وحرة راجل وحرة ليلى
وحرة بني سليم وحرة النار وحرة وبرة والحرة ارض ذات
حجارة سود نخرة كانها احرقت بالنار وجمعها حرار بالكسر
وحرات وحرون جمعوها بالواو والنون واليمامة مدينة من بلاد
اليمن على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطايف قيل سميت
باسم جارية زرقاء كانت ترى الراكب من مسيرة ثلثة ايام
وكانت تسكنها ذكره في النجم الوهاج قوله ومن يك حذف
نون يك تشبيها بحروف العلة قال بعضهم شبه بها في امتداد
الصوت وقال الرضي النون تشابه للواو في الغنة وقيل شبهها
للتنوين وقال آخرون حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال
كذا ذكره الشارح رح في بحث اللفيف المقرون حتى لا يجوز ان يحذف
من نظايره مثل لم يأب ولم يحب ولم يصن ونحوها وفي كثرة
الاستعمال انهم يعبرون بكان ويكون عن جملة الافعال فيقولون
كان زيد يقوم وكان زيد يجلس ذكره في بعض [illegible] فان
وصلت بساكن ردت النون ولا يجوز سيبويه سقوط
النون عند ملاقاة ساكن واجازه يونس ومن هو قليل ذكره في
شرح الالفية وقد مر في بحث المضارع والفصل الزيادة ويحل

مطلب في بيان علة حذف النون

كثرة الاستعمال

مبحث في افعال الناقصة

عطية لا تلزم من يعطي يقال له فضل والنخل بالضم وبالفتح والتحريك نفيض
ضد الجود ونخل يكذا من باب علم وطوب بخلاف نيضا بالضم فهو
باخل وبخيل والمعنى من يكن صاحب فضل ويبخل بفضله على قومه
ينبغي ان يستغنى عنه وينبغي ان يذم بقي هنهنا فائدة وهي ان
جماعة منهم المبرد وابو علي الفارسي وابن جني والجرجاني وابن بابشاذ
والشلوبين ذهبوا الى ان الفعل الناقص لا يدل على الحدث
وان يكون له مصدر ولذا سمي ناقصا وجعل الخبر عوضا عنه
ولذا لا يحذف وان يتعلق به الظرف والجار والمجرور وان يصلح
صلة لحرف المصدري وان يجي منه الحال وان يدخل على خبره الا التي
لدلالته على المفعول له خلافا للكوفيين وفي نحو قوله تعالى وما كان الله
ليذر المؤمنين الخبر محذوف وقال ابن هشام في المغني والصحيح
ان الافعال الناقصة كلها دالة على الحدث الا ليس فتثبت الاحكام
المذكورة وتسميتها ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع وقد نص
التاريخ وان صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى فذوقوا
ما كنتم تكفرون حيث قال او وبال كونكم كافرين الا ان كان
الناقصة صلح صلة لما المصدرية وان الكون يصلح مصدرا
لها لا كما وقع في بعض كتب النحو انه لا مصدر الا للتامة
فلا وجه لما قاله ابن التجيد في تفسير قوله تعالى كيف يكون
للمشركين الآية من ان الافعال الناقصة لا يتعلق
بها الجار ولما قاله ابو البقاء في قوله تعالى بما كانوا يكذبون
ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وقد استدل المثبتي التعلق

بقوله تعالى

١٤٨

اعتراض على ابن الحاجب وابن التجيد رحمه الله

بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا لان اللام لا يتعلق بعجبا
لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان
واعترض عليه بان المصدر الذي ليس في التقدير حرفا موصول
وصلته لا يمتنع التقديم عليه وبانه يتوسع في الظرف ما لا يتوسع
في غيره وبانه يجوز تعلقه بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله
لمية موحشا طلل وقوله بني تميم الابن من البناء لانه مبني ابيه

اجب

ولذلك ينسب المصنوع الى الصانع فيقال ابو الحرب وبنت فكر
وقوله وفيه نظر والجواب ان المراد بالادغام الاسكان من ذكر
الكل وارادة الجزء وذلك سائغ فالمعنى لان الادغام اي

اعتراض على ابن الحاجب

اسكان الاول موقوف على تحريك الثاني لالتقاء الساكنين
وهذا مطوي وهو اي تحرك الثاني موقوف على الادغام اي
على اسكان الاول لئلا يتوالى الحركات فيلزم الدور في صلة

اعتراض عليه ايضا

نفي الملزوم وهو الادغام بنفي اللازم وهو الاسكان وقوله
لا يندرج في الواحد الواحدة فيه انه يندرج فيه الواحدة
بطريق التغليب او بطريق الدلالة لان علة جواز الادغام
في الواحد عند دخول الجازم سكون اللام فالواحدة الغائبة
كذلك ولك ان تقول المراد من فعل الواحد لفظه فيكون علما
والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهرة مسماه بها كما عرف
في ربها تم ولكل فرعون موسى حيث قالوا رخواد ولكل
جبار عادل قاهر فيكون المعنى والادغام جائز فيما يسكن لامه
اذا دخل الجازم وقوله لانه يندرج فيه فعل الواحدة المخاطبة

فيه ان الاضافة للعهد والمعهود المفردات النحوية وقوله اللهم الا ان تعالى
اصله عند البصريين يا الله حذف الياء لنكتتين احدهما ان النداء
انما يكون في محل الغفلة والله تعالى متعال عن ذلك والثاني
ان حقيقة النداء طلب الاقبال وهو في حقه تعالى محال والتشريف تشديد
الميم هو انه عوض عن حرفين او فيه تعرية للحرف بالكلية اذ
الاول من حروف المعاني والثاني من المباني واخرت الميم تبركا
بالابتداء باسم الله تعالى وعند الكوفيين اصله يا الله امنا
بالخير اقصدنا بالخير فحذفت الهمزة بعد الضمير وحرف النداء
فاتصلت الميم المشددة باسم الله تعالى فامتزجا وصارا
كلمة واحدة ولا يجوز الجمع بينهما الا لضرورة الشعر كقوله عن
او عذبت يا اللهما وربما يجوز ان يوصل به كقول الاعشى
وما عليك ان تقولي سبحت او صليت يا اللهما ويجوز ان يكون
الالف فيه للاطلاق وزاد حرفا حتى بقي في لفظ الكلمة وهي
الميم لضرورة الشعر واختلف في جواز وصفه فعند
سيبويه لا يجوز لان الميم كلمة برأسها فلو وصف يكون الميم
فاصلة فقوله اللهم مالك الملك تقديره عنده يا مالك
الملك قال المطرزي يستعمل في الدعاء وقد يجيء جواب
الاستفهام قبل لا او نعم كثيرا من ذلك ما قرأت في حديث
عمر بن سعد وقد اتاه رسول عمر رضي الله عنه وقال له كيف تركت
امير المؤمنين فقال صالحا وهو يقرأ السلام فقال
ويحك لعله استأثر نفسه قال اللهم لا فقال لعله فعل كذا

قال

مطلب في كلام بين نظم اللهم

قال اللهم لا في حديث طويل وكان المتكلم قصد اثبات الجواب مشفوعا
بذكر الله عز وجل ليكون ابلغ واوقع في نفس السامع انجح
وليعلم انه على يقين من ايراده وبصيرة في اثباته وقد جعل
نفسه في معرض من اذا اقبل اقبل الله تعالى يجيب فيما سأله
فضلا ولا شك ان من كان حاله هذه لا يتكلم الا بما هو صدق
ويقين وحق مبين وقد يؤتى بها قبل الا اذا كان المستثنى
عزيزا نادرا وكان قصده بذلك الاستظهار بمشيئة الله تعالى
في اثبات كونه ووجوده ايذانا بانه بلغ في الندرة حد الشذوذ
وهذا كثير في كلام الفصحاء او لنفي الاثم او لنفي الاثم والخطا
الحاصل بنفي الكل او اثباته والواقع خلافه نحو جاءني او
جاءني القوم اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذنا يا رب في
كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتأكيد كلام
عند المستمع فكانه قال ايها المستمع اعلم اني ادعو الله
يشهد على كلامي انه حق واستثناؤه صدق وقوله
لا يخلو عن تعسف العسف والتعسف والاعتساف الاخذ
على غير الطريق قوله فهذا المضارع المجزوم لا يخفى ان يكون
مكسورا لا اقول قوله كبعض الشيء وعليه وفي المختصر عضه
وبه وعليه فقصره فيهما ليس على ما ينبغي وقول المفتاح
والعض فيه بضرس قاطع من قبيل يجرح في عراقيبها نصلي
يعني تنزل المتعدي منزلة اللازم للمبالغة نحو فلان يعطي
ويمنع ثم عدى كما يعدى اللازم والفعل كما ينزل منزلة

اعتراض على الشارح

اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة كذلك ينزل منزلة
بقطع النظر عن المفعول بواسطة ذكره في شرح المفتاح الشريفي
وقوله الساكن اذا حرك حرك بالكسر اعلم ان الحركة والسكون
بالمعنى المشهور مختصان بالاجسام وان المراد بحركة الحرف
كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده باحدى المدات الثلث وسكونه
كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك ذكره السيد في شرح الكشاف وقوله
لما بين الكسر والسكون من التآخي يقال تآخى زيد وعمرو اذا اتخذ
كل منهما صاحبه اخا له وفي لباب التفاسير والاخوة تستعمل
في النسب وفي المشابهة والمشاركة في الشيء ووجه التآخي
ان الكسر لقلته يناسب العدم وهو السكون وقال الشريف
في شرح الكشاف الكسرة اخت السكون في المخرج بمعنى ان الحرف
الساكن والمتحرك بالكسرة قريبان في الاداء ورفع اللسان
بهما وقوله ولكن ان يقول الكسرة لم يغير لمتابعة العين.
قال صاحب القواعد والفوائد العرب تتبع الحرف الحرف
والكلمة الكلمة اما ما قبله لما بعده واما ما بعده لما قبله
كما قرئ فوصلة تعالى فلامه الثلث بكسر الهمزة للام المكسورة
قبلها والميم المكسورة بعدها وقد قرئ ايضا الحمد لله بكسر الدال
بكسر الدال اتباعا لكسر اللام في الله والحمد لله بضم اللام اتباعا
لضمة الدال في الحمد لله ومن قبيل الاتباع الجر على الجوار
كقول الشاعر جحر ضب خرب بخفض خرب اتباعا للضب
وهو صفة لجحر وقال القاضي في انوار التنزيل هو تفسير القرآن

والشعر

السكون والحركة

الكسرة اخت السكون

الاتباع

وللنحاة باب في ذلك وقال ابن هشام في مغني اللبيب القاعدة الثانية
ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره ثم قال والذي عليه المحققون
ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا
ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور ثم قال
انكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأولا البيت
المذكور وذكر ابن مالك في شرح عمدته ان الواو تنفرد
بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة وجوزه صاحب الكشاف
والغرائب والقاضي البيضاوي ثم قال القواعد والفوائد
وشرط الخفض على الجوار ان لا يقع في محل الاشتباه كما يقال
جاء غلام امرأة عاقل بالجر على جوار امرأة وجارية رجل
عاقلة على جوار رجل لان اثبات التاء وحذفها يقع الالتباس
ولو قيل جاء غلام رجل عاقل بالجر لا يكون عاقل صفة للغلام
لم يجز لوقوعه في محل الاشتباه وما قيل في ارجلكم بالجر من انه
عطف على ايديكم خفض للجوار ورده ابو مسلم ورده ابو عبيدة
لوقوعه في محل الاشتباه وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة
البراءة وقرئ ورسوله بالجر لوقوعه في جوار الجر وهو
من المشتبه ورد عليه بانه قد علم من قوله تعالى
وامسحوا ابو مسلم وارجلكم وفي مواضع من كتاب ان في الاتباع
العطف على الجوار الكتاب المعطوف في المعطوف عليه
بعض معناه ولا يجوز ذلك هنا ثم قال ابو عبيدة المسح
المس والغسل جميعا فبالنسبة الى الرأس مسح والى الرجل

عطف على الجوار

على كقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية
فالصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ودليل
تعميم المسح بمعنى المس في الرأس وبمعنى الغسل في الرجل
فعل النبي عليه السلام والصحابة والتابعين وقال صاحب
المغني اللبيب الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو
العطف ثم وذا بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة
الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض واما ما قيل
من ان قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون في قوة من رفع
محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والصلوة
المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فبعيد
من جهة الاولى اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه حتى ان
قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف
الاصل كالمجاز قدم عليه والثانية انا لا نعرف في العربية فعلا
واحدا اختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان
الاسناد حقيقيا والثالثة ان الرحمة فعلها متعد والصلوة
فعلها لازم ولا يحسن تفسير اللازم بالمتعدي والرابعة
انه لو قيل مكان صلى عليه السلام دعا عليه انعكس المعنى
وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر واعترض
عليه الدماميني بان ذلك معروف يقال ارضى الرجل وارضى
الجذع فالاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد
واختلف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه

معنى الصلوة

عند

عند اسناده الى الرجل ارعاه او نحوهم وعند اسناده الى الجذع
معناه اكلته الارضة وهي دويبة تاكل الخشب ومنه
كما بمثلثة وهمزة اسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق
الماء وصفا الماء من تحته وان اسندته الى النبت كان معناه
طلع او غلظ وطال التف وان اسندته الى الشي من الماشية
كان معناه سمن وشبه كثير ثم قال هل يجب صحة اقامة كل
من المترادفين مكان الآخر فيه ثلثة مذاهب غير واجب
قال الامام وهو الحق وواجب بمعنى انه يصح مطلقا وهو
اختيار ابن الحاجب والثالث التفصيل وهو اختيار
البيضاوي والهندي فان كان من لغة واحدة صح
والا فلا قوله قولهم ارعوى يرعوي واحواوى يحواوي
يدل عليه ارعوى عن القبيح اذا كف عنه وتقدير افعول
ووزنه افعلل وانما لم يدغم لسكون الياء وقيل للزوم
ضم الواو في المضارع او نقول انه عل قبل النظر الى
الادغام فانقلبت لامه ياء لوقوعها خامسة في الماضي
ولانكسار ما قبلها في المضارع فزال مقتضي الادغام
وكذا في احواوى من الحوة وهي حمرة يضرب الى السواد واصل
احواوى احواوو كما ان اصل ارعوى ارعوو وتطرفت
الواو ما قبلها غير مضموم فانقلبت ياء ثم قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز الادغام والاظهار في مصدر
احواوى فمن قال احويواء ولم يدغم فلتناسب فعله

تبادل المترادفين

احواوى

ارعوى

ومن قال اخويا وادغم فلانه اجتمعت اليا والواو و سبقت
احديهما بالسكون فقياسه الادغام قوله وان كان عين المضارع
مضموما آه اقول قوله لانه الاصل في حركة الساكن وذلك
لانك اذا خليت نفسك وطبيعتها وجدتها ضرورة انها لا تتوصل
الى التلفظ بالساكن الثاني من الساكنين الا بكسرة خفيفة
على الحرف الاول يحس بها عند الامتحان والتفطن كما في بكر
وبشر في الوقف واذا كان الكسر من طبيعتها حرك بالكسر
ليكون اللفظ مطابقا للطبع فان حرك بغير الكسر فذلك
لعارض اقتضى وجوب غير الكسر او اختياره اوجوبه
كوجوب الضم في ميم الجمع اذا لم يكن بعد الهاء التي تكون بعد ياء
او بعد كسرة مثل بهم المنصورون وان كانت بعد الهاء
التي تكون بعد ياء نحو عليهم اليوم او بعد كسرة نحو بهم
اليوم فمنهم من يضم ومنهم من يكسر وفي مذ لان اصله منذ
فحرك عند الاحتياج بالحركة الاصلية وكاختيار الفتح
نحو الم الله وهو مذهب سيبويه والمسموع من كلامهم
واجاز الاخفش الكسر قياسا وقراءة عمرو بن عبيد الله
لكن القراء لم تقبله لجواز الضم اذا كان بعد الثاني
من الساكنين ضمة اصلية في كلمة الساكن الثاني نحو
قالت اخرج وقالت اغزي فان بعد الساكن الثاني
وهو الخاء والغين ضمة اصلية لان اصله اغزوي بخلاف
ان امرؤ لان ضمة الراء غير اصلية لانها تابعة لضمة الاعراب

وبخلاف

الساكن يكسر اصلا

وقد يفتح ويضم

الم الله

وبخلاف قالت ارموا لان ضمة الميم غير اصلية وبخلاف ان الحكم لان ضمة
الخاء وان كانت اصلية لكنها ليست في كلمة الساكن الثاني
وهو لام التعريف وكاختيار الضم في نحو اخشوا القوم و مصطفو
الله مما كان الساكن الاول واو الجمع المفتوح ما قبلها
اسما كان او فعلا بخلاف نحو لو استطعنا فان لم يكن الواو
واو الجمع فان المختار فيه الكسر وكوجوب الفتح في نون من مع اللام
نحو من الرجل ويكسر على ضعف عكس من ابنك فان الاشهر
فيه الكسر وكذا في عن الرجل ويضم فيه على ضعف وقد حكاه
الاخفش وجاء في التقاء الساكنين الجائز النقل وهي النقل
تحريك الساكن الاول بحركة الساكن الثاني الذي سكن
للوقف من غير نقل حركته في حالة الرفع والجر ولم يجز
في النصب الا على شذوذ للهرب من التقاء الساكنين وان
كان مغتفرا وجاء اخر بتحريك الباء بضمة وجاء دابة
شابة بقلب الالف همزة مفتوحة هو بانه وان كان على
حدها بخلاف تاودني فانه لا تقلب الواو همزة لبعد الهمزة
عنها وتقل الضمة عليها مع ضم ما قبلها وقوله مغيرا اني طب
لان لفظ الام عند الاطلاق ينصرف عندهم الى الحاجز
وقوله ذم المنازل بعد اذ ذما من الذم ضد المدح والمنازل
جمع منزل وهو المنهل يعني الموضع الذي في المفاوز على
طرق المسفار لان فيه ماء والدار والمنزلة مثله والمرتبة
ايضا وقد يقال المنزل اسم لما يشتمل على بيوت وصحن

وسقف ومطبخ يسكنه الرجال بعياله والدار اسم لما اشتمل على
بيوت ومنازل وصحن غير سقف واللوى اسم موضع والعيش
بفتح العين الحياة واولئك اشارة الى العقلا كما اشار اليه القاضي
في تفسير قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك حيث قال
فاجراها مجرى العقلا لما كانت مسئولة عن احوالها شاهدة على
صاحبها وان اولا وان غلب في العقلا لكنه من حيث انه اسم
جمع لذا يعم القبيلتين جا لغيرهم واستشهد بهذا البيت
وقال الكواشي اولئك غالب لمن يعقل والايام جمع يوم والمراد
من طلوع الشمس الى غروبها عرفا ومن طلوع الفجر الثاني الى غروبها
شرعا والوقت الزمان لغة ليلا كان او نهارا طويلا كان
او قصيرا ذكره في تفسير الكواشي وقد يعبر عن الشدة باليوم في
الاساس ومن المجاز ذكرنا ايام العرب كذا اي وقايعها
وفي الحديث لا يحضر معنا الا من حضر يوحنا بالاحسن اراد وقعة
احد معنى البيت لا منزلة اطيب من منزلة اللوى ولا عيش
بعد عيشنا في تلك الايام التي مضين فيها وقوله عادة من
الرحمن اه الفضل الزيادة وكل عطية لا تلزم من يعطي يقال له
فضل والنعمة اليد والصنيعة والمنة وما انعم به عليك وكذا
النعمى بالضم والنعماء بالفتح والمد والنعيم يقال فلان واسع
النعمة اي المال كذا في المختصر وذكر في شرح المشكاة النعمة
الحالة الحسنة وبناء النعمة بناء الحالة التي يكون عليها الانسان
كالجلسة قال الامام الرازي النعمة عبارة عن المنفعة المفعولة

على جهة

تفسير اولئك

اليوم الوقت المختلف فيه

ايام العرب وقايعها

على جهة الاحسان الى الغير وفي حواشي شرح جمع الجوامع النعمة تطلق
على الشيء المنعم الذي هو ايصاله الى المنعم عليه وفي تفسير الكواشي
الانعام ايصال الاحسان الى سواك بشرط ان يكون ناطقا
فلا يقال انعم فلان على فرسه والعبا اذا ماجاء كلمة التفت
من الخطاب الى الغيبة والخير ضد الشر قال الراغب الخير ما يرغب
فيه الكل كالعقل مثلا والعدل والفضل والشيء النافع والشر
ضده وقيل الخير ضربان مطلق وهو ان يكون مرغوبا فيه بكل
حال كالجنة ومقيد وهو ان يكون خير الواحد وشر الآخر
كالمال وقال بعضهم العلماء تعالى للمال خيرا حتى يكون كثيرا قال
الله تعالى وانه لحب الخير لشديد كذا في شرح التبيان وذكر
في شرح المنار الخير حصول الشيء لما شانه ان يكون حاصلا له
اي يناسبه ويليق به والفرق بينه وبين الكمال اعتباري
فان الحاصل المناسب من حيث انه خارج من القوة الى الفعل
كمال ومن حيث انه مؤثر خير وفي شرح المنظومة الخير يستعمل
بمعنى الكرم والافضل والانفع الا انه لا يستعمل على وزن افعل
وفي شرح المشارق في حديث انهم لا خير منهم اي بصيغة فعل
مشتقا من خير مبالغة لان خيرا كان مصدرا ويفيد للتفضيل
والبيت من الطويل وصدر المصراع الاول على فعلن والمصراع
الثاني خارج عن الوزن وقوله هاء الضمير لزوم وجه واحد يعني
اذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ضمير الغائبة نحو ردها وجب
الفتح لان الها خفية فكان الالف وثبت المدغم وما قيل

نعمة

نعم الخير والشر

حال

المتصل بالمجزوم

الالف يجب ان يكون مفتوحا وضمير الغايب نحو رده وجب الضم لان الهاء
خفية وقوله على الافصح انما قال على الافصح لان ما قبل الواو لا يجب ان يكون
مضموما وقوله وروى رده بالكسر سمع الاخفش ناسا من بني
عقيل يقول رده بالكسر فيحتمل تقلب الواو ياء فلا يسبق الى انكاره
لان حكم الهاء ان يكسر وتقلب الواو ياء اذا كان ما قبل الهاء
مكسورا نحو به وغلامه وغلط ثعلب في جواز الفتح في نحو
رده لكونه ضعيفا لا سماع به واذا اتصل بالمجزوم حال
الادغام ساكن غير ضمير نحو ردوا القوم تجاز الكسر على
الاكثر قياسا على رد القوم واضرب القوم وانما قلنا على
الاكثر لان بني اسد جوزوا الفتح كما روى يونس في قوله فغض
الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بفتح الضاد
كانه حرك بالفتح قبل اتصاله باللام فلما اتصل به ترك
على حاله ولم يسمع الضم فيه اما اذا كان الساكن ضميرا
فيجب مع الالف الفتح ومع الواو الضم ومع الياء الكسر
نحو ردا ردوا ردي للمناسبة قوله وتقول في اسم الفاعل
ماد بالادغام وجوبا الخ اقول قوله ان تشمر الذيل الخ
للتحقيق اي بنون العظمة لاظهار ملزومها الذي هو نعمة
من تعظيم الله له بتاهيله للعلم امتثالا لقوله تعالى
واما بنعمة ربك فحدث او بنون المتكلم مع غيره تواضعا لان
فيما نسب عنه النون من اسناد الفعل اليه مع غيره اشارة
الى احتقاره نفسه عن الاستقلال بالقيام بتحقيق تشمير الذيل

للتحقيق

تبتع مع الكناية، والاستعارة،

للتحقيق وتشمير الذيل رفعه وهو كناية عن التهيؤ وهي ذكر اللازم
وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم او لفظ اريد به لازم
معناه مع جواز ارادته معه او شبه التحقيق بالطريق الذي
يسلك فيه استعارة مكنية واثبات التشمير الذي كان
للطريق المشبه به استعارة تخييلية قوله فصل في المعتل
هو اسم الفاعل من اعتل الخ اقول قوله سميت بذلك لان شانها
وقيل لان العليل لا يتلفظ الا بها عند الانين فاضافوا
الحروف الى العلة لتلفظ العليل بها لان من عادتهم اضافة
شيء الى شيء بادنى ملابسة وقيل لان هذه الحروف تدخل
في جميع انواع الكلام كالعلة تدخل في جميع الحيوانات وقوله
اذ لا يجري فيها ما يجري فيها من التغيرات المطردة اللازمة
كالحذف والقلب والاسكان وعدم البقاء على حال عند
تجاورها لما تضادها من الحركة وقطعه في كتب تعلق بيجري
الثاني قوله وسميت حروف العلة في اصطلاحهم الخ اقول
قوله حرف مد ابدا اكتفى به عن ذكر اللين لاستلزامه اياه
وقوله يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين
مطلقا قال الجاربردي فهو اما محمول على هذا التفصيل او تسمية
الشيء بما يؤول اليه وقوله انضغط من ضغطه زحمه الى
حائط ونحوه ومنه ضغطة القبر بالفتح وهي الضم الشاق
والمشقة وقوله لانه لما امتنع فحمل قال الشريف الجرجاني
في بحث التنافي في شرح المفتاح المتعارف في جواب لما

هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء ثم قال في حاشية وقد وجدنا
في الحديث دخول الفاء في جواب لما مع كونه ماضيا لكنه قليل
وفي الفعل الذي عقد لتقسيم النظر الى الصحيح والفاسد
من شرحه للمواقف ان جواب لما بالفاء قليل وهو مشعر بالجواز
وقال ابو المكارم الخراساني في شرح ديباجة مختصر الوقاية
والمتعارف في جواب لما الفعل الماضي لفظا ومعنى بدون الفاء
وقد يدخل الفاء عليه قلت بل الماضي معنى الشرط صرح به الرضي
وعليه ورد بعض الاحاديث وذهب بعض الى ان جواب لما في قوله
ولما جاءكم من عند الله هو قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به
وضعفه بعض الافاضل بان جواب لما لم يجئ في فصيح الكلام الا
فعلا ماضيا بدون الفاء وقال حسن الغفاري في شرحه لا يجوز
دخول الفاء في جواب لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية
والجمهور منعوا وقوعها جواب لما وفي شرح اللباب للمشهدي
جواب لما فعل او جملة اسمية مع اذا المفاجاة او مع الفاء
وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء ويكون مضارعا وقوله
وفي الاسماء المتمكنة المتمكن هو الاسم المعرب لتمكنه في
الاسمية فاذا انصرف مع ذلك فهو المتمكن الامكن لان معنى
الامكنية كون الاسم باقيا على اصله غير مشابه للفعل والحرف
والمبني يسمى غير متمكن وقوله في الظرف انه متمكن معناه
يستعمل تارة اسما وتارة ظرفا وغير متمكن معناه انه لا يستعمل
في موضع يصلح ظرفا الا ظرفا كقولك لقيته صباحا او مع صباحا

بالنصب

مطلب
يعرف فيه جواز دخول الفاء
في جواب لما وعدم جوازه

مطلب
المتمكن
الامكن

بالنصب فيهما لا غير اذا اردت صباح يوم بعينه ولا علة للفرق بينهما
غير استعمال العرب وقوله والاسماء الغير المتمكنة الا اصلية
اما الاسماء المبنية كمتى ومهما وكذا الاسماء العجمية كجالوت
وداود فلعدم استحقاقهما واما الحروف كبلى وعلى فلانها
غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها اصل غير هذا الظاهر
فلا يعدل عنه من غير دليل قوله لكثرة ابحاثه واستعماله اقول
ولان الواحد قبل المتعدد قوله واعلم ان المعتل جنس تحته
انواع ثلثة مختلفة الحقايق آه اقول قوله لما ثلثته الصحيح
وقيل المثال في اللغة المشابهة فسمي به لان امره مثل الصحيح
او الاجوف في الوزن نحو عد وزن وقيل المثال من المثول
وهو الانتصاب ومنه سمي علم الصبر مثالا لانتصابه امامه
فسمي هو به لانتصاب حرف العلة في الاول وقوله في احتمال
الحركات من الفتحة والضمة والكسرة كوعد بفتح الواو ووعد
بضمها وجنة بكسرها وما ذكره الشارح لا نظير وجهه
في التمثيل لاحتمال الحركة بل للصحة وعدم الاعلال كما اشير اليه
قوله بخلاف الاجوف وقوله لما وقع بين الياء والكسرة فان قيل
لم لم يحذف في يوعد مضارع اوعد مع وجود العلة قلنا
لا نسلم وجودها لان اصله يأوعد قالوا وبين همزة وكسرة
ولان الضمة قبل الواو اخف من الفتحة قبلها لانها بعضها
وقعه ثم حملت عليه اخواته وان لم يوجد علة الحذف لئلا يختلف باب
المضارع ويجري في تصريفه على طريقة واحدة ومع في الحذف من التخفيف

مطلب
يعرف فيه احكام المتمكن وغير المتمكن
ويكون الظرف

مثال

وقوله اعني التاء والنون والهمزة والاولى ان يقول اعني التاء او الهمزة
والنون او الهمزة والنون والتاء وقوله وباقي تصاريفه
اراد ان سايرا بمعنى الباقي وجئ بمعنى الجميع ايضا على ما في الصحاح
وشرح المفصل لابن الحاجب وقال صاحب القاموس استعماله بمعنى
الجميع من غلط العامة وقيل من قال انه بمعنى الجميع واستعماله في
الباقي غلط وقع في لغة العرب فقد غلط في كل من مقال كلام
وقيل سايره يوافق بقيته في اخذ معنى الاسم لبعضه وترك سايره
الا ان المتروك بمنزلة البقية ويفارقها من حيث ان السائر لما
كثر وبقية لما قل ولذا تقول خذ سائر الكتاب ورقه وترك سائره
وقول من قال الصحيح ان سايرا بمعنى الباقي قل او كثر لا اصل
له لانه استعمل لما كثر والبقية لما قل كما قال ابو علي وفي
زيادة تفصيل فيه وقوله لما ثبت اراد قوله لانه يعلم
قوله يقول وعد بسلامة الواو وبعد بحذفها اقول
قوله الاصل وعدة فالتاء للوحدة لئلا يلزم الجمع بين العوض
والمعوض عنه وقوله وقيل الاصل وعد فيرد على قول المص
ومن مصدره الذي على فعلة حذف الواو من عدة مع انه
ليس على فعلة ولو قال ومن مصدره المكسور الفاء لدفع
وقوله كما ان والكاف بمعنى المثل اي فتحل حذف من عدة ووجه للتعليل
اي لما من قوله لثقلها عليه مع اعتلال فعلها قال في المغني انه
كون الكاف للتعليل قوم ونفاه الاخرون وقيد بعضهم جوازه
بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق جوازه في المجردة نحو
الاكثرون

المقرونة

بمعنى الباقي

بيان للفظ كما

المقرونة بماء الكافة والمصدرية الا في المضارع منه على يفعل
بكسر العين يرد عليه وجهة على قول من يقول انها مصدر وقوله
والوجهة اسم المصدر جواب سؤال مقدر تقديره انتم قلتم الواو
تحذف من المعتل الفاء الذي على فعلة ولم تحذف من الوجهة فاجاب
بقوله والوجهة اسم المصدر يعني ان الواو تحذف من المصادر
والوجهة اسم المصدر قال في الصحاح الوجه والجهة بمعنى والهاء
عوض عن الواو والاسم الوجهة بكسر الواو وضمها وقيل اسم للجهة
المتوجه اليها والواو لا تحذف من فعلة اذا كانت اسما نحو ولاة
جمع ولد وهو الصبي والعبد ويجاب بانها وان كانت مصدرا لكن
ما حذفت الواو تنبيها على الاصل كالقود واستحوذ على ما قاله
المازني وحكي في الشافية وبعض حواشي تفسير القاضي
مع التلقي بالقبول فقال دونها لا بمصدره لئلا يجمع العوض والمعوض عليه
وحده ويجوز ان يكون الضمير جواب ان عن عدم الحذف في الوجهة
لان مضارعه ليس على يفعل بكسر العين فهو وارد في اسم الفاعل
وذاك مع عود الحج وهو الاصل وصفه بوحق خلاف الواو
كما في وعد وقيل كسر العين في المصدر وجوبا ان لم تفتح العين في
المضارع لاجل حرف الحلق لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر ويكون
على المصدر كعين الفعل الذي جعل المصدر تابعا له في الحذف
اما اذا فتحت العين لاجل حرف الحلق فيجوز ان تفتح العين في المصدر
حملا على الفعل نحو سعة وان تبقى على الكسر نحو هبة
وقوله فتحوا الدال اتباعا لحركة اقرب المتحرك اليها وهي الفتحة

وهي الفتحة اليا ولانه لو كسر لزم ما فروا منه في الساكن الاول وهو
الكسر وقوله قال عجبت لمولود وليس له اب المخبر عنه عجبت منه
من باب طرب وتعجب واستعجب بمعنى فلام لمولود بمعنى في كما
في سمعت له صراخا او بمعناه وقد يستعمل بها لكون صيد الشي
علة له كما يقال دعا له واليه وندبه واليه ناداه له واليه وهو
وهداه للطريق واليه لان معنى انتهاء الغاية والاختصاص
حاصلان جميعا لان من انتهى الى الشي اختص به في شرح
الحماسة الاستعجاب شدة التعجب وقال الراغب التعجب حيرة
تعرض للانسان بجهله سبب المتعجب منه وحقيقة
اعجبني كذا ظهر لي ظهورا لم اعرف سببه ويقال لما لم يعهد
مثله عجيب وللشي الذي يتعجب منه عجب وعجيب وعجاب بالضم
وعجّاب به وبالتشديد والاعجوبة بالضم مع كثرة فيهما
ولا يجمع عجب ولا عجيب وقيل عجيب يجمع على عجائب والاعجوبة
على اعاجيب والولد يكون واحدا وجمعا كولد بالضم
والكسر وعجبت فعل وفاعل لمولود متعلق به وليس حال
من مولود لانه اراد عيسى عليه السلام له خبر ليس اسمه ذي ولد
عطف على مولود اراد به آدم عليه السلام ضمير له راجع
الى ذي ولد ابوان فاعل بله والجملة حال من ولد
وفي هذه القصة لغز كثيرة منها وذي شامة سوداء في
حر وجهه مجللة فلا تنجلي بزمان ويكمل في خمس وتسع شبابه
ويهرم في سبع مضت وثمان الشامة هي الخال وجمعها شام

اراد

اراد بذي الشامة القمر سوداء تأنيث اسود حر الوجه ما بدا من الوجنة
مجللة بتقديم الجيم على اللام المهملة بمعنى منكشفة ويروى مجللة
بمعنى ذات عز وجلال والانجلاء الانكشاف والدوام في الزمان اسم
لقليل الوقت وكثيره والباء في بزمان بمعنى في كما في قوله تعالى ولقد
نصركم الله ببدر وقد يفرق بين الوقت والمدة والزمان
بان المطلقة امتداد حركة الفلك من مبدئها الى منتهاها
والزمان مدة مقسومة والوقت الزمان المفروض لامر
ذكره في انوار التنزيل وقد يقال الوقت اكثر ما يستعمل
في الماضي ذكره في النجم الوهاج والكمال التمام وقد يفرق بينهما
بان التمام يقابل نقصان الاصل والكمال يقابل نقصان الوصف
بعد تمام الاصل والشباب والشبيبة خلاف الشيب
يعني ان القمر في اربع عشرة ليلة يصير بدرا كاملا والهرم كبر
السن يعني انه بعد مضي خمس عشرة ليلة يصير ناقصا
وذي شامة عطف على ذي ولد سوداء صفة شامة
وفي حر وجهه حال من شامة على قول من يجوز الحال من المضاف
اليه مطلقا او صفتها ومجللة حالا او بدل او وفا على ظرف
لا تنجلي صفة مجللة او شامة بزمان ظرف لا تنجلي ويكمل
مع فاعله وهو شبابه حال من ذي شامة بتقدير مبتدا
فدخول الواو جائز مسموع كثير كقوله تعالى لم تؤذونني وقد
تعلمون اني رسول الله وقوله قمت واصك وجهه وقول
الشاعر نجوت وارهنهم مالكا وفي خمس ظرف ليكمل ومع عطف عليه

صفتها
ويدوم عطف على يكمال وفي لتسع ظرفه وتمان عطف عليه ومضت
وسط بينهما للنظم وقوله ويمكن ان يرفع بالعناية اي زادة ان الفتحة
في نحو نطائو والسكون في نحو لم يلده عارضان واطراد ازالة كسرة
ما بعد الواو بحركة او سكون اصليين والقوم يتسامحون في
اطلاقاتهم باستعمال الدفع في مقام الرفع اذا تعلق به نكتة
هي المبالغة في ضعف الاشكال كأنه لم يثبت ذكره علاء الدين
في حاشية المطول والعناية تخليص التلخيص غرمخته تو جهنا اليه
ذكره في المرآت شرح المرقاة وقوله اي خاف الخوف توقع مكروه
عن امارة مظنونة او معلومة ضد الامن يستعمل في الامور
الدينية والدنيوية ذكره في تفسير الكواشي وقوله وهو الاصل
والفصيح لانها اخف من الواو والياء فظاهر كلام السيرافي يدل
على ان قلب واو نحو يوجل الفا قياس وان تحمل ذكره في
شرح الشافية وقوله وليست ضمة من لغة بني اسد لانهم وان
كانوا يكسرون حروف المضارعة فيما كان ماضيه مكسور العين
ليدل على كسرة الماضي الا انه تختص بغير الياء لثقل الكسرة على الياء
فان قيل بنو اسد يكسرون الياء في نحو يسس كما قال في شرح المراح
وفي نحو ييجل كما صرح به في الصحاح حيث قال بنو اسد يقولون
انا ايجل ونحن نيجل وهو ييجل كلها بالكسر قلنا كسرهم الياء
فيما ذكر ليس لان كسر الياء مطلقا لغتهم بل لعقوي اصل الياء التي
بالاخرى وقلب الواو ياء وقوله واصل هذه اللغة وهم قوم من
بني كليب وقوله قال الشاعر قعيدك الاشعني آه قولهم

قعيدك

قعيدك لا آتيك وقعدك لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك من المصادر
التي استعملها العرب منصوبة بفعل مضمر والمعنى بصاحبك الذي هو
صاحب كل نجوى ذكره في الصحاح والا اصله ان لا ادغم النون في
اللام وان زائدة يدل عليها قولهم المذكور على انه قد اختلف في
لزوم كون صلة الموصول الحرفي جملة خبرية والاكثرون وان كانوا
على جواز كونها امرا او نهيا لكن الفاضل الرضي قال والاصح عدم
جواز ذلك قيل وجهه كون ان المصدرية مع الفعل في تقدير
المصدر والمصدر لا طلب فيه واعترض عليه بان الامر والنهي
الموصولين بان المصدرية انما يؤولان بمصدر مأخوذ من
المادة التي تدل على الطلب واذا قيل كتبت اليه بان قم
او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام وبالنهي عنه
وانما فات الدلالة بالصيغة فقط على ان فوات المعنى المذكور
كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع
عند التقدير المذكور وان مصدرية ان المخففة في المثقلة
متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة ان غضب الله
عليها اذ لم يفهم الدعاء في المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا
نحو سقيا ورعيا والاسماع جمع السمع يطلق على القوة السامعة
وعلى محلها وعلى الادراك كالبصر قال في المختصر ويكون السمع
واحدا وجمعا كقوله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم لانه
في الاصل مصدر قولك سمع الشئ بالكسر سمعا وسماعا وقد
يجمع على اسماع وجمع اسماع اسامع قال صاحب الكشاف في تفسير

ح العناية والكون

هذه الآية واما ما قيل من ان مدركات السمع واحدة وهي الصوت ومدركات البصر انواع وكذا مدركات القلب ففيه ان دلالته وجعله على وحدة متعلقه لا تعلم من اي الدلالات هي ورده الشريف بانها من الدلالة الالتزامية التي يكتفى فيها باي لزوم كان ولو بحسب الاعتقاد وفي اعتبارات البلغاء دلالة رابعة سماها العادة طبيعة خامسة وقال ابن كمال باشا وعند البلغاء دلالة رابعة يتنبه عليها كثير من اعتباراتهم سمى تلك الدلالة عرفهم والمنسوب الى ذلك العرف من الاعتبارات على نوعين احدهما ما يظهر وجهه كاعتبار التاكيد في دفع الشك ورد الانكار والثاني ما لا يظهر وجهه كاعتبار اللزوم في بعض المجازات المرسلة ادعاء واعتبار التضاد علاقة في بعض الاستعارات ثم قال بهذه الدلالة التي عليها مدار اعتبارات البلغاء اوسع دائرة من الدلالات الثلث المعتبرة في سائر العلوم لانها الفطنة للحقوق الآتية من اللفظ والمعنى وهذه الدلالة قد تكون معنوية بان يكون الدال والمدلول كليهما من قبيل المعاني والملازمة واللزوم للاذالة الغزل والعتاب يقال نكات القرحة انكاؤها نكأ اذا قشرتها والقرح بالضم والفتح الجراح وقيل بالفتح الجرح وبالضم الم الجراح والفؤاد بضم الفاء وفتح الهمزة وقوي بفتح الفاء والواو والقلب على ما في المختصر وباطن القلب على ما في شرح المنار والظاهر من نص الكتاب والسنة ان محل الادراك هو القلب وكيفية ادراكه مجهولة وكونه عبارة عن الروح

والشارح بان اعتبار البلغاء صح

بصر

دلالة البلغاء

المسمى

المسمى بالقوة العاقلة والنفس الناطقة على ما في التلويح لم يتم عليه شبهة فضلاء العجم ذكره في التوضيح المسمى ويطلق القلب على المضغة التي في الجانب الايسر والوجع الالم والمرض قال الجوهري وبنو اسد يقولون ييجع بكسر الياء وا تقولون لعلم استثقالا الكسرة على الياء فلما اجتمعت الياءان قويتا واحتملت ما لم تحتمله المفردة كما في بعض شروح المراح من ان بني اسد على لغتهم فيما كان الفاء واو من غير باب فعل يفعل نظر وقوله لا تنكائي نهي معطوف على لا تسعفني وهو جواب التمني وقوله فيجعا جواب النهي اعني لا تنكأ والالف للاطلاق وقوله قياس مثلث اسم فاعل من اتلأب لا من اتليب ما استقام واتلأب الطريق اشتد واستوى وقوله لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها وهذا اصل معتبر في الكتابة والاصل الغالب والراجح والدليل ولاجل هذا الاصل كتب نحو رحمه زيدا وقه زيدا امر من ترى ووقى بالهاء في حالة الوصل لانه اذا وقف عليها وقف بالهاء وكتب نحو مثلا مه انت وبجئ مه حسبت بالهاء ايضا حال اتصال ماء الاستفهامية باسم جار لانه اذا وقف عليهم فيها وقف بالهاء بخلاف ما اذا اتصل ماء الاستفهامية بحرف الجر نحو حتام والام وعلام فانها لا تكتب بالهاء لانه لا يجب الوقف عليها بالهاء لشدة الاتصال بينهما فصارتا كشئ واحد ولكونهما كشئ واحد كتب هذه الحروف معها

بالقاف مع كتبها قبل الاتصال بالياء لوقوع الالف في وسط الكلمة
وكتب ثم وعم في من ما وعن ما بغير نون وكتب من مال
وعن مال بالنون فان قصدت في ماء الاستفهامية عند اتصالها
بحرف الجر الى الهاء كتبت الهاء ورجعت الياء في حتى مه والى مه
وعلى مه والنون في من وعن مه ولاجل الوصل المذكور
كتب انا زيد بالالف في حالة الوصل لان الوقف عليه كذلك
ومنه لكنا هو الله لان اصله لكن انا وكتب تاء التانيث في
نحو رحمة وتحية بالهاء ومن وقف بالتاء كتب تاء نحلاة في
التاء اخت وبنت وباب قائمات وبابه قامت هند فانها تكتب
بها لا بل تاء اذ الوقوف عليها بالتاء وكتب المنون المنصوب
بالالف نحو رأيت زيدا لان الوقف عليه بالالف المبدلة
من التنوين والمنون الغير المنصوب بحذف التنوين نحو
جاءني زيد ومررت بزيد وكتب اذا بالالف على الاكثر لان
الوقف عليه بالالف على الاكثر ومن بعضهم يكتبها بالنون
توهما بانها نون في الوقف وفي شرح الهادي لا يبدل من
نون اذن الف لانها من نفس الكلمة فهي كنون عوض وعن
ولدن وقد يوقف عليها بالالف تشبيها بالنون الخفيفة
فح لا بعد ان يكتب بالالف لكن الاولى ان يكتب بالنون
ايضا فرقا بينها وبين اذا التي هي ظرف وكتب اضربا بالالف
عوضا عن النون الخفيفة الملحقة بالامر الواحد المذكر
على الاكثر ومنهم من يكتبه بالنون حملا على اضربن في الجمع

المذكر

المذكر وكان قياس اضربن للجمع المذكر اضربوا بواو والف لانه
اذا وقف عليه سقط نون التاكيد وعاد المحذوف وقياس
اضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء لانك اذا وقفت عليه
اسقطت نون التاكيد وترد الياء وقياس هل تضربن
ان يكتب بواو ونون لانك اذا وقفت عليه سقط نون
التاكيد ورجعت الواو والنون المحذوفتان وقياس
هل تضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء ونون لانه
اذا وقف عليه سقط نون التاكيد وعاد المحذوف وهو الياء
والنون لكنهم كتبوها على لفظها لعسر تبيين هذا الوصل
وهو ان عند الوقف يحذف نون التاكيد ويرد ما حذف
لاجلها او لعدم تبيين قصد نون التاكيد لان يعد الالفاظ
بغير نون التاكيد ايضا كذلك وقد يجري اضربن للواحدة
المخاطبة مجرى هل تضربن لان النون فيه نون خفيفة فقلبها
والاكثر على كتبه بالالف لفوات اللبس المذكور ومن
وكتب بابه قاض بغير ياء وباب القاضي بالياء لان الافصح
الوقف على قاض بغير الياء وعلى القاضي بالياء وكتب حرف
الجر في نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلا لانه لا يوقف عليه
مع كونه على حرف واحد وكتب نحو منك ومنكم ضربك وضربكم
متصلا لانه لا يبتدأ به وبقي ههنا بحث وهو ان صاحب الكبير
شرح الكافية قال اذا دخل حرف الجر على ماء الاستفهامية
يلزم الفها الحذف عند الوصل نحو عم وفيم وفيم تقلب هاء

عند الوقف كقول ابى ذويب قدمت الى المدينة ولاهلها ضجيج
كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه فقيل هلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم وجوز صاحب الكشاف في سورة يس حيث تكلم
على قوله تعالى بما غفر لي ان يكون ما استفهامية وقال الا ان قولك
بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا وصرح
في سورة الاعراف حيث تكلم في قوله تعالى فبما اغويتني بان
اثبات الف ما الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر قليل
شاذ وقوله في الكتب التعليقية التعليقية اي صفة كاشفة
للتعليقة وقوله فلا باس هذه العبارة اكثر استعمالا في المباح
وتركه اولى وقد يستعمل في موضع كالاتيان به مستحبا وقوله
كوجه اي صار شريفا يقال وجه الرجل صار وجيها اي
ذا جاه وقدر ووجوه البلد اشرافه قال الامام الرازي
معنى الوجيه وذا الجاه والشرف والقدر يقال وجه فلان
وجاهة وهو وجيه اذا صار بمنزلة رفيعة عند الناس
والسلطان وقال بعض اهل اللغة الوجيه الكريم لان
اشرف اعضاء الانسان وجهه فجعل الوجه استعارة
عن الكرم والكمال اه ثم استشعر اعتراضا على قوله
اقول قوله لكن يرد على المصنف جوابه ان المراد بازالة
الكسرة ازالتها بحركة او سكون اصليين لا عارضين
يدل عليه كلام صاحب الكشاف في المفصل وقوله وهو شاذ
المراد بالشذوذ قلة الاستعمال وهو مقبول على ان بعضهم

من شراح

معنى لا باس

اعتراض على الشارح

معنى شذوذ

من شراح الكافية منع اقتضاء العلة للشذوذ قوله واماتوا
ماضي يدع وماضي يذر يعني لم يسمع من العرب ودع ولا وذر
اقول قوله واماتوا ماضي يدع قال علاء الدين البسطامي وما
زعمت النحوية من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره محمول على قلة
الاستعمال والا فالنبي عليه السلام افصح العرب وقد روي عنه
ابن عباس رضي الله عنه انه عليه السلام قال لينتهين اقوام
عن ودعهم الجماعات وعن غزوة وجاء انها قرا ما ودعك
بالتخفيف وكذا ان يقول المراد بالاماتة قلة الاستعمال او عدم
لكن النادر لم يعد مستعملا فان قيل قراءة ما ودعك بالتشديد
تدل على ان مجرده مستعمل قلنا استعمال المزيد لا يستلزم استعمال
المجرد كاعطى واحمر حيث لا يستعمل عطو ولا حمر وقوله ولا ودع
وكذا لا يستعمل الزمان والمكان والالة والمصدر وقوله ليت
شعري عن خليلي اه ليت للتمني وهو طلب حصول شيء على سبيل
المحبة المجردة وقيل ميل نفساني الى حصول المتمنى فلا يكون
طلبا ولا مستلزما له لان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته
وقيل الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه ويستعمل في المحال
التمني والمحال العادي والممكن المستبعد بحيث لا يتوقع
ولا يطمع فيه فان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطموع فيه
يستعمل فيه عسى في الصحاح شعر بالشيء بالفتح يشعر شعرا
بالكسر فطن له ومنه ليت شعري وقول من قال في شرح قول
المفتاح ثم افطن لمقتضى الحال ان فطن يتعدى بنفسه فنزل منزلة اللازم

اعتراض على علاء الدين

ليت بمعنى تمنى

عجيب قال الشارح

اذا كان يستحيل حصول ... ودعا ... للصلاة

معنى لعل وعسى

اعتراض على الشارح للمفتاح

ثم عدى باللام ليس على ما ينبغي لان اللام صلة فطن والخليل الصديق وهي الانثى خليلة
فعالة التي واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر والحب بالضم والكسر
والمحبة ميل القلب من الحب بالفتح استعير لحبة القلب ثم اشتق منه
الحب لانه اصابها ورسخ فيها وقيل ميل النفس الى الشيء لكمال
ادراك فيه بحيث يحملها على ما يقربه اليه وضعف الرازي قول
المتكلمين في معنى المحبة واثبت المحبة الذاتية بان كل شيء
لو كان محبوبا لاجل آخر لتسلسل وهو صحيح لانا نعلم ان الكمال
محبوب لذاته كما ان اللذة كذلك قال في شرح المشارق
اول المحبة الموافقة ثم الميل ثم الود ثم الهوى ثم الوله فالموافقة
للطبع والميل للنفس والود للقلب والمحبة للفؤاد وهو باطن
القلب والهوى غلبة المحبة والوله زيادة الهوى وقوله
شعري اسم ليت وخبره محذوف وجوبا لوجود شرطه وهو
قيام الجملة الاستفهامية مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير
ليت علمي حاصل بجواب هذا السؤال وعن خليلي متعلق
بمضمر تقديره ليت علمي حاصل بكذا باحثا او مستخبرا عن
خليلي وقوله اذا ما استحم ارضه من سمائه الحميم العرق
وقد استحم اي عرق والمراد بالارض الحوافر وبالسماء
علاه ويقال للفرس الجواد انه لذو مصدق بالفتح اي صادق
الحملة والجري كانه ذو صدق فيما يعدك والبيت لخفاف بن ندبة
يصف فرسا يقول اذا ابتلت حوافره من عرق اعاليه جرى
وهو متروك لا يضرب ولا يزجر ويصدقك فيما يعدك البلوغ الى الغاية

معنى الحب

معنى ليت شعري واعرابه

وقوله

نقد ضرورات الشعر

وقوله وجعل مودوع من ضرورة الشعر بحيث تع هذا مبني على ما ذهب اليه
ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه
ورده الدماميني في شرح المغني بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة
دائما او غالبا لان الشاعر قادر على تغيير التراكيب والاتيان
بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب فيه الا مندوحة له عنه
والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في
الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا قوله ولما كان
ههنا مظنة سؤال مظنة الشيء موضع الذي يظن كونه فيه
واطلاق لفظ السؤال على الاعتراض في العرف باعتبار انه
معنى الاستفسار وهو البركة اي النماء والزيادة قال الراغب
البرك صدر البعير وبرك البعير القى بركه واعتبر منه اللزوم
وسمي محبس الماء بركة والبركة ثبوت الخير الالهي في الشيء
وسمي بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في البركة ولما كان
الخير الالهي يصدر على وجه لا يحس ولا يحصى قيل لكل ما يشاهد
منه زيادة غير محسوسة هو مبارك اقول قوله يقال يمن الرجل
مبني للمفعول وقوله ميمونا اي مباركا وقوله من الميسر اي انه
مصدر ميمي يقال يسرته اذا قمرته واشتقاقه من اليسر لان
فيه حصول مال الغير بيسر وسهولة او هو ماخوذ من اليسار
لان فيه سلبا ليسار الغير وتحصيلا لليسار لنفسه وقيل يكنى
به عن القمار بالميسر واصل الميسر موضع يتجزأ به الجزور والياسر
الجازر وكان للعرب عشرة اقداح تسمى ازلاما واقلاما

مصدر الميسر

مانعة عن قلب الياء واوا قلنا لانه على تقدير سقوط الواو يلزم الثقل
بالخروج من الضمة الى الكسرة وقياس من طرد تعال اطرد الشيء تبع بعضه
بعضا وجرى واطرد الامر اي استقام وقوله تعدا اي قبل الوعد
وعد بالشر فالقصر قصورا وقوله وفيه نظر والجواب ان الياء
المنقلبة عن الواو وان كانت عارضة لكن لا تحذف عند حذف
همزة الوصل في الدرج بل تقلب تاء نحو اتعد بخلاف الياء المنقلبة
عن الهمزة لانها عارضة غير مستمرة لحذفها عند حذف همزة الوصل
في الدرج وقوله اصح رواية لانه يعلم من قوله وفي افتعل منهما اتعد
ان الواو والياء تقلبان تاء وتدغم التاء ان المنقلبتان فلا
يحتاج الى التطويل لان الاختصار الغير المخل مطلوب **قوله**
وجاء في افتعل منهما لغة اخرى من غير الادغام اه **اقول** قوله لغة
اخرى هي لغة اهل الحجاز وقوله وانشد جار الله قول الشاعر
واتصلت بمثل ضوء الفرقد اوله قامت بها تنشد كل منشد
نشد الضالة بالفتح ينشدها بالضم نشدة ونشدانا
بكسر النون وسكون الشين فيهما اي طلبها والمنشد اسم مكان
منه والضوء بفتح الضاد وضمها ايضا والفرقد بفتح الفاء
كوكب معروف قيل يصف بقرة وحشية تطلب ولدها يقول
قامت بارض تطلب كل مطلب واتصلت الخ بالولد
كاتصال ضياء الكوكبين وقامت فعل مع فاعل تنشد حال من
فاعل قامت كل منشد كلام اضافي ظرف تنشد واتصلت عطف
على قامت وبمثل ضوء الفرقد كلام اضافي محل مفعول اتصلت

معنى الاطراد

اعتراض على ان رح وارد عليه ايضا

الفرقد

انصباء
ثلثة منها لا انصباء لها وهي المنيح والسفيح والوغد وسبعة لها
اولها الفذ وله نصيب واحد والثاني التوأم وله نصيبان ثم
الرقيب وله ثلثة انصباء ثم الحلس وله اربعة ثم النافس وله خمسة
ثم المسبل وله ستة ثم المعلى وله سبعة وهو اعلاها وكان
اهل اليسار والجود في الجاهلية عند شدة الزمان ينحرون
جزورا ويجزونها ويجعلون هذه الاقداح العشرة في خريطة
ويضعون تلك الخريطة على يد عدل ثم يحركها هذا العدل ويدخل
يده في الخريطة ويخرج باسم رجل قدحا منها فمن خرج له قدح من
ذوي الانصباء اخذ النصيب المضاف الى ذلك القدح ومن
خرج له قدح مما لا نصيب له لم ياخذ شيئا بل غرم ثمن الجزور
كله وكانوا يدفعون تلك الانصباء الى الفقراء ولا ياكلون منها
يفتخرون بذلك ويذمون من لم يدخل فيه ويسمونه البرم وقوله
وهو قمار العرب بالازلام القمار وتقامر واللعب بالقمار
وقامره مقامرة فقمره من باب ضرب غلبه في لعب القمار وفي
نسخة فاخره بالقمار فغلبه والازلام جمع زلم بفتحتين وزلم
بضم الزاء وفتح اللام وهو سهم لا ريش له ولا نصل له
الحديد **قوله** ويقولون افعل من ليايس اي ما فاوته ايها
اقول قوله اجحاف بتقديم الجيم على الحاء قال الحفيد به انما
ذهب به وتفسير الاجحاف بالاضرار تفسير باللازم وقوله
لان المحذوف في حكم الثابت فان قيل لم كانت الهمزة المحذوفة
الثانية في حكم الثابتة مانعة عن سقوط الواو مع انها لم تكن

معنى الاجحاف

مانعة

وقوله في اسم المفعول الى آخره ويحتمل ان يكون في اسم المفعول ويحتمل ان يكون في اسم المكان
والزمان والمصدر الميمي فلا يحتاج الى لفظة فيه قوله وحكم ودود
كحكم عض يعض يعني ان المعتل الفاء آه اقول فلانه مستثنى من المثال الواوي
قطعا منصوب على المصدر اي انتفاء قطعا بمعنى ذا قطع او قطعيا
او قطع قطعا او الحال من ضمير يستثنى اي مقطوعا او على التمييز اي بحسب
القطع وقوله من وجد يجد بالضم بحذف الواو في يجد في قياس
لغتهم لثقل الواو مع ضمة ما بعدها او حذف على طريق الاتباع
ليعلم في الحذف الى على طريق القياس وعادة وجد يتحد الماضي والمضارع و
مختلفة المصادر بحسب المعاني يقال في الغضب موجدة بكسر الجيم
وفي المطلوب وجودا بضم الواو وفي الضالة وجدانا بكسر الواو
وسكون الجيم وفي الحزن وجدا بفتح الواو وفي المال وجدا بضم الواو
وفي المال جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوح على الاكثر
في جميع ذلك وقالوا ايضا في المكتوب وجادة وهي مولد ذكره
ابن الحجر في فتح الباري شرح البخاري وقوله وهو ضعيف لخروجه
عن القياس والاستعمال الفصيح وقوله لئلا ينجزم بالجيم والزاء المعجمة
او الخاء المعجمة والراء المهملة بمعنى الانقطاع والمراد عدم الاطراد
والكلية وقوله وتغيير الكلمة عن وضعها جدا المعنى قطعا كما يدل عليه ما ذكر
وقد يكون بمعنى المبالغة في الاجتهاد كقولهم فلان محسن جدا اي محسنا
على المصدر اي احسانا جدا بمعنى ذا جد او على الحال بمعنى جادا
لا يقال يرد عليه في تفسيره جدا لانا نقول ليس علامتي قوله اذا
الثاني من الانواع السبعة المعتل آه اقول قوله على ثلثة احرف

اعراب قطعا

مطلب معاني وجد

معنى جدا

اخبر

اخبر عن نفسه في الثلاثي المجرد وسمي غيره بذي الثلثة تبعا له ولانه
على ثلثة احرف بالنظر الى الاصل ولما كان المتكلم مقدما على غيره اعتبر
في ضميره رتبة على ثلثة احرف وان كان المخاطب كذلك لكون الشرف وجلي
من المخاطب لانه مفيد والمخاطب مستفيد ورتبة المفيد اشرف
وبهذا سقط ما قيل من انه لو قال على ثلثة احرف في اتصال الضمير المرفوع
المتصل لكان اولى لعدم اختصاص كونه على ثلثة احرف بالمتكلم
بل المخاطب كذلك وقوله الفعل الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير
المرفوع بالفعل خصوصا المعتل فكأنه من حروفه قوله في المجرد الثلاثي
تقلب عينه في الماضي المبني آه اقول قوله وباع البيع في اللغة تمليك الشيء
بالشيء كالشراء وتمليك الشيء بالشيء وهما من الاضداد وخص
البدلين بالمال وبدل التمليك بالمبادلة ثم قال وهو من الاضداد فقد
اخطا ما في التخصيص فلانه لا يناسب التجديد اللغوي فان
مالية البدلين غير لازمة في مفهوم البيع لغة على ما نص عليه ولا التجديد
الشرعي لان ماليتهما غير كافية في تحقق مفهوم الشرعي كما عرف
في الفروع واما في التبديل فلان المبادلة تصدق على الشراء صدق
العام على الخاص فلا يتحقق التضاد بينهما فلا يكون من الاضداد
ذكره ابن كمال باشا وذكر في شرح المختصر لابن المطرز البيع كالشراء
من الاضداد الا انه غلب في اخراج المبيع عن الملك والشراء في اخراج
الثمن عنه وبه خص الابتياع ويتعدى البيع الى المفعول الثاني
بنفسه وبمن يقال باعه اياه ومنه وانما عدي بمن حملا له على
الشراء كما عدي الرضا بعلى حملا له على السخط والتكرية باحملا

اعتراض على الاصل

مطلب يعرف فيه كون البيع والشراء من الاضداد

اعتراض على ابن كمال الوزير

كر الانفعال بالتعدي

على التحبب المتضمن معنى الامالة قال الله تعالى وحبب اليكم الايمان
وكره اليكم الكفر الاية ت د الرضي وكان تعديته القرب بمن من
هذا القبيل بان حمل على معنى البعد وذكره النجم الوهاج قبل تمي
البيع بيعا لان البايع يمد باعه الى المشتري حالة العقد وضعف
بان البيع من ذوات الياء والباع واوي تقول بعته ابوعه بوعا
وفي هذا التضعيف نظر فان بعض المتاخرين حكى جواز اشتقاق
الواوي من اليائي وبالعكس قوله وعلمنا به بان نشتق اتاه بالباء
وفي به لانه يقال علمه وعلم به قال الله تعالى الم يعلم بان الله يرى
او ضمنه معنى الاحاطة فاتى بصلتها وقد يقال ان تعديته الفعل
بنفسه وبالحرف لا يكون الا باعتبار معنيين اما بان يكون اللفظ
موضوعا لهما فيلزم الاشتراك او لاحدهما والاخرى بالتضمين
فيلزم المجاز واعتباره اولا فتعديته بنفسه باعتبار الموضوع
له وبالباء باعتبار تضمين معنى الاحاطة وههنا فايدة كلية
وهي ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة اولى
واذا دار بين كونه منقولا وكونه باقيا على الحقيقة اللغوية
فالثاني اولى واذا تعارض المجاز والاشتراك فالمجاز اولى
على الصحيح كما ذكر واذا تعارض النقل والاشتراك فالجمهور على
ترجيح النقل واذا تعارض المجاز والاضمار ففيه مذاهب تقديم
المجاز لكثرته قاله الرازي في المعالم وتقديم الاضمار وتساويهما
الرازي في المحصول وتبعه البيضاوي واذا تعارض النقل
والاضمار فمقتضى كلام المصحح بان الخلاف فيه والمعروف

تقديم

اعتراض على النجم الوهاج

التعارض الترجيح

١٦٥

تقديم الاضمار والتخصيص اولى من المجاز والنقل وتاخير العام اليقيني
دون الظني التخصيص والمجاز والاضمار والاشتراك كذا
في شرح جمع الجوامع قوله صيد البعير وانما تحت الياء فيه لصحتها
في اصله ليدل عليه وهو اصيد بالتشديد وكذا عور
لان عور واعور معناهما واحد وانما حذفت منه الزوايد
للتخفيف ولولا ذلك لقلبت كصار وعار والدليل على انه
افعل مجي اخواته على هذا في الالوان والعيوب نحو اسود
واحمر وانما قالوا اعور وعرج للتخفيف وكذا قياس عمي
وان لم يسمع ذكره في الصحاح قوله والصيد بالتحريك
مصدر الاصيد بفتح الهمزة والياء وهو الذي يرفع راسه
كبرا ومنه قيل للملك اصيد واصله في البعير يكون داء
في راسه فيرفعه ويقال انما قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت
يمينا وشمالا وكذا الذي لا يستطيع الالتفات من داء قوله
فان اتصل به اي بالماضي المبني للفاعل ضمير المتكلم الخ اقول
قوله ليدل الضم على الواو والكسر على الياء يشير الى ان دلالة
مفعول له فان قلت قد شرط النحاة لنصبه المقارنة
في الوجود بان لا يتقدم المفعول عليه تاخرا كما ذكره صدر
الافاضل والشيخ عز الدين والسخاوي في شروح المفصل
او بان يكون اول زمان الفعل آخر زمانه او بالعكس على ما ذكره
القاضي في شرح الضوء وكونه فعلا وههنا وجد الشرط الاول
والثاني لان الدلالة للضم والكسر كما صرح به لا فاعل الفعل

مطلب المفعول له

المعلل الذي هو نقل قلت في مثل هذا يؤول الفعل او المفعول كما
قيل في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا يجعلكم ترون او يريكم
اواراده خوف طمع او الاضافه والاجماع على ان الرضي قال
والذي اقول في ظني انه لا يشترط كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل
كما ذهب اليه بعضهم وقال لم ينص على الاشتراط احد من المتقدمين
فسقط ما قيل من انه يجب لنصبه شرط اخر هو ان يكون من افعال
القلوب لا من افعال الجوارح كالاكل والقتل فلا يقال ضربته قتلا
ولا جئتك اكلا ويجوز ان يكون اشارة الى رد نصب دلالة
لعدم شرطه **قوله** ولم يتغير فعل بضم العين ولا فعل بكسر العين
اقول قوله لم يتغير اعني حالتها اصلا واصلا مصدر مؤكد لانتفاء
التغيير او حال اي انتفى التغيير انتفاء كليه او انتفى طلب
بالكلية ووجه المناسبة ان الشيء اذا اخذ مع صلته كان الكل
وكذا الكلمة رأسا وقوله وفساده يظهر بادنى تأمل في سياق
الكلام لان قوله ولم يتغير فعل جعل مقابلا لقوله نقل
فعل فعلم ان المراد بقوله ولم يتغير لم ينقل لا لم يرجع الى الاصل
حتى يحترز به عن غير الصليين لانهما يرجعان الى اصلهما
عند زوال الضمير المذكور والسباق بالباء الموحدة ما قبل
الشيء وبالمثناة التحتية اعم وقيل قرينة السباق ما
يؤخذ من الكلام المسوق لبيان المقصود سواء كان
سابقا على اللفظ الدال على خصوص المقصود او متأخرا عنه
وقد يعبر عنها بدلالة السباق ايضا وقيل استعمال السياق

بالمثناة

مطلب في ابواب اصلا واصلا

في بيان السباق والسياق والفرق بينهما

بالمثناة في المتأخر اكثر واما دلالة السباق بالموحدة فهي
دلالة التركيب على معنى يسبق الى الفهم منه مع احتمال ارادة
غيره ذكره في حاشية جمع الجوامع وقوله وليس بشيء لان
الترديد الذي ذكره بقوله ان اراد بعدم التغيير عدم
النقل الى باب الفراء وارد عليه وقوله وقد سنح لي تعالى
سنح له رأي في كذا اذا عرض من باب خضع وقوله فليتأمل
امر بالتأمل لان ما سنح له لا يخلو عن شيء لان الاصل في التقييد
الادخال والاخراج **قوله** اذا تقرر هذا فنقول صيانة **اقول**
قوله في هذا السلك هو اخص من الخيط واعم من السمط
لان الخيط كما يطلق على ما ينظم فيه اللؤلؤ وغيره كذلك
يطلق على ما يخاط به الثوب والسلك مخصوص بالاول
نص عليه في المجمل والسمط خيط ما دام فيه الجوهر كذا في
حاشية الكشاف فقول المختصر السلك بالكسر الخيط وكذا
قوله الخيط السلك ليس بذاك وقوله واعلم ان مذهب النقل
اي نقل فعل من الواوي الى فعل ومن اليائي الى فعل هو مذهب
الاكثرين وعند بعض المتأخرين ان الضم والكسر مخترع
فيه بالاصالة وصاحب المراح ايضا ذكر ان اصل قلت قولت
فقلبت الواو الفا ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار
قلت ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة وصاحب
الاساس ايضا قال ما قاله ثم قال وما قيل من انه نقل فعل
الواوي الى فعل المضموم واليائي الى فعل المكسور فاسد

مطلب في بيان السلك والسمط والخيط والفرق بينها

اعتراض على قول المختصر

صورة لعدم الدليل اذ الدلالة على الواو المحذوفة تحصل
بما ذكرنا آنفا ومعنى الاختلاف في معنيي البابين قوله وان بنيته
اي الماضي المجرد آه اقول قوله هذا الاشمام ان تنحو بكسر فاء الفاعل
نحو الضمة اشتقاق الاشمام من اشممتك كأنك اشممت الكسرة
رائحة الضمة ومعنى ان تنحو ان تقصد ومعنى نحو الضمة جانب الضمة
وقوله فتميل الياء من املت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة
التي هو فيها من مال يميل ميلا اذا انحرف عن القصد الى الجانب
وعرف هذا الاشمام بعضهم بتهيئة الشفتين للتلفظ بالضم
من غير تلفظ به ثم قال ولا يدركه الا البصير وفيه نظر لان الاشمام
الذي لا يدركه الا البصير هو الاشمام في الوقف الذي هو ضم
شفتين بعد اسكان الحرف من غير صوت وههنا ضم الشفتين
في حال التصويت وقوله قليلا منصوب على المصدر اي
امالة قليلا ولم يقل قليلة لانه يجوز ان يستوي في قليل
وكثير وقريب وبعيد بين المذكر والمؤنث لورودها على
زنة المصادر التي هي الصهيل والنهيق ذكره صاحب الكشاف
في سورة هود في تفسير قوله تعالى وما قوم لوط منكم ببعيد
ويجوز ان يقدر امالا على ما ذهب اليه سيبويه من جواز
حذف التاء في مثله وان لم يضف وقطع وهذا اراد النحاة
والقراء بالقاف يعني فيما وقع الاشمام في غير آخر الكلمة وقطع
لا ضم الشفتين فقط فاء فقط وكذا قاء وحسب عاطفة لا زائدة
لتحسين اللفظ كما زعمه ابن هشام على ما صرح به في حواشيه

على شرح

مطلب يعرف فيه معنى الاشمام

قليلا

في فعيل يستوي المذكر والمؤنث

مطلب معنى فقط وحسب واخواتها

اعتراض على الشارح

على شرح التسهيل حيث قال ولم يسمع منهم فقط الا مقرونا بالفاء
وهي زائدة لازمة ولا جزائية كما اختاره الشارح حيث قال
في شرح قول التلخيص يوصف بها الاخيران فقط بعد ان قال اذا
وصف بها الاخيران فانتهى عن وصف الاول بها وانما قدرنا الشرط
تصحيحا للفاء ذكره ابن كمال الوزير في حاشية شرح المفتاح والمذكور
في الشرح قوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر
بالفاء تزيينا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها
الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها وقوله مع كسر الفاء
كسرا خالصا وكسرا مصدر للمصدر المعرف نحو اعجبني ضربك ضربا
شديدا وقوله كما في الوقف الاشمام في الوقف على آخر الكلمة
بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين
فقط مثلا اذا اردت ان تشم في وقف نستعين تسكن النون
وتضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة ما قطعة وقوله في المضارع
يصونون من الواو آه اقول اقول قطعة كما التأنيث من
الفعل مثال لما وضعت على السكون وقيد بقوله في الفعل
لوضعها على الحركة في الاسم وقوله قليبا امل اد بائتها لان منهم
من يقول دعانا ويعطي حركة التاء حكم الاصلية وان كانت موضوعة
على السكون قطعة وفي الثلاثي الثلاثي المتصل منه الاربعة ابنية
اعلم ان الزيادة آه اقول قوله الزيادة جاءت متعدية الى مفعولين
نحو زاده الله خيرا والازديار مبالغة بمعنى اه الا انه استعمل متعديا
الى مفعولين ذكره في شرح الكشاف للشارح وقوله وما وقع

اعتراض على ابن كمال الوزير

بيان اشمام الوقف

في الاصطلاح غير متعد آه اصطلاحهم عليه لقولهم للحرف المشبه بالمد
دون المزيد وتكلف في التوجيه ليس على ما ينبغي لعدم الاطراد وفيه
وقوله الا فيحتمل آه اى وان لم يكن كذلك فهو يحتمل منصب جملة اسمية
فيؤتى بالفاء على انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن
باحد الاربعة اى السين وسوف وان وما يجوز بالفاء وتركها اما جواز
الفاء فلانه قبل اداة الشرط كان صالحا للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيه
تاثيرا ظاهرا كما في فعلت ولم افعل فصاح ان يربط بينهما بالفاء
واما تركه فلما تيسر الاداة فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال فبعد دخول
الاداة لما للاستقبال وقوله على تقدير حذف حرف الجار المزيد فيه قد نقض
الامام المرزوقي ان حذف الجار والمجرور في الصلة تصحيحا لاداء العائد خطا
وكما لا يجوز في الصلة لا يجوز في الصفة وذهب الكسائي في جمع من النحاة
الى ان هذا الحذف لا يجوز الا ان يعتبر التدريج في الحذف حتى قالوا
بانه لا يجوز حذف الجار اولا ثم حذف العائد ثانيا وذهب بعضهم الى انه
لا يجوز الا ان يكون الحذف دفعيا بان يعتبر حذف الجار والمجرور
معا وذهب جمهورهم مثل سيبويه والاخفش واتباعهما الى انه يجوز
الامران ذكره في حاشية المطول لعلاء البسطامي قوله وهي افعل
نحو اجاب يجيب والاصل اجوب آه اقول قوله وقد يحذف نحو قوله تعالى
واقم الصلوة لتمثيله به يشير الى ان الحذف في حال الاضافة
كما ذهب اليه الفراء وذهب سيبويه جوازه مطلقا لان
التعويض من الامور الجائزة عنده وحوله وهذا عكس سائر الابواب
فان سائر الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع المجرد المزيد وقوله

اعتراض على الشارح

في جواب المضارع

اعتراض على الشارح

مطلب حذف الجار والعائد

ومنهم

ومنهم من لا يلتزم الاعلال بالحمل والحمل اذا ابصره بنظر خفيف والمقصود
لا يلتفت الى الاصل بل يجعل كل بناء اصلا في نفسه فما وجد فيه سبب
اعل وما لم يوجد لم يعل والاولى في مثل هذا التركيب ان يجعل
مضمون الجار والمجرور مبتدأ على معنى وبعض العرب من تصف
بكذا والاستبعاد في وقوع الظرف بتاويل معناه مبتدأ
وقد يقع الظرف موقع مبتدأ كقوله تعالى ومنا دون ذلك
واختار الشارح جعل المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا في مثل
هذا المقام واعترض عليه وهذا ادخل في القبول على ما حرره
الفحول ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين البسطامي وقوله
نحو اعاد واساد قيل على ما لم يوجد في كلامهم بل اخرجه الجوهري
بعد اعلاله حيث قال فتحت الواو في اعور لسكون ما قبلها
وفيه نظر لانه استقراء على النفي وقول الجوهري على اللغة المشهورة
وقوله قال الشاعر اعارت عينه ام لم تعارا البيت لابن احمر
اوله تسائل بابن احمر من رآه تسائل فعل فاعله ضمير الحبيبة
والباء في بابن احمر بمعنى عن كما في قوله تعالى سال سائل بعذاب متعلق
بتسائل ومن رآه مفعول لتسائل والضمير المنصوب راجع الى
ابن احمر والهمزة في اعارت للاستفهام وهو فعل فاعله عينه
وام متصلة عاطفة جملة ام لم تعار اوهو مجزوم الفه مبدلة
في الوقف عن النون الخفيفة وقيل لما تحركت الراء للشعر عادت
الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والف للاطلاق وفيه تعسف
وقال في الاقليد لقوله اعارت جنة عندي هو انه اسند الفعل الى

مطلب وقوع الظرف بتاويل معناه مبتدأ او وقوعه موقع المبتدأ

اعتراض على بعض

مطلب اعارت فيه ثلاث وجوه او [illegible]
والفعل مجزوم او غير مجزوم

اغيلت واغيم

اطيب احوش
اجتوب اطول احول
اخيل مثل

العين بخلاف قولهم عور الرجل حيث اسند الى الرجل لا الى جزء منه
والعيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء
فكأنه نزل كالنقصان منزلة العدم حتى كان عار ليس من افعال
العيوب فلذا اعل وقوله ونحو اغيلت واغيمت آه اغيلت المرأة
اذا اسقيت ولدها الغيل وهو بالفتح اللبن الذي يكون للمرأة
حالة الحمل فهي مغيل واغالت ايضا وولدها مغيل ومغال قاله
ولده اذا اغشى امه وهي ترضعه واغيمت السماء واغامت
وتغيمت كلها بمعنى اي صارت ذا سحاب واغيم القوم اصابهم عطش
وحر الجوف وغيم واطيبته اي جعلته طيبا واحوشت الصيد
واحتوشته اذا جئته من حواليه لتصرفه الى الحبالة وهي
التي يصاد بها قال في الصحاح وانما ظهرت فيه الواو كما ظهرت
في اجتوروا اي صار بعضهم جار بعضهم وانما صح اجتوروا
لانه في معنى ما لا بد منه من ان يخرج على الاصل لسكون ما قبله
وهو تجاوروا فبني عليه ولو لم يكن معناهما واحدا لاعتلت
واطولت الشئ اذا جعلته طويلا واحولت الدار واحالت
اتى عليها حول فهي محول ومحيل وقوله وكذا سائر تصاريفها
يعني اذا لم يعل فعل لم تعل تصاريفه من المضارع واسم الفاعل
واسم المفعول والمصدر والزمان والمكان وقوله وعليه
اي القياس مثلك حبلى آه مثل كلمة تسوية واعم الالفاظ
الموضوعة للمشابهة وقد مر تفصيله حبلى جمعها حبالى
وحبالى بفتح الحاء والباء واللام فيها ظرف مستقر حال فهو

طارق

تميمة وعوذة

طارق اذا جاء ليلا رضع الصبي امه بالكسر رضاعا بالفتح لغة
اهل نجد من باب ضرب وارضعته امه وامرأة مرضع اي
لها ولد ترضعه فان وصفتها بارضاع الولد قلت مرضعة
والهاه شغله من لهي عن الشئ لهيا بالضم والتشديد ولهيانا
بضم اللام وكسرها سلا عنه وترك ذكره اضرب عنه والتمائم
جمع تميمة وهي عوذة تعلق على الانسان للحفظ في الحديث
من علق تميمة فلا اتم الله له وقيل هي خرزة بفتح الخاء والراء
المهملة بعدها زاء معجمة واما المعاذات اذا كتب فيها القرآن
واسماء الله فلا بأس بها ومحول اسم فاعل من حول الصبي
اذا اتى عليه حول الفاء بمعنى رب فمثلك مجرور بها متعلق بطرقت
وقيل طرقت صفته مثل بخلاف الضمير اي طرقتها وحبلى صفة مثل
لعدم تعرفه بالاضافة وقيل عطف بيان لكاف الخطاب
في مثلك ومرضع عطف على حبلى فالهيتها عطف على طرقت وعن
ذي تمائم متعلق بالهيتها ومحول صفة وذي وصف تلك النساء
بالحبلى والارضاع وفي وصف الصبي بكونه ذي تمائم وذي حول
وفي جمع تمائم اشارة الى كمال ميل النساء اليه وقوله وروى
الاصمعي مغيل اسم مفعول من اغيلت المرأة ولدها اذا
سقته الغيل قوله واستفعل استقام استقامة كاجاب
يجيب آه اقول قوله ونحو استحوذ اي استولى وغلب واستصوب
اي وجد الشئ صوابا واستجوب اي طلب جوابا واستنوق
الجمل اي صار ناقة وهو مثل يضرب لرجل يكون في حديث

او صفة شئ ثم يخلط بغيره حتى ينتقل اليه اصله ان طرفة بن العبد كان عند بعض
الملوك والمسيب بن علس ينشد شعرا في وصف جمل ثم حوله الى وصف ناقة
فقال طرفة قد استنوق الجمل وقوله وفيه نظر لانه اسم المصدر بمعنى التحويل
يغنى في تفسير التحويل وقد مر جوابه هناك **قوله** واذا انبيتها للمفعول
اى هذه الاربعة قيل اجيب **اقول** قوله اى جميع يصار نفيا اشارة
الى ان سائر بمعنى الجميع وقد مر تفصيله وقوله وغير ذلك من الزمان
والمكان والآلة **قوله** واسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل **اقول**
قوله يعتل عينه بالهمزة فقول الفقهاء بايع بغير همزة لحن قوله
ويكتب الهمزة بصورة الياء ونقط هذه الهمزة كما نقطها الحريري
في الرسالة الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة منقوطة والآخر
غير منقوطة في نحو نائل حيث قال نائل يديه فاض خطأ وحكى
ان ابا على الفارسي دخل صاحبه على واحد من المشهورين
بمعرفة العلوم العربية زائرا له فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب
قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو على هذا خط
من قال خطى فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال قد اضعنا
اضعنا خطوا تنا بزيارته وخرج من ساعته وفي شرح المقصود
المسمى بالمطلوب هذا اى كون النقط خطأ في الهمزة
المكسورة المقلوبة من الواو ولام من الياء في قائل الواوي
واليائي وقوله لان الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها تكتب
بحرف حركتها اعلم ان الهمزة في الاول تكتب على صورة الالف
في كل الاحوال وفي الوسط اذا كانت ساكنة على وفق
حركة

اعتراض على الشارح

اعتراض على الجاربردي

حركة ما قبلها كراس ولوم وذيب واذا كانت متحركة وسكن ما قبلها
على وفق حركة نفسها نحو يسأل ويلوم ويسيم وقيل يحذف الهمزة
قبل التخفيف ان كان تخفيفها بالنقل كمسلة او الادغام كسود
وقيل يحذف الهمزة المفتوحة فقط والاكثر على حذف المفتوحة
بعد الالف كسال وقيل يحذف في الجميع سواء كانت مفتوحة اولا
وسواء كانت المفتوحة بعد الالف اولا واذا تحرك ما قبلها
ايضا فيكتب على التخفيف به كموجل بالواو وفيه بالياء لان
تخفيفها كذلك وسال بالالف ولوم بالواو وبيس ومن مقريك
بالياء وروس بالواو لان تخفيفها بان يجعل بين بين المشهور
وجاء في نحو سال ومقريك مما كانت الهمزة مكسورة وما قبلها
مضموم او بالعكس كتبها بحرف حركتها او بحركة ما قبلها لان
في تخفيفها خلافا في ان يجعل بين بين المشهور او غير المشهور
وفي الآخر اذا كان ما قبلها ساكنا لا تكتب على صورة شئ
نحو خبء بالفتح ودفء بالكسر وبرء بالضم وشكل الهمزة
هو شكل احد الحروف اللين والمكتوب في خبء ودفء وبرء
علامة الهمزة ليعلم هناك همزة في اللفظ فتلفظ وكتابة نحو
البطؤ والوطئ والجيئة بالواو والياء ليست على قانون علم
الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط واذا كان متحركا تكتب
بحرف حركة ما قبلها سواء كانت الهمزة ساكنة او متحركة مفتوحة
او مضمومة او مكسورة كقرأ ويقرئ وردؤ ولم يقرأ ولم يقرئ
ولم يردؤ واذا كانت الهمزة المتطرفة بحيث لا يوقف عليها

كتب الهمزة وتخفيفها وحذفها

اعتراض على الكتاب

لاتصال غيرها من ضمير متصل او تاء تانيث صارت كالوسط فمن كتبها
في الوسط بصورة كتبها هناك كذلك ومن اسقط اسقط
نحو جزاءك وجزؤك وجزئك مما كان الاول منه مضموما ونحو
سؤالك وردؤك وردئك مما كان الاول منه مكسورا ونحو
يقرؤه ويقرئك مما كان الهمزة فيه مضمومة وما قبلها مفتوح
او مكسور الا من نحو مقروءة وبريئة فانهم كتبوه بحذفها وفي
الاول المتصل به غيره ان يكون كالوسط فتكتب بالالف نحو
باحد ولاحد بخلاف لئلا لكثرة استعماله او لكراهة صورة
بخلاف لئن لكثرته وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها تحذف
نحو خطأ في النصب فانه يكتب بالف واحدة وفيه مستهزءون
يكتب بواو واحدة ومستهزئين بياء واحدة وقد يكتب بيائين
في الاكثر لان الياء الاولى مغايرة للثانية في الصورة او
لان اصل ياء المتكلم الفتح كانه لم يجتمع الهمزة مع حرف مد
بخلاف نحو صابئ حيث يكتب بيائين في الاكثر للمغايرة
والتشديد الذي يذهب بالمد والتشديد نحو لم تقرئي
للواحدة المخاطبة حيث يكتب بيائين للمغايرة واللبس
بتقرئ مضارع قرئ وقوله لان حرف العلة كثيرا ما تحذف
نصب كثيرا على الظرف لانه صفة الحين او على المصدر لانه
صفته وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في
الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي حينا كثيرا او حذفا
كثيرا الحذف وقوله على شفا جرف هار قال الراغب شفا البئر والنهر

في بيان اعراب قليلا وكثيرا

شفيرة

١٧٦

شفيرة وطرفه ويضرب به المثل في القرب من المهلكة واشفى على الهلاك
اي حصل على شفا جرف هار وتثنيته شفوان والشفا من المرض
هو افاقة شفا السلامة وصار اسما للبرء والجرف بضم الجيم والراء
وسكون الراء ما جرفه السيل من جرف الوادي ونحو اصله فبقي
واهيا والهار وهو الهائر المتصدع الذي اشفى واشرف على التهدم
والسقوط وقوله ووزنه فعل بفتح الفاء وكسر العين وسكون العين
قال قلبت الفاء على مذهب يونس كما في قول فقد اخطأ وقوله
شاك في شاوك من الشوكة وهي شدة الباس والحد في السلاح
وقيل الشوكة الحدة مستعارة من واحدة الشوك في شاك الرجل
يشاك شوكا ظهر شوكته وحدته وقوله قال في المفصل وربما تحذف العين
فيقال شاك بهذه المخالفة بين كلامي صاحب الكشاف في شاك وقد خالف كلامه
في هار ايضا حيث ذكرها في بحث المصغر من المفصل فيما حذف منه
حرف اصلي لا يرد في التصغير وقال ابن الحاجب في شرحه ولا يجوز
ان يكون هار فعلا لان الزمخشري اثبته محذوفا منه حرف اصلي
ولا يمكن ان يكون فعلو بالان حكم مثل قاض ان يكون الياء فيه
كالثابتة اذ حذفها عارض كقولك رايت قاضيا فوجب ان يكون
فاعلا حذفت عينه كما ذكر في بعض حواشي الكشاف من انه مقلوب
ليس بذاك كما ذكره الجاربردي في شرح الشافية وقوله اي بجعل
العين موضع اللام اه هذا هو القلب المكاني وهو نقل حرف
عاريا عن عارضه من الحركة والسكون مكان حرف اخر ولكل واحد
منهما معروض لعارض اه قوله واسم الفاعل من الثلاثي

اعتراض على البعض

اعتراض على الجاربردي

المزيد فيه يعتل بما اعتل به آه اقول قوله لرفضهم مفعلا
في كلامهم الا مكرما ومعونا على الافصح لانه جاء مهلك بضم
اللام مصدر هلك وميسر بضم السين بمعنى السعة والغنيمة
وقراء بعضهم فنظرة الى ميسرة بضم السين والاضافة
وذكر ابن القطاع انه جاء مالك بضم اللام بمعنى الرسالة
على ان الفراء جعلهما جمعين لمكرمة ومعونة على حد تمر وتمرة وانما
لم يجعل معون على وزن مفعول بمعنى المصدر لئلا يلزم
كثرة التغير من حذف الواو ونقل الحركة بخلاف ما اذا جعل
مفعلا حيث لا يلزم فيه الا نقل الحركة وقوله تذكر بيضا وهيجه
آه تذكر الشيء واذكره غيره وذكره بمعنى ذكره بلسانه وقلبه
ذكرا وذكرة وذكرى يقال اجعله منك على ذكر بضم الدال
وكسرها بمعنى وقيل بالضم بالقلب خاصة وهو ضد النسيان
وبالكسر يعمها باللسان وبالقلب جميعا والبيضا جمع بيضة
وهيجه حرك شوقه وكذا هايجه والرذاذ بفتح الراء المهملة
والذال المعجمة المطر الضعيف والدجن بفتح الدال المهملة
وسكون الجيم الباس الغيم السماء والسحاب والمطر الكثير
يقال يوم دجن بالوصف والاضافة ومغيوم اسم مفعول
بمعنى ذي غيم فاعل تذكر ضمير الظليم وهو الذكر من النعام
جنس النعامة بيضا مفعوله وفاعل هيجه ضمير الذكر ويوم
رذاذ مفعول فيه لتذكر او فاعل هيجه والجملة معطوفة
على جملة تذكر وعليه فالظرف فاعله الدجن لاعتماده او الدجن

مبتداء

ترتيب الاوصاف

مبتداء والظرف خبره والجملة صفة يوم رذاذ ومغيوم صفة لغوية
الآن الاولى تقديم المفرد على الجملة وقد جاء خبره كقوله تعالى
وهذا كتاب انزلناه مبارك وكذا الوصف بالجملة الفعلية اولى
من الوصف بالجملة الاسمية وبالفعل الماضي اولى من المستقبل
وفي وقوعه صفة خلاف نحو رب رجل يصيد غدا ذكره في
الشرح الكبير للكافية وقوله قد كان قومك يحسبونك سيدا
آه ساد قومه سيادة وسوددا بالضم وسيدودة بالفتح
فهو سيدهم اي كبيرهم وزنه فيعل وقال اهل البصرة فيعل
والجمع سادة واذا اريد الاستقبال قلت سايد قومه غدا
وسيد قومه بالتنوين وخال الشيء ظنه وخيلا وخيلة ومخيلة
وخيلولة وتقول في مستقبله اخال بكسر الالف وهو الافصح
وبنو اسد تقول بالفتح وهو القياس وعانه اصابه بعينه
فهو عائن وذاك معين على النقص ومعيون على التمام اي
مصاب بالعين وفي الحديث العين حق اي اصابتها حق

اصابة العين

قيل وجه اصابة العين ان الناظر اذا نظر الى الشيء واستحسنه
ولم يرجع الى الله والى رؤية اصنعه الله قد يحدث الله تعالى
في المنظور علة بجناية نظره على غفلة ابتلاء منه لعباده
ليقول المحق انه من الله وغيره من غيره فيؤاخذ الناظر
لكونه سببها ووجهها بعض بان العاين ينبعث من عينه
قوة سمية عنده تتصل بالمعيون فيهلك او يفسد كما قيل
مثل ذلك في بعض الحيات كذا في شرح المشارق وذكر في فتح

المنان قال الزهري يؤتى الرجل العاين بقدح فيدخل كفه فيه فيتمضمض
ثم يمجه في القدح ويغسل وجهه في القدح ثم يغسل يده اليسرى
فيصب على ركبته اليسرى في القدح ثم يدخل يده اليمنى فيصب على
ركبته اليسرى ثم يغسل داخلة ازاره ولا يوضع القدح
في الارض ثم يصب على رأس المعيون من خلفه صبة واحدة
وقيل العين الى الاصغار اسرع من الكبار وقد يعين الرجل
نفسه بغير ارادة بل بطبعه ومما تدفع به العين اللهم بارك
عليه وقول ما شاء الله لا قوة الا بالله ورقية جبريل عليه السلام
للنبي صلى الله عليه وسلم التي رواها مسلم في صحيحه بسم الله ارقيك
من كل شئ يؤذيك من شر كل نفس او عين حاسد الله يشفيك
بسم الله ارقيك وتدسيم النونة كما ذكره في شرح السنة
ان عثمان رحمه راى صبيا مليحا فقال دسموا نونته لئلا تصيبه
العين يعني سودوا الحفرة في ذقن الصبي والاكثار من
قراءة المعوذتين وفاتحة الكتاب وآية الكرسي وههنا
تعويذات ورقى كثيرة تطلب من فتح المنان في تفسير سورة يوسف
وقوله ومسك بكسر الميم من الطيب فارسي معرب وكانت العرب تسميه
المشموم وقوله وضعف مقول قال الجوهري في الصحاح
وابن الانباري في النزهة ليس يأتي مفعول من ذوات الثلثة
من بنات الواو بالتمام الا حرفان ثوب مصوون ومسك
مدووف ثم قال الجوهري وفي النحويين من يقيس على ذلك فيقول
قول مقوول وفرس مقوود قياسا مطردا قوله واسم المفعول

من الثلاثي

من الثلاثي المزيد فيه بتعليل القلب آه اقول قوله وقد لا يكون ذكر
في مغني اللبيب ان قد الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبري
المثبت المجرد من الجازم والناصب وحرف التنفيس وهي معه
كالجزء فلا تفصل منه بشئ اللهم الا بالقسم قوله والنوع
الثالث من انواع السبعة آه اقول قوله اذا اخبرت عن نفسك
فان قيل ليس لتخصيص كون ماضيه على اربعة بالاخبار وجه قلنا
قد ذكر وجهه في الاجوف وقوله ورجي وقيل اصل رجي الذي هو
لغة لهم رجوت فح يكتب بالالف وقوله من الالف والتنوين
لان التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر اي تاتي بعد الحركة
لا كنون حسن فانها قبل الحركة فاذا صار الآخر اتبع حركته
وتاتي بعدها وليست بعارضة طرف كالحركة بل هي حرف مستقلة
زيدت علامة للتمكن والعلامة لا تحذف وبما ذكرنا سقط
ما قيل هي نون ساكنة عارضة للحرف فاذا حذف المعروض
كيف يبقى العارض لكن التزموا بمثل هذا المضيق ليسلم
كلامهم وقوله والمنقلبة من الواو والياء تكتب بصورة الياء
هذا في الفعل وفي غيره تكتب بصورة الالف منقلبة من الواو
والياء نحو باع واعلم ان ما في اخره الف ان كان حرفا يكتب
الجميع بالالف الا بلى وعلى والى وحتى وان كان اسما مبنية
فكذا يكتب الجميع بالالف الا اني ومتى ولدى وان كان
اسما معربة زايدة على الثلثة فصاعدا فلا ينظر الى اصلها
ويكتب جميعها بالياء ان غير لان الواو تنقلب الى الياء فيها

اعتراض على بعض

كتابة المنقلبة عن الواو والياء

الا فيما قبل الالف ياء من نحو العليا والدنيا كراهة الجمع بين الياءين
الا في يحيى وريّى علمين للفرق وان كانت الاسماء المعربة ثلاثية
نظر الى اصلها الذي انقلبت منه الالف فان كان ياء كتبت بالياء
كما قال الشارح تنبيها على اصلها وليدل على جواز امالتها وان كان
واوا كعصا كتبت بالالف والفعل الثلاثي ينظر الى اصله
وما زاد فبالياء لا غير كما علم ويجوز ان يكتب الجميع بالالف
على اللفظ وعلى كتبه بالياء فان كان منونا فالمختار ان يكتب
بالياء ايضا وهو قياس المبرد وقياس المازني انه يكتب بالالف
وقياس سيبويه المنصوب يكتب بالالف وما سواه بياء ويتعرف
الياءي من الواو بالتثنية نحو فتيان وعصوان وبالجمع نحو
الفتيان والقنوان وبالمرة نحو رمية وغزوة وبالنوع
نحو رمية وغزوة وبرد الفعل الى نفسك نحو رميت وغزوت
وبالمضارع نحو يرمي ويغزو ويكون الفاء واوا نحو وعى
لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو الا الواو على وجه
ويكون العين نحو شوى فانه ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو
الا ما شذ نحو القوى والعصوى فان جهل كون الالف من الواو
والياء بان لم يكن فيه شيء مما ذكر فان امليت فالياء نحو متى
والا فالالف وكتبوا الذي بالياء كقولهم لديك وكلتا بالياء
والالف لاحتمالها وقوله ولو في صورة اي غزوا فانه اذا
حذف الالف المنقلبة عن الواو لاجتماع الساكنين بقي
غزا فالتبس بالمفرد قوله ثم ان زاد الى اقتلة الفعل واسم الفاعل

مطلب الفرق بين الاعلام والاسماء المعربة

مطلب وقوع الواو بدل الياء

اقول

اقول قوله والشترى الاشتراء والشراء بالقصر والمد والقصر
اشهر كالابتياع والبيع من الاضداد لغة يقع على فعل المشتري
والبايع الآن في عرف الفقهاء اختص الاولان بالمشتري
والاخيران بالبايع كما في شرح المنظومة من ان البيع والشراء
اذا استعملا ثلاثيين يكونان بمعنى البيع واذا استعملا
خماسيين يكونان بمعنى الشراء ليس على ما ينبغي ليس على ما ينبغي
وذكر في تفسير القاضي اصل الاشتراء بذل الثمن لتحصيل ما
يطلب من الاعيان فان كان احد العوضين نقدا تعين من
حيث انه لا يطلب لعينه ان يكون ثمنا وبذله اشتراء والا
فاي الموضعين تصورته بصورة الثمن فباذله مشتر
واخذه بايع ولذا عدت الكلمتان من الاضداد ثم استعير
للاعراض عن الشيء طمعا في غيره حكي ان الرشيد سأل
اليزيدي والكسائي عن قصر الشراء ومده فقال الكسائي
مقصور لا غير وقال اليزيدي يقصر ويمد فقال له الكسائي
من اين لك هذا فقال من المثل السائر لا يغتر بالحرة عام
هدائها ولا بالامة عام شرائها فقال الكسائي ما ظننت
احدا يجهل مثل هذا فقال اليزيدي ما ظننت احدا يفتري بين
يدي امير المؤمنين ذكره في عقد القلائد وقال ابن الانباري
في النزهة اليزيدي هو ابو محمد يحيى بن المغيرة المقرئ صاحب
ابي عمرو بن العلاء البصري وانما قيل له اليزيدي لانه صحب يزيد
بن منصور خال المهدي يؤدب ولده فنسب اليه ثم اتصل بالرشيد

نعم البيع والشراء ...

نجعله مؤدب المأمون وكان الكسائي مؤدب اخيه الامين وحكي انه
تكلم اليزيدي مع الكسائي بين يدي الرشيد فظهر كلامه
على كلام الكسائي فرمي بقلنسوته فرحا بالغلبة فقال الرشيد
لادب الكسائي مع انقطاعه احب الينا من غلبتك
مع سوء ادبك قال اما الماضي فتحذف اللام منه في مثال
فعلوا مطلقا اي اذا اتصل به واو ضمير جماعة الذكور
سواء كان ما قبل اللام آه اقول اذا تقرر هذا فنقول
ان قوله اما الماضي فمقول جواب شرط محذوف لكنه في دخول
الفاء تحت جوابه بعرف ما ذكرنا سابقا وقوله رضي وخشي
نقول رضي تقلب الكسرة فتحة والياء الفا لاستثقالهم
الكسرة قبل الياء وقوله اصله رضو لانه من الرضوان
بكسر الراء وضمها بمعنى الرضا والمرضاة فتكلم اذا اخره
وفي شرح الكشاف للطيبي الرضوان الرضا الكثير ولما كان
اعظم الرضا رضاء الله تعالى خص بلفظ الرضوان في
القرآن بما كان من الله تعالى يقال رضي به وعنه وعليه بمعنى
وقوله سواء وي صار سيدا في المختصر اي صار سريا
وجمع السري سراة وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة
ولا يعرف غيره وفي الصحاح فتقل سادة لان تقديره سيد
فيعل يدل على ذلك انه يجمع على سيائد بالهمزة مثل تبيع
وتبائع وقال اهل البصرة تقديره سيد فيعل وجمع
على فعلة كانهم جمعوا سايد مثل قايد وقادة وقالوا

حسن الادب
وسوء الادب
رضي
سيد سايد تبيع تبائع
شايد كبائد
فعيل
جوازه

جمعت

جمعت العرب الجيد والسيد على جيائد وسيائد بالهمزة على
غير القياس لان جمع فيعل فيما علي بلا همزة تم وانما فتحت
انه ما قبل واو الضمير آه اقول قوله ابح على جوازه اي جمع
في الطلب من غيظ ونحوه والمراد بما يدل على التغلب وينفر
عنه الطبع وقوله فانه ان ضم فكيف ضم والجواب ان جواب
هذا الشرط محذوف وهي بقي لدلالة ابقي الاول وقوله
يدل على انه لم تنقل ضمة الياء آه والجواب انه حذف ضمة
الضمة بقرينة قوله فنقلت حركة الياء وقوله لان معمول الشرط
لا يتقدم عليه والجواب ان هذا من الاتساع في الظروف
كتقديم معمول المصدر ومعمول ما بعد ان النافية اذا كان
ظرفا مع حكمهم بامتناعه فان في الظروف تجري توسعات
كثيرة لا تجري في غيرها او من قبيل الاضمار والتفسير
وقوله وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء فيه انه قد صرح في الضوء
وحاشيته للقاضي بان فاء الجزاء لا تمنع عمل ما بعدها
في الظروف قبلها وقوله فالتوجيه ان يقال تقديره اذا
اتصل اتصالا آه هذا ابح على جوازه لان لفظ اتصال
ان لم يكن سهوا لا طائل تحته ولانه جعل صحة هذا التوجيه
سببا لاندفاع الاعتراضين وليس كذلك بل اندفاعهما
بقوله المراد ان الكسر آه وبقوله انه لم تعل وان انضم آه
ولعله اشار الى هذا بقوله المراد هذا موضع قائل تم
واما المضارع فتسكن اللام منه في الرفع نحو يغزو

اعتراض على الاول
اعتراض على الثاني
اعتراض على الثالث

الف
و يرمي ويخشي والاصل يغزو ويرمي ويخشي **اقول** فيه ان الف
ساكنة ابدا ولا تقبل الحركة فاسكانها تحصيل الحاصل الا ان يقال
انه من عطف الجملة على الجملة بتقدير يبقى **قوله** فكلما تحذف الحركة
فكذا تحذف الحروف **اقول** الفاء في فكلما للتفريع والكاف للتشبيه
وما كافة لها عن الدخول في المفرد فيسقط ما قاله صاحب المستوفى
من ان الكاف لا يتصل بها واصل الكلام ان يقال فتحذف الحروف
كما تحذف الحركة الا انه قدم المشبه به فصار تقاربا
في التفريع وكرر لذا التاكيد وقد تكرر لطول الكلام
كما ذكره الشارح والشريف في الكشاف وزيد الفاء في كذا
لان المشبه به المقدم نزل منزلة الشرط وقيل اذا حذف
هنا فقد حذف تلك **بحث** قال الشارح في شرح الكشاف
الفاء زايدة وهذا التكرير والزيادة في التراكيب شايع
والحكم بان الكاف في كما مرفوع المحل على الابتداء او كلمة
ما موصولة ولذا دخلت الفاء في الخبر باطل بل لفظ كما
في موضع المصدر لتحذف الناصب المقدر ويجوز ان يكون
الكاف مرفوع المحل على الابتداء وما مصدرية والخبر هنا
الحروف بتقدير المضاف **قوله** بهجو زبان الهجاء
ضد المدح في اللسان ومن المجاز فلان يهجو فلانا يهجوا
وهجاء بكسر الهاء والتجاء بفتح التاء يعد معايبه فهو هاج وانه فعل
هجية زبان اسم رجل فتعذر اسم فاعل من الاعتذار
وهو عبارة عن محو اثر الذنب من قولهم اعتذرت المنازل

درست

اعراب لفظ فكلما

اعتراض على صاحب المستوفى

معنى الهجاء

اعتذار

درست او عن القطع من قولهم اعتذرت المياه انقطعت كانه يجعل العذر
سببا لقطع الذنب ذكره الشارح في شرح الكشاف ثم تدع من الودع
بمعنى الترك بهجوت فعل فاعله التاء عطف عليه متعذرا حال
من تاء جيئت من بهجو زبان كلام اضافي متعلق بمعتذرا
لم تهجو جملة فعلية خبر كانك المقدر اي كانك لم تهج حيث
اعتذرت عنه ولم تدع جملة فعلية عطف على لم تهجو
ومفعول الفعلين محذوف اي لم تهجوه ولم تدعه اي الهجو
اذ قد هجوت في الواقع وعلى بعض اللغة كتب الالف بعد
واو الجمع فيما لم يتصل به الضمير للفرق بين واو الجمع
وواو الواحد في مثل لم يدعو ولم يدعوا وقيل كتب
للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل جهز وتكلم زيد
ومنهم من يكتب الالف في نحو شاربوا الماء وضاربوا زيد
كما في الفعل ومنهم من يحذف الالف في الجميع وان لزم
الالتباس لندوره وزواله بالقراين وكذا زادوا
في مائة الفا فرقا بينها وبين منه والحقوا المثنى بها
بخلاف الجمع وزادوا في اولئك واوا فرقا بينه وبين اليك
واجري اولاء عليه وزادوا في اولي حال واوا فرقا بينه
وبين الي واجري اولو عليه وقوله الم ياتيك والانباء تنمي
ام الهمزة للاستفهام وحقيقة طلب الفهم للمتكلم بالاستفهام
ولذا ان يكون في الله تعالى على حقيقته فقول بهاء الدين السبكي
استحالة الاستفهام منه اذا كان طلب الفهم مصروفا

تاء الخطاب ومفعوله زبان غير منون
وحيث مع فاعله صح

مطلب
مطلب فيه بيان سبب زيادة الالف بعد واو الجمع والواو في اولئك واولي والالف في مائة

الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان الى غيره فمي لطلب فهمه
فلا كما في قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين
من دون الله فهو استفهام حقيقي طلب به اقرار عيسى عليه السلام
في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقله ليحصل فهم النصارى
ذلك فيتقرر عندهم كذبهم ليس على ما ينبغي على ان الشارح
صرح في المطول بان الهمزة في الآية للتقرير وقد يستعمل
للتهكم نحو أصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا وللامر نحو
أأسلمتم اي اسلموا وللتعجب نحو ألم تر الى ربك كيف مد الظل
وللاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا وللتنبيه على الضلالة
نحو فاين تذهبون وللوعيد كقولك لمن يسيء الادب
ألم اؤدب فلانا اذا علم ذلك وللتسوية بعد سواء وما
ابالي وما ادري وليت شعري وللانكار التوبيخي على
معنى لم كان هذا الشيء في الماضي او على معنى لم يكون في الحال
والاستقبال والابطال على معنى لم يكن في الماضي او على
معنى ليس في الحال او لا يكون في الاستقبال فاحفظ هذا
والانباء جمع نبأ بمعنى الخبر يقال نبأ ونبّأ بالتشديد
وانبأ اي اخبر ومنه النبي عليه السلام لانه انبأ عن الله تعالى
وهو فعيل بمعنى الفاعل تركوا همزته كالذرية والخابية
الا ان اهل مكة يهمزون الاربعة والنماء الزيادة يقال
نمى المال وغيره ينمي بالكسر نماء بالفتح والمد وينمو نموا
بالضم والتشديد والتلاقي المصادفة يقال لقيته
والقيته

ولاقيته اذا صادفته واستقبلته قريبا منه واللبون من الشاة
والابل ذات اللبن غزيرة كانت او بكية واللبون بفتح
اللام وكسر الباء وبنو زياد هم الربيع ابن زياد العبسي واخوته
فاعل يأتيك لبون بني زياد على حذف المضاف اي خيرها
والانباء تنمى جملة وقعت حالا من فاعل يأتيك وفاعل لاقت
ضمير لبون ومفعوله محذوف وهو ضمير راجع اليها اي لاقته
ويجوز ان يكون فاعل يأتيك ما والباء زائدة في المرفوع ويكون
لبون فاعل لاقت والمفعول محذوف وقوله وتضحك مني شيخة
قال الراغب الضحك انبساط الوجه وتكشر الاسنان من سرور
النفس ولظهور الاسنان عنده سمي مقدمات الاسنان الضواحك
ويستعمل في السرور المجرد نحو مسفرة ضاحكة وفي السخرية نحو
وكنتم منهم تضحكون ومن التعجب المجرد نحو وامرأته قائمة فضحكت
وضحكها كان للتعجب انتهى وقد يقال القهقهة ما كان مسموعا
له ولجيرانه بدت اسنانه اولا والتبسم ما لم يكن مسموعا والضحك
ما كان مسموعا له دون جيرانه يقال ضحك به ومنه بمعنى والشيخة
ام قبيلة والعبشمية نسبة الى عبد شمس وهذا من باب النحت في
النسب فانهم يأخذون اسمين فينحتون منهما لفظا
واحدا فينسبون اليه وقد مر امثاله كأن لم اصلها بالتشديد
وترى من رؤية البصر وقيل ضد بعد وان اسيرا من الاسار
وهو القد بالكسر فيهما سمي الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه
بالقد ثم سمي كل اخيذ اسيرا وان لم يشد به يقال اسرت اسرا

لبون

بنو زياد

معنى القهقهة والضحك والتبسم

معنى الاسير

واسارا بالكسر فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى وتعالى
هذا لك باسره اى بقده ثم استعمل فى معنى بجملته لظهور
المناسبة كما يقال برمته واصله ان رجلا دفع الى رجل
بعيرا بحبل فى عنقه فقيل ذلك لكل من دفع شيئا بجملته
ويمانيا اصله يمنى حذفت احدى يائى النسبة وعوضت
بالالف فلا يجتمعان قال سيبويه وبعضهم يقول يمانى
بالتشديد فاعل تضحك شيخة وضحى متعلق بتضحك عبشمية
صفة شيخة واسم كان ضمير شيخة خبره جملة لم ترى فاعله ضمير
شيخة قبلى ظرف ترى اسيرا مفعول يمانيا صفته والاستشهاد
فى الابيات الثلثة بهو ان الشاعر اثبت الواو فى تهجو
والياء فى ياتيك والالف فى لم ترى اثباتا شاذا ويمكن
ان يقال هذه الحروف كانت متحركة حذفت حركتها الجزم
للجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح او يقال ان الحروف حذفت
للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع والفروع قوله
وتفتح الواو والياء فى النصب لخفة الفتحة اقول قوله كما
سودتنى عامر عن وراثة آه سودتنى من السيادة
عامر اسم قبيلة فاعله عن فى عن وراثة للتعليل نحو
كما فى قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن
موعدة متعلق بسودتنى ابى فعل نفى حذف فاعله الله
اسمو فعل متكلم من السمو وهو العلو والارتفاع مفعول
ابى بام متعلق بابى ولا اب عطف عليه لان فى ابى

معنى

معنى النفى كما فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين يعنى ما جعلتنى
قبيلة عامر سيد الاجل كونى وارثا للسيادة بلا استحقاق بل
كنت سيدا عن استحقاق وخصال فى يصلح للسيادة وفيه وجه ويحتمل
ان يكون ان غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما يكون
ما عاملة حملا لها على ان وسمى هذا تعارض اللفظين ولذلك
امثلة احدها هذه والثانى اعطاء غير حكم الا فى الاستثناء بها
واعطاء الا حكم غير فى الوصف بها والثالث اعطاء ان الشرطية
حكم لو فى الاهمال واعطاء لو حكم ان فى الجزم والرابع اعطاء
اذا حكم متى فى الجزم بها واهمال متى حملا على اذا والخامس اعطاء
لم حكم لن فى عمل النصب واعطاء لن حكم لم فى الجزم والسادس
اعطاء ما النافية حكم ليس فى الاعمال وهو لغة اهل الحجاز
واعطاء ليس حكم ما فى الاهمال عند انتقاض النفى بالا وهو
لغة بنى تميم والسابع اعطاء حكم لعل فى العمل واعطاء لعل
حكم عسى فى اقتران خبرها بان والثامن اعطاء الفاعل
اعراب المفعول وعكسه عند امن اللبس والتاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب
الرجل فى النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه والعاشر
منعهم افعل التفضيل ان يرفع الظاهر تشبيها له بافعل فى التعجب ورفعه
اصلا وافادة للمبالغة واجازتهم تصغير افعل فى التعجب
ورفعه الظاهر تشبيها له بافعل التفضيل فيما ذكرنا والاهملة
فى اخر مغنى اللبيب وقوله وفى قول الشاعر ان تغزان وصدع
يا صاحبى فدت نفسى نفوسكما حيث ما كنتما لقيتما رشدا ان تحملا

تعارض اللفظين

قوله وفيه وجه تعارض اللفظين مثل
ان يكون غير فى الا فى الاستثناء
والا فى غير فى الصفة وغير ذلك
الى العشر

قوله الصاحب

حيث

قوله الصنع

حاجة اي خف محملها وتصنعا نعمة عندي بها وتيرا قال الاخفش
الثناء مثل لابن وتما راى صاحب شعر مسيحي تيا الفطنة والصاحب كما
يطلق على الموافق يطلق على المخالف ايضا كما وقع في يكتب وعاوية
الى ملك الروم نقله في الفايح يا صاحبي خطا لحليلية ومن قبيل خطاب
العرب للواحد خطاب الاثنين وقد قرر تفصيله وقد مر في الغدا ونفسي علة
ونفوسكما من قبيل فقد صغت قلوبكما مفعوله والعرب تجعل
الاثنين على لفظ الجمع اذا كانا متصلين ولم يقولوا في المنفصلين افراسهما
ولا غلمانهما وقد جاء وصفار حالهما وحيث للمكان وقد تستعمل
للزمان والغالب كونه في محل نصب على الظرفية او جر بمن وقد تجر
بغيرها وقد يقع مفعولا به تميزا ويلزم اضافته الى الجملة وندر الى
المفرد واندر منها اضافته الى جملة محذوفة قال ابو الفتح في
كتاب التمام ومن اضافته الى المفرد اعرب وقال ابو سعيد على بنائه
وهو الاشهر واذا اتصل به ذا الكافة صار للمجازاة وجزم الفعلين كما
ههنا واللقا المصادفة والرشد بمعنى الحق والصواب ضد
الغي مفعول لقيتما وان تحملا مفعول فعل مقدر وهو اسال او
تبعدا رالام مفعول له للقيتما او فاقد وحاجة مفعول به للسكون
اليا وجاز تنجيتها ان لم يوجد مانع صفة حاجة وخف الشي يخف
بالكسر خفة صار خفيفا والمحمل بوزن المجلس بمعنى الحمل والواحد
محامل الحاج فاعل خف والجملة صفة حاجة يقال صنع اليه
معروفا وصنع به صنعا قبيحا اي فعل والتصنع تكلف حسن السمت
وقوله انعا على الصانع كناية عن اوصاف ذميمة

كالسارقة

والذاتي الان صاحب المفتاح كني به عن الصفات المحمودة استعمالها
على الاصل فان اختصاصه طار والنعمة اليد والصنيعة والمنة
وما انعم به عليك مفعول صنيعا والجملة عطف على تحملا وعندي
صفة نعمة وضمير بها للحاجة واليد بمعنى النعمة عطف على نعمة من قبيل
عطف احد المترادفين على الاخر ان كانت حقيقة فيها كما قيل
والفى قولها كذبا ومينا وفائدته تقرير المعنى في الذهن كالتاكيد
وما وقع لبعضهم من ان ذلك تطويل بلا فائدة غير مسلم وقيل
انما يكون كذلك في مقام يقتضي التقرير وقيل هي الجارحة المخصوصة
يستعمل في النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة
العلة الفاعلية او الصورية على المعلول وجمعها الايدي
وجمع الايدي الايادي وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة تجمع
على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه ان اصل يد يدي
وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل وبعض العرب يقول
في جمع الايد بحذف اليا كما ذهب اليه الجوهري من ان الايد
في قوله تعالى والسماء بنيناها بايد جمع يد ليس على ما ينبغي اذ لم يعرف
احدا من ائمة اللغة والتفسير ذهب اليه بل هو مصدر بمعنى
القوة من اد يئيد ايدا اذا قوي ثم ان شايع استعمال الايادي
في النعم والايدي في الاعضا نقله صدر الافاضل في ضرام
السقط عن ابي عمرو العلاء ثم قال وقع الجمع للحقيقة وجمع
الجمع للمجاز ونظيره بيوت وبيوتات وقال الاخفش قد علم في
شرح الشريف للمفتاح ان الايادي حقيقة عرفية في النعم

اعتراض على الجوهري

وان كان في الاصل مجازا فيها وقوله ان تقران في محل النصب بدل
من نعمة او حاجة او الرفع خبر مبتداء محذوف وهو ضمير النعمة
او الحاجة والجملة صفة احدا لا او على اسما وهي جنسية متعلق بتقران
مقدر تح وتحكما بمعنى تقضيا عطف عليه واصله تتحكمان حذف احدى النونين
بان مقدرة وهي متعلق بكلا الفعلين على طريق التنازع وكذا السلام
مفعول لهما على تلك الطريقة وان لا اشعر انه في الكشاف بمعنى الاعلام
عطف على احد الفعلين واحد مفعوله وقوله فاليت لا ارى آه
اليت فعل متكلم من الالية ايلاء بمعنى حلف قال ابن هشام في المغني
وقول الفقهاء الى من امرأته غلط اوقعهم فيه عدم فهمهم المتعلق
في قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم وقال الفاضل الاتية تعديته
بعلى ولكن لما ضمن هذا القسم معنى البعد عدى بمن او يقال
البعد ليس معنى من بل معنى عن لان معنى ابتداء الغاية لا يخرج
عن بعد الشيء المبتدأ عن المبتدأ منه ولكن ان يقول لعد تيم
بمن في قولهم ايضا باعتبار ما فيه من الامتناع من الوطي
فالحظ بخطي والمقسم به محذوف كانه قال اليت بالله
وارى فعل متكلم من رنى له اي رق ورحم جواب القسم
ولها متعلق بارى والكلالة التعب وان عناء ولا من حفي
عطف على من كلالة يقال حفي من كثرة المشي على وزن
تعلم اي رقت وجعت قدمه او حافره والمصدر حفي بالقصر
وحتى غاية لا ارى تلاقي من الملاقاة بمعنى المصادفة
فاعله ضمير النافية مفعوله محمدا والمراد به رسولنا عليه السلام

اسم مفعول

فاليت لا ارى لها من كلالة
ولا من حفى حتى تلاقي محمدا

مطلب معرفة الفصل بالايلاء وتعديته بعن ومن وبرى بمعناه

اسم مفعول من التحميد اي كل الانبياء محمده وقيل ان الله تعالى سماه محمدا واحمد
فاراد بمحمد ان الله حمده اكثر او سماه احمد كانه قال كل الانبياء
حمدوني وانت احمدهم قال ابن العربي لله تعالى الف اسم ولنبيه
عليه السلام الف اسم فقط ويسقط الجازم والناصب النون اه قوله
قوله سوى نون جماعة النساء سوى اذا كان بمعنى غير او بمكان
على ظاهر فاذا ذلك عدم مع الفتح وتقصر مع الضم وتجوز الوجهان
مع الكسر تقع صفة واستثناء كغير وهو عند الزجاج
وابن مالك كغير في المعنى والتصرف لقول جائني سواك بالرفع
على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب على المفعولية
وما جائني احد سواك بالنصب والرفع وهو الارجح عند سيبويه
والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك
الا في الضرورة وعند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين
ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جاء الذي سواك
واجيب بتقدير سواك خبر الهوى محذوفا او حالا لتقبب مضمرا
ولا يمنع الخبرية في قولهم سواك بالمد والفتح لجواز ان يقال
انها بنيت لاضافتها الى المبني كما في غير كذا في المغني اعلم انه
اذا اضيف اسم معرب الى مبني بني على الفتح عند قوم وترك
معربا عند قوم كقوله تعالى ومن خزي يومئذ قرئ بفتح الميم وكسره
وقوله لحق مثل ما انكم قرئ بالفتح والضم وقوله يوم ينفع الصادقين
قرئ بالفتح والضم وقوله عليه السلام كيوم ولدته امه نقل
بالفتح الميم وحفظه والاصل في الفعل البناء وكذا اذا

محمد

مفعول معه

اضيف مثل او نحو الاثني في طريق المثال كقول النحاة الكلمة
اسم مثل زيد وفعل مثل ضرب وحرف نحو هل وكقول الفقيه سجدتي
الركوع في الادوية المطعومة مثل السقمونيا فان الاضافة
ههنا غير مقصودة كذا في الكتاب المسمى بالقواعد والفوائد
في النحو وقوله هذا الاحاديل تحته لانه ذكر الجازم والناصب
قبل هذا ولكن ان يقول اعادهما لئلا يتوهم اختصاص الحكم
بالصحيح يقال هذا امر لاطايل تحته اذا لم يكن فيه غناء ومزية
يقال ذلك في التذكير والتانيث ولا تتكلم الا في الجد
وقوله لادى الى التباس اي التباس المثنى بالمفرد لان المثنى
لما حذف نونه بالناصب بقي لن يرضى وقوله كما مر انفا
يقال كذا انفا وسالفا وفي القاموس قال آنف كصاحب
وكتف وقرئ بهما اي مذ ساعة اي في اول وقت يقرب منا
قوله وسيتوفى فيه اي في مضارع آه اقول قوله كيهدي
من الاهداء يقال اهدى له واليه ويناجي من المناجات
وهي المكالمة على سبيل الخفية ويرجى من الارتجاء وهو
ضد الياس يقال رجاه وترجاه وارتجاه ترجية كله بمعنى
ويستدعي من الاستدعاء وهو الطلب يقال دعاه واستدعاه
صاح به ودعوت الله له وعليه وقوله وما اشبه ذلك
مما قلنا في حذف فيه حرفان والقلب في ابقاء اصله اوقاه
قلبت الواو ياء والياء همزة واما الحذف فنحو يقون اصله
يوقيون حذفت الياء لما مر وقوله لئلا يلزم اجتماع

الاعلالين

مطلب باب المعرب بالاضافة المبنى اليه

اعتراض على الشارح

ام لا كلايل ضمير

انفا

للتخفيف
الاعلالين قال ابن الحاجب الاعلال تغيير حرف العلة
ويجعل بالقلب والحذف والاسكان اي لاجل الاعلال
على احدهما فاجتماع الاعلالين ليس بمستكره مطلقا
لجواز الجمع بين الاسكان والابدال كيقال وبين الاسكان
والحذف كيقول وبين الابدالين كيدع فان الالف فيه
مبدلة من الياء وهي من الواو وبين الابدال والحذف
كقاض وبين الحذفين مثل قه وحذفت الفاء واللام
وانما لا يجوز الجمع بتغيير مخصوص وهو الجمع بين الابدالين
او الحذف او ابدال وحذف بعد ان يكون احدهما في
موضع والاخر في موضع آخر على سبيل التعاقب كما
في ماء اصله موه قلبت الواو الفا ثم قلبت الهاء همزة
كذا في شرح المراح وفيه ان حذف الياء في قه ليس للاعلال
بل للبناء الامر وان قلب الهاء همزة ليس باعلال وقوله
فان امتناع احتمال الاعلالين آه بل احتمال الاعلالين
انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد واذا كانا متواليين
بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا في محل واحد فخرج
بالقيد الاول نحو يقال وبالثاني قه وبالثالث نحو يدع
واعتمد واترك هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين
فانه حكم ليس يتعين فعل يكون قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما
من غير روية فعليك بالروية وقال السيد في اعلال الاول منعنا
من جمعه هوان تسكن العين واللام جميعا من جهة الاعلال

بحث اعلال

اعتراض على البعض

مطلب في وقوع حروف فيه اثنين او ثلاثة الاعلالين واعتراض على

وقال ابو علي المكروه منه ان يكون الاعلال على التوالي اما اذا
لم يكن على التوالي كما تقول في ايمن الله من الله بحذف الفاء ثم
تقول بعد استعمالك من الله م الله فليس بمكروه كذا في
شرح الشافية وفيه نظر وقوله ومصدره التمطي في المختصر
التمطي التبختر ومد اليدين في المشي وقيل اصله التمطط قلبت
احدى الطاءات ياء كما قالوا التظني والتقضي في التظنن
والتقضض ومنه قوله تعالى ثم ذهب الى اهله يتمطى وقوله من
الصبوة بمعنى الميل ويسمى الصبي صبيا لميله الى ما لا يعنيه
وقوله وتقلسى يقال قلساه فتقلسى تقلسيا وتقلنس تقلنسا اذا
لبس القلنسوة فلبسها قوله والاحد يعني تقول في الاخر منها
اي من هذه الثلثة الخ اقول قوله ولا يعاد في فعل جماعة الذكور
والواحدة المخاطبة اي لا يقال ارضيون ولا ارضيين بل
قيل ارضون وارضين لعروض حركتي الواو والياء
فلم يرتفع التقاء الساكنين قوله واسم الفاعل منها اي من
هذه الثلثة الخ اقول قوله جعل راضي بضم الياء على صيغة
راضو ولذا لم يقل راضيا وان كان مفعول جعل وكانه
قدمه في البيان مع تاخره في الذكر اهتماما به لكونه ذا الاعلال
وقوله قائلهم نستوقد النبل ان البيت من الحماسة وهو
لبعض من طي واوله نحن حبسنا بني جديلة في نار من الحرب
جمة الضرم نستوقد النبل بالحضيض الخ حبسنا من الحبس
ضد التخلية فنحن مبتدأ وبني جديلة حي من طي مفعوله وجديلة

بنت

بنت سبيع بن عمرو من حمير امهم في نار متعلق بحبسنا الخ
النار جوهر لطيف مضيء حار محرق من نار ينور اذا نفر لان فيها
حركة واضطرابا والنور مشتق منها وقال الراغب النار والنور
احدهما مشتق من الاخر من حيث انه قلما ينفك احدهما عن الاخر
واعترض على تعريف النار بان الاضاءة لا تعتبر في حقيقتها
وكذا الاحراق وانه يتناول النار الاصلية التي هي كرة الاثير
لانها شفافة لا لون لها والضوء ملون فانه جزئي وان قيد
لطيف وحار مستغنى عنه وان الجوهر المأخوذ في التعريف
اخفى من النار واجاب الشيرازي والشريف بانه لا شك في ان
مجموع ما ذكره معتبر فيما يطلق عليه لفظ النار في متعارف
اللغة ورده الكمال الدين بان اعتبار هذا المجموع عند الوضع
غير محقق ثم قال والحق ان النار لا تحتاج الى التعريف
فما ذكره بيان لما يطلق عليه لفظ النار في متعارف اللغة
لا تعريف للنار وقوله من الحرب هي مؤنثة صفة نار وجمة
الضرم بمعنى كثير الاشتعال صفة الحرب الضرم جمع الضرمة وهي
السعفة والشيحة في طرفها نار ومستوقد من الوقود وهو
سطوع النار وارتفاع لهبها والسين للطلب وللتاكيد حال من فاعل حبسنا
والنبل السهام العربية مؤنثة لا واحد لها من لفظها جمعوها على نبال
وانبال مفعول لمستوقد وبالحضيض وهو القرار من الارض عند
منقطع الجبل متعلق به ونصطاد فعل متكلم مع الغير من الاصطياد عطف عليه
نفوسا مفعوله وبنت فعل مجهول من النبات والقائم مقام الفاعل

مطلب تعريف النار

مطلب معرفة النار والنور والاشتقاق بينهما

ضمير نفوسا صفة لها وعلى الكرم متعلق بنبئت وهو وصف القوم
وقد مر تفصيله جعل خروج النار من الحجر عند صدمه النعل
استفادة تعدت ها مناقى الوجية حتى يصل الى حضيض الجبل
واسفله فيخرج النار منه لشدة رميها وتصديها نفوسا
نبئت على الكرم اى تقتل الروسا وقوله فيمن يقول رجل ورجلة
يعنى ان التا للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة وهو الكثير
الشايع وقد يكون للفرق بينهما في الاسم وهو قليل وقوله
في عيشة راضية هذا من قبيل الاسناد المجازى توجيهه ان

مطلب المجاز في عيشة راضية

الرضى صفة الراضى تحقيقه الكلام رضى الرجل عيشة
فاسند الفعل الى المفعول به من غير ان يبنى له تحصيله
رضيت عيشة وهو كونه مجازا ثم سبك من الفعل المبنى للفاعل
اسم فاعل فقيل عيشة راضية فقد جعل المفعول فاعلا
قوله فان قلت انهم يقلبون الواو المكسورة ما قبلها
ياء طرفا آه اقول كما في المصادر كقيام وعياذ وقيم واحتياز
وانقياد وحال حولا كالعود شاذ لحلله في الافعال واذا
وقاوم قواما لم يعل فعله باعلالها وقوله كما في الجموع

مقام قلبت الواو ياء في المصادر والجموع

كجياد جمع جيد اصله جيود ودبار جمع دار اصله دور
وتير جمع تارة اصله تورة وديم جمع ديمة اصله دومة
وشذ طيال جمع طويل وصح رواء جمع ريان كراهة اعلالين
انواء جمع ناو وهو السمين في الاول الصحة على مفرده
وقلبت في رياض وثياب لوقوعها عينها في الجمع مكسورا ما قبلها
ساكنة

ساكنة في الواحد بعدها الف لام حرف صحيح بخلاف عودة جمع عود وهو
المسن من الابل وكوزة جمع كوز لعدم الالف بعدها وبخلاف اخوان
لانه منون وبخلاف طوال جمع طويل لتحركها في الواحد وتيرة جمع تور
شاذ لعدم الالف بعدها وقوله قحاوة بفتح القاف والميم وسكون
الحاء المهملة وضم الدال المهملة وفتح الواو اخلف الرأس وقوله
لا يكون الواو كالمتطرفة وفيه انها وان لم يكن كذلك لكنها وقعت
خامسة فالقياس قلبها ياء كما قال الشارح بعيد هذا ولا بعيد
عندى وقوله وليس علينا فيها الا ان نقول اصل غواز بالتنوين

غواز

اى عند سيبويه في وجه فلما حذفت الضمة التى ساكنا في
الياء وجعل التنوين الذى كان للحرف عوضا او حذف التنوين
ايضا ثم عوض تنوين آخر وفي وجه فقد اصله غوازى بغير تنوين
استثقلت الضمة على الياء ثم حذفت الياء اكتفاء بالكسرة
لانهم حذفوها في المفرد مع خفته اكتفاء بالكسر كالكبير المتعال
ففي الجمع اولى فجي بالتنوين فهو عند سيبويه تنوين عوض
عن الياء او حركتها وعند المبرد عن الحركة وعند القايل بالحرف
وهو الاخفش وتوابعه للتمكن وقوله اعلم ان هذا الاعلال
انما هو حال الرفع والجر قال الكسائى وابو زيد في حال الجر
بفتح الياء لكونه غير منصرف وجره بالفتح لخفته وعليه ورد بيت
الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى موالياء
قوله وتقول في المفعول من الواوى في اسم المفعول آه اقول قوله
قياس مطرد قال في حاشية شرح المفتاح لابن كمال باشا علم من كلامي

نظر بكلام المص

الشيخ في دلايل الاعجاز ان المطرد في عرفهم تنتظم غالب الوقوع قوله ومن كلام
اقول قوله كما تقدم اي في الرجوع في شرح قول المص وتصح نحو قول وقد اول
وقوله وتقتضي وطرا هو الحاجة ولا يبنى صيغة فعل وقوله نحو اليوم وقد يعبر عن الشدة
باليوم يقال يوم ايوم كما يقال ليل اليل وفعله ويوم في الاعلام نحو صفوة وهو
اسم رجل ولم يدغم كما ادغم هين وميت لانه اسم موضوع لا على وجه الفعل
كذا في الصحاح وقوله ديوان بكسر الدال وقد يفتح فارسي معرب وسبب تسميته
ديوانا ان كسرى اطلع يوما على كتاب ديوانه فرآهم يحسبون
مع انفسهم فقال ديوانه اي مجانين ثم حذفت الياء لكثرة الاستعمال
والشيطان بالفارسية اسم الشياطين سمي الكتاب باسمهم لحذقهم
بالامور ووقوفهم على الجلي والخفي وسمي به الخرايط التي فيها
الصكوك والسجلات والجرايد ويقال لها الدفتر وان عمر رضي الله عنه
اول من دون الدواوين للولاة والقضاة وقوله اسيود وجدول
فانه لا يجب القلب بل يجوز وهو ان كثير نظرا الى تجرد الاجتماع وجاز
تركه لعروضه لانه حصل بسبب التصغير وهو غير لازمة مع انتفاء
في محل التغيير وضعف الواو وقوته لتحركها قبل الاجتماع بخلاف نحو
في تصغير عجوز فانه يجب القلب فيه لان الاجتماع وان كان عارضا
في غير الطرف لان الواو قبل الاجتماع ساكنة خفيفة وبخلاف
عرية في تصغير عروة فان الاجتماع وان كان عارضا الا انه في محل
التصغير وقوله لا يقال ان قوله اذا اجتمعا الخ مهملة وهي لا تجب
ان تصدق كلية لانا نقول قواعد العلوم الخ يشير الى ان اذا
ولو في الشرطية المتصلة للاهمال كما واو في المنفصلة

وقد يقال

ديوان

وقد يقال اذا التقييد الدالة على بعض التقادير المفيد جزئية الحكم
في بعض الصور على قياس لفظة قد فان قلت ما سور الكلية
والجزئية فيهما قلت سور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما
ومتى وفي المنفصلة دائما وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون
بادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلي وقوله قواعد العلوم يجب
ان تكون آه هذا الوجوب في العلوم العقلية مسلم وفي العلوم العربية
لو سلم فقد شاع التخصيص بالمثال والمقام كما اشير اليه وقوله
لقد علمت عرسي حليلة آه فاعل علمت عرسي وهي الزوجة وما يسمى
الاكوار ان شئ عرسي حليلة اسم زوجته بدل او عطف بيان
لعرسي انني اي ان مع اسمها وانا ضمير الفصل لا موضع له على الاصح
ويسميه البصرية لكونه فصلا بين كون ما بعده خبرا او صفة ويسميه
الكوفية عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد
في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض منه في الاصل فصل الخبر
عن الصفة فالقياس ان لا يجئ الا حيث التبس الخبر بالصفة لكن اتسع فيه
فجاء حيث لا التباس بدونه ايضا لافادة اللباب على ما ذكره السيد عليه رحمة الله
او التوكيد والفصل ثم جاء لمجرد التاكيد فيما لا لبس فيه كاللام كمحال
والتوكيد وقد جاء لمجرد التوكيد في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك على ما
ذكره شارح الهادي وقد اشترط فيما قبله اذا ان يكون مبتدأ في الحال
او في الاصل وان جاز ان خفي والكسائي وقوعه بين الحال وصاحبها
نحو جاني زيد هو ضاحكا وكونه كالمعرفة في عدم قبول آلة التعريف
فلا وجه لما قاله القاضي في تفسير سورة الرعد حيث قال وقوله تعالى

اعتراض على القاضي

اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون وتوسيط الفصل لتخصيص الخلود
بالكفار لعدم شرطه اللهم الا ان يقال قوله خالدون خبر بعد خبر
لاولئك وان كونه كالمعرفة ليس شرطا على ما اشار اليه السيد الشريف في
حاشية التصديقات حيث قال الفصل هو في زيد هو عالم ان يكون رابطة
لدلالته على زيد ورجوعه اليه بل هو ضمير الفصل والعماد وهو ان بعد
وهو عالم ليس كالمعرفة وفيه تامل وشرطه في نفسه ان يكون صيغة
صيغة مرفوع منفصل وان يكون على وفق ما جرى فصلا له وقوله
اللئيت خبران وعديا من عدا عليه بمعنى ظلم حال من اللئيت
والعامل ما في ان من معنى الفعل وعليه قائم مقام فاعل معديا
ضمير راجع الى اللئيت وعاديا عطف عليه وان مع جملتها في موضع
مفعولي علمت على مذهب سيبويه وقوله فعول من الواو بعدو
والاصل عدوو من الياء اه اقول قوله عدو وهو اسم فاعل
للمبالغة من العداوة والعدوان بضم العين والعداء بالفتح
والمد وهو تجاوز الحد في الظلم وانما ادخلوا التاء في قولهم هذه
عدوة الله تشبيها بصديقة لان الشيء قد يبنى على ضده وقال
القوم عداء وعدى بكسر العين وعدى وعداء بضمها بمعنى
تغلب العدى الاعداء الذين تقاتلهم والعدى لا تقاتلهم
ذكره في شرح ديوان المتنبي وقوله ان فاجرة تبغي الرجال
وقوله ابن جني ونقل عن سيبويه انه معرب كني وليس الياء فيه
للنسبة ذكره الدماميني وقوله من قتل الامام لفظه قتل
معجمة للتعظيم كما في قول المفتاح قتل بشار وقوله فتلك

مع العدا وقوله

ابن جني

لا ينجل

لا ينجل وقوله لو كان فعيلا لوجب ان تقال بغية وجوز القاضي
كونه فعلا حيث قال او فعيل بمعنى فاعل ولم يلحقه التاء
لانه للمبالغة او للنسب كطالق ورد القطب كونه للمبالغة
بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا واجيب بانه من باب نفي
المقيد وقال الطيبي عن محيي السنة كلما كان معدولا
عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن اخواته كقوله تعالى وما كانت
امك بغيا اسقط الهاء لانها كانت مصروفة عن باغية قال صاحب
الكشف لم يقل بغية رعاية للفواصل ولك ان تقول لم تقل
بغية لانه مصدر او بزنته كما قال القاضي في قوله تعالى خلصوا
نجيا وحده لانه مصدر وكما في قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم
ولم تقل رحيمة لانه اراد المصدر كما في قوله تعالى ان رحمة الله
قريب من المحسنين قال صاحب الكشاف في سورة هود في قوله تعالى
وما قوم لوط منكم ببعيد ويجوز ان يسوى في بعيد وقريب
وقليل وكثير بين المذكر والمؤنث لورودها على زنة المصادر
التي هي الصهيل والنهيق وقد ترغم هذا وجوه من التاويل
قوله فان قلت الواو في عدو رابعة وما قبلها غير فلم
لم تقلب ياء قلت لان المدغم لا اعتداد بها كان ما قبلها مضموم
ولان الواو الساكنة كالضمة ولان الغرض التخفيف اقول
قوله والياء اخف المفضل عليه اذا علم وكان افعل خبرا جاز
استعماله بلا احدى الاشياء الثلاثة كما في الله اكبر وقول الشاعر
دعائمه اعز واطول وقوله وهو من الصبوة وهو الميل الى الجهل

١٢٠٦

والفتوة وسمّي الصبي به لميله الى ما لا يعنيه او من الصبى بكسر الصاد
وفتح الباء وهو القصر وهو العشق ومنه يقال تصابى وتقال
صبي صباء كسمع سماعا اي لعب مع الصبيان قوله والثلاثي
المزيد فيه تقلب واو ياء الان كل واو وقعت رابعة
فصاعدا ولم يضم ما قبلها قلبت ياء الخ اقول قوله ولم يضم
ما قبلها مضموما احترز عن نحو يغزو وفيه انهم قلبوا ياء
المتطي من الواو لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها
الان يقال ما ذكر في المفصل وقوله والاصل اعطو وهو
الاخذ قيل لم يسمع ماضيه من الثلاثي المجرد وقيل المفعول
الاول عاطٍ اي آخذ لان معنى اعطيت زيدا درهما
اخذ زيد درهما مني قوله والاصل استرشو من الرشوة
بكسر الراء وضمها يقال استرشى في حكمه طلب الرشوة
عليه وارشاه اعطاه الرشوة والراشي هو المعطي
والمرتشي هو الاخذ والرائش هو الواسطة وقوله
لا محالة بفتح الميم اي لا بدّ وقوله لا وقع في الثقل على
بيان اعراب لا محالة
بناء المجهول والقائم مقام الفاعل ضمير اللفظ والتلفظ
والثقل كالصغر ضد الخفة وبكسر الثاء وسكون القاف
واحد الاثقال وما المقتضي من المنافع وقوله وكانهم
اعتمدوا على ايراد هذا البحث في المعتل فسقط الاعتراض
بنحو استقوم واستحوذ واعشوشب وجتور وتجاود
او على انه لا اعتداد بالمد فسقط بنحو حدعوّ وعدوّ

وقوله

وقوله فلنشرع الفاء فصيحة واللام تحتمل لام الابتداء ولام الامر وقد روجه
دخولها على صيغة المتكلم قوله فنقول النوع الرابع المعتل العين
واللام وهو ما يكون عينه ولامه حرف علة الخ اقول قوله والاّ لفيف
فلاجتماع حرفي العلة وفيه وقد يقال هو ماخوذ من اللف بمعنى
الخلط فسمّي به لان فيه خلط الحرف الصحيح بحرف العلة من طعام لفيف
اذا كان مخلوطا من جنسين وقوله من قبائل شتى جمع قبيلة واحد
قبيلة
قبائل العرب وهم بنو اب واحد وسميت بها لان العمائر تقابل عليها
وشتى جمع شتيت بمعنى المتفرق وقد فسره الشارح في المطول
بالمختلف وقوله والقسمة تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة
اقسام احدها ان يكون العين واوا واللام واوا كقووٍ
وثانيها ان يكونا يائين كحيي وثالثها ان يكون العين واوا
لفيف
واللام ياء كطوي ورابعها ان يكون العين ياء واللام واوا وهذا
القسم لم يجيء في الكلام قال الاندلسي في المحصل علم ذلك
باستقراء ابنية الفعل والاسم وقوله وانما جاء في هذا
النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا فيه نظر لانه يعلم منه
ان مجيء يفعل بالكسر منحصر فيما اذا كان العين واوا واما
اذا كان يفعل بالفتح فقد يكون العين واوا وياء وبالعكس
وليس كذلك لما مر من انه لم يجئ ما يكون العين ياء واللام واوا
قال سيبويه ليس في الكلام ما عينه ياء ولامه واو اذا كان
في هذا النوع من الاعتلال لان الياء اخف والنطق
باخر الكلمة اشق من النطق باولها لكون المتكلم قويا

في الابتداء تعيا في الانتهاء فبدؤا بالاثقل وعقبوه بالاخف الضعيف
نزولا على حالتي المتكلم ولا يخفى ما فيه من الاعتدال قال ابن الحاجب
ويعرف اليائي من الواوي بكون العين واوا نحو شوى لانه لم يجئ
عين ولام واوين الا ما شذ من القوى والصوى وانه حيث جاء
فيه من المخالفة لما قبلها اولا وفي بعض شروح المفصل لم يتغير
الا هذا حيث قال ولو بنيت مما عينه ولامه واوان كالقوة
والحوة لقلت قوي وحوي بقلب الواو الثانية ياء لانكسار
ما قبلها وعلى ان يجاب عن النظر بان مراد الشارح انه لما
جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين فقط
واوا اما اذا كان اللام ايضا واوا كما اجازه ابن الحاجب
فلا يجئ من يفعل بالكسر بل من يفعل بالفتح نحو قوي وقوله
وجميع ما عرفته من مرتين فاء فهذا بعينه فالجميع
فصيحة داخلة على قال جميع في الحقيقة وهو عن فاء في
المذكور باء الفاء بتقديره وتكرير الفاء للتاكيد كما في
قوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي فاجزعي جواب اذا
وعند بمعمول فاجزعي فيكون التقدير فاجزعي وقوله
فبذلك فليفرحوا قوله ويقول قوي يقوى فهو والاصل
قو ويقوو فاعل اعلال رضي يرضى اقول قوله وتقطعه الجو
والتوحيد بفتح الجيم الخفة وشدة الوجد من عشق او
حزن تقول منه جوي الرجل بالكسر فهو جو الجو الهواء
الضاو هو ما بين السماء والارض ويحتمل ان يكون ما ها

المهملة

اعتراض على ابن الحاجب

مطلب فاء فصيحة

المهملة المضمومة جمع الاحوى وهو الاسود والتوى هلاك المال
يقال توي المال بالكسر يتوى توا ويحتمل ان يكون بالياء المنقطة
تحتانية وهو جلد ولد البعير المملو بالتبن فاعتبر اجتماع
الواوين في الجو والتو للادغام روما للخفة فلم يعل كما
اعتبر في القوة والصوة وهو العلم في الطريق قوله وروي
يروي ريا اصله رويا الخ اقول ولان فعل مكسور العين فرع
فعل مفتوح العين لان الاصل في الثلاثي فعل بفتح العين
لخفته وكثرة معانيه لانه لا يجئ غير فعل المعنى من المعاني
الا وقد يجئ فعل لهذا المعنى قوله ولما لم يكن اسم الفاعل من روي
فعل شوي الخ اقول قوله ولما لم يكن اسم الفاعل ... مثله
النفي في الكلام كثيرا ما يتوجه الى القيد نحو لم يات القوم مجتمعين
معناه نفي الاجتماع لا المجئ وقد يتوجه الى الفعل فقط بلا
اعتبار لنفي القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما
فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار
متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه
ويتوجه الى القيد والمقيد جميعا كقوله تعالى ما للظالمين
من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا اطاعة ولا غير ذلك
والمراد هنا المعنى الثاني والا صغير فلا يرد ان اول الكلام
يدل على عدم المثل وقوله بل بني على عدم اسم الفاعل في قد يقال
اذا كان في الكلام قيد فكثيرا ما يتوجه الاثبات او النفي اليه
ويكون هناك اثبات القيد او نفيه وقد لا يتوجه ويكون هناك

فعال بالفتح اصله

مطلب فيه تعلق النفي الى القيد او المقيد او لا معا

قيد للاثبات او النفي وقد ذكر الشارح في مواضع من كتبه ان في الاول
يعتبر القيد اولا ثم الاثبات او النفي وفي الثاني بالعكس ولا ريب
في اطراده وكليته وقد جعل القيد متاخرا على كل حال من جهة
المعنى كما انه متاخر من جهة اللفظ فيقال القيد اما للنفي او
المنفي وكذا الاثبات وقوله الصفة المشبهة باسم الفاعل معنى
لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
كاسم الفاعل وقوله لان المعنى لا يستقيم الا عليها فان قيل
هذا تعيين نحو كون مؤمن وكافر واجب ودايم وصائم وباقي
في فرس ضامر وعالم في الله عالم وخالد وثابت وراسخ وحسن
وحائض وطامث مما يدل على الدوام والثبوت ان لا يكون
اسم الفاعل اجيب بان ما ذكر بمعنى الحدوث بحسب الوضع
والدوام والثبوت بعارض وقوله لان صيغة فاعل تدل
على الحدوث فيه بحث لانه صرح في بحث الحمد واوايل المقدمة
من حاشية المطول لحسن الفناري وعلاء الدين البسطامي
ان اسم الفاعل المقدر في الظرف بمعنى الثبوت ورائحة
الفعل تكفي للعمل في الظرف وصرح الشارح في اواخر الباب
الثالث من المطول ان اسم فاعل المقدر كحاصل في زيد
في الدار للثبوت وقال في بعض شروح الشافية والصفة
المشبهة من فعل المتعدي بكسر العين نحو فاعل نحو حامد
فهو حامد وصحبه فهو صاحب وركبه فهو راكب وقال الشريف
في شرح المفتاح والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم

لمن حكم

مطلب
في صفة المشبهة
واسم الفاعل والفرق بينهما
وبيان احوالها

لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان وحدوثه فيه
وزاد في حاشية المطول قوله اصلا سواء كان على سبيل التجدد
والتقضي او لا نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز
ان يقصد به الحدوث بمعونة القراين كما في قوله تعالى وضائق
به صدرك الاية بمعنى ضيق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا
في مقام المدح والمبالغة ثم قال على وفق المفتاح الا ان في
الاسم صفة كان كعالم او غير صفة كغلام الدلالة على الثبوت
واما الدلالة على التجدد فامر عارض في الصفات وقال في حاشية
المطول فان قلت قد ذكر ابن الحاجب ان اسم الفاعل يدل
على الحدوث دون الصفة المشبهة قلت قد صرح في المفتاح
بان نحو عالم يستفاد منه الثبوت صريحا لكون اصل الاسم
صفة او غيرها الدلالة على الثبوت وقال الشيخ عبد القاهر
لا يعرض في زيد منطلق لاكثر من اثباته الانطلاق فعلا له
كما في زيد طويل وعمرو قصير وجعل الميداني الصفة المشبهة
مندرجة في اسم الفاعل واما فرقهم بين حاسن وحسن وضائق
وضيق فقد يوجه بان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ
على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القراين دون
الصفة المشبهة اذ لا يقصد بها وضعا الا مجرد الثبوت
او الدوام معه باقتضاء المقام وقد يتكلف للجمع بين
الكلامين بان من قال يدل على ~~الثبوت~~ الحدوث اراد به
ثبوت مطلقه ومن قال يدل على الثبوت اراد به نفي التجدد

والتقصي بقرينة ايراده مقابلا له وهو اخص منه ونفي الاخص لا ينافي
ثبوت الاعم وقوله والصفة المشبهة مع الثبوت على ما ذكره
الشريف في شرحه للمفتاح وحاشية المطول حيث قال الصفة المشبهة
لا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا والدوام باقتضاء المقام وقال
صاحب الكشاف في المفصل وهي تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث
قيل هو حاسن الآن او غدا او كارم وطايل ومنه قوله تعالى
وضائق به صدرك وفي بعض شروح المراح وضعها على الاطلاق
لا الحدوث والاستمرار وعدت عند اهل الفن من اسم الفاعل
وافعل التفضيل وقوله والمعنى في هذا على الثبوت لا الحدوث
ولا يخفى عليك ان مثل هذا الثبوت يوجد في كثير من صيغ اسم
الفاعل على ان هذا يشير الى ان صيغة الصفة المشبهة
مقتضاه للمعنى في قانونهم وقولهم اذا قصد الحدوث قيل
هو حاسن الآن او غدا وقولهم اذا اشتق الصفة المشبهة
من فعل متعد يجعل لازما بمنزلة الفعل الغريزي فينقل الى
فعل بضم العين ثم يشتق منه على ما ذكره صاحب الكشاف
في الفايق في فقير ورحيم ورفيع يقتضي خلافه قوله
فاني لو اشتغل بتفصيل ذلك يطول الكلام اه قوله وقوله
لو اشتغل اه فان قيل قد صرحوا بان لو للشرط في الماضي فيلزم
المضي في جملتيها قلنا وقد تدخل على المضارع لقصد استمرار
الفعل كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم او لتنزيل
المضارع منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره

اولاستحضار

اعتراض على الشارح

اولاستحضار الصورة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار
وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا على ما ذكره الشارح او ترى
على ما ذكره محشي الغفاري وقد تدخل على المضارع للدلالة على ان الفعل بتمام
من انقطاعه بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما
يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتني حوادث لو تنقضي اثر
وقد يستعمل كان في المستقبل وهو مذهب المبرد والمشهور
لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وقد يستعمل على قصد لزوم الفساد
كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا يدل على لزوم الفساد
لتعدد الآلهة على ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن
هذا توهم ابن الحاجب ان لولا انتفاء ~~الثاني لانتفاء~~ الاول لانتفاء الثاني
وخطأ وعكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد في مقام الاستدلال
بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور
بيان سببية احد انتفائين معلومين للاخر بحسب الواقع فلا يقصد
هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد
ان يعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام مستعد الانتفاء المجيء
ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك
الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان
استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف
لا يستلزم الاكرام الاكرام وقد يستعمل لمطلق الربط كان في
ولقطع الربط فيكون جوابا لسؤال محقق او متوهم وقع فيه
ربط فتقطع انت لاعتقادك بطلان ذلك الربط ذكره الدماميني

مطلب في بيان لو

اعتراض قوي على ابن الحاجب

حرفا

وقد يكون للتمني وللعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا وللتعليل و
مصدريا كان مع لكي ان ينصب وزعم بعضهم ان الجزم بلو مطرد على لغة
واجازه جماعة في الشعر وجوابه مضارع منفي بلم او ماض مثبت
مقرون باللام غالبا او منفي بما مجرد عن اللام غالبا وقد يكون
الماضي المقرون بقد وغريب وجملة اسمية مقرونة باللام او الفاء
وبعضهم حمل هذا على التشبيه بان او على تقدير الجواب قوله وتقول
في فعل بكسر العين مما فيه الخ اقول قوله الحرفان فان فيه يا ان
ميم فيه اشتباه الى رد من قال ان عين فعله يا او لامه واو قلبت يا
لتطرفها وانكسار ما قبلها بانه لم يوجد في كلام العرب ما عينه يا
ولامه واو ورد بان شهادة نفي لا تسمع قوله ويجوز حي
بالادغام لاجتماع المتماثلين وفتح اي الكسرة الخ اقول قوله على
لغة من يميل الالف الى الواو قال صاحب غاية الاماني وانما كتب
بالواو للاشعار بالاصل كهداه ليا وقاله صاحب الكشاف والقاضي
وانما كتب بالواو على لفظ المفخم ليس بشيء اذ لم يقرا به احد فكيف يوضع
الرسم باتفاق الصحابة على شيء لا وجود له وتغليظ ورش لامه
ليس لامالة الوقف نحو مخرج الواو بل لان الصاد من الحروف
المستعلية فغلظ اللام لتقارب الصاد كما فخمه في ظلموا وطال
وكذا ما قال الضعفواء بواو قبل الهمزة على لفظ من فخم الالف
قبل الهمزة فيميلها الى الواو ونظيره علموا وبني اسرائيل ليس بشيء
لما ذكر بل رسمت فيهما وفي نظايرها لما قال ابو عمرو الداني
صاحب التيسير في المقنع وهو كتاب في علم الرسم من انه تاراد الايصال

اعتراض على الكشاف والقاضي

والتسهيل

فرسمت

ينبغي ان قياس تخفيفها في الوصل بالتسهيل والوقف بالروم كالواو
عليه ثم قال وجه كتب الالف بعده ما قاله ابو عمرو لما تطرفت الواو
شبهت بواو الجمع فالحقوا الالف بها وفيه نظر ثم التفخيم يطلق على ضد
الترقيق وهو التغليظ وعلى ما يقابل الامالة وعلى امالة الالف
نحو مخرج الواو وهو المراد هنا وقوله والربوا قال الكرماني الربا
مقصور من ربا يربو اذا زاد فيكتب بالالف واجاز الكوفيون كتبه
بالياء بسبب الكسرة في اوله وقد يكتب في المصحف بالواو وقال الفراء
انما كتبوه بالواو لان اهل الحجاز تعلموا الخط من اهل الحيرة ولغتهم
الربوا فعلموهم صورة الخط على لغتهم قال ويجوز كتبه بالياء
وزيدت الالف بعد الواو تشبيها بواو الجمع ذكره في الكشاف في
سورة البقرة في قوله تعالى الذين يأكلون الربوا ويحتمل ان يكون
من هذا القبيل كتب الالف بعد الواو في الافعال المضارعة المفردة
مرفوعة كانت او منصوبة في كل القرآن من نحو يتلوا ونبلوا ويدعوا
وتبلوا وان اتلوا القرآن او يعفوا الذي فيعصوا والحق ان يقال
فيما ذلك يكتب في المصحف بالواو واقتداء بنقلة علم ان كتابة
المصحف مثبتة بخط واحد على الاحرف السبعة وهي تنقسم
الى ما يوافق القياس والى ما لا يوافقه بل يتلقى بالقبول
لانها سنة واجبة الاتباع لانه رسم زيد بن ثابت رضي الله عنه
امين رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاتب وحيه علم من هذا العلم
ما لم يعلم غيره واما خالفه انما خالف حكمة بليغة ومعرفة خفية
وقد حكم مالك رحمه الله بحرمة المخالفة هكذا نقل عن كثير من السلف فيما

التفخيم ضد الترقيق

كتب الالف بعد الواو في قبل الربوا ونحو المضارع

كتابة المصحف

يقصد به البقا كالمصاحف واما ما لا يقصد به الا الافهام كالوح
وما يجري مجراها فيجوز ان يكتب قانون الخط وقد اتفقت في خط
المصحف اشيا خارجة عن القياسات التي بني عليها علم الخط
والهجا قال ابن درستويه في كتاب الكتاب خطان لا يقاسان
خط المصحف وخط العروض لانه لا يثبت فيه ما اثبته اللفظ
ويسقط عنه ما اسقطه روي عن الكسائي وغيره انهم قالوا
في رؤس الاي وخط المصحف عجايب وغرايب تحير فيها عقول
العلماء وتعجز عنه ارا البلغاء وقال صاحب الايضاح القوي
الاندرانى ومن طعن في شيء من هجايه فهو كالطاعن في تلاوته
ومن الاشيا الخارجة عن قياس الخط كتب ولا اوضعوا
بزيادة الالف ووجه الزمخشري بان الفتحة كانت تكتب
الفا قبل الخط العربي والخط العربي اخترع قريبا من نزول
القران وقد بقي من ذلك الالف اثر في الطباع فكتبوا صورة
الهمزة الفا وفتحها اخرى ونحوه ولا اذبحنه ثم اختلف في جواز
التواتر في محل القران ووضعه وترتيبه فمنهم من قال يكفاية
نقل الاحاد فيها والاصح عند المحققين من اهل السنة وجوب
التواتر وفي احتمال ان يقع في خط القران لحن بنا على عدم تواتر
صورة الكتابة والصحيح انه لا يجوز لانه اتصل بنا بالتواتر وما روي
عن عثمان وعايشة رضي الله عنهما انهما قالا ان في المصحف
لحنا وستقيمه العرب بالسنتها على تقدير صحة الرواية
يحمل على اللحن في الخط لكن الحق رد الرواية كذا ذكره

الشارح

اعتراض على ان ريح

الشارح وفيه نظر لانه على تقدير الصحة لا يوثر فيما ثبت بالتواتر
وقوله الا في يحيي وربي بعني العلمين وقياس علي يحيي كل علم
نقله وكتب الالف يا فيهما للفرق بين يحيى وربي علمين وبينهما
فعلا وصفة ولم يعكس لاستثقال الصفة والفعل ولكون الالف
اخف قوله فهو حي في النعت ولم تعل اي آي اقول قوله صيوا بارهم اه
اي لم يهتدوا الوجه وتحيروا فيه كما لم يهتدوا لحمامة او بيضها
وهي واحدة الحمام يقع على الذكر والانثى والتا للوحدة لا للتانيث
عند العامة الدواجن فقط وعند العرب ذات الاطواق نحو
الفواخت والقماري وساق حر والقطا والورداشين واشباه
ذلك وقوله جعلت استيناف لبيان عي الحمامة وضميره للحمامة
او حال من الحمامة بحذف قد لجوازه عند غير سيبويه وعودين
مفعول جعلت من ثمام بالتحريك نبت يتخذ منه الفستن صفة عودين
والاعطف على عودين ومن تمامه صفته واحدة الثمام نبت
انثى ضعيف له خوص اي ورق او شبيه بالخوص وربما
حشي به وشد به خصايص البيوت يصف انشاء قوم بني اسد
عند ملك من ملوك العرب بيتي تحيرهم في ادهم ليتنعم عليهم ويعينهم اعدائهم
يقول انهم تحيروا كما تحير الحمامة في امر بيضها يعني ان الحمامة ليست حيلة
ومعرفة في ان تطلب موضعا قويا يضع بيضها فيه بل تضع على
خشبا ضعيفة يلقيها الريح وقوله وكنا حسبناهم فوارس كهمس اه
فوارس جمع فارس بمعنى صاحب فرس مثل لابن وتامر من الجموع الشاذة
كهوالك ونواكس لان فواعل انما يكون جمع فاعلة في صفات من يعقل

قال حيثوا بابرهم كما عيت ببيضها الحمامة
واخره جعلت لها عودين من ثمام واوس

قال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس فالذي حسن فيه انه لم يجي او انه
فارسية واما هوالك فقد جاء في المثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج
عن القياس واما نواكس فلضرورة الشعر قال ابن السكيت اذا كان الرجل
على حافر برذونا كان او فرسا او بغلا او حمارا قلت مر بنا فارس
على بغل ومر بنا فارس على حمار وقال عمارة صاحب البغل يقال
لا فارس وصاحب الحمار حمار لا فارس وكلهم من العجم من العرب
قال الراغب انواع الموت بحسب انواع الحياة ما بازاء القوة
النامية الموجودة في الانسان و في الحيوان والنبات نحو اعلموا
ان الله يحيي الارض بعد موتها وما بازاء القوة الحساسة نحو
يا ليتني مت قبل هذا والثالث زوال القوة العاقلة وهي
الجهالة نحو اومن كان ميتا فاحييناه الرابع الحزن المكدر
للحيوة نحو ويأتيه الموت من كل مكان الخامس المنام فقد قيل
المنام موت خفيف والموت نوم ثقيل نحو الله يتوفى الانفس
حين موتها والتي لم تمت في منامها والدهر الزمان وقيل الابد
وقيل في الاصل مدة العالم ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة والزمان
يقع على المدة القليلة والكثيرة ذكره الراغب وذكر صاحب
الكشف في الفائق ان معنى قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر
هو الله لان الجالب للحوادث هو الله لا غيره ومعنى ان الله
هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وهذا خلاف
ما ذكره صاحب المفتاح من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق
كلاهما يفيد قصر الانطلاق على زيد وقيل الدهر الثاني مصدر

بمعنى الفاعل

انواع الموت والحيوة

معنى الدهر والزمان

ومعناه ان الله هو الداهر اي المتصرف المدبر المفيض لما يحدث وقال الراغب
والاظهر ان معناه ان الله فاعل ما يضاف الى الدهر من الخير والشر
والمسرة والمساءة فاذا سببتم الذي تعتقدون انه فاعل
فقد سببتموه تعالى وفيه انه يلزم من هذا اتحاد المعنى لان المسبب
غير السبب ذكره في شرح التبيان والعصر جمع العصر وهو الدهر بمعنى
الزمان والمعنى كنا ظننا انهم من بني عبس اعطوا حيوة بعد كونهم
فناء ما كثيرا قوله والمراحي من يحيي الى قوله على سبيل الاعتباط
هو ان ينحر البعير من غير علة وقوله ونظيره حذف النون
من يكون وقيل حذفها للتشبيه بحروف العلة في امتداد الصوت
في الغنة لها او بالتنوين وقد مر تفصيله وقوله قال سيبويه
في استحي حذفت الياء لالتقاء الساكنين الخ توضيح ان
اعلاله ان استحي اصله استحيي قلبت الياء الثانية الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار استحايا ثم نقل فتحة الياء الاولى الى الحاء
وقلبت الفا لانها متحركة في الاصل وما قبلها مفتوح في الحال فالتقى
الالفان ساكنتان فحذف العين فصار استحى وقوله قلبت فيه نظر
لانه كما نقلت حركة الياء في قول المازني لان الياء في استحي حذفت
لالتقاء الساكنين وقوله لم تحذف الياء لالتقاء الساكنين
والا لردوها اذا قالوا هو يستحي قلنا وكذلك حذفت من
يستحي لالتقاء الساكنين لان الاصل يستحيي استثقلت
الضمة على الياء الثانية فحذفت ونقلت كسرة الياء الاولى
الى الحاء فالتقى ياءان ساكنان فحذفت الاولى

بحث العصر

تحقيق

لالتقاء الساكنين وجوابه انه لم لا يجوز ان يعل اليا الاولى قبل
اليا الثانية وتحذف للتخفيف لا لالتقاء الساكنين بان
تنقل كسرة اليا الاولى الى الحا وتحذف تخفيفا ثم تحذف ضمة
الثانية فيصير يستحي وكذا استحي تنقل حركة اليا الاولى الى الحا
ثم تقلب الفا للعلة المذكورة فيصير استحاي ثم تحذف الالف
للتخفيف فيصير استحي ثم تقلب اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فيصير استحى فثبت ان اليا حذفت للتخفيف لا لالتقاء الساكنين

اعتراض على الشارح

فان قيل كلامه مبني على تقدير توهم حذف اليا الثانية قلنا
وعليه ايضا ليس الحذف لالتقاء الساكنين فتامل وقوله وفي
كلام سيبويه ايضا نظر لانه توهم وانما قال انه توهم تحتمل
ان يكون المراد باليا في قوله حذفت اليا لالتقاء الساكنين اليا الاولى
ومع ينبغي ان يقول انها تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا انه
عاد وضعا للظاهر موضع المضمر توضيحا **قوله** النوع الخامس من الانواع
السبعة المعتل اللام والفا اي هو الذي فاوه ولامه حرفا علة
اقول قوله لا لفظة واو يعني عند المبرد فان الواو عنده من واو
يا او واو او وعند سيبويه والاخفش من ثلث واوات واو
الثاني لفظة للوحدة وقوله واما حال الوصل فتقول ق
ويكتب الاصل ايضا بالها لان الوقف عليه بها وقد عرفت ان
الاصل ان يكتب بصورة لفظه بتقدير الابتداء بها والوقف عليها
قوله النوع السادس من الانواع السبعة المعتل الفا والعين
وهو ما يكون الخ **اقول** قوله كيين بلا تنوين لانه غير منصرف

للعلمية

للعلمية والتانيث المعنوية وقوله وويل وخلله ويح وويس قال
سيبويه ويح كلمة زجر لمن اشرف على الهلكة وويل لمن وقع فيها
وقال الهروي ويح يقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها فيترحم عليه
ويرثى له وويل لمن يستحقها وقال بعضهم ويح كلمة ترحم وويس تصغير
اي اقل منها في ذلك وقال الفراء ويح وويس بمعنى وويل وروي عن علي
رضي الله عنه ويح باب رحمة وويل باب عذاب وقيل الويل والويلة
شدة من العذاب اكثر الناس على ان هذا دعاء منها عليها وزعم
بعضهم انه دعاء منها له في موضع الدعاء عليه والعرب تفعل ذلك
حرف العين الكمال عند المدعو عليه منه قولهم قاتله الله ما افصحه
وويل ايضا كلمة عذاب واسم لصوت من اصابته المصيبة وقوله ان بني
منه اي من هذا النوع وفي بعض النسخ وقع منها اي من هذا الا فعله
وما جاء في الشعر كقوله فاول والاواح وله واس ابو هند شاذ
وقول القاضي في تفسير سورة المرسلت وويل في الاصل مصدر منصوب
بفعله يدل على بناء الفعل منه ايضا وقوله في قوله تعالى فويل للذين
يكتبون الكتاب انه في الاصل مصدر لا فعل له يدل على عدم البناء

اعتراض على القاضي

قوله النوع السابع من الانواع السبعة المعتل الفا والعين واللام الخ
اقول قوله والقسمة تقتضي ان يكون تسعة اقسام الاول ان يكون
الفا والعين واللام واوا الثاني ان يكون يا والثالث ان يكون الفا
والرابع ان يكون الفا واوا والعين واللام يا والخامس ان يكون
الفا يا والعين واللام واوا والسادس ان يكون الفا واللام
يا والعين واوا والسابع ان يكون الفا واللام واوا والعين يا

فيه بيان الويل والوي والويح والويس

والثامن ان يكون الفاء والعين واوا واللام يا والتاسع ان يكون الفاء
والعين يا والللام واوا وهكذا ووو ى ى ى اااوى ى
ى ووى وى وى وووى ى ى و الظام انه ان اعتبر
الطلق تزيد الاقسام على التسعة وان لم يعتبر لا تزيد على التسعة
وكان حكمه بالتسعة لاجل نظره الى ضرب الثلثة فى الثلثة وقوله وهما
وه وبه بغير اعضاح الى فى التلفظ وانما كتب الهاء على تقدير الوقف
كما هو قاعدة الخط وقوله ويجعلون لام همزة على غير القياس
لعدم تطرفها بعد الف زائدة **قوله** فصل فى بيان المهموز وهو
الذى احد حروفه الاصول همزة ولفظ المهموز تشعر بذلك **اقول**
والاولى ان يقال حكم المهموز وانما كان هذا اولى لان عبارة المتن
تدل على ان حكم المهموز حكم الصحيح فى التفرق واحتمال الحركات
لا حكم المضاعف والمثال الاجوف وعبارته تشتمل الجميع
فلذا قال والاولى وقوله حرف شديد وهو ما ينحصر جرى صوته
عند اسكانه فى مخرجه فلا يجرى صوته ولذا سميت مهموزة
لانه لما انحصر فلم يجر اشتد وامتنع عن قبوله اللين والشدة
القوة وقوله بالقلب والحذف وغيرهما وهو بين بين
وهذا قسمان مشهوران وهو ما يكون بين الهمزة وبين
حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء وغير مشهور وهو
ما يكون بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سول بين الهمزة
والواو ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعند البصريين
متحركة خفيفة ضعيفة تنحى بها نحو الساكن ولذا لا تقع الا حيث

يجوز

حروف شديد

حرف تخفيف الهمزة ضربان بين بين

يجوز فيه وقوع الساكن غالبا فلا تقع فى اول الكلام وقوله واستقصاه
اى لاقاه وابلاغه والنهاية وقوله فانه باب العاب يتوصل منه
الى الشئ والنوع قال صاحب الكشاف انما بوب المصنفون فى
كل فن من كتبهم ابوابا موشحة الصدور بالتراجم لان القارئ
اذا ختم بابا من الكتاب ثم اخذ فى آخر كان انشط له واهز لعطفه
وابعث على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله
ومثله المسافر اذا علم انه قطع ميلا او طوى فرسخا وانتهى الى
راس بريد نفس ذلك عنه ونشط للمسير ومن ثمة كان القرآن
سورا واجزاء القراء اسباعا وعشورا واخماسا واجزابا
وقوله طويل الذيل ممتد السبيل الطريق تذكر وتؤنث
وهما كنايتان عن كثرة الابحاث وفيهما استعارة مكنية
وتخييلية وترشيحة **قوله** اذا انفرد ان حكمه حكم الصحيح فنقول
امل يأمل كنصر ينصر الخ **اقول** وهاى طلبا **قوله** وتانيهما ساكنة
جملة حالية **اقول** للنحاة فى الجملة الاسمية الواقعة حالا اختلاف
فجوز بعضهم ترك الواو فى الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت
فى تاويل مفرد بحيث يفهم منها معنى ذلك المفرد بلا ملاحظة
لتفاصيل اجزائها نحو فوه الى فى اى مشافها وبعضهم بعضه لبعض
عدو اى متعادين وبعضهم اذا كان ضمير ذى الحال فى صدر
الجملة وبعضهم جوز حذفه اذا كانت واقعة بعد حال مفردة
كالمثال المذكور فى الشرح وبعضهم اذا كانت مصدرة بحرف مبنى
على التشبيه نحو كأن وبعضهم اوجب فى نحو جائنى وهو مسرع

تعريف الباب

مطلب
الجملة الحالية الاسمية
ترك الواو

وقوله والله يبقيك لنا سالما قال الراغب البقاء ثبات الشيء على الحالة الاولى وسالما اسم فاعل من السلامة وهي التعري من الافات الظاهرة والباطنة والبرد بالضم نوع من الثياب والتبجيل هو التعظيم والمعنى مشتملا عليك التبجيل والتعظيم اشتمال البرد على صاحبه او حال كون التبجيل والتعظيم برد لبس لك حال من سالما لكن الحالان يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف من يبقيك هنا او من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي يعمل عليه الحال السابقة فيحتمل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما ولكن ان يقول يحتمل ان يكون قوله من كلمة جملة ظرفية مقدرة بالفعل على ما هو الصحيح وترك الواو لان الظرف اذا كان عاملا في ضمير ذي الحال يكون بغير واو البتة لانخراطه في سلك المفرد كما ذكره في الضوء وان قال الشريف في شرح المفتاح برجحان الترك اظهر فترك الواو لا لكونها عقيب حال غير جملة بل لبعض ما قدمناه قبيل هذا قوله فان حركة ما قبلها فتحة تقلب بحرف الفتحة وهو الالف الخ اقول قوله ورئم هو ظبي ابيض خالص البياض يسكن الرمل قوله يا حادي اينز للمرتين اولهما لام اسم الفاعل من حدى بمعنى نعر وثانيهما فاء الامر من تأز بزاء ثم راء مهملة بمعنى تعاون وهمزة الوصل قد سقطت في الدرج قوله فاحكام لفظ لا يليق بهذا الكتاب اذا التقى الهمزتان في كلمة واحدة وتحركت الثانية مع سكون الاولى

ولم تكن

معنى البقاء

مطلب في بيان احوال المترادفة والمتداخلة

ولم تكن في موضع اللام كسائل على فعال من سأل ثبت الثانية وان كانت في موضع اللام قلبت ياء وان تحركتا وقد قال النحاة وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ما قبلها او انكسرت نحو جاء اصله جائي على مذهب الخليل جاء ر واثمة اصلها القريب ائمة بكسر الثانية وان لم تكسر الثانية ولا التي قبلها وجب قلب الثانية واوا نحو اويدم في تصغير ادم اصله ايدم او ادم اصله اادم وقد صح التسهيل عن القراء بجعل الثانية بين بين وتخفيف الهمزتين في نحو ائمة والتزم في باب اكرم حذف الثانية وحملت عليه اخواته وقوله بل نقلت حركة الميم اليها لوقوع المثلان وهما الميمان بعدها وارادة الادغام وقوله وقلبت ياء فقيل ايمة في الكواشي زعم بعضهم ان النحاة لا يجيزون اجتماع همزتين في ائمة للثقل وفيه نظر لصحة نقلها عن النبي عليه السلام بل لتواتره فيجب بذلك ان يجعل لغة العرب استعملت على الاصل وهو افصح من ان نقل وزعم البيضاوي قراءة الهمزتين بتحقيقهما وهذا ان يلزم لان القراءة سنة متبعة فلا يعمل الا ما نقل وزعم الزمخشري ان التصريح بالياء ليس بقراءة ومن صرح بالياء فهو لاحن محرف وفيه نظر لان اكثر القراء يقرؤن بالهمزة بعدها ياء مكسورة كسرة خفيفة ولان الزجاج قال في ائمة عند النحاة لغة واحدة بالهمزة وياء والقراء يقرؤن بالهمزة وياء وبالهمزتين واعترض عليه الطيبي بان معنى قوله ليس بقراءة ان احدا من القراء السبعة لم يقرأ بها وهو كذلك كما نقلناه عن صاحب التيسير وقال الشارح في شرح

مطلب في بيان تخفيف همزتي ائمة

اعتراض الكواشي على البعض

اعتراض على الزمخشري

الكوفي ما ذكره الزمخشري خلاف ما ذكره النحاة واختاره في المفصل وقال
ابو شامة رأي النحاة ابدال الهمزة ياء في ائمة نص عليه ابو علي في الحجة
ثم قال لم يوافق الزمخشري النحاة اختار مذهب القراء في الكشاف
وما في المفصل فهو حكاية قول النحاة قوله اذا عرفت هذا فنقول
اذا قلبت الثانية فان كان الهمزة الاولى الخ اقول قوله بل يوهم
محض والجواب ان قول المص تعود الثانية همزة عند الوصل
اذا انفتح ما قبلها لا يستلزم عدم العود عند غيره لعدم الحصر
غايته انه يبقى عود الثانية عند الفتح وترك الصور الباقية ليس الا
اختصارا او لان تكون قوله اذا انفتح قيدا احترازيا وقوله يا
قطام املي فتقتل بهذا لان قطام قراءة مبنية على الكسر عند اهل
الحجاز وقوله ان تكون مفتوحة الا في مواضع معدودة معينة
فيها ان معدودة وان استعملت في القلة وفتح همزة الوصل
ليس الا في لام التعريف وايمن والقلة تصدق على الواحد و
الاثنين الا ان لفظة مواضع جمع كثرة لا تتناول الا ما
فوق العشرة الا ان يقال هذا على ما قيل من ان الاثنان
اقل ما يطلق عليه الجمع مطلقا عند جماعة ومنهم صاحب الكشاف
عند بعضهم وحذفت الهمزة في خذ وكل وقد يقال ان القياس
يقتضي ان يكون الامر من يأخذ ويأكل اوخذ واوكل
واومر الخ اقول قوله وأمر اهلك بالصلوة اهل الرجل زوجته
عند الامام الاعظم لقوله تعالى وسار باهله واعترض عليه
بانه لم يرد في الآية الزوجة خاصة لانه تعالى قال فلما قضى

موسى

اعتراض على الشارح

بيان معنى الاهل

١٠٥٦

موسى الاجل الى قوله لاهله امكثوا الاية انه خاطبهم بخطاب
الجمع وفيه نظر لانه ربما خوطبت المرأة الواحدة بخطاب
الجماعة الذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة
في سترها فيعدل عن الافراد والتأنيث الى الجمع والتذكير
فيبعد عن الضمير بها لم تتبين ومنه هذه الآية ذكره في شرح المغني
وقوله فمر برأس التمثال اي يحور رأسه في المغرب التمثال ما تصنعه
وتصوره مشبها بخلق الله تعالى من ذوات الروح والصورة
عام وكان التمثال في شريعة من قبلنا مباحا ووجد خاتم
دانيال عليه السلام في عهد عمر رضي الله عنه وكان على فصه اسد له
وبينهما صبي يلحسانه وذلك ان بخت نصر لما اخذ في تتبع
الصبيان وقتلهم وقد ولد هو القته امه في غيضة رجاء
ان ينجو منه فقيض الله سبحانه اسدا يحفظه ولبوة ترضعه
وهما يلحسانه فلما كبر صور ذلك في خاتمه حتى لا ينسى نعم الله عليه
وقوله ومر بالستر اي يستر عيوب المسلمين ومر برأس الكلب
بقتل الكلب العقور كما يقال فلان اعتق كذا اذا امر انسانا
وتملك ويقال امري حسن ما دام رأسك سالما وذكر الرأس
لمثال كلمة رأس التمثال او المراد القتل بضرب رأسه لكونه
باسهل قوله واذ ارى عاون يا ادر ههنا دهنا كضرب
بلا فرق والتخفيف على القياس المذكور وان رجح يا ادر ابوذر
اصله اذ قلبت الثانية ياء الخ اقول قوله في قراءة السبعة
سال سائل اه قال ابن مالك ليس سال في قراءة من قرأ سال

مرادف

سايل بعذاب مخففا من سال اى انما هو مثل باب وسايب بمعنى سايل العاى
سال مهموز العين لانهم يقولون سلت تسال كهو هبت تهاب
وقال ابو البقا سال يسال مثل خاف يخاف ومصدره
المساولة وهو وهي وادى وقوله قلت لان سال اكثر استعمالا
من جرى اجاره من الجوار بمعنى الخوار تعال جار الثور اى صاح
ورف في ارووف من الرأفة وهي الرحمة على ما في الجمل واشد
الرحمة على ما في الصحاح واجتماع الرؤف مع الرحيم في مواضع
كثيرة من القرآن العظيم مع اطراد تقديم الاول على الثاني
يبعد بهما فالانسب لنظم القرآن ما نقله الرازي عن القفال
من ان الرأفة مبالغة في رحمة مخصوصة هي رفع المكروه
وازالة الضرر فذكر الرحمة بعدها لتكون اعم واشمل
فقول القاضي في سورة البقرة تقديم الرؤف على الرحيم
مع ان الاول ابلغ لمحافظة على الفواصل ليس على مقصور
الا يرى الى قوله تعالى في سورة النحل فان ربكم لرؤف رحيم
مع ان الفواصل هناك لم تبنيه على ان رعاية جانب المعنى
اهم وفي بعض الكتب حكى الاخفش عن بعض العرب اسل
في سل فلا يرد السؤال قوله وآب اى رجع يؤب في ساد
يسوء كصان يصون اقول قوله وساء يسوء لازم ومتعد
سوءة فمثنى مثل ستر ستره فتر ويقال هو رجل سوء بالاضافة
ورجل السوء بالاضافة كاضافة حمار سوء ورجل صدق
في افادة المبالغة حيث ان الصدق احاطه فصار الرجل

منسوبا اليه

اعتراض على الصحاح والجمل

اعتراض على القاضي

منسوبا اليه كانه اصل له ولا يقال رجل السوء بالضم في الكفا
هما كالكره والكره الضعف من سادا الان المفتوحة غلب
في ان يضاف اليها ما يراد ذمه من كل شيء والسوء بالضم جار مجرى
الشر الذي هو نقيض الخير وقيل بالفتح مصدر وبالضم
البلاء والمكروه والادبار الهلاك وقيل بالضم اسم مصدر فعلم
الزند وهو ما يقدح به النار من العود والحديد والجمع
زناد وفي بعض شروح المقامات اى زناد اقوى مثل حمار
في الكف هي التي يوري بها الاعراب واكثرها من المرخ والعفار
وفي امثالهم في كل شجر نار واستمجد المرخ والعفار فيقطع
الرجل منهما غصن العفار وهي انثى والمرخ وهو ذكر
فيقدح النار باذن الله تعالى وهو ذكر يخالف لقول
الجوهري والعفار الزند وهو الاعلى والمرخ الزندة
وهي الاسفل من المرخ قول الميداني في مجمع الامثال
والزند الاعلى يكون من العفار والاسفل من المرخ
ولفظه كل مع قطعه في كل شجر نار لا للتسوير اذ لا نار
في شجر العناب قال في الكشاف وعن ابن عباس رضي الله عنه
ليس من شجرة الا وفيها النار الا العناب قالوا ولذلك
تتخذ منه مدقة القصارين وقوله كما في ائمة التخبية في
قلب الهمزة يا مع قطع النظر عن كسر ما قبلها او كسرها
قوله ويرجح قول الخليل قيل المرجح ابو علي الفارسي
هو نشاد بشير ازمي مرتية تقال لها فسو ويقال له ابو علي الفسوي

معنى السوء

بيان ما هو المرخ والعفار

زناد

أحد الكبراء المشهورين في العربية سيما في صنعة الإعراب وهو إمام في العربية
وكلامه حجة يتمسك به صاحب الكشاف وغيره دخل بغداد وأقام
بها مدة ودخل الأهواز والحلب وغيرهما من البلاد وله مصنفات
كثيرة الشيرازيات والبغداديات والحلبيات والأهوازيات وكتاب
الشعر وكتاب الحجة والتذكرة والإغفال والإيضاح **قوله**
وفي الوقف تهكعه إشارة إلى أن التاء والألف يكتبان بالهاء
وإن كانا في الوصل لأن مبنى الكتابة على الوقف لكن الأفصح
الهاء **أقول** قوله واوي ياوي أيا وأويا على فعول وإيواء
على فعال بالكسر إليه كذا أي انضم إليه وأواه إليه أي ضمه
وحقيقته رجع إليه بقلبه ذكره الطيبي والمأوى كل مكان يأوي
إليه شيء ليلا أو نهارا **قوله** ونأى أي بعد بنأى كرعى وعليك
بالتدبر إلخ **أقول** قوله وعليك هو اسم فعل إذا تعدى بنفسه
كان بمعنى الزم وإذا تعدى بالباء كان بمعنى التمسك لا
أن الباء في المفعول لتقوية لعمله كما ظنه الرضي وكان
القياس أن لا يقال للجار والمجرور اسم الفعل لأنه لم يكن
اسما قط بخلاف رويد فإنه اسم في أصله لكنهم طردوا إطلاق
الاسم في كل لفظة منقولة إلى معنى الفعل أشار إليه الرضي والتدبر
تصرف القلب بالنظر في العواقب والتفكر تصرفه بالنظر
في الدلائل **قوله** وكذا قياس ترى أي قياس ترى أن يكون كنبال
أقول قوله ألم تر ما لاقيت إلخ لفظ ألم تر تقرير أي حمل
المخاطب على الإقرار بما دخله النفي وتعجيب أي حمل المخاطب على

التعجب

التعجيب يستعمل فيما تقدم الرؤية وفيما لم يتقدم لأنه جرى مجرى المثل
في معنى التعجيب والرؤية يحتمل البصرية ذكره صاحب الكشاف وما
موصولة وما لاقيت خطاب لعمرو والدهر منصوب عطفا على المفعول
على ما أو على أنه مفعول معه واعترضا ذي حذف حرف ندائه ومن
شرطية ويمل بمعنى يستمتع ويعيش طويلا مجزوم بما يقال ملال الله
حبيبك طويلا أي متعك به أو عاشك معه طويلا وهو جزاء الشرط
مجزوم به وسمع أيضا مجزوم بالعطف والاستشهاد أنه بهمزة بترك
وقوله كقوله أري عيني ما لم ترأياه الترهات بالضم الطرق
الصغار غير الجادة تتشعب عنها والواحدة ترهة بتشديد
الراء وفتحها فارسي معرب ثم استعير في الباطل أري مضارع
متكلم وأصله من أرى يري وعيني مفعوله الأول وما لم ترأياه
مفعوله الثاني كلانا مبتدأ خبره عالم بالترهات متعلق به
والجملة استئناف وعالم من العلم بمعنى المعرفة فلا يتعدى إلا
إلى مفعولين وما اشتهر بين النحاة من امتناع الاقتصار
في أفعال القلوب على أحد المفعولين فقد قيل المراد الترك بحيث
لا ينوى ولا يقدر وقيل المنع مذهب سيبويه وأجازه الأخفش
وذكر صاحب الكشاف في سورة النور جواز الحذف فيما إذا كان
الفاعل والمفعول لأنه شيء واحد في المعنى اعلم أن كلا وكلتا
مفردان لفظا مثنيان معنى مضافان أبدا لفظا ومعنى إلى كلمة واحدة
معرفة دالة على اثنين بالحقيقة والتنصيص نحو أحدهما أو كلاهما
أو بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فإن نا مشترك بين الاثنين

أبو علي فارسي

عليك تدبر تفكر

يعرف غير جواز حذف أحد مفعولي باب أفعال القلوب

مقام

نحو وقع

بحسب وخرج

في كلا وكلتا

١٩٨

والجماعة او بالمجاز كقوله ان للخبر وللشر حدى وكلا ذلك وجه وقيل وجه
وقيل فان ذلك حقيقة في الواحد واشير بها الى المثنى على معنى
كلا ما ذكرنا وقولنا كلمة واحدة احترز من قوله كلا اخي وخليلي
واجدي عضدا فانه ضرورة نادرة واجاز ابن الانباري اضافتها
الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان واجاز الكوفيون
اضافتها الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان ويجوز
مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت اكلها
ومراعاة معناهما وهو قليل وقد سئل ابن هشام صاحب المغني
عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قايمان ايهما
الصواب فكتب ان قدر كلاهما تأكيدا قيل قايمان لانه خبر
عن زيد وعمرو وان قدر مبتدا فالوجهان والمختار الافراد
وقعه وقد حذف التاء عن الهمزة من ماضيه فقال صاح اهل ربيع
ان الفرع لكل ذات ظلف اوخف وربيع جمع وضم الترتيب
للمكان الذي يجمع الخلق والحلاب بالكسر قيل هو جمع حلبة وهي
ما يحلب فيه ويروى في العلاب جمع علبة بالضم وهي محلب من جلد
وقوله صاح منادى حذف حرف ندائه ورخم على سبيل الشذوذ
لان اصله يا صاحبي وقد قالوا المضاف لا يرخم وتاريت
خطاب لصاح وسمعت عطف عليه براع مفعول لهما على سبيل
التنازع لكن فعل سمعت يحتاج الى تقدير المضاف اي خبر راع
والباء زائدة او باعتبار تضمين معنى الاحاطة وردد صفة راع
في الفرع متعلق بردد وما في مفعول ردد في الحلاب متعلق بردد

قوله

قوله فاذا ادرحته اي ينبغي الا من ترى الى اقول قوله عبارته
خرازة الى قوله لا بد من تعليق قد لتصحيح قال ابن هشام في المغني
جوز الزمخشري ومن تبعه كون فاء فانفجرت فاء الجواب اي
فان ضربت فانفجرت ويرده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار
على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل المراد
فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وفيه بحث لان ما ذكره
في الاستثناء لا يفيد في دفع الاعتراض من جهة ان معنى كلامه
ان الماضي بعد تحقق تحقق فلا يصح ان يكون جوابا لشرط مستقبل
ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان حرف الشرط في الحقيقة
خلصت الماضي الداخل عليه قد التحقيقية للاستقبال وفائدة
قد هو تحقق ترتب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى التاويل
في قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل لان وقوع الجزاء
ماضيا بعد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة
في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى الاخ يوسف عليه السلام
كما يدل عليه لفظة من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل قد ولمعنى
ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا
بعد ذكره حسن الفناري وفيه بحث قال الشريف في شرح
المفتاح الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف الا مع قد
واضمارها ضعيف وقال الشارح في شرح الكشاف في بعض تعليقاته
فانفجرت في حذف قد بعض نقصان ووجه النقصان الضعف
في حذفها او اضمارها عند عدم قيام قرينة دالة عليها وفا

التعلق في فانفجرت

الفصيحة لا تصلح قرينة لها لان امرها ينتظم بالعطف كما ان لو بالشرط
فلا نقصان وان ضعف في حذفها واضمارها عند قيام قرينة
دالة عليها كما اذا كان الشرط والجزاء مذكورين صريحا كما
في قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان
قميصه قد من دبر فكذبت ولتغفل ابن الخطيب عن هذا الوجه
اورد النقض بما في الاتيين على ما قال الشارح قوله
وبناء افعل منه اى من راى مخالف لاخواته يعني كما كان
يرى مخالفا لاخواته اقول قوله وذا كل مرة بالفتح والتنوين
وانما كتب بالياء لكون اصل الالف المحذوفة ياء وهو قياس
المبرد وهو المختار وقياس المازني ان يكتب بالالف وقياس
سيبويه ان يكتب بالالف في النصب وبالياء في الرفع والجر
قوله ويقول في الامر ارء بناء على الاصل المرفوض وهو تاري
حذفت حرف المضارعة واللام فبقي ار اح اقول قوله وقول
من قال اتزر وهي ايتزر خطاء في فتح الباري شرح البخاري
انكر النحاة الادغام حتى قال صاحب المفصل انه خطاء
لكن نقل غيره انه مذهب الكوفيين وحكاه الصغاني
في مجمع البحرين وقال ابن مالك انه مقصور على السماع ومنه
قراءة ابن محيصن فليود الذي اوتمن بالتشديد قوله واما
اتخذ فليس من اخذ قال الجوهري الاتخاذ افتعال من الاخذ
الا انه ادغم بعد قلب الهمزة الثانية ياء وقلبت الياء تاء
ثم لما كثرت استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء اصلية

فبنوا

اعتراض على ابن الخطيب

فبنوا منه تخذ يتخذ قوله وهو فصل في بناء اسمي الزمان والمكان
وهو اسم وضع لزمان او مكان باعتبار وقوع الفعل فيه
مطلقا من غير تقييد الخ اقول قوله فصل في بيان اسم الزمان
والمكان اعلم ان الفصول والابواب والمقدمات المذكورة
في الكتب يراد بها الالفاظ والعبارات المخصوصة وبيان مدلولات
تلك الالفاظ ظروف لها وهذا توسع شايع ولا ينافيه ما اشتهر
الصادق كون الالفاظ اوعية او قوالب لنفس المعاني لان المعاني
لما كانت ماخوذة من الالفاظ مستفادة منها كما يوخذ المظروف
من الظرف جعلت الالفاظ النفس المعاني فظرفها بيان المعاني
فلا منافاة قوله باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد
يعني بشخص او بزمان فاذا قلت مخرج فمعناه موضع الخروج المطلق
او زمان الخروج المطلق ومن ثمه لم يعملوا اسم فاعل الزمان والمكان
في مفعول ولا ظرف فلا تقول مقتل زيدا ولا مخرج اليوم لئلا يخرج
من الاطلاق الى التقييد كذا في شرح الشافية للجاربردي
هذا عند المتقدمين والمتاخرون من النحاة قد جوزوا اعمال
اسم الزمان والمكان في الظرف وعللوه بان الظرف تكفيه رائحة
من الفعل ذكره علاء البسطامي في حاشية المطول وفيه بحث
لان تعليله بالاطلاق منقوض بالصفات الجارية على الفعل
لانهم صرحوا بان الصفات موضوعة لذات مبهمة باعتبار معنى معين
يقوم بها فيستفاد مدلولها من ذات مبهمة لم يلاحظ معها خصوصية
اصلا ومن صفة معينة فيصح اطلاقها على كل متصف بتلك

اعتراض على ابن ...

مطلب يعرف فيه ان الفصول والابواب ونقلت ... الفاظ

مطلب عدم اعمال اسم الزمان والمكان

اعتراض على البسطامي

الصفة وذلك المعنى المعتبر فيها يسمى مصححا للاطلاق ويلزم ذكر
الموصوف لفظا او تقديرا تعيينا للذات الذي قام بها المعنى وقعهم
اسمي الزمان والمكان الاولى توحيد الاسم للاشعار بوحدة
صيغتهما وقوله لرفضهم مفعلا في الكلام الا مكرما ومعونا وقد ذكرنا
انه جاء مهلك ومسير ومانك بضم العين قط ولما كان مظنة اعتراض
هناك بانا نجد اسما اخر اقول قوله وشذ المسجد وهو اسم للبيت للعبادة
سجد فيه او لا قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح
لا غير ومنه المنخر بكسر الخاء واما منخر بكسر الميم والخاء فتفوع على
منخر بفتح الميم والخاء وهو ثقب الانف من التنخر وهو الصوت بالانف
ومكفتة بكسر الميم والتاء فرع على مكفتة بضم الميم وكسر التاء وهو
الرائحة الكريهة ولا ثالث لهما وقوله ومنه فوق الرأس لوسط
الرأس لانه موضع فرق الشعر وقوله ومنه مسقط الرأس موضع
سقوط الولد عن الام وقوله من نحو مفعول العين في الصحيح
بالضم وقوله والمسك وهو لغة اهل الحجاز وحكي الفتح في المسك
الصافي المختصر قال ابن السكيت اسم يعقوب وحتى الحلوع
يعقوب في كتب اللغة يراد به ابن السكيت قال ابن الانباري
نوحي الى من اهل اللغة وقال المبرد ما رأيت للبغداديين
كتابا في اللغة خيرا من اصلاح المنطق ليعقوب ابن اسحاق
السكيت ومنها فايدة ذكرها في تهذيب النووي قال ابن
قتيبة تحذف الالف من الاسماء كابراهيم واسمعيل واسحاق
واسرائيل وسلمى وهروت وسائر الاسماء الاعجمية الكثيرة

الاستعمال

ابن السكيت

حذف الالف واثباتها في الكلمات من الاعلام كابراهيم واسرائيل ...

الاستعمال وما لا يكثر استعماله منها كهاروت وماروت وطالوت
وقارون فلا يحذف الالف في شيء منها ولا يحذف من داود
وان كان كثير الاستعمال لحذف احدى الواوين منه وما كان
على فاعل كصالح ومالك وخالد يجوز اثبات الفها وحذفها ان
كثر استعماله والا فلا يحذف كسالم وجابر وحاتم وحامد
وما كثر استعماله وتدخل الالف واللام يكتب بغير الالف
مع الالف واللام فان حذفتهما اثبت الالف تقول قال
الحرث وقال حارث ولا يحذف الالف من عمران ويجوز
حذفها واثباتها في مروان ومعاوية وعثمان وسفيان
وقوله ومن المعتل الفاء مكسور عينه ابدا قيده في بعض شروح
الشافية بالواوي الذي حذف واوه في المضارع
ولم يكن لامه حرف علة ثم قال لانه لو كان يائيا لكان بمنزلة
الصحيح وهذا يوافق ما ذكره ابن عصفور في المغرب ثم قال
لانه لو لم يحذف الواو منه لكان بمنزلة الصحيح كالموجل وينافيه
ما ذكره في مطلوب المقصود من كون الموجل والموسم
بالفتح من علم وحسب وفايدة قوله ولم يكن لامه حرف علة
الاشارة الى ان المعتل الفاء واللام كالناقص كما ذكره
صاحب المقصود وقال صاحب المغرب المعتل الفاء الواوي
المضاعف حكمه حكم المضاعف وقوله قال الشاعر على ما
رواه الكسائي فاصبح العين ركودا الخ العين جمع العيان
وهي الحديدة تكون في آلة الفدان اي آلة الثورين للحرث

والبقر التي تحرث وهو فعل فنقلوا لان اليا اخف من الواو
وركود اصح وكذا الماء ركودا سكن وكل ثابت في مكان فهو
راكد والاوشاب جمع وشب بالتحريك وهو المكان المرتفع وجمع
الجمع اواشب ورسخ الشيء رسوخا ثبت وكل ثابت راسخ والموحل
بالحا المهملة من الوحل وهو الطين الرقيق والاام مقعد من ال
ولا مقعد من بعدها اي صح الحدايد ثابتة على المواضع المرتفعة
لان لا بد من سحن المواضع ذي الطين الرقيق في الصحاح
ومختصره وبعض شروح المفصل الموحل بالفتح المصدر وبالكسر
المكان ولا دليل في البيت على انه سمع موحلا بالفتح موضع
وكلام الجوهري في هذا البيت محتمل قال صاحب الكشف وقد يجعل
المصدر حينا لسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج
اي وقت قدومهم فالاستشهاد به على ان الموحل اسم مكان
ليس بجيد كذا قيل فيه تعسف لا يخفى ثم ذهب الجمهور الى ان
الزمان مقدر في المصادر وعند ابي الفارسي ان المصادر
تقع في الازمان فيجعل سعة الكلام زمانا على طريق حذف
المضاف وقوله واويا كان او يائيا واويا خبر كان والمراد
التسوية بين الواوي واليائي وتقديم خبر كان في مثل هذا
الموضع واجب لانه لو لم يقدم الخبر لم يعلم منه التسوية بل لا بد
من التصريح بلفظ سواء ذكره الشريف في شرح المفتاح وقوله
وروى ماوى الابل وماقي العين قال الاندلسي ذكر الفراء
ماوي الابل وذكر الغير ماقي العين قال السيرافي وذلك غلط

لان الميم

مطلب
يعرف منه تقديم خبر كان
عليه اذا كان المراد
التسوية

الميم اصلية وفي الصحاح موق العين طرفها مما يلي الانف واللحاظ
طرفها الذي يلي الاذن والجمع اماق وامآق مثل ابار وآبار
وماقي العين لغة في موق العين وهو فعلي وليس بمفعل لان
الميم من نفس الكلمة وانما زيدت في اخره اليا للالحاق و
لم يجدوا له نظيرا يلحقونه به لان فعلي بكسر اللام نادر فالحقوها
فالحقوه بمفعل فلهذا جمعوه على ماقي على التوهم وقال ابن
السكيت ليس في ذوات الاربع مفعل بكسر العين الا حرفان
ماقي العين وماوي الابل قال الفراء سمعتهما والكلام كله
مفعل بالفتح نحو رميته مرمى ودعوته مدعى وغزوته مغزى
وظاهر هذا القول ان لم يتاول على ما ذكرناه وهو الحاق بمفعل
غلط لان الميم اصلية على ما عرفت انتهى كلامه فايراد ماقي
العين من هذا القبيل منظور فيه الا ان يحمل على ما ذكره
ابن السكيت وهو ايضا غلط لو لم يأول على ما عرفت قوله
فلم يعلم ان المعتل الفاء واللام كيف حكمه اه نفي العلم وتردد
مع تصريح اعلم العلماء ابي حنيفة رضي الله عنه في كتابه المسمى
بالمقصود ان اللفيف المقرون كالمعتل الفاء وما قيل
ليس للامام كتاب مصنف فهو كلام المعتزلة وقال الامام صدر
الائمة بلغت مسائل ابي حنيفة رحمه الله خمسمائة الف مسئلة
مع ما اودع في كتبه من المسائل الغامضة المبنية على
خفيات النحو واسرار العربية ودقايق الحساب وذكر الخطيب الخوارزمي
انه وضع ثلثة الاف وثمانين الف مسئلة وقيل ستين الف مسئلة

اصحابنا

ذكره في الانتصار وذكر في الغاية شرح الهداية قيل ما وضعه
من المسائل الفقهية هو الف الف ومائة الف وسبعون الفا
ونيف مسئلة وذكر في شرح البزدوي للامام الازرجاني ان
الامام صنف كتاب العالم والمتعلم وكتاب الرسالة وهو كتاب
بعثه الى عثمان من اصحابه وكتاب الفقه الاكبر وكتاب المقصود
في الصرف وقوله وفي كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث
قال واسم الزمان في الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء
وفتح العين في المنقوص البتة وبكسر العين منه في المثال
وفي غيره ايضا ان كان من باب يضرب والا فتحت تم كلامه اراد
بباب يضرب باب الصحيح ولذا لم يقل من يفعل فبقي قوله والا فتحت
متناولا للمعتلات باسرها غير المذكورين ومن جملتها المعتل
الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه قال
صاحب المظهر المعتل الفاء مفعل بفتح الميم وكسر العين ابدا
والمعتل اللام بفتح الميم والعين ابدا واللفيف المفروق
كالمعتل الفاء واللفيف المقرون كالمعتل اللام وقال صاحب
الاساس اسم الزمان والمكان من اللفيف المفروق قيل هو كالمثال وقيل
هو الناقص قوله وقد يدخل على بعضها تاء التانيث اما
للمبالغة الخ اقول قوله اما للمبالغة ليدل على ان اتصافها
في انفسها قال بعض الفضلاء وتحقيق كون التاء في الوصف
مثل علامة للمبالغة ما اشار اليه صاحب الكشف من ان التاء
تقتضي ان يقدر موصوفه جماعة وحمله على الواحد مع تقدير

الموصوف

الموصوف جماعة مبني على عدهم الواحد جماعة مبالغة كانه
لكثرة علومه جماعة فسموا التاء مبالغة تسمية بالاثر وقطعا
للمسافة وتصريحا للمقصود ونظيره استعمال الجمع في الواحد
للتعظيم فالتاء في التحقيق لتانيث الموصوف وقوله بمنزلة
قارورة مع تشبيهها اي في كونها غير جارية على الفعل فان
القارورة في اللغة لمقر المايع لكنها خصت بالزجاجة
المخصوصة والدبران خص من بين ما يوصف بالدبور
بالمنزلة الرابع للقمر وقوله فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل
اي لم يجعلوا ابنية الاسماء متصلة بالفعل ومشتقة منه لثبوت
مفهومها بل انها موضوعة هكذا فلا يراد بها صدور الفعل
في زمان او مكان وقوله وجعل خروج صيغته عن صيغة الجاري
على الفعل دليلا على اختلاف معناه اي على ان المراد
من صيغة المضموم الدوام والثبوت دون التجدد والحدوث
كما انها مراد من صيغة الجاري عليه فتامل وقوله قال
نجم الجاهل والنوى وهو للعجاج اول هذه القصيدة
اطربا وانت قنسري والدهر بالانسان دواري الهمزة
للاستفهام وطربا مصدر طرب بالكسر وهو خفة تصيب
الانسان لشدة حزن او سرور يعني اتطرب طربا وانت قنسري
وهو الشيخ الفاني والدهر الزمان او الابد والانسان
من الانس عند البصريين ومن النسيان عند الكوفيين وفي سبب
تسمية الانسان ثلثة اقوال الاول قول ابن عباس رضي الله عنه

انه انما سمي به لانه عهد الله فنسي والثاني قول بعضهم انه سمي به لظهوره وادراك البصر اياه من انس كذا البصر الثالث قول قوم سمي به لانه يستانس به ويقال لما خلق الله ادم آنسه بزوجته فسمي انسانا والدوارى الدهر يدور بالانسان احوالا وفيه مبالغة من جهة تشديد الواو والاتيان بياء النسبة ولا فعل له الا الدوران وهذا نسبة الى الفعل كقوله والدهر دوارى يحتاج الى التجريد في النسخ والمحرنجم المجتمع والحاصل بالجيم المنقوطة القطيعة من الابل مع رعاتها والنوى حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر والجمع نوى على فعول واصله نووى بمعنى انتظر الفرج حال كونك شيخا وحال رؤيتك حوادث الزمان وانت ترى ديار الاحباء خربة خالية بحيث حلا مجتمع الابل وموضع خيام الاحباء ومجالسهم عن اهلها قيل فيه مفعلة ادخال التاء للدلالة على الكثرة او ارادة البقعة لكي توجيهها بهذا التوجيه لو صح لم يصب الحكم بالشهود بخرة قوله ومما كان خماسيا حث يناسب اسم المكان اشار اليه بقوله واذا كثر الشيء بالمكان اقول قوله عايشة رضي الله عنها بالهمزة جحمرش وعضرفوط الجحمرش العجوز الكبيرة ولا تقل عجوزة والعامة بقوله والجمع عجائز والعضرفوط العظاية الذكر وهي دويبة اكبر من الوزغة يقال لها بالفارسية كرباس قوله ومما يناسب هذا المقام اسم الآلة فنقول واما اسم الآلة اه اقول قوله على مثال محلب وهو اسم ما يستعان به

في الحلب

في الحلب و اكل بالحقيقة اسم ما يحلب فيه ومكسحة اسم لما يكنس به الثلج وغيره ومفتاح اسم لما يفتح به قال صاحب المفتاح وعندي ان مفعالا هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض كمكسحة او بغير عوض كمنقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهد بان الاصل مفعل وما عداه متفرع منه بالزيادة ومصفاة اسم لما يصفى به اللبن وغيره وقيل هي آلة متخذة من الخشب يطرح به الثلج وقالوا مرقاة بكسر الميم آه اقول قوله مطهرة وهي الاداوات من الصحاح والفتح اولى ومسعاة وهي بالفتح موضع الشرب ومن كسرها جعلها كالآلة لسقي الديك قال ومما قال ان صيغ الآلة هذه المذكورات وقد جاءت اسماء الآلات اه اقول قوله ولما قال الا قوله فاشار دخول الفاء في جواب اما غير جائز او قيل وقد ترك تفصيله وقوله السقوط وهو بالفتح رواء يصب في الانف وقوله ومخرضة في الصحاح هي بكسر الميم وفتح الراء وفي شرح الهادي انه المشهور قال ابن درستويه هذه الكلمة لو كسرت على الاصل جاز وفيه نظر والجواب ان الشذوذ عند غير سيبويه وقال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل يعني لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل ومشتقة منه كالمضموم العين من اسمي المكان والزمان لان الاسم المشتق من الفعل لم يجئ على مفعل بضم الميم والعين بل هي اسماء موضوعة لهذه الاشياء كسائر الجامدات فلا يقال مدهن الآلة التي جعلت للدهن ولو جعل الدهن في وعاء غيره لم يسم مدهنا وكذا غيره

وهذا فصل الكلمات التي على وزن المفعول وليس المراد به المفعول وهي اربع كلمات
المغفور والمغثور وكلاهما بالغين المعجمة وهما مثل الصمغ
يقع على الشجر فيه حلاوة والثالثة المغرور وهي ايضا بالغين
المعجمة نوع من الكماة والرابعة المعلوق بالعين المهملة
وهو مثل المعلاق وهي ما يعلق به شيء فقال ابو سعيد الاظهر ان يقال
الاربعة **قوله** تنبيه على كيفية بناء المرة وهي المصدر الذي
قصد به الواحد من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار
خصوصية نوع المرة الخ **اقول** قوله على فعلة بالفتح قال في شرح المفصل
وقد يكون بناء المرة من الثلاثي المجرد لا على فعلة ولا على المصدر
المعروف بل على بناء آخر كقولهم غزا غزاة وقضى قضاة لان
مصدرهما الغزو والقضاء والفعلة منهما الغزوة والقضية
وقوله والمرة مما زاده اذا كان للفعل مصدران احدهما
اشهر في الاستعمال من الآخر فالمرة انما يبنى من الاشهر يقول
كذب تكذيبة ولا يقول كذابة وقوله تاء التانيث الموقوف
عليها هاء يعني اذا كانت في آخر الاسم المفرد ولم تكن عوضا عن
الكلمة للفرق بينه وبين تاء التانيث الفعلية وقد ذهب في الوقف
الحركة التي كان التميز ولم تقلب حرفا آخر دون الهاء لانها اشبه
بالالف بمجيئها للتانيث ولاقتضائها فتح ما قبلها ولم يعكس لانه
لو قيل ضربته في ضربت لالتبس بضمير المفعول وقيد بالمفرد لان الّتي
في الجمع يوقف عليها بالتاء وما روى قطرب عن طي الاهم يقولون كيف الاخوة
والبنات وكيف الاخوه والاخوات بابدال تاء الجمع هاء في الوقف ضعيف

وبقولنا

يعني اربعة كلمات على وزن
مفعول وليس المراد
منه المفعول

وبقولنا ولم يكن عوضا لانها لو كانت عوضا كالتاء في بنت
واخت يوقف عليها بالتاء وبقولنا على الاكثر لان بعض
العرب تقف عليها بالتاء عنه قوله عليه السلام والرحم و
الوقف بالهاء نحو الضاربات ضعيف وهيهات ان جعل
مفردا وقف عليها بالهاء والا فبالتاء وقيل من احتمال
الوجهين قال رسول الله صلى الله عرفات بفتح التاء وكسرها
وقوله من الطعم وهو بفتح الطاء ما يؤدي به الذوق
بعضها الطعام ذكره في المختصر وقال البزدوي
ذكر في المغرب وغيره ان الطعم بالفتح
والضم مصدر طعم الشيء اي اكل وذاق
الا ان المفتوح هو المشهور بين
الجمهور من الفقهاء.
تم الكتاب بعون الله الملك
الوهاب والله المرجع
والمآب
م م
م